جامعة حلب

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية–التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة للمنطقة 2000–2011

رسالة أعدَت لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية

إعداد

رائد حاج سليمان

إشراف

د .عبد الناصر ناصر

مدرس في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية– كلية الاقتصاد جامعة حلب

أ.د. خضر الأورفلي

أستاذ في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية– كلية الاقتصاد جامعة حلب

2014/1436

University of Aleppo
Faculty of Economics
Department of Economics &
International Economic Relations

THE IMPACT OF LEADER VARIABLE ON THE SYRIAN-TURKISH RELATIONS AND THEIR REFLECTIONS ON THE PROPOSED PROJECTS FOR THE REGION 2000-2011

Thesis Submitted for PH.D in International Economic Relations

Submitted By

Raed Haj Suliman

Supervised By

Assistant Supervisor
DR. Abd Alnaser Naser
Assistant Professor
Department of Economics &
International Economic Relations
Faculty of Economics
University of Aleppo

Main Supervisor
Prof.DR. khder alorfali
Professor
Department of Economics &
International Economic Relations
Faculty of Economics
University of Aleppo

2014

مـقـــــدمـــة

مـع انـدلاع الحـرب العالميـة الأولـى (1914–1918) اصـطفت مكونـات الدولـة العثمانيـة اصـطفافات متعارضـة؛ فـالأتراك كـانوا فـي صـف دول المركـز (دول الوسـط)، والعـرب والأكـراد اختاروا التعاون مع دول الحلفاء (الفرنسيين، والبريطانيين) من أجل تحقيق الاستقلال القومي.

غير أن نتائج الحرب العالمية الأولى كانت مخيبة لآمال كل المكونات العثمانية؛ فالأتراك انهارت دولتهم الإمبراطورية، بل ذهب الحلفاء لحد تقسيم أراضي الأناضول لولا المقاومة الشعبية التي قادها مصطفى كمال أتاتورك، والتي بدورها انتزعت اعتراف الحلفاء بدولة تركيا الحديثة بحدودها المعروفة حالياً وذلك في مؤتمر لوزان عام 1923، أما العرب فلم يحققوا حلمهم بالاستقلال القومي، بل نفذ في كيانهم الموعود اتفاقية سايكس –بيكو، وأخضعوا لنظام الانتداب الذي ابتدعته عصبة الأمم، وأضحت سورية خاضعة للانتداب الفرنسي منذ عام 1920، أما الأكراد فلم يحصلوا على شيء من الوعود البريطانية، وقسموا بين دول المنطقة (سورية، والعراق، وتركيا، وإيران).

خلفت أحداث الحرب العالمية الأولى ونتائجها مصادر لعلاقات صراعية بين سورية وتركيا، تنوعت ما بين مصادر إدراكية، تمثلت في الصور النمطية لدى الطرفين تجاه بعضهما الآخر، فالأتراك أصبحوا ينظرون للعرب عموماً والسوريين ضمناً بأنهم خونة، تعاونوا مع الإنكليز ضد إخوانهم في الرابطة العثمانية، وفي المقابل أصبح التركي في المخيلة الجمعية العربية سبب التخلف والعزلة الحضارية التي عاشها العرب، ومصادر سكانية (ديموغرافية) حيث أصبح الأكراد يشكلون مشكلة للدول المعنية، حتى دأبت الأدبيات السياسية بتناول موضوع الأكراد تحت مسمى " المسألة الكردية في الشرق الأوسط".

أضافت أجواء ما قبل الحرب العالمية الثانية مصدر آخر للصراع ما بين سورية وتركيا تمثل في مسألة لواء الإسكندرونة، حيث تنازلت فرنسا في مسعاها لعزل أنقرة عن محور روما–برلين عن اللواء لصالح تركيا، مخالفة بذلك نظام الانتداب، الذي نصَ على عدم جواز التنازل عن أراض منتدبة لصالح دولة أخرى، ناهيك عن الأعراف والقوانين الدولية.

أما نتائج الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين متصارعين فقد زادت في مصادر الصراع بين الدولتين، وذلك حين اختارت تركيا الوجهة الأطلسية والغربية لحماية

أراضيها من الادعاءات السوفياتية بتعديل الحدود، والمطالبة بمضيقي البوسفور والدردنيل، في حين أن سورية كانت أقرب للمعسكر السوفياتي.

ساهمت الأحداث التاريخية سالفة الذكر بتوفير مصادر صراع للعلاقات السورية– التركية، وتبدت تلك المصادر في عقدي الثمانينات والتسعينات، عندما ربطت سورية بين قضيتي المياه والأكراد، فلكي تحصل على مطالبها بتخصيص حصة من مياه دجلة والفرات عمدت إلى دعم حزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي كان يسعى لفرض وجهة نظره الاستقلالية بالسلاح ضد الدولة التركية، ووصلت الأمور بين البلدين في عام 1998 إلى حافة الهاوية، حيث كاد أن يندلع صراع مسلح لولا الوساطة المصرية المدعومة عربياً وإقليمياً ودولياً، والتي انتهت بتوقيع اتفاق أضنة عام 1998.

بعد اتفاق أضنة لم تطرأ تحولات حاسمة باتجاه الطابع التعاوني للعلاقات بين البلدين، ولم يحدث التحول إلا بعد التغير القيادي في كلا البلدين، ففي عام 2000 انتقلت السلطة إلى بشار الأسد بعد وفاة والده، وفي عام 2002 استطاع حزب العدالة والتنمية الفوز في الانتخابات البرلمانية بأغلبية، سمحت له بتشكيل الحكومة.

كان الرئيس بشار الأسد يمتلك رغبة شديدة بتحسين العلاقات مع تركيا، وذلك بالاعتماد على الأداة الاقتصادية، والتغاضي عن الأمور الخلافية لحين تحسن العلاقات وبناء الثقة بين الجانبين.

وتساور ذلك التوجه لدى القيادة السورية مع توجه مماثل من قبل حزب العدالة والتنمية، الذي يعتقد بأن تركيا لها عمقين: عمق تاريخي واستراتيجي، وإن السياسات التركية السابقة والمؤيدة للغرب والعلاقة معه قد حبست تركيا، ولم تسمح لها بالتواصل مع العالم العربي والإسلامي (عمقها التاريخي)، وكذلك مع المحيط الجغرافي لتركيا(القوقاز والبحر الأسود والبلقان)، الذي كان جزءاً من الكتلة الشيوعية. أدت التوجهات الجديدة للقيادتين السورية والتركية إلى نتائج إيجابية على مستوى العلاقات البينية، فألغيت التأشيرات بين البلدين، وارتفعت نسبة التبادل التجاري إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ العلاقات، وأقيمت مناورات عسكرية مشتركة بين الجانبين، وصلت الأمور إلى حد التوقيع على اتفاق استراتيجي بين البلدين في إسطنبول في 16 أيلول/سبتمبر 2009.

تزامن التغير القيادي في كل من سورية وتركيا مع متغيرات دولية وإقليمية، أبرزها أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، حيث أطلقت الإدارة الأمريكية على إثرها حملة دولية عسكرية للقضاء على منابع الإرهاب، وطرحت مشروعاً للشرق الأوسط دعي" مشروع الشرق الأوسط الكبير"، يقوم على فكرة مؤداها أن دعم واشنطن للأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط قد أفرز تنظيم القاعدة الذي بات يهدد الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها، ولو أرادت الولايات المتحدة الأمريكية التخلص من الإرهاب عليها أن تواجه مشكلة التغيير السياسي في الشرق الأوسط. وهذه الأنظمة إذا لم تحدث أي تغيير فإنها سوف تسقط مع مرور الوقت لا محالة وعندئذٍ سيتهدد الأمن القومي الأمريكي، لذلك يجب أن تسارع الولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل مع الحكومات الشرق أوسطية لإحداث تغيرات اقتصادية وسياسية والدفع نحو نشر الديمقراطية، وتطوير نموذج متسامح للإسلام يكون أكثر توافقاً مع الحداثة كبديل للكراهية الموجهة ضد الغرب.

وإنفاذاً لمشروع الشرق الأوسط الكبير بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تحضر لغزو العراق، وأضافت إلى ذلك حجة أخرى تمثلت في امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل. وقفت سورية في مجلس الأمن ضد التوجه الأمريكي، ولم توافق تركيا - بقرار من البرلمان - على الاشتراك في التحالف الدولي ضد العراق، وكانت النتيجة التي تحصلت عليها الولايات المتحدة جراء غزو العراق وتفكيك بنية الدولة العراقية كارثية بكل المقاييس، ودخل مشروع الشرق الأوسط الكبير في مأزق كبير، لم تفلح معه جهود الولايات المتحدة بتحريض ودعم إسرائيل في عدوانها على لبنان عام 2006 بتخليصه من عثرته.

ولم تنفع أيضاً محاولة الولايات المتحدة الأمريكية عزل حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية، حيث وقفت تركيا ضد هذا المسعى، وتطور موقف تركيا تجاه حركة حماس بعد العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام 2008، حتى وصل إلى المساندة الكاملة لفك الحصار، وهدد بتفكك التعاون الاستراتيجي التركي– الإسرائيلي الموقع عام 1996 في إطار مشروع الشرق أوسطية.

كما عارضت سورية وتركيا محاولات الولايات المتحدة الأمريكية عرقلة مسعى إيران للحصول على الطاقة النووية، من خلال ربطهما الملف النووي الإيراني بالنووي الإسرائيلي، وتوسط تركيا بين إيران والغرب بشأن الملف النووي.

وهكذا وضعت ثلاثة ملفات إقليمية كلاً من سورية وتركيا في خندق واحد لمواجهة المشروع الأمريكي في ظل قيادتيهما الجديدتين.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في جانبين؛ الجانب العلمي (الأهمية العلمية) المتمثل في دراسة دور النخب في عملية صنع القرار في النظم محدودة التنمية السياسية، وخصوصاً أن الدراسات التي اطلع عليها الباحث لم تراع الخصوصية التي تميز النخب في الأنظمة محدودة التنمية السياسية، وتعاملت معها في إطار عملية صنع القرار بطريقة متماثلة مع دراسة النخب في الأنظمة ذات التنمية السياسية المرتفعة، والتي تمتاز بالمؤسسية والابتعاد عن الشخصانية، أما في الجانب التطبيقي (الأهمية التطبيقية) فإن هذه الدراسة تتفرد –على حد علم الباحث– في دراسة أثر التغير في القيادة على العلاقات السورية– التركية، فالدراسات التي تناولت العلاقات بين الدولتين تناولتهما من منظور إقليمي أو دولي أو المنظورين معاً، إضافة إلى ذلك فإن الدراسة تحاول رصد انعكاسات تطور العلاقات السورية – التركية على دور البلدين حيال قضايا الشرق الأوسط، وهذا يعبر عن الأهمية التطبيقية الثانية وخصوصاً أن المنطقة شهدت حالة من الفوضى نتيجة المشاريع الأمريكية لتغييرها (مشروع الشرق الأوسط الكبير) وتدخلها فيها بشكل مباشر (احتلال العراق).

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1– تحديد مفهوم القيادة وارتباطه بظاهرة الفردية أو الشخصانية من جهة والظاهرة المؤسساتية من جهة أخرى.

2– توضيح دور النخب في عملية صنع القرار، وذلك من خلال التركيز على سمات النخب العربية بما فيها النخبة السورية ودورها في صناعة السياسة الخارجية ودرجة انعكاسها على العلاقات السياسية الدولية.

3– الوصول إلى تحديد أبرز الأسباب الكامنة وراء بقاء العلاقات السورية –التركية ذات طابع صراعي طوال الفترة السابقة على التغير القيادي في البلدين.

4- تحديد ملامح واقع العلاقات السورية-التركية في مختلف المجالات بعد التغير القيادي في البلدين.

5- رصد أثر التحسن في العلاقات السورية -التركية على دور البلدين حيال المشاريع الأمريكية المطروحة للمنطقة لإعادة ترتيب وضع منطقة الشرق الأوسط.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تتمثل المشكلة البحثية للدراسة في السؤال التالي: كيف أثر التغير في القيادة في كل من سورية وتركيا على طبيعة العلاقات بين البلدين بتحويلها من علاقات ذات طابع صراعي إلى علاقات ذات طابع تعاوني ؟، وما هي انعكاسات هذا التطور في العلاقات على قضايا المنطقة؟

وفي معرض الإشكالية تبرز جملة من الأسئلة البحثية:

1- ما هي رؤية الرئيس السوري بشار الأسد لمقاربة العلاقات السورية -التركية؟

2- ما هي رؤية حزب العدالة والتنمية لعلاقات تركيا مع دول الجوار العربي وخاصة سورية؟

3- ماهي القضايا موضوع العلاقات في الفترة الصراعية؟

4- ما هو التغير الحاصل في العلاقات البينية على مستوى القضايا الخلافية والعلاقات الاقتصادية والصور النمطية؟

5- ماهي حدود الاتفاق والاختلاف لكلا البلدين مع مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي؟

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من أربع فرضيات:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة إيجابية بين رؤية الرئيس بشار الأسد وتحسن العلاقات السورية-التركية.

الفرضية الثانية: يوجد علاقة إيجابية بين فلسفة حزب العدالة والتنمية (العمق الاستراتيجي والتاريخي لتركيا) و تحسن العلاقات العربية -التركية عموماً والسورية-التركية خصوصاً.

الفرضية الثالثة: أدى تحسن العلاقات السورية-التركية إلى تراجع مستوى العلاقات التركية-الإسرائيلية.

الفرضية الرابعة: أدى تحسن العلاقات السورية–التركية إلى المساهمة في الحيلولة دون نجاح المشروع الأمريكي للمنطقة بشأن الشرق الأوسط الكبير.

النطاق الزماني والمكاني للدراسة

حُددت الفترة الزمنية للدراسة بين عامي 2000 و2011، أما النطاق المكاني فحدد في كل من سورية وتركيا ونطاقهما الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

مفاهيم الدراسة

تحتوي الدراسة على مفهوم قد يثير نوعًا من اللبس والاستفسار المبرر؛ لذا وجب توضيحه:

– **المشاريع المطروحة للمنطقة:** يقصد الباحث بهذا المفهوم مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي طرحته الإدارة الأمريكية بعد أحداث أيلول/ سبتمبر، و لا تدخل المشاريع الأوروبية كمشروع الاتحاد من أجل المتوسط في نطاق المفهوم؛ لأن الباحث وجد محدودية تأثيرها على حالتي الدراسة.

مناهج الدراسة

تدخل الدراسة في إطار العلاقات الدولية والنظم السياسية المقارنة، وهذا ما دفع الباحث إلى الاعتماد على المناهج المستخدمة في كلا الحقلين المعرفيين، حيث تندرج تلك المناهج في مجموعتين رئيسيتين: تعرف الأولى بمجموعة المناهج التقليدية (Traditional Approaches) ، وتعرف الثانية بمجموعة المناهج المعاصرة (Contemporary Approaches). وقد ارتأى الباحث بعد الاطلاع على المناهج المستخدمة في الحقلين المذكورين أن ما يناسب الدراسة هو المناهج و الاقترابات التالية:

– **المنهج التاريخي:**

بغرض دراسة المشكلة البحثية عبر المراحل التي حكمت تطور العلاقات السورية– التركية، وما أُثير من قضايا خلافية بين سورية وتركيا خلال المرحلة الممتدة منذ عام 1923 حتى عام 2000، واستخلاص القوانين الناظمة لتلك العلاقات.

- **المنهج القانوني:**

بغرض دراسة البيئة القانونية والدستورية في كل من سورية وتركيا، والتي تحكم عملية صنع القرار.

- **اقتراب النخبة:**

تستخدم الدراسة اقتراب النخبة؛ نظراً لما يتيحه هذا الاقتراب من إمكانية التركيز على الفاعلين الأساسيين والأفراد وليس المؤسسات، فمثلاً في الحالة التركية كان للدكتور أحمد داوود أغلو– قبل أن يتولى منصب وزير الخارجية – دور مؤثر في التوجهات الخارجية لحزب العدالة والتنمية ولم يكن أحد شاغلي المناصب الرسمية، وكذلك الشيخ فتح الله غولن.

- **اقتراب صنع القرار:** [1]

يرى الباحث أن اقتراب صنع القرار هو الاقتراب الأساسي الذي تعتمد عليه الدراسة، بما يستدعي بعض الاسترسال في توضيحه.

يعتبر رائد هذا الاقتراب في التحليل هو ريتشارد سنايدر (Richard Snyder) أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي. كما يعتبر إطار صنع القرار من الاقترابات الشائعة في البحوث السياسية وهو يقوم على أساس النظر إلى النظام السياسي باعتباره ميكانزماً لصنع القرارات. وبما أن وظيفة صنع القرار معروفة لدى كل النُظُم: التقليدية والحديثة، الديمقراطية وغير الديمقراطية، فإنه يمكن أن نقارن بينها من منظور صنع القرار في كلٍ منهما.

ويعرف ريتشارد سنايدر عملية صنع القرار بأنها "العملية التي بموجبها ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تحديدها اجتماعياً، وذلك بهدف التوصل إلى وضع معين كما يتخيله متخذو القرارات". وأهم مقولات إطار صنع القرار :

1- أن جوهر السياسة يتمثل في عملية صنع القرار، وهذه العملية هي أهم جوانب الظاهرة السياسية؛ حيث إنها عملية معقدة، يمكن أن تساعد في الكشف عن القوى المؤثرة في رسم السياسات، وكيفية بناء التوازنات فيما بينها لضمان مصالحها.

2- أن الدولة –من هذا المنظور– هي صانعو القرارات؛ بما أن أفعالها وقراراتها يقوم بها من يتحدثون باسمها داخلياً وخارجياً.

---

(1) Richard C.Snyder, **Decision-Making Foreign Policy**, USA, New York, the Free Press of Glencoe, 1962, P90.

3- أن عملية صنع القرار لا تتوقف عند الوحدات المختلفة التي تشارك في صنعه، ولكنها تشمل عملية اتخاذه، وما قبل اتخاذه، الى جانب تنفيذه ومتابعته وتقويمه.

4- يشارك في صنع القرار الواحد عدد كبير من الأفراد المسؤولين في مختلف درجات المسؤولية، إضافةً الى أشخاص آخرين لا يحتلون مناصب رسمية؛ وعليه يصعب جداً تحديد صانعي القرار، ولكن يمكن تحديد متخذ القرار لكونه ينحصر عادةً في شخص مسؤول واحد، أو عدد قليل من الأشخاص.

5- صانع القرار هو محور عملية التحليل في هذا الإطار، وعادةً ما يتم التركيز على شاغلي المناصب الرسمية -وفي مقدمتهم رئيس الدولة- ومحاولة معرفة كيفية إدراكهم للمؤثرات وكيفية استجابتهم لها.

6- يتحرك صانع القرار في بيئة داخلية (الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والنظام السياسي)، وخارجية أو دولية. ومن هذه البيئة بشقيها تأتي المشاكل والتحديات كما يأتي الدعم والتأييد.

7- أن عملية صنع القرار تتضمن عدة خطوات هي: بلورة المشكلة والإلمام بمختلف أبعادها، ثم وضع بدائل لحلها وبيان مزايا وعيوب كل بديل، ثم اختيار البديل المناسب في ضوء تلك المزايا والعيوب، وأيضاً في ضوء إدراك المسؤول عن اتخاذ القرار.

ويحسب لهذا الإطار أنه نبه الى أهمية دور العوامل الشخصية في توجيه أمور الدولة داخلياً وخارجياً، وذلك عبر البحث في الاستعدادات النفسية والخصائص الإدراكية، والارتباطات المصلحية للشخص الذي يكون في موضع المشاركة في صنع القرار أو في اتخاذه.

سوف توظف الدراسة هذا الاقتراب في دراسة صانعي قرار السياسة الخارجية في كل من سورية وتركيا، وتأثير البيئة بمختلف نطاقاتها أو مستوياتها عليهم.

الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة على عدد من الدراسات العلمية، ويقوم الباحث بعرضه للدراسات السابقة وفقاً لمعيارين: الموضوع والترتيب حسب خطة الدراسة:

1- الدراسات التي تناولت موضوع القيادة:

- **دراسة جلال عبد الله معوض:** [1] اهتمت هذه الدراسة بالتعريف بظاهرة القيادة السياسية، وأشارت إلى أنماط القيادة السياسية في المنطقة العربية، وعلاقتها بالتنمية وبالظاهرة الإنمائية عموماً في العالم العربي، واستعرضت مواقف القيادات العربية في الفترة محل الدراسة من مشكلات التنمية الاقتصادية، ومن المشكلات المختلفة الأخرى التي يتضمنها الواقع العربي.

استفادت الدراسة المعروضة من التعريف الذي وضعه الباحث جلال عبد الله معوض، باعتباره كان التعريف الأكثر شمولاً لمفهوم القيادة السياسية.

- **دراسة خليفة على البكوش:** [2] حاولت هذه الدراسة التعرف على أثر القيادة في مصر على إدارة الصراع العربي – الإسرائيلي، وذلك من خلال تحليل الأبعاد النفسية والسمات الشخصية لكل من الرئيسين جمال عبد الناصر و محمد أنور السادات، كما أصَّلت الدراسة لمفهوم القيادة وأنماطها ودور الإدراك لدى القيادة في عملية صنع القرار المتصل بالصراع العربي- الإسرائيلي.

استفادت الدراسة المعروضة من كيفية مقاربة الباحث للأبعاد النفسية والسمات الشخصية وأثرها على صانع قرار السياسة الخارجية.

ما يجدر ذكره في هذه الجزئية، أنه توجد دراسات كثيرة أخرى اعتمد عليها الباحث في موضوع القيادة السياسية، ولكن لا تعدو أن تكون تكرار بصيغ مختلفة للدراستين السابقتين.

---

(1) جلال عبد الله معوض، **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية دراسة في المنطقة العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1985.

(2) خليفة علي البكوش، **المتغير القيادي في مصر والصراع العربي الإسرائيلي 1955-1979**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994.

2- الدراسات التي تناولت العلاقات السورية- التركية:

- **دراسة جلال عبد الله معوض:** [1] قامت الدراسة برصد أثر البيئة بمختلف مستوياتها (الداخلية، والإقليمية، والدولية) على صانع قرار السياسة الخارجية في تركيا، ثم قامت برصد انعكاس البيئة على العلاقات العربية- التركية في فترة التسعينيات من القرن الماضي.

وفيما يتعلق بالنتائج التي خلصت إليها الدراسة وتتعلق بمشكلة الدراسة المعروضة، وصلت إلى التأثير المحدود نسبياً لمتغير القيادة والنخبة على صنع القرار في تركيا، وعزت ذلك إلى نفوذ المؤسسة العسكرية التركية. وهذا يخالف ما انطلقت منه الدراسة المعروضة.

- **دراسة عقيل سعيد محفوض:** [2] اعتمدت الدراسة في رصد وتحليل العلاقات السورية- التركية على المحددات العالمية والإقليمية والبينية أو"الدولاتية" كما أسماها الباحث عقيل سعيد محفوض في إطار ثنائية التجاذب والتنافر.

يرى الباحث أن الدراسة ركزت بصورة كبيرة على المحددات الإقليمية والدولية، واعتبرتها الأساس في تغير طبيعة العلاقات السورية-التركية من وضع إلى آخر، وبالتالي لم تركز على المحدد الداخلي بالقدر الذي تفرضه العلمية، وهذه المقاربة للدراسة تخالف إلى حد كبير ما تنطلق منه هذه الرسالة المعروضة.

4- دراسات تناولت جزء من العلاقات السورية- التركية:

- **دراسة علي حسن يوسف فتاح الهسينياني:** [3] تناولت الدراسة في فصلها الرابع العامل الكردي وأثره على العلاقات السورية-التركية، وأكد الباحث أن القضية الكردية استخدمت من قبل بعض الحكومات التركية لأغراض سياسية داخلية، فحكومة مسعود يلماز _ تانسو تشيللر أرادت من اتهام سورية بدعم حزب العمال الكردستاني توجيه أنظار الأتراك في الداخل إلى وجود تهديد خارجي مما يحدث تماسكًا داخليًا قد ينهي أو يخفف من حدة الانقسامات الداخلية، والأزمة

([1]) جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية -التركية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998.

([2]) عقيل سعيد محفوض، **سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.

([3]) علي حسن يوسف فتاح الهسينياني، **السياسة التركية تجاه الكرد وأثرها على العلاقات مع العراق وسورية**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، 2009.

السياسية التي واجهتها تركيا منذ انتخابات عام 1995، هذا إضافة إلى أن تأزيم العلاقات مع سورية سيلقي بعبء فشل الحكومة التركية في مواجهة المشكلة الكردية على عاتق قوى خارجية وينفي الدوافع والأسباب الداخلية للمشكلة، وبالتالي التحرر من عقدة الفشل في حل هذه القضية.

وخلص الباحث إلى أن اعتقال عبد الله أوجلان قد نزع مسبب الخلافات التركية- السورية، واعتباراً من هذا التاريخ بدأت العلاقات السورية-التركية تشهد تحسناً ملحوظاً.

سوف تستفيد الدراسة المعروضة من دراسة الباحث علي حسن يوسف فتاح الهسينياني بشكل كبير في جزئية انعكاس المتغير القيادي على القضايا الخلافية بين البلدين، وبالتحديد القضية الكردية. وما ستضيفه الدراسة على دراسة الباحث علي حسن يوسف عبد الفتاح الهسينياني هو ربط أزمة 1998 بالمتغيرات الإقليمية التي جرت في إطار مشروع الشرق أوسطية.

- **دراسة محمد نور الدين:** [1] تناول الكتاب في أحد فصوله رؤية حزب العدالة والتنمية لعلاقات تركيا الخارجية، وفسر التوجه التركي نحو العالم العربي والإسلامي بأنه نتيجة لاعتقاد الحزب بأن هذه المنطقة تشكل بعداً تاريخياً. كما تناول الكتاب العلاقات السورية- التركية، وأشار إشارات سريعة إلى أثر التغير القيادي على تحسن العلاقات، وقسم الكاتب العلاقات السورية-التركية إلى أربع مراحل: مرحلة العوامل التاريخية1918-1984، مرحلة العوامل المستجدة1984- 1998 وناقش فيها بعجالة قضيتي المياه والأكراد، مرحلة ما بعد أضنة 1999-2002 أكد أن هذه المرحلة ضمت بدايات التحسن في العلاقات السورية-التركية، مدللاً على ذلك بمشاركة الرئيس التركي أحمد نجدت سيزير في تشييع الرئيس حافظ الأسد، المرحلة الرابعة سماها الكاتب بمرحلة حزب العدالة والتنمية 2003-.... وأرجع تحسن العلاقات السورية-التركية إلى سياسة تعدد البعد وتصفير المشكلات مع دول الجوار.

تتفق الدراسة المعروضة مع ما ذكر في دراسة محمد نور الدين، غير أنها سوف تتوسع في الموضوع وتتناول العلاقات السورية- التركية بكل أبعادها (القضايا الخلافية، والعلاقات الاقتصادية، والصور النمطية).

([1]) محمد نور الدين، **تركيا الصيغة والدور**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ط1 ، 2008 .

تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وعنون الفصل الأول بـ **مفهوم المتغير القيادي (الإطار النظري والتحليلي)**، واستهله الباحث في مبحثه الأول بأشهر التعاريف لمفهوم المتغير القيادي في الأدبيات السياسية، التي تتباين بدورها ما بين اتجاهين الأول يرى القيادة ظاهرة فردية، والاتجاه الثاني يرى فيها ظاهرة جماعية، وأرتضى الباحث تعريفاً لجلال عبد الله معوض مفاده التالي: "" قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي – بمعاونة النخبة السياسية – في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعدياً حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع".

وبناء على التعريف تم التطرق لمفهوم القائد وتمييزه عن مفهوم الرئيس، حيث أن القائد الحقيقي في ممارسته للسلطة يأخذ في اعتباره دائماً دوافع وحاجات أعضاء النخبة السياسية والجماهير كبشر، ويعتمد في تعامله معهم بالأساس على الإقناع والاقتناع ويستهدف بلوغ الأهداف العامة للمجتمع، بينما من يمارس السلطة دون أن تنطبق عليه حقيقة صفة القائد، أي من يوصف بالرئيس فإنه عادة ما يتجاهل هذه الدوافع ويعامل الآخرين من النخبة والجماهير باعتبارهم أشياء من منطلق سلطته القمعية.

ثم استعرض الباحث المناظير المعرفية المختلفة لدراسة القائد (قائد، أو رئيس)، والمتمثلة في المنظور السكيولوجي ثم في المنظور السيسيولوجي، ثم في المنظور السياسي واالتنظيمي.

ثم استكمل المبحث بدراسة خصائص القيادات السياسية العربية، والتي تمثلت في التالي: شخصنة السلطة، والتعددية المقيدة، و اللارسمية و اللامؤسسية، والاقتراب من القائد كمحدد للتأثير السياسي، الصراع المتوازن، والقوة العسكرية، والتبرير الديني للسلطة.

وفي المبحث الثاني تناولت الدراسة مفهوم النخبة كما وردت لدى منظري نظرية النخب الأوائل، من غايتانو موسكا(Gaetano Mosca)، إلى روبرت ميشلز (Robert Michels)، وصولاً إلى فلفريدو باريتو(Vilfred Pareto)، وكيف أن كلاً منهم اتخذ أساساً مختلفاً عن الآخر في تحديد النخبة.

ثم تطرقت الدراسة لما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار لدى دراسة النخبة ولاسيما الخصائص الذاتية: النفسية والسلوكية والأصل الاجتماعي والمستوى التعليمي والمعرفي.

وأخيراً ، تناولت الدراسة الإشكاليات التي يثيرها استخدام نظرية النخبة في دراسة النظم محدودة الدرجة في التنمية السياسية، واهم تلك الإشكاليات تمثلت في مسألة الدمج ما بين العوامل الرشيدة وتلك غير الرشيدة كأساس لتحديد النخب العربية، بالإضافة إلى الاقتراب من القائد أو الرئيس للولوج إلى النخبة.

أما الفصل الثاني فعنون بـ **(الإطار العام لعملية صنع القرار في سورية وتركيا)**، وتم التطرق فيه لبيئة صنع القرار في سورية وتركيا بما تشمله من الوضع القانوني والدستوري والموقع الجغرافي والديموغرافي في المبحث الأول، بالإضافة إلى القوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار والمتمثلة في الأحزاب السياسية والجيش والمجتمع المدني بتنويعاته المختلفة في المبحث الثاني.

أما المبحث الثالث فجاء كتطبيق لما ورد أعلاه، وتحت عنوان القيادة والنخب السياسية في سورية وتركيا، وتم تناول الرئيس بشار الأسد في النخبة السورية على اعتبار أن النظام السياسي في سورية هو نظام مختلط (رئاسي– برلماني)، يكون فيه رئيس الدولة هو الأساس في عملية صنع القرار والنخبة الوزارية مساعدة له، ناهيك عن الخصائص التي تميز هذه النخب من الشخصانية و الاقتراب من الرئيس كمحددات للنخبة.

أما في الحالة التركية فتم دراسة الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، على اعتبار أن النظام مختلط (برلماني– رئاسي)، يكون فيه لرئيس الوزراء سلطة حقيقة في عملية صنع القرار، ووزير الخارجية بالإضافة للاعتبارات الدستورية كونه منظر وواضع أسس السياسة الخارجية قبل أن يكون في منصبه.

وتم التركيز على رئيس الوزراء في دراسة النخبة، وأثر وضعه الاجتماعي كابن أحد الأحياء الفقيرة في إسطنبول (حي قاسم باشا)، وكذلك تجربته السياسية في أحزاب الفكر الوطني، التي كانت تصطدم في كل مرة تصل إلى السلطة مع مؤسسات الدولة العميقة، وكيف حل هذه الإشكالية بالاعتماد على مشروطية الاتحاد الأوروبي لدخول تركيا إليه، وكذلك أفكاره حول العلمانية اللائكية بتقديم المفهوم البديل المتمثل في العلمانية المعتدلة.

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان "**التغير في العلاقات السورية–التركية**"، وتم فيه رصد التغير الحاصل في قضايا العلاقات البينية، سواء على مستوى القضايا الخلافية التاريخية والمتمثلة في لواء الإسكندرونة، وقضية المياه، والقضية الكردية.

وفي المبحث الثاني تم التطرق للتغير الحاصل في العلاقات الاقتصادية، والمقدار الذي ارتفع فيه حجم الصادرات والواردات نتيجة دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ في مطلع عام 2007، بالإضافة إلى حجم الاستثمارات، وحركة المسافرين عبر الحدود.

أما المبحث الثالث فرصد التغير الحاصل في الصور النمطية المتبادلة، وما هي الأسباب التي تقف وراء ذلك ربطاً مع المتغير القيادي.

والفصل الرابع جاء تحت عنوان: **منعكسات العلاقات السورية –التركية على قضايا منطقة الشرق الأوسط**، حيث تناولت الدراسة فيه المشاريع الأمريكية المطروحة للمنطقة، وخصوصاً مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يعتبر بديلاً عن مشروع الشرق أوسطية الذي طرح إثر حرب الخليج الثانية، وما هو موقع سورية وتركيا في الشرق الأوسط الكبير.

ثم تأتي الدراسة على دراسة قضايا المنطقة خلال فترة الدراسة (2000–2011) والمتمثلة في الرعاية التركية للمفاوضات السورية–الإسرائيلية والقضية العراقية والفلسطينية وبرنامج إيران النووي، وتناقش حدود الاتفاق والاختلاف في الرؤية والتعاطي تجاه هذه القضايا مع الرؤية الأمريكية.

وأخيرا تنتهي الدراسة بالنتائج ربطاً مع الفرضيات التي انطلقت منها والتوصيات.

مخطط الدراسة	الصفحة
- المقدمة	**أ- ف**
- الفصل الأول: مفهوم المتغير القيادي (الإطار النظري والتحليلي)	**26-1**
- المبحث الأول: القيادة والقائد	**14-2**
أولاً- مفهوم القيادة	
ثانياً- مفهوم القائد	
ثالثاً- طرق دراسة القيادة	
رابعاً- خصائص القيادة السياسية	
المبحث الثاني: النخبة	**26-15**
أولاً- مفهوم النخبة	
ثانياً- كيفية تحديد النخب وتحليلها	
ثالثاً- الإشكالات التي يثيرها استخدام نظرية النخبة في دراسة النظم السياسية	
الفصل الثاني: الإطار العام لعملية صنع القرار في سورية وتركيا	**111-27**
المبحث الأول: بيئة صنع القرار	**52-28**
أولاً- الإطار الدستوري والقانوني	
ثانياً- الموقع الجغرافي والمواد الطبيعية	
ثالثاً- التكوين الاجتماعي	
المبحث الثاني: القوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار	**89-53**
أولاً- الأحزاب السياسية	
ثانياً- المجتمع المدني	
ثالثاً- الجيش	
المبحث الثالث: القيادة والنخبة السياسية في سورية وتركيا	**111-90**
أولاً- النخبة السورية	
ثانياً- النخبة التركية	
الفصل الثالث: التغير في العلاقات السورية-التركية	**172-112**
المبحث الأول: القضايا الخلافية في العلاقات السورية-التركية	**149-113**
أولاً- قضية لواء الإسكندرونة	
ثانياً- القضية الكردية	

ثالثاً– قضية المياه	
المبحث الثاني: التغير في العلاقات الاقتصادية	**163–150**
أولاً– برنامج التعاون الاقليمي	
ثانياً– التجارة	
ثالثاً– الاستثمارات	
رابعاً– السياحة	
المبحث الثالث: التغير في الصور النمطية	**172–164**
أولاً– الصور النمطية منذ تفكك الدولة العثمانية حتى نهاية القرن العشرين	
ثانياً– العوامل الدافعة للتغير في الصور النمطية	
الفصل الرابع: منعكسات العلاقات السورية–التركية على قضايا منطقة الشرق الأوسط	**230–173**
المبحث الأول: المشاريع الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أحداث أيلول/سبتمبر 2001	**192–174**
أولاً– المشاريع الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة	
ثانياً– المشاريع الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية	
ثالثاً– المشاريع الأمريكية بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001	
رابعاً– مبادرات الإصلاح الأمريكية من حيث المضمون والدوافع والآليات	
خامساً– مقارنة بين مشروع الشرق الأوسط الكبير ومشروع الشرق أوسطية	
المبحث الثاني: موقع سورية وتركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير	**211–193**
أولاً– العلاقات السورية– الأمريكية	
ثانياً– سورية ومشروع الشرق الأوسط الكبير	
ثالثاً– العلاقات الأمريكية –التركية	
رابعاً– تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير	
المبحث الثالث: انعكاسات العلاقات السورية–التركية على مشروع الشرق الأوسط الكبير	**230–212**
أولاً– الرعاية التركية للمفاوضات السورية– الإسرائيلية	

ثانياً– القضية العراقية	
ثالثاً– القضية الفلسطينية	
رابعاً– البرنامج النووي الإيراني	
خاتمة	**236–231**
الملاحق	**247–237**
قائمة المصادر والمراجع	**265–248**

مقدمـــــة

لعلَ مفهوم القيادة السياسية أو مفهوم المتغير القيادي ليس جديداً في دائرة التحليل السياسي، بل تم تناوله بإسهاب منذ ظهور المدرسة السلوكية في حقل النظم السياسية المقارنة في خمسينيات القرن العشرين، وعلى الرغم من ذلك لازال من الموضوعات الخلافية و لاسيما تناوله كظاهرة جماعية أو كظاهرة فردية، نظراً للدور الكبير الذي تلعبه القيادة في كلتا الحالتين في رسم وتنفيذ السياسات الخارجية، بما يعنيه ذلك من تأثير واضح في العلاقات السياسية بين الدول، بما يمس جوهر المشكلة البحثية التي يتم معالجتها في هذا المبحث.

ولابد عند تناول مفهوم القيادة السياسية كظاهرة جماعية من دراسة عنصر النخبة إلى جانبه، والأخير بدوره كان موضع اهتمام خاص من قبل علماء الاجتماع السياسي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وخصوصاً بعد شيوع التحليل الماركسي، الذي يرى أن المجتمع ينقسم إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة، وتستمد الطبقة الحاكمة أسباب قوتها باعتبارها تحوز على ملكية وسائل الإنتاج في المجتمع.

خالف رواد التحليل النخبوي ماركس فيما ذهب إليه، وابتدع كل منهم أسساً ومعايير أخرى تتحدد على أساسها نخبة المجتمع، فالبعض منهم اعتمد على التنظيم كمحدد للنخبة، والبعض الآخر على القيمة الشخصية (العامل السيكيولوجي)، وآخرين وجدوا في العامل الاقتصادي والجانب النظامي (المؤسسي) محددات ومعايير للنخبة.

وعلى اعتبار أنَ المفاهيم سالفة الذكر وليدة المدرسة الغربية في التحليل، فيما تختلف النظم السياسية العربية في درجة التنمية السياسية بالمقارنة بالنظم السياسية الغربية، وكذلك تسيطر في المجتمعات العربية الولاءات الأولية على حساب الولاءات فوق الأولية (الدولاتية) ، كان لابدَ من أخذ ذلك بعين الاعتبار من خلال دراسة خصائص القيادات السياسية العربية، وعلاقة القيادة بالنخبة.

على ضوء ما تقدم ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول يتناول مفهوم القيادة السياسية، وطرق دراسة القيادة السياسية، بالإضافة إلى أهم خصائص القيادات السياسية، أما المبحث الثاني فيعالج مفهوم النخبة كما تناولها رواد التحليل النخبوي الأوائل إثر ظهور التحليل الماركسي، وكيفية تحديد النخبة وأهم ما يجب أن يدرس كمحددات سياسية للنخبة، ثم التطرق لأهم الإشكالات التي يثيرها استخدام نظرية النخبة في دراسة النظم السياسية.

المبحث الأول

القيادة والقائد

أولاً- مفهوم القيادة:

يعتبر المتغير القيادي أو متغير القيادة السياسية أحد أهم متغيرات النظام السياسي؛ وذلك لما له من دور كبير في صوغ وتنفيذ كل من السياسات العامة على الصعيد الداخلي والسياسات الخارجية، بما يستوجب تحديد مرتكزات مفهوم القيادة وصولاً إلى وضع تعريف علمي لهذا المفهوم.

بالرغم مما تمثله القيادة من أهمية فائقة في كافة المجتمعات المعاصرة، فإنه لا يوجد تعريف جامع مانع لهذا المفهوم، وتم رصد ما يربو عن مائة وثلاثين تعريفاً مختلفاً للقيادة في التحليل السياسي الغربي، وذلك فضلاً عن إثراء التراث العربي الإسلامي لأدبيات القيادة بمفاهيم عديدة، من خلافة إلى إمامة إلى ولاية إلى إمارة إلى رعاية إلى أمانة، تستخدم بالتبادل مع مفهوم القيادة، ولا يعدم أي منها في دلالته بعضاً من مقومات التفرد. [1]

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من التعريفات المطروحة لمفهوم القيادة: [2]

1- القيادة هي تولي المنصب السياسي الأعلى في الدولة.

2- القيادة هي بؤرة سلوك الجماعة وأعضائها وأساس توجيه ذلك السلوك.

3- القيادة هي محور عملية الاختيار.

4- القيادة هي ممارسة التأثير والنفوذ على الآخرين.

5- القيادة هي ممارسة السلطة المفوضة من أعضاء الجماعة.

6- القيادة هي أداة الجماعة في تحقيق أهدافها وأداء وظائفها.

7- القيادة هي تفاعل بين نيات واعية للقائد مرتبطة بسلوكه القولي والفعلي، وبين أشخاص آخرين يتصرفون بالفعل بما يتفق مع هذه النيات عن رغبة واقتناع.

---

(1) نيفين مسعد، "القيادة كمتغير في العملية السياسية بين العالمية والخصوصية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد155، 1992، ص43.

(2) Abraham Zaleznik and David Moment, **The Dynamics of Interpersonal Behavior,** USA, New York, John Wiley & Sons, 1994, PP.413-414.

يرى الباحث أن التعاريف المدرجة أعلاه تتباين من حيث المعيار الذي تعتمد عليه، وكذلك من حيث المدارس التي تنطلق منها، وأيضاً من حيث اعتبارها القيادة ظاهرة فردية أو ظاهرة جماعية، ولكنها جميعاً تتمحور حول مفهوم الاستحواذ على القوة وممارستها بمعناها الواسع (القدرة والنفوذ).

وقد قدم الباحث جلال عبد الله معوض تعريفاً أكثر شمولاً لمفهوم القيادة مفاده الآتي:

" قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي – بمعاونة النخبة السياسية – في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعدياً حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع". [1]

يتبنى الباحث في دراسته التعريف الأخير، وبناءً عليه ووفقاً لمنطلقه فإن القيادة السياسية ليست في جوهرها ظاهرة فردية تتعلق بشخص واحد قائد يمارس السلطة السياسية في المجتمع، بل القيادة كطبقة حاكمة تتضمن عنصرين هما: القائد والنخبة السياسية، والقيادة كعملية تضم بالإضافة إلى هذين العنصرين: الموقف والقيم.

يحتاج عنصرا القيادة السياسية إلى شيء من التأصيل النظري، من حيث المدارس التي تناولتهما، والإشكاليات التي قد تثور عند دراستهما، وكذلك المناهج أو الاقترابات التي سيعتمدها الباحث في معرض تطبيقها على حالات الدراسة، مع مراعاة الخصوصية التي تمتاز بها النظم السياسية العربية، على اعتبار أن تلك المناهج وليدة المدرسة الغربية.

ثانياً– مفهوم القائد:

لابد من الإشارة في البداية إلى أنه في الدراسات السياسية عادة ما يوصف رؤساء الدول على اختلاف أنواع نظمها السياسية وحكوماتها – سواء أكانت جمهورية أو ملكية– بالقادة، إلا أننا نعتقد بوجود خيط رفيع يفصل بينهما، فالقائد يمارس قيادته بالاستناد أساساً إلى معيار القبول والرضى المجتمعي، بينما يمارس الرئيس السلطة بالاستناد أساساً إلى المحددات الوظيفية كما

(1) جلال عبد الله معوض، "القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية" في علي عبد القادر(مقدم)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1987، ص176.

رسمتها القوانين الناظمة لذلك، بما يعنيه ذلك من ضرورة التمييز على المستوى التحليلي بين مفهومي القيادة والرئاسة * أو بالأحرى القائد والرئيس.

إن القيادة السياسية جانب متميز لممارسة السلطة السياسية حيث أن القائد الحقيقي في ممارسته للسلطة يأخذ في اعتباره دائماً دوافع وحاجات أعضاء النخبة السياسية المحيطة به والجماهير كبشر، ويعتمد في تعامله معهم بالأساس على الإقناع والاقتناع ويستهدف بلوغ الأهداف العامة للمجتمع، بينما من يمارس السلطة دون أن تنطبق عليه بالضرورة صفة القائد، أي من يوصف بالرئيس فإنه عادة ما يتجاهل هذه الدوافع ويعامل الآخرين من النخبة والجماهير باعتبارهم أشياء من منطلق سلطته القمعية، وعادة ما لا يعنيه من ممارسة السلطة المرتبطة بمنصبه الرئاسي سوى تحقيق أهدافه الخاصة. (1)

وبعبارة أخرى إذا كانت الرئاسة تعني في حقيقتها سلطة التوجيه والأمر والنهي النابعة من الاعتماد الكلي على فرض وتوقيع الجزاءات كما ترسمها اللوائح والقوانين النافذة، فإن القيادة السياسية لا تعتمد بالأساس أو على الدوام على هذه السلطة الجزائية، بل تنظر إليها كإحدى أدواتها من الدرجة الثانية وتعتبر اكتساب ثقة الآخرين بطريق الإقناع أداتها الأولى مستغلة في ذلك ما تتمتع به من خصائص وقدرات ذاتية: نفسية وسلوكية**

ويعتقد الباحث أن القادة غالباً ما يصلون إلى السلطة في أوقات الأزمات التي تمر بها الأمم، حيث تحتاج الأمة المأزومة إلى من يمثل آمالها فتجده في شخص القائد، ولذا تنقاد وتنصاع لقراراته وسياساته عن قناعة واقتناع على اعتبار أنه يمثل أملها للخروج من الأزمة، إلا

---

* لمزيد من التفاصيل حول التفرقة بين مفهوم القيادة ومفاهيم أخرى ذات صلة كالزعامة والإمامة والخلافة وما إلى ذلك راجع: محمد أحمد عبد النبي علي بدوي، **دور القيادة في تحقيق التنمية: دراسة حالة للصين في ظل قيادة دينج تشاو بنج**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011،ص27-30 . و هبة سمير الحسيني، **القيادة السياسية السودانية ومشكلة جنوب السودان (دراسة لفترة حكم الرئيس البشير من 1989-2005)**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010، ص14-16.

(1) جلال عبد الله معوض، **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية دراسة في المنطقة العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1985، ص4.

** تتمثل الخصائص النفسية بمجموعة العقائد والإدراكات والتصورات الخاصة، أما الخصائص السلوكية فهي مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والعاطفي والسلوكي من قبيل السيطرة أو الخضوع، والقدرة الابتكارية أو عدمها، وسعة الأفق أو ضيقه.

أن هذه العلاقة التبعية ما بين القائد والنخبة والجماهير قد تؤدي مع مرور الوقت إلى أن يصبح القائد أوتوقراطياً في ممارسته للحكم، ويهمل المؤسساتية ولا يتسامح مع النخب البديلة، ولعل حالة جمال عبد الناصر في التاريخ العربي المعاصر خير مثال على ذلك.

كما تتنوع أساليب وصول القيادة (القائد، والرئيس) إلى السلطة من نظام سياسي إلى آخر، وتؤثر هذه الأساليب تأثيراً كبيراً في نمط القيادة السياسية وخصائصها وسياساتها وأساليبها في ممارسة السلطة وفي التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية، ونميز في هذا الموضوع أساليب عدة:

1- إن وصول القيادة إلى السلطة اعتماداً على دعم أجنبي، يجعل هذه القيادة في علاقة تبعية اقتصادية وسياسية للقوة الأجنبية التي دفعت بها إلى السلطة، وتضمن لها الاستمرار في الحكم طالما ظلت هذه القيادة قوية وقادرة على حماية مصالح هذه القوة الأجنبية، وإلا أطاحت بها الأخيرة وأحلت محلها قيادة أخرى أكثر ولاءً وخضوعاً وقدرة على رعاية مصالحها.

2- إن وصول القيادة إلى السلطة اعتماداً على انقلاب عسكري عادة ما يجعل القيادة تتصف في ممارسة السلطة بالقمع، وقد تلجأ بعض هذه القيادات إلى عسكرة نظمها السياسية من خلال تعيين كبار الضباط الموالين في المناصب العليا السياسية والإدارية، وحتى توريث الحكم إلى أحد المقربين أو الأبناء، وبذلك تتحول الجمهوريات إلى ((جملكيات)).

3- إن وصول القيادة إلى السلطة اعتماداً على دعم قبلي أو عشائري، كما هو الحال في دول الخليج والأردن، هذا الأسلوب عادة ما يرتبط به توريث السلطة ويجعل القيادة قبلية في أساليب ممارستها للسلطة سواء من حيث الاعتماد على مساندة القبيلة التي تنتمي إليها القيادة والقبائل الأخرى القوية المرتبطة بها بروابط نسب ومصاهرة وحماية مصالحها المتميزة وتعيين أبنائها – وخاصة من أقارب القائد المباشرين– في المناصب الهامة والحساسة، أو من حيث الاعتماد على هذه القاعدة القبلية في القوات العسكرية النظامية وشبه النظامية .[1]

4- إن وصول القيادة إلى السلطة عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة، يساهم في تدعيم المشاركة السياسية، عبر تقبل النقد والمعارضة السياسية، ورفض المواقف المتصلبة والاستعداد للتوفيق والحلول الوسط، وترسيخ حقوق المواطنة، والتحرك في إطار مؤسسات ديمقراطية: مجلس

---

(1) جلال عبد الله معوض، " القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية" في علي عبد القادر(مقدم)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، مرجع سابق، ص181-182.

نيـابي منتخـب، ووزارة مسـؤولة أمـام المجلـس النيـابي، الـذي يمـارس بـدوره الرقابـة والمسـاءلة والمحاسبة. فضـلاً عـن ذلـك وجـود جسـم قضـائي مسـتقل، ومؤسسـات عسـكرية غيـر سياسـية، ومجتمع مدني يناهض السلطة حين تسعى لفرض هيمنتها على المجتمع . [1]

5- وبالإضافة إلى الأساليب السابقة، نجد أسلوباً آخر لوصول القيادة إلى السلطة في نظم الدول الناميـة الجمهوريـة وهـو الأسـلوب المتعلـق بالانتخابـات والاسـتفتاءات. ونلاحـظ أن الأخيـرة فـي غالبيـة هذه النظم عمليـة شكلية غيـر نظيفـة ونتائجها معدة ومعروفـة مسبقاً، ومـن ثـم لا تتسم قياداتها بالديمقراطية الحقيقية في ممارسة السلطة.

ويرى الباحث في هذا الصدد أنـه من بين الأساليب الخمسـة أعلاه وغيرها التـي تؤدي للوصول إلى السلطة، يعتبر طريق الانتخابات الحرة والنزيهة هو الأمثل لتبوؤء سدة الحكم قادة أقرب من كونهم رؤساء، يمارسون قيادتهم السياسية في إطار مؤسسات ديمقراطية، تجعل من أثر التغير فـي القيادة فـي رسم السياسات العامـة والسياسات الخارجيـة، ليس أكثر ثباتاً وعمقاً، بل أيضـاً أكثر قبولاً فـي أوسـاط النخبـة السياسـية والجمـاهير الشـعبية، حيـث تفتقد أسـاليب وصـول القيادة الأخرى إلى هذا العامل الأساسي المتمثل في عامل الرضى والقبول في أوساط الجماهير.

ثالثاً- طرق دراسة القيادة:

تعددت طرق دراسة القيادة وفهمها بتعدد العلوم الاجتماعية التـي اهتمت بها، فهي مجال اهتمـام كـل مـن علـم الـنفس وعلـم الـنفس الاجتمـاعي وعلـم الاجتمـاع وعلـم الإدارة وعلـم الأنثروبولوجيا وعلم السياسية. ولاشك في أن أي تقسيم لهذه المنظورات لن يخلو من التداخل، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار هذا التداخل، نقسمها إلى أربعة منظورات هي:

1- المنظور النفسي (السيكيولوجي)

وهو يرتبط بعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي، ومن أكثر الأفكار شيوعاً في هذا المجال أهمية الدور والتفاعل والعلاقة بين الشخصية والبيئة، وأهمية دور الأتباع، والتمييز بين الاتّباع الطوعي والاتّباع غير الطوعي، وأهمية الموقف في العلاقة القيادية، والقيادة أساساً هنا هي مجرد

---

(1) مبارك مبارك أحمد عبد الله، **التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص21.

وظيفة من وظائف الجماعة، فهي نوع من أنواع التخصص ضمن الجماعة وهي بهذا شكل من أشكال التمايز الوظيفي.

وبدل استعمال مصطلح قائد فإن أنصار المنظور النفسي يقترحون استعمال اصطلاح ((الشخص المحوري)) أو ((الشخص الذي في المركز، أو الشخص الذي في بؤرة الالتقاء))، لأن هذا الشخص لا يعتمد نجاحه وفعاليته على صفاته الشخصية، بل على قدرته على إرسال مؤثرات (مثيرات) نفسية موحدة لأفراد الجماعة في الحالات التي تواجه الجماعة. [1] وقد كان لهذه الأفكار أثر كبير في الدراسات السياسية، حيث أكد هارولد لاسويل (Harold Lasswell) أن القائد السياسي هو إنسان يحول مشكلاته الشخصية إلى قضايا عامة، بينما صور إريك إريكسون (Erik Erikson) القائد السياسي بشخص يجد الحل لمشكلاته الشخصية عن طريق تحويل أو تغيير وضع اجتماعي كبير. [2]

2- المنظور الاجتماعي (السوسيولوجي)

يهتم الباحثون من زاوية هذا المنظور بالقيادة باعتبارها ممارسة القوة (القدرة) أو التأثير (النفوذ) في التجمعات الإنسانية، وظل علماء الاجتماع لفترة طويلة يهتمون بدراسة النخب والنظم الفردية في القيادة ضمن مجتمعات طبقية جامدة، ومفاهيم السلطة المطلقة للقادة إزاء المرؤوسين أو الأتباع.

وبفضل جهد كبار علماء الاجتماع أمثال ماكس فيبر (max weber)، وكذلك عوامل التغير التي طرأت على المجتمعات كالتصنيع والتحديث والتقدم في مجالات الاتصالات وما إلى ذلك، فقد تحول علم الاجتماع من مفهوم السمات كمحدد للقائد إلى اعتبار القيادة كوظيفة اجتماعية، والاعتماد على العوامل المكتسبة وليس العوامل الموروثة في القائد. ولم تعد الجماعة مجرد أتباع، بل شركاء في العمل والقرار . [3]

ومع اختلاط الأمم والشعوب أصبح اهتمام علماء الاجتماع ينصب على الفروق الحضارية أو الثقافية في القيادة، وحاول بعضهم إيجاد نظريات عامة تصلح لفهم ومعالجة القيادة في

---

(1) محمد أحمد عبد النبي علي بدوي، مرجع سابق، ص30.

(2) Erik Erikson & Young Man Luther, **a Study in Psychoanalysis and History,** USA, New York, Austen Riggs Center Monograph,1958, pp 124-125.

(3) بشير محمد الخضرا، **النمط النبوي- الخليفي في القيادة السياسية العربية.. والديمقراطية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2007، ص83-84 .

مواقف ثقافية مختلفة، على افتراض وجود أمور مشتركة على الرغم من مظاهر الاختلاف بين الحضارات .

ومن الجدير بالذكر ملاحظة التداخل بين هذا المنظور والمنظور السياسي والمنظور التنظيمي، فنجد بعضهم يصنف هذا المنظور كمنظور في الاجتماع السياسي، أو علم الاجتماع السياسي التاريخي، أو علم الاجتماع التنظيمي.

3- المنظور السياسي

يهتم المنظور السياسي للقيادة عموماً بالسلطة التنفيذية في نظم الحكم المختلفة من حيث تشكيلها الداخلي وعلاقاتها مع السلطات الأخرى، ويهتم كذلك بالحركات والأحزاب السياسية ومصادر القوة (القدرة، والشرعية، والمؤسسية)، مع الإيمان بالضرورة القصوى للقيادة السياسية في أي مجتمع بغض النظر عن المعتقدات السياسية.

ومن أبرز الاهتمامات التقليدية لهذا المنظور دراسة من يغيّر التاريخ ومن الحاكم الفعلي في أي بلد أو أي نظام. ويطرح هذا المنظور ثلاثة تفسيرات هي: نظرية الرجل العظيم، ونظرية النخبة أو الصفوة، والنظرية التعددية أو الديمقراطية.

تفسر نظرية الرجل العظيم تاريخ البشرية على أنه بشكل جوهري سجل للأبطال والرجال العظام وإبداعهم وإنجازاتهم وأفضالهم. [1]

ولا شك أن نظرية الرجل العظيم تلاقي هجوماً كبيراً من المؤمنين بالديمقراطية والتعددية والمشاركة ومن كثير من علماء السياسة والاجتماع بشكل خاص، لأن النظرية تهمل وجود الجماعة والأتباع والمرؤوسين، وأن القيادة علائقية وموقفية.

أما نظرية النخبة فتعتقد أن الجماعات تحكمها دائماً أقليات صغيرة تحت أسماء مختلفة، ومن أبرز القائلين بهذه الفكرة غايتانو موسكا (Gaetano Mosca) الذي اعتبر أن اصطلاحات مثل إرادة الشعب أو حكم البروليتاريا هي أساطير، وما التاريخ إلا صراع بين أقليات مسيطرة تحاول تثبيت نفسها عن طريق إقرار مبدأ التوارث، وفئات أخرى تحاول الانقلاب عليها وتغير الأوضاع وتتحكم هي في المجتمع. ومن هذا المنظور فإن حكم الأغلبية المتأتي عن طريق

(1) Thomas Carlyle,**On Heroes, Hero-Worship and the Heroic in History**, USA, New York, C.Scribner"Sons,1990,P.71.

الانتخابات الديمقراطية ما هو إلا حكم أقلية في النهاية. وسوف تتناول الدراسة هذه النظرية بالتفصيل لدى الحديث عن العنصر الثاني من عناصر متغير القيادة والمتمثل في النخبة.

أما التفسير الثالث لتغير التاريخ والفئات الحاكمة فهو تفسير النظريات التعددية التي تؤمن بتوزيع القدرة (القوة) وبوجود عدة مراكز للسلطة والقرار في المجتمع. والمنادون بهذه النظرية يؤمنون بالمبادئ والقيم الديمقراطية ويبينون عيوب النظريتين الأُخْرَيين ونقاط ضعفهما. ومن أبرز الأعمال التي تعبّر عن هذه النظرية أعمال روبرت دال (R.Dahl) و إدوارد بانفيلد (E.Banfield). [1]

ومن نقاط الاهتمام الرئيسية لهذا المنظور أو المجال: فصل السلطات في النظام السياسي، وعملية اتخاذ القرار السياسي (وبخاصة في السلطة التنفيذية) أو عملية رسم السياسات في الدولة، والبيئة الثقافية للقيادة السياسية ومقارنة مفهوم القيادة السياسية في بيئات مختلفة (الدراسات المقارنة في القيادة السياسية)، واتجاهات الناس نحو السلطة السياسية، وأثر نمط القيادة السياسية على أنماط القيادة الأخرى في المجتمع، وطرق تشكيل الاتجاهات السياسية منذ الطفولة في أي مجتمع مما يؤثر على درجة المشاركة السياسية في الحياة العامة، ومصادر القوة (القدرة) لكل قيادة سياسية (محلية، ومركزية، وحزبية ..إلخ.)، وغير ذلك .

وقد تأثر مفهوم القيادة السياسية كما تأثر غيره بعوامل التغيير؛ كالتحول من المفهوم الشخصي والفردي للقيادة (السمات) إلى أهمية الموقف والمؤسسة والثقافة والأهداف والجماعة. ومن جهة أخرى تختلف القيادة السياسية عن القيادة في مواقع أخرى بأنها ((قيادة عن بعد)) فالعلاقة بين القائد والأتباع (الغالبية العظمى) بعيدة وغير مباشرة، والقيادة السياسية متعددة الأدوار والتأثيرات في المجتمع ولها طبيعة جمعية (المجموع) وتعمل في إطار مؤسسي مركّب، وبما أنها تُعنى بالعمل العام ومصلحة المجتمع فإنها ترتبط بدرجة كبيرة بعواطف الحب والكره أكثر من أية قيادة أخرى.

(1) Robert A.Dahl, **Democracy and its Critics**, USA, New Haven, CT:Yale University Press, 1989, P 65.

4- المنظور التنظيمي

يهتم المنظور التنظيمي للقيادة بمفاهيم القيادة وأنماطها ومهاراتها وطرق تطويرها وتنميتها في المحيط التنظيمي، في جميع أنواع المنظمات سواء أكانت صناعية أم تجارية أم عسكرية أم تعليمية .

واهتم هذا المنظور في البدايات بنمط القيادة المعروف بـ ((القيادة القانونية التقليدية)) التي تركز على أهمية اتباع القوانين والقواعد والإجراءات واللوائح. فالقائد الناجح هو الذي يراقب التطبيق الدقيق للقوانين واللوائح ويحاول تحقيق أحسن النتائج من حيث الكفاءة والفعالية .

وقد تغيّر هذا المفهوم بفعل حركات العلاقات الإنسانية وما تلاها من تأثيرات علم النفس وعلم النفس الاجتماعي، فأصبح الاهتمام بالروح المعنوية للعاملين وشعورهم والتنظيم غير الرسمي والعلاقات غير الرسمية، وتغير مفهوم المشرف (القائد على المستوى الأدنى) والمدير، فأصبح من صفاته الضرورية الاهتمام بالعاملين والإشراف العام والاعتماد على التشجيع بدل العقاب والمشاركة في تخطيط العمل وإدارته وإنتاجه. [1] وتأثر المنظور التنظيمي بكل من نظرية القرار ونظرية الاتصال ونظرية النظم، فأثر كل منها في مفهوم القيادة والقائد .

تعتبر نظرية القرار أن القائد (المدير) بشكل رئيسي هو متَّخِذ القرارات في عملية معقدة يشترك فيها أفراد آخرون ووحدات مختلفة في المنظمة وخارجها، ولذلك لابد من خلق الظروف التنظيمية الموائمة لاتخاذ القرار السليم، فالقائد الناجح هو الذي يملك المهارات المتعلقة باتخاذ القرارات ضمن البيئة التنظيمية المعقدة.

أما نظرية الاتصال، والتي هي امتداد لنظرية التفاعل، فترى أن المنظمة هي عبارة عن شبكات تفاعل واتصالات فيها الكثير من الرموز وقنوات الاتصال في جميع الاتجاهات. والمدير (القائد) الناجح هو الذي يستطيع أن يكون منسقاً ممتازاً للاتصالات المختلفة والمتضاربة.

أما نظرية النظم، والتي استعيرت أصلاً من علم الاتصالات وعلم البيولوجيا، والتي أثرت في العلوم الاجتماعية كلها، فتعتبر المنظمة نظاماً مفتوحاً يتكوّن من نظم فرعية ويأخذ الطاقة والمدخلات من البيئة وينتج مخرجات ونواتج أخرى ضمن عمليات تحويلية خاصة به، والقائد الناجح في المنظومة هو الذي يستطيع التعامل مع التكامل الداخلي للنظام والتفاعل مع البيئة وينسق العلاقات الأساسية والتكميلية في المنظومة.

---

(1) بشير محمد الخضرا، مرجع سابق، ص87-88 .

رابعاً- خصائص القيادة السياسية:

تختلف خصائص القيادات السياسية تبعاً لدرجة التنمية السياسية، فكلما قطعت النظم السياسية شوطاً في درجة التنمية السياسية خضعت قياداتها للمؤسسية وابتعدت عن الشخصانية، وفي الوقت نفسه تخضع لمطالب بيئتها الاجتماعية، أما في النظم التي مازالت عند مستويات متواضعة من التنمية السياسية، حيث تكون السلطة التشريعية شبه منعدمة والحياة الحزبية التي ترفع درجة مشاركة المواطنين في العملية السياسية ضعيفة، فإن القيادات السياسية في هذه النظم والدول لا تواجه القيود نفسها التي تواجهها القيادات الأخرى في نظم الدول المتقدمة في التنمية السياسية، الأمر الذي يجعلها شديدة التأثير في النظام السياسي بأكمله، بل يمتد تأثيرها ليطول كافة النظم الاجتماعية الأخرى، في ظل غياب واضح لوسائل الرقابة والمحاسبة على ممارسة القيادات السياسية.

هذه النقطة تنقلنا إلى الإشارة بصورة موجزة إلى أهم ما يميز القيادات السياسية العربية، ومعظمها يجمع بين خصائص النمط الأبوي والنمط الرعوي، وذلك وفق ما حدده لنا تحليل جيمس بيل (James A.Bill) وكارل ليدن (Carl Leiden) اللذان قدما دراسة حول القيادات السياسية في الوطن العربي، و وفقاً لذلك تتسم هذه القيادات بعدة سمات أهمها: [1]

1- شخصنة السلطة: وتعني سيادة وطغيان العنصر الشخصي في العملية السياسية، فالحاكم هو محور الدولة ويتمتع بسلطة شخصية مطلقة في صنع القرارات رغم الوجود الشكلي للمؤسسات السياسية، فالقيادة محكومة بشعورها الواعي أو اللاواعي بأنها منفردة بذاتها لا مثيل لها، وفي هذه الحالة لا يوجد أي ضوابط حاكمة للعملية السياسية بما في ذلك نقل السلطة سلمياً، ولا تختلف هذه السلطة كثيراً عن سلطة الأب في نطاق الأسرة خاصة في ظل تشبيه العديد من القادة العرب أنفسهم بالآباء ومجتمعاتهم بالأبناء في النظم الملكية والجمهورية .

2- التعددية المقيدة: حيث يسود نظام سلطوي يجد فيه القائد نفسه وحيداً منفرداً على قمة الهرم السياسي ويركز السلطة في قبضته، لكنه يسمح لبعض الأحزاب بالتشكل في محاولة لاصطناع وجود معارضة ويتم ذلك في ظل فرض رقابة صارمة .

(1) James A.Bill and Carl Leiden, **Politics in Middle East**, Bosten, Little Brown and Company, 1979, PP.161-174.

3- اللارسمية و اللامؤسسية: حيث إن القرارات السياسية التي تتخذ لا تتم في إطار مؤسسات سياسية فعالة وقواعد وضوابط محددة، بل إنها تجري في إطار العلاقات الشخصية وتتخللها مناورات ودسائس تحدث في الخفاء وراء الكواليس، حيث يستتر الهيكل الشخصي غير الرسمي خلف الهيكل الشكلي مع تقديم اعتبارات الولاء على الكفاءة والإنجاز.

4- الاقتراب من القائد كمحدد للتأثير السياسي: ففي ظل هيمنة دور القائد في العملية السياسية يصبح السبيل الوحيد والفعال للتأثير السياسي هو الاقتراب من القائد وملازمته بصفة دائمة، مما يفسر لنا التأثير السياسي لأعضاء أسرة أو قبيلة القائد والأسر والقبائل التي تربطها به روابط مصاهرة، وتزايد التأثير السياسي للخدم والسكرتارية والأطباء الخصوصيين، وكذلك شدة التنافس بين الوزراء والمستشارين وغيرهم من أجل الوجود بجوار القائد في أي مناسبة وملازمته أينما ذهب ولأطوال فترة ممكنة.

5- الصراع المتوازن: بمعنى لجوء القائد إلى أثارة الصراعات والانقسامات بين أعضاء النخبة السياسية لمنع ظهور بؤر ومراكز للقوة والتأثير مستقلة عن شخص القائد، مع تطبيق مبدأ فرق تسد سواء في التعامل مع القوى والجماعات المعارضة لمنعها من التكتل في جبهة قوية معارضة، أو حتى مع القوى المحيطة به لتبقى في حالة شبه صراع ويمسك هو بالخيوط لاستمرار سيطرته عليها، أو في التعامل مع الجيش خاصة عن طريق إقامة تنظيمات شبه عسكرية لموازنة قوة الجيش.

6- القوة العسكرية: وتعني أمرين: أولهما اعتماد القيادات العربية على الجيوش والتنظيمات شبه العسكرية لتأمين استمرارها في الحكم وقمع الاضطرابات واسعة النطاق التي تعجز القوات الأمنية عن مواجهتها، وثانيهما يتعلق بتأسيس العديد من القيادات العربية لشرعيتها على أساس ما أظهرته من بسالة وشجاعة في المعارك، وحتى عندما تفقد بعض هذه القيادات فرصة إظهار الشجاعة في ميدان القتال فإنها لا تتردد في استغلال أي مناسبة لإظهار قوتها ورباطة جأشها حتى لو كانت المناسبة متعلقة بالنجاة من محاولة اغتيال أو انقلاب عسكري.

7- التبرير الديني للسلطة: بمعنى تأسيس ممارسة السلطة على المنطق الديني الإسلامي كادعاء بعض القيادات أنها تستند في مبادئها إلى مذهب معين من المذاهب الإسلامية، هذا بالإضافة إلى تظاهر كافة القيادات العربية باتفاق سياستها مع القيم الإسلامية.

وعلى الرغم من شخصانية السلطة التي تحتكرها القيادات السياسية العربية إلا أن هناك بعض القيود التي تفرض نفسها على تلك القيادات سواء كانت نابعة من خارج الدولة أو من داخلها: [1]

1- القيود الخارجية: وتتمثل في قوة ومصالح الدول الأخرى، وما تواجهه سياسات الدولة من اعتراضات في الخارج، وما قد يترتب على تلك السياسات من إمكانيات لفرض عقوبات عليها من قبل المنظمات الدولية بما يؤثر سلباً على احتمالات تبنيها نهجاً سياسياً منفتحاً على الأحزاب والقوى السياسية في المجتمع.

2- القيود الداخلية: وتتمثل فيما يلي:

أ- الموارد المالية والمادية والبشرية وثروات الدولة الطبيعية.

ب- القيم الشائعة في المجتمع، والتي يجب أن يراعيها القائد في مختلف تصرفاته وسياساته وقراراته.

ج- القيود الواردة من الجماعات الاجتماعية المختلفة، ومن الجماعات الوظيفية والمهنية. وهذا النوع من القيود يعد من أصعب التحديات التي تواجه القائد السياسي.

د- قيود ترد من المؤسسات السياسية، ويدخل في إطارها القيود الدستورية التي تنظم الحدود المسموح للقائد التصرف في إطارها.

هـ- قيود شخصية وهي المتعلقة بمدى صلاحية القائد لممارسة مهام الحكم، ومدى قدرته على إقناع الجماهير بشرعيته للاستمرار في منصبه. وهذه الشرعية ترتبط بنجاحه في حل المشكلات التي تواجه المجتمع وخاصة المشكلات الملحة للجماهير. وهذه القيود تعتبر هي الأكثر خطورة بالنسبة للقادة العرب لأنهم لا يشاركون مجتمعاتهم إلا قليل من الأوضاع التي يعيشون فيها، ولا يستجيبون إلا لمطالب ضئيلة من مطالب المحكومين المتعددة.

يمكن أن نستخلص في نهاية هذا المبحث، أنَ مفهوم القيادة يتضمن عنصرين: القائد (القائد، والرئيس) والنخبة المعاونة له، وتُحدِد درجة التنمية السياسية طريقة وصول القائد إلى السلطة؛ ففي المجتمعات التي قطعت شوطاً يعتد به في درجة التنمية السياسية تكون الانتخابات

---

(1) عصام عبد الوهاب محمد أيوب، **متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس1994-2002**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص 36-37.

هي الطريق للوصول إلى السلطة، بينما في المجتمعات التي مازالت تتموضع في الدرجات المتدنية في سلم التنمية السياسية فتتنوع طرق الوصول إلى السلطة من انقلاب إلى عملية انتخابية شكلانية معدة النتائج مسبقاً. كما أن نظرية الرجل العظيم في تفسير القيادة لم تعد تلاقي قبولاً لدى الباحثين، وخصوصاً بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية في العالم، وانتقال تلك الأنظمة إلى تطبيق الليبرالية السياسية، وبالتالي زيادة عدد المؤمنين بالنظرية التعددية في حقول العلوم الاجتماعية وحقل النظم السياسية خصوصاً.

بالإضافة إلى ما سبق، يرى الباحث أن ثمة ترابط وثيق بين طريقة الوصول إلى السلطة و عملية صنع قرار السياسة الخارجية، فعندما تكون الطريقة مشروعة غالباً ما يكون قرار السياسة الخارجية يخضع للاعتبارات المؤسسساتية، وبالتالي التغير في توجهات السياسية الخارجية بطيء في وحدة الزمن، ولا يشهد تحولات دراماتيكية، في حين أنه في طرق الوصول الأخرى غالباً ما تقترن عملية صنع القرار الخارجي باللامؤسسية، ويخضع لاعتبارات ذاتية وغير مبررة في إطار المصلحة القومية العليا للبلد، وكنتيجة تصبح توجهات السياسية الخارجية أكثر عرضة للتحولات الدراماتيكية.

المبحث الثاني

النخبة `

أولاً- مفهوم النخبة:

تعتبر النخبة السياسية بمثابة الحاضنة التي تترعرع فيها وتنبثق منها القيادات في مختلف النظم السياسية، بما يمنحها القدرة على تحديد ملامح وآفاق أي تغيرات في القيادة السياسية وآثارها المتبادلة في العلاقات السياسية الدولية للبلدان، بما يستوجب إفراد مبحث بذاته لتوضيح مفهوم النخبة، وكيفية نشوئها وتبلورها في مختلف النظم السياسية، بالإضافة إلى وضع اليد على الإشكاليات التي يثيرها استخدام نظرية النخبة في دراسة النظم السياسية، ومنها العربية بما فيها سورية

يُرجع بعض الباحثين جذور مفهوم النخبة إلى أعمال الفلاسفة اليونانيين، عندما تحدث أفلاطون عن طبقة الحكماء أو الفلاسفة التي تقف على رأس المجتمع الفاضل أو المدينة الفاضلة، وكذلك حديث أرسطو عن مزايا حكم الطبقة الوسطى باعتبارها أنسب طبقة لممارسة السلطة لاعتدالها. [1]

وقد اتخذت كلمة نخبة (Elite) في القرن السابع عشر دلالة مغايرة لمعناها المعروف والمتداول حالياً، فقد استخدمت لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، وما لبث هذا الاستخدام أن اتسع للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية العليا، أو المراتب العليا من النبالة. [2]

ولم يستخدم مصطلح النخبة استخداماً واسعاً في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية بوجه عام إلا في أواخر القرن التاسع عشر، حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه في النظريات السوسيولوجية للنخبة .

وقد مثلت النظرية الماركسية منعطفاً مهماً في تاريخ تطور مفهوم النخبة، حيث نظر كارل ماركس (Karl Marx) إلى ممارسة القوة على أنها عملية تراكمية ومتطورة؛ فهي تراكمية بمعنى أن الطبقة التي تحوز القوة الاقتصادية تملك في الوقت نفسه أدوات القوة السياسية، ومتطورة

---

(1) علي الدين هلال و نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005، ص161.

(2) مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا، الزاوية، منشورات جامعة السابع من أبريل، ط1، 2007، ص190.

بمعنى أن تغير النظام الاقتصادي بفعل استخدام وسائل إنتاجية أحدث يؤدي إلى استبدال الطبقة الحاكمة القديمة بأخرى تستمد أهميتها من ملكيتها للوسائل الإنتاجية الجديدة.

ووفقاً لكارل ماركس حتى المرحلة الانتقالية التي تمهد لمرحلة المجتمع الشيوعي تحوي على نخبة تتمثل في حكومة البروليتاريا، غير أن النخبة البروليتارية تتميز عن نخبة المرحلة الرأسمالية بأهدافها ومقاصدها، فحكومة البروليتاريا تمارس السلطة للقضاء على بقايا المنظومة الرأسمالية ومؤسسة الملكية الخاصة وتغيير فلسفة العمل مستهدفة أن يعمل العامل لكي يستمتع بالعمل.

وقد ظهرت مدرسة النخبة كرد فعل على أفكار المدرسة الماركسية، إذ رفض مفكرو النخبة التعامل مع مسألة انقسام المجتمع إلى حكام ومحكومين، على أساس أنها تعبر عن استغلال القلة للكثرة كما يقول الماركسيون. لكنهم على العكس أثبتوا أن مهارات البشر تتفاوت وتتنوع، وبالتالي فلا بدَّ أن يتولى الأشخاص المؤهلون دون سواهم عملية القيادة والتوجيه في المجتمع، ومن ناحية أخرى شككوا في أمكانية قيام المجتمع غير الطبقي. [1]

أرجع كبير منظري النخبة غايتانو موسكا (Gaetano Mosca) وضع ومكانة النخبة لما لديها من قدرات تنظيمية كبيرة والقدرة على التماسك في مواجهة القوى الأخرى في المجتمع، حيث ذكر في كتابه "الطبقة الحاكمة" أنه في أي مجتمع سياسي توجد طبقتان: نخبة حاكمة صغيرة العدد تؤدي كافة الوظائف السياسية وتحتكر القوة وتستمتع بمزاياهما، وطبقة محكومة كبيرة العدد تمد الطبقة الأولى بأسباب الحياة المادية وبكل ما هو لازم لبناء وحيوية المجتمع، ويرى موسكا أن صغر حجم النخبة وبساطة وسائل الاتصال لديها يمنحها هذه المقدرة التنظيمية العالية. [2]

ويصف موسكا دورة النخبة* بأنه حينما تصبح الرغبة في القيادة وممارسة القوة السياسية هما الشيئان الوحيدان اللذان يتملكهما الحكام الشرعيون، وحينما تتشكل طبقة أخرى خارج نطاق

---

(1) محمد عز العرب محمد منيب، **النخبة السياسية والتحول الديمقراطي في البحرين(1992–2002)**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص37

(2) نواف منير المطيري، **أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج(1989–2008)**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011، ص21.

* يشير مفهوم دورة النخبة إلى بيان مدى استقرار النخب واستمرارها والتغيير الذي يطرأ على تكوينها من خلال تغيير تولي الأفراد أو مجموعات من الأفراد في مواقع القوة.

الطبقة الحاكمة، ثم تجد نفسها محرومة من القوة على الرغم من قدرتها على المشاركة في مسؤوليات الحكم، حينئذ يصبح هذا القانون عقبة في طريق قوة أساسية. [1]

ويرى موسكا أن نخب الدول الديمقراطية تتميز بالانفتاح إذ إن حجم الحركة بين المستويات الاجتماعية المختلفة يمثل أعظم خاصية للمجتمعات الرأسمالية الحديثة، وذلك عند قوله: " أصبحت مراتب الطبقات الحاكمة في المجتمعات الأوربية الحديثة مفتوحة إلى حد كبير، فالحواجز التي كانت تحول بين أفراد الطبقات الدنيا وبين التحاقهم بالطبقات الأعلى قد تلاشت أو ضعفت إلى حد بعيد، وأن تطور الدول من مرحلة السلطة المطلقة إلى مرحلة السلطة النيابية الحديثة قد ساعد على إتاحة الفرصة لمشاركة كل القوى السياسية في حكم المجتمع وإدارته".[2]

وأسند موسكا أسباب نشوء النخب وسقوطها إلى التغيرات التي تحدث في ميزان القوى السياسية، فإذا ظهر مثلاً مصدر جديد للثروة، أو زادت الأهمية لنوع معين من المعرفة، أو ظهر دين جديد، أو انتشرت أفكار جديدة، فإن الطبقة الحاكمة تكون عرضة للتفكك والانهيار حتى تعوضها نخبة جديدة قادمة .

أما بالنسبة لروبرت ميشلز (Robert Michels)، فإنه لم يستعمل مصطلح نخبة بل استخدم مصطلح الأوليغارشية، حيث انطلق من تحليل عمل الأحزاب السياسية ليكتشف بأن هناك عوامل متباينة تحدد طبيعة عمل التنظيمات بدءاً من الحزب إلى الدولة. وانطلاقاً من هذا المفهوم، فقد انتقد ماركس لكونه لم يلتفت إلى حقيقة أن الديمقراطية تؤدي إلى الأوليغارشية، فهو يرى أن التنظيمات وإن كانت تنشأ نشأة ديمقراطية فإنها تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة لحكم قلة من الأفراد وهذا حال الدولة الحديثة. فحيث أن الديمقراطية تحتاج إلى تنظيم، وهذا التنظيم يحتاج بالتالي إلى أقلية منظمة التي من خلال موقعها في مركز القرار تسعى إلى الاستحواذ على السلطة. [3]

---

(1) محمد بن صنيتان، **النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص33.

(2) توماس بيرتون بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة وتقديم محمد الجوهري وآخرون، جمهورية مصر العربية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص70.

(3) هدى رزق، **صناعة النخب السياسية في لبنان1992-2009 (ظروف، قوانين ونتائج)**، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 2011، ص13.

ولم ينكر ميشلز أن الديمقراطية تسمح بوجود إمكانية التأثير غير المباشر على الأحزاب، وهكذا فإن الديمقراطية تقيد الاتجاه الاوليغارشي ولكنها لا تستطيع الافتكاك منه تماماً.

واستعاض ميشلز عن مفهوم دورة النخبة – الذي استخدمه غيتانو موسكا– بمفهوم آخر أسماه (القانون الحديدي للأوليغارشية)، وقصد به قدرة النخبة على الثبات والبقاء من خلال امتصاص الأفراد والأشخاص من خارج النخبة.

كذلك الحال ذهب فلفريدو باريتو(Vilfred Pareto) في مخالفة ماركس ورأى في كتابه "العقل والمجتمع" أن النخبة ليست نتاجاً لتحكمها في وسائل الإنتاج وإنما لصفات إنسانية أو عوامل نفسية معينة، وقد قسم باريتو المجتمع إلى شريحتين طبقاً للقيمة الشخصية: الشريحة الدنيا وهي الأقل ذكاءً وهي ليست النخبة، والشريحة العليا (النخبة) وهي الأكثر ذكاءً وهم الأشخاص المميزون في كافة ميادين النشاط الإنساني الذين يستغلون المراكز القيادية في مختلف ميادين الحياة، ومثل ذلك نقطة البداية لتعريف الصفوة الحاكمة، وأن هناك مستويين للصفوة: [1]

1– صفوة حاكمة: وهي تلعب دوراً مهماً في عملية الحكم، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2– صفوة غير حاكمة: تضم الأشخاص المرموقين في ميادين الاقتصاد والاجتماع والعلوم السياسية والذين لا صلة لهم بالعمل السياسي. والنخبة الحاكمة عند باريتو ليست بحاجة لدعم وتأييد الجماهير لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، وهذا الطرح يباعد ويخالف أيضا النظرية الديمقراطية أو التعددية.

غير أن باريتو سعى إلى تفسير دورة النخبة في ضوء التغيرات التي تطرأ على الخصائص السيكولوجية لأفراد النخبة من ناحية، وتلك التي تطرأ على الخصائص السيكولوجية للمستويات الاجتماعية الدنيا من ناحية أخرى . [2]

ويعزو باريتو أسباب الثورات إلى التراكمات في طبقات المجتمع العليا، إما بسبب البطء في الدورة أو لأسباب أخرى من عناصر فاسدة لم تعد تحمل الرواسب اللازمة لإبقائها في مركز القوة، مما يتيح للعناصر المتفوقة في الطبقات الدنيا في المجتمع أن تأخذ طريقها إلى الواجهة وهي مستعدة استعداداً كافياً لاستعمال العنف.

---

(1) محمد عز العرب محمد منيب، مرجع سابق، ص38.

(2) Ronald H Chilcote, **Theories of Comparative Politics**, USA, Boulder, West View Press, 1981, PP.350-351

وبذلك يكون باريتو قد ميز بشكل واضح بين نوعين من دورة النخبة:

1- الدوران الداخلي: ويتم من خلال قدرة النخبة على اجتذاب وامتصاص الأفكار والأشخاص من خارج النخبة وإدخالهم في إطارها حتى لا يتجمع ما يمكن أن يكون نخبة مضادة.

2- الدوران الخارجي: ويحدث عندما تفشل النخبة في تحقيق الدوران الداخلي من خلال امتصاص الأفكار والأشخاص من خارج النخبة، فتستبدل النخبة الجديدة بشكل كلي بالنخبة القديمة.

أما بيرنهام (Burnham) فيخالف ماركس بأن الاستقطاب في النظام الرأسمالي سيؤدي إلى تمكن الأغلبية المستقلة من السيطرة على وسائل الإنتاج الذي يقود بدوره إلى إلغاء الحكومة، ويرى بيرنهام أن النظام الرأسمالي في تدهور مستمر، وأنه سيتحول إلى مجتمع تسيطر عليه صفوة إدارية تتولى الشؤون الاقتصادية والسياسية، بحيث أن الرأسمالي سيقتصر دوره على التمويل. [1]

وأخيراً، يرى رايت ميلز (C.Wright Mills) أن القوة في المجتمع الحديث هي ((قوة نظامية))، أي أن هناك منظمات رئيسية في المجتمع يمكن ترتيبها على أساس التدرج الهرمي للمكانة، وتتكون النخبة من أولئك الذين يشغلون مراكز عليا في هذه المنظمات، وتستمد تماسكها من قوة الروابط القائمة بين المنظمات.

ويرى ميلز أنه لكي توجد نخبة قوة قومية يتعين تحقيق نوع من الاتصال قد تتخذ صورة تبادل الوظائف أو الاتفاق حول السياسات والقيم، وكذا نمط الحكم الذي تمارسه، فقد اعتقد أنه من الصواب رد مجالات التحكم والسيطرة إلى علاقات تدعيم متبادل لكونها أكثر من علاقات محكومة بالحتمية الاقتصادية، ولذا فإن الجماعات السياسية التاريخية ليست جماعات اقتصادية بالضرورة طالما أنها تضم بين أعضائها عناصر لا تأتي إلى مركز السلطة والسيطرة من خلال تحكمها في علاقات اقتصادية، ويرى ميلز أنه إذا ما أعطي النظام السياسي (القادة السياسيون) والمؤسسة العسكرية (القادة العسكريون) مكانتها الصحيحة بجانب النظام الاقتصادي (رؤساء الشركات)، فإنه يترتب على ذلك رؤية الدوائر العليا في المجتمع الرأسمالي باعتبارها أكثر تعقيداً من مفهوم الطبقة الحاكمة التي صاغها ماركس. [2]

---

(1) نواف منير المطيري، مرجع سابق، ص26.

(2) محمد بن صنيتان، مرجع سابق، ص28 .

بالرغم من هذا الاختلاف في تحديد معيار النخبة لدى المنظرين الأوائل، إلا أنَ ثمة مجموعة من نقاط التلاقي، والتي تشكل بدورها مقولات نظرية النخبة: [1]

1- إنها عددياً تمثل أقلية لمجموع الشعب.

2- امتلاكها للقوة يجعلها صاحبة الشأن في إصدار القرار السياسي.

3- النخبة ليست فرداً أو حكماً ديكتاتورياً أو حكماً عسكرياً، ولكنها مجموعة من أعضاء المجتمع لها امتداد جماهيري أو تعبّر عن مصالح فئات من المجتمع.

4- أفراد النخبة السياسية يحظون باعتراف اللانخبة بأنهم متميزون عنهم، وهذا الاعتراف قد يكون صريحاً أو ضمنياً، بغض النظر عن درجة القبول والرضى بهم والتوافق مع ممارساتهم.

5- أفراد النخبة السياسية غير مؤبدين في مواقعهم، فمن يشكل نخبة المجتمع اليوم قد لا يكون منها غداً، بحيث أن أي تحول في البناء الاجتماعي وفي علاقات القوة داخل المجتمع، يؤثر على تكوين النخبة، وهذا ما يعرف بدورة النخبة.

6- دورة النخبة تكون سريعة في النظم الديمقراطية، وهذا ما يخلق تعايشاً بين النخبة والديمقراطية، وتكون رديئة أو متوقفة في المجتمعات غير الديمقراطية، وهو ما يجعل التحليل النخبوي يتقاطع مع الأوليغارشية.

7- القول بوجود نخبة لا يعني تجانس أفرادها سياسياً وإيديولوجياً، بل يوجد داخلها تنافس وصراع، وخصوصاً تلك الحاكمة والتي خارج الحكم.

8- تتباين طرق تشكل النخبة، فإما أن تأتي بالانتخابات أو بالتعيين أو بالوراثة أو بالقوة والحيلة.

ويرى الباحث أنه من الضروري الإشارة قبل الولوج لموضوع تحديد النخبة، من أن بعض المفكرين تحدث عن وجود نخب وليس نخبة، ويأتي على رأس هؤلاء المفكرين باريتو، الذي ميز بين النخبة السياسية والنخبة الاجتماعية كما سبق الإشارة إلى ذلك، فالحديث عن المعنى الواسع للنخبة ما معناه الحديث عن نخبة عسكرية ونخبة إدارية ونخبة دينية ونخبة زراعية ..إلخ، إلا أن هذه النخب لا تتحول إلى نخبة سياسية بمعنى الكلمة إلا إذا مارست العمل السياسي أو سعت إلى التأثير على متخذي القرار السياسي. فعلى المستوى العسكري مثلاً توجد نخبة عسكرية وهم كبار الضباط و أرباب الصناعة العسكرية، فهؤلاء لا يصبحون نخبة سياسية إلا إذا سعوا إلى

(1) هدى رزق، مرجع سابق، ص21-22.

السلطة أو التأثير عليها، وهي بالتالي تسمى نخبة ((سياسية عسكرية)). ومن المعروف أن النخبة العسكرية لعبت دوراً سياسياً مهماً في الحياة السياسية للعديد من الدول، ومثال على ذلك ما حدث في تركيا، التي بالرغم من وجود ديمقراطية، ظل للنخبة العسكرية حضور قوي و مؤثر يضاهي النخبة السياسية المنتخبة.

يتبين للباحث من عرض أفكار منظري النخبة، أن كلاً منهم اتخذ معياراً مختلفاً عن الآخر في تحديد أعضاء النخبة، فموسكا وميشلز اعتمدا على التنظيم كمحدد للنخبة، وباريتو على القيمة الشخصية (العامل السكيولوجي)، وبيرنهام على العامل الاقتصادي، أما ميلز فكان اعتماده على الجانب النظامي (المؤسسي)، غير أنهم جميعاً لم يخرجوا عن فكرة ماركس حول تقسيم المجتمع أفقياً بين طبقة مسيطرة وأخرى مسيطر عليها.

ثانياً- كيفية تحديد النخبة وتحليلها:

إذا اعتبرنا أن النخبة هي المدخل المناسب لدراسة الظاهرة السياسية، لما للنخبة من دور أساسي في تشكيل القيادة السياسية، وتكوين خصائصها وسماتها القيادية، وبالتالي دورها في رسم السياسات الخارجية لبلدانها، بما يعنيه ذلك من أن آلية تشكيل النخب السياسية ودورتها تساهم في تحديد أثر المتغير القيادي في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وهي جوهر المشكلة البحثية التي نعالجها في هذه الدراسة، وبالتالي فإننا نكون في حاجة إلى توضيح بعدين أساسين هما: كيف يمكن تحديد النخبة في المجتمع؟ وماذا نريد أن نعرف عنها؟ وسوف نعرض بإيجاز لهذين البعدين :

يمكن تحديد النخبة في أي مجتمع سياسي من خلال اقترابات أربعة أساسية: [1] أولها اقتراب الملاحظة التاريخية وهو أقدمها حيث استخدمه كل من بارتيو وموسكا، ويعتمد على مهارة الباحث والمصادر التي يستطيع الوصول إليها لتحديد ما يمكن أن يندرج في إطار النخبة، وثانيها هو اقتراب المناصب، ويتم من خلال تحديد عدد من المناصب الرئيسية في المجتمع التي يعتبر من يشغلها ضمن أعضاء النخبة، وثالثها فهو اقتراب صنع القرار، ويرى أن كل من

(1) نادية حلمي موسى الشافعي، **النخبة السياسية والإصلاح السياسي في الصين1991-2008**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011، ص41-42.

يشارك في صنع القرار السياسي هم أعضاء النخبة، وأخيراً اقتراب السمعة ويقوم على أساس أن من يشتهر عنهم أنهم أعضاء في النخبة فهم النخبة .

ماذا نريد أن نعرف عن أعضاء النخبة بعد أن تم تحديدهم؟ وهنا نجد أن أدبيات السياسة المقارنة أكدت على مجموعة محددات سياسية ينبغي البحث فيها عند دراسة النخبة: [1]

1- الخلفية الاجتماعية سواء الطبقية أو العرقية أو الدينية أو الإقليمية أو التعليمة أو المهنية.

2- السلوك الاجتماعي السياسي والقيم التي يتبنوها ابتداء من القيم السياسية حتى الملابس.

3- منظورهم لأنفسهم وللعالم من حولهم واتجاهاتهم نحو الأحداث والعمليات، وهذا يعتمد على تحليل المضمون لخطاباتهم وكتاباتهم.

4- الخصائص الشخصية لأفراد النخبة من خلال تحليل السلوك الفردي.

تلك هي أهم المعطيات والمحددات التي دارت حولها وتمثلتها الأدبيات التي عالجت موضوع النخبة كنظرية في حقل النظم السياسة المقارنة.

ثالثاً- الإشكالات التي يثيرها استخدام نظرية النخبة في دراسة النظم السياسية:

بلا شك تعتبر نظرية النخبة مدخلاً مناسباً للنظم السياسية ذات المستوى المتقدم في التنمية السياسية، وتقدم للباحث قدرة تفسيرية وتحليلية عالية، لكن عند تطبيقها لدراسة النظم ذات المستوى المنخفض من التنمية السياسية، ومنها النظم العربية والنظام السوري ضمناً، فإن هناك العديد من الإشكالات التي تظهر، وتجعل من توظيفها أمراً محفوفاً بالعديد من الصعوبات المنهجية والواقعية، مما يقلل من تلك الفعالية أو القدرة، وفي هذا السياق سوف نركز على أهم الإشكالات التي يمكن إيجازها فيما يلي : [2]

1- إرباك العلاقة بين الدال و المدلول:

حيث أدت ترجمة مصطلح (elite) إلى اللفظ العربي ((النخبة)) إلى إحداث ارتباك في علاقة المصطلح بالمفهوم الدال والمدلول، فلفظ النخبة في العربية يحمل معاني الامتياز والتفضيل والحسن الأخلاقي، وهذا يثير اعتراض الكثيرين الذين يرون أن هذه الصفات هي فضائل قد لا

---

(1) Richard L Merritt, **Systematic Approaches to Comparative Politics**, USA, Chicago, Rand McNally and Company, 1971, P. 118-129.

(2) نصر عارف، "نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والإشكالات" في علي الصاوي (محرر)، **النخبة السياسية في العالم العربي**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996، ص24-26.

تنطبق على القيادات السياسية في الوطن العربي، ومن ثم أصبح المفهوم العربي يدمج بين الحقيقة والقيمة، فصار صفة حسنة تضفى على من يندرج في إطارها بعداً معيارياً يتجاوز المقصود بالمفهوم كأداة للتعبير العلمي المحايد .

هذا بالإضافة إلى مصادر الغموض الأخرى التي أحاطت بالمفهوم في اللغات الأوربية وفي اللغة العربية حين أصبحت هناك مفاهيم عديدة تطلق على نفس الحقيقة الاجتماعية وهو ما يعد مدخلاً لإضفاء الغموض على المفهوم حيث يأتي الغموض في المفاهيم من مصدرين هما: استخدام كلمات مختلفة للتعبير عن نفس المعنى، أو استخدام نفس الكلمات للتعبير عن معاني مختلفة .

وقد دعا بعض الباحثين العرب كأيليا حريقة للتخلص من هذه الإشكالية إلى استخدام مصطلح ((سراة)) بدلاً من مصطلح النخبة، مستمدين هذا المصطلح من التراث العربي.

لا يصلح الناس فوضى لاسراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا

غير أن دعوة أيليا حريقة لم تلق تقبلاً لدى الباحثين العرب؛ لأنه لم يؤصل لها بشكل عميق، بل اكتفى فقط بالطرح، وهذا ما يفسر لنا استدامة الباحثين العرب استخدام مصطلح النخبة على علاته من خلط بين القيمة والواقع.

2- إشكالية العلاقة بين الظاهر والحقيقة:

نظراً لعدم وجود قواعد واضحة ومحددة ومعلنة للعملية السياسية في النظم العربية، فإن هناك دائماً إشكالية تتعلق بعدم التطابق بين الظاهر وبين الحقيقة، فبعد نهاية كل عهد من عهود السياسة وقدوم عهد جديد تظهر العديد من المفارقات تبين أن ما كان يظهر على أنه حقيقة ويعتقد أنه حقيقة لم يكن كذلك وأن الحقيقة التي حدثت بالفعل شيء آخر، فالتركة دائماً مثقلة والسابقون عادة يكونون مخطئين، ومن عرف عنهم أنهم صانعوا السياسة الحقيقيون ليسوا كذلك .... إلخ .

3- تشابك وتعقد الأسس التي تنهض عليها النخبة:

فإذا كانت النخبة عند منظريها الأساسين تقوم أما على الرواسب والقدرات التنظيمية أو القدرة على توظيف المعادلة السياسية ...إلخ ، فإن الحال في النظم السياسية العربية جد مختلف حيث تتعدد الأسس التي تنهض عليها النخبة بدرجة قد تصل إلى حد التناقض حيث تتعاقب مع العوامل الرشيدة العوامل غير الرشيدة والسياسية مع الاقتصادية والعرقية مع الثقافية مع الدينية

... إلخ فأحياناً تقوم النخبة على تفاعل عوامل الانتماء إلى مؤسسات تعليمية معينة والانتماء إلى العسكرية والانتماء إلى حزب معين مع الخلفية العرقية والدينية تسهم جميعاً في تأسيس النخبة السياسية كما هو الحال في العراق ولبنان وسورية إلى حد كبير، بينما في تونس كانت النخبة تنهض على أساس الانتماء إلى مؤسسات التعليم الحديث سواء في تونس أو فرنسا، والانتماء إلى الحزب الدستوري الحاكم والارتباط بشخص القائد السياسي.

وكذلك في مصر كانت تتفاعل الأسرة والدفعة (الزمالة في السلك العسكري أو مقاعد الدراسة) والشلة بالإضافة إلى علاقة التابع ـ المتبوع في تأسيس النخبة، فتكون عبارة عن خليط غير منسق، ومحايد سياسياً، مغلق في علاقته مع المجتمع، يقوم على أساس تدوير المناصب بين أعضاء النخبة للمحافظة على استمرارها.

أما في دول الخليج التي يرى البعض أن نظمها السياسية ((في مرحلة عبور البرزخ من القبيلة إلى الدولة)) فإن النخبة فيها لا تكاد تخرج عن إطار طروحات ابن خلدون حول مفهوم العصبية سواء عصبية النسب أو عصبية الانتساب.

4- فعالية الوحدات الرأسية في معظم المجتمعات العربية :

حيث يكون الانتماء للقبيلة أو المذهب أو الإقليم محدداً أساسياً في بناء وتكوين واستمرار النخبة، وحيث عادة ما تكون النخبة من أبناء قبيلة معينة أو أبناء مذهب معين، ودول الخليج العربي واليمن والعراق وسورية أمثلة لا تحتاج مزيد من تفصيل .

5- دور القائد السياسي في تأسيس النخبة والحفاظ عليها:

فقد تأسست نخب عربية متعددة في فترات زمنية مختلفة اعتماداً على شخصية الزعيم ودوره حيث أصبح هو محور ارتكازها ومبرر وجودها والمحافظ على استمرارها. وقد أطلق سبرنجبورج على هذه الحالة مفهوم ((علاقة التابع ـ المتبوع)). وفي هذه الحالة ينبغي دراسة النخب والنظم السياسية التي توجد فيها من مدخل القيادة السياسة على اعتبار أن النخبة في هذا النموذج الحالة متغير تابع لا يملك التأثير المستقل في النظام السياسي.

6- التعايش بين النخبة والنخبة المضادة:

مما يعني أن الاقتصار في التحليل على النخبة الحاكمة قد لا يؤدي إلى تمام الفهم والتفسير، فنظراً لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الواقع العربي، والأزمات التي عانت منها النخب العربية والتي تمثلت في ((ضعف المصداقية لإتباع شعارات مخالفة ومناقضة للأفعال، والفشل

والهزائم المتتالية للنخب العربية وضعف الثقة بين الشعوب والنخب)) أدى كل ذلك إلى عدم استقرار شرعية معظم هذه النخب وبروز نخب مضادة تنازعها الشرعية سواء بوسائل سلمية أو عنيفة.

على ضوء ما تقدم، يجد الباحث أنَ الاتجاه الحديث في دراسة متغير القيادة أو مفهوم القيادة السياسية يتمثل في اعتبارها ظاهرة جماعية، وتضم القائد (القائد، والرئيس) والنخبة المعاونة له، وأنَ الاتجاه التقليدي المتمثل في نظرية الرجل العظيم لم يعد يمتلك قوة الجذب بين الباحثين، ولاسيما بعد التحول الذي عرفته النظم السياسية نحو الليبرالية السياسية في تسعينيات القرن العشرين جراء انهيار الاشتراكية.

كما أن نظرية النخبة تنطلق من أن المجتمع ينقسم إلى أقلية حاكمة وأكثرية محكومة، والأقلية الحاكمة اختلف المنظرون النخبويون في تحديد الأساس الذي تقوم عليه، لكن تبقى تلك الأسس المختلف عليها منطلقة من افتراض أن التقسيم الأفقي للمجتمع هو المحدد الأساسي للظاهرة السياسية وليس التقسيم الرأسي الذي يميز المجتمعات العربية ومن بينها سورية، وبالتالي تضعف القدرة التفسيرية والتحليلية لتك النظرية.

ويعتقد الباحث أن رفع القدرة التفسيرية والتحليلية لنظرية النخبة يعتمد على عامل رئيسي وهو تناول النخب والنظم السياسية التي توجد فيها من مدخل القيادة السياسة على اعتبار أن النخبة في هذا النموذج الحالة متغير تابع لا يملك التأثير المستقل في النظام السياسي، وهذا متحقق في الدراسة على اعتبارها تعاملت مع المتغير القيادي باعتباره ظاهرة جماعية.

يبقى –برأي الباحث – وجوب الإشارة إلى نقطتين؛ أولهما بالرغم من مركزية دور القائد في النظم السياسية العربية وبشكل خاص في سورية، ومحوريته في تأسيس النخبة المعاونة، إلا أنه يبقي مقيداً إلى حد ما بالاعتبارات المجتمعية، وهذه الاعتبارات يتيح دراستها منهج صنع القرار الذي ارتضته الدراسة في مقدمتها، أما النقطة الثانية وهي تأكيدية مفادها أن نظرية النخبة تركز على الأفراد وليس على المؤسسات.

في نهاية هذا الفصل، لم يتناول الباحث خصائص القيادات السياسية العربية، وخصائص النخب العربية – في جزئية الإشكالات التي يثيرها استخدام نظرية النخبة في دراسة النظم السياسية العربية– إلا كون إحدى حالات الدراسة هي الحالة السورية، أما الحالة التركية فلا

تحتاج لهذا التفصيل. وبهذا تكون الأرضية النظرية صالحة لدراسة عملية صنع القرار في سورية وتركيا وهو موضوع الفصل التالي.

مقدمـــــة

رغم أهمية دور المتغير القيادي (القيادة السياسية) في عملية صنع القرار، فإن ثمة واقعاً موضوعياً يتجاوز الإرادة الشخصية لصانع القرار، لأن القرار السياسي ليس منفصلاً عن بيئته الاجتماعية.

عادة ما يتم التركيز على شاغلي المناصب الرسمية في هذا الإطار، والبيئات التي يتحرك فيها، والمتمثلة في البيئة الداخلية بما تتضمنه من الوضع الدستوري والقانوني، والوضع الجغرافي، والوضع الديموغرافي، والبيئة الإقليمية والدولية. ومن هذه البيئة بمستوياتها المختلفة تأتي المشكلات والتحديات كما يأتي الدعم والتأييد.

وتتعدد القوى التي تؤثر في عملية صنع القرار، وأهمها الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني وجماعات الضغط والمصالح، وصولاً إلى الجيش باعتباره فاعلاً أساسياً في حالتي الدراسة (سورية، وتركيا).

ويبقى للعوامل الشخصية أهمية في توجيه أمور الدولة داخلياً وخارجياً، وذلك عبر البحث في الاستعدادات النفسية والخصائص الإدراكية، والارتباطات المصلحية للشخص الذي يكون في موضع المشاركة في صنع القرار أو اتخاذه، سواء في النظم الديمقراطية أو غير الديمقراطية كالدول النامية.

بناء على هذا الإطار المنهجي تتم دراسة الحالة السورية والتركية على مدار هذا الفصل، واستتباعاً ينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول يتناول الإطار الدستوري والقانوني في كل من سورية وتركيا، والمبحث الثاني يرصد القوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار في سورية وتركيا، والمتمثلة في الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني وجماعات الضغط والمصالح، ومؤسسة الجيش باعتبارها لعبت ولا تزال تلعب دوراً في التأثير على توجهات السياسة الخارجية وخصوصاً في الحالة التركية، أما المبحث الثالث فيتناول شاغلي المناصب الرسمية وأعضاء النخبة، وذلك من خلال التركيز على إدراكهم للمشكلات والاحتياجات التي يعاني منها المحكومون، والخصائص النفسية والسلوكية وتأثيراتها.

المبحث الأول

بيئـة صنع القــرار

تشمل بيئة صنع القرار الإطار الدستوري والقانوني، والموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى التكوين الاجتماعي. وهذه البيئة تتيح للقيادة السياسية صاحبة الدور الأبرز في عملية صنع القرار فرصاً (تدعم القيادة صانعة القرار)، كما تفرض عليها قيوداً (تعوقها).

أولاً- الإطار الدستوري والقانوني:

يعد الدستور أهم وثيقة قانونية في الدولة. وعادة ما يتضمن شكل نظام الحكم، وحدود العلاقة بين السلطات الثلاثة، وحقوق المواطنين وواجباتهم.

وعندما نناقش الإطار الدستوري والقانوني كعنصر من عناصر البيئة الداخلية للنظام السياسي، فإننا لا نهدف إلى تبيان حدود العلاقة بين السلطات الثلاثة وكل مؤسسة تمتلك قدراً من السلطة العامة كما تذهب إليه المدرسة التقليدية (القانونية)، بل ننشد توضيح القيود القانونية على صانع القرار، وخصوصاً في معرض صنعه لقرار السياسة الخارجية، وكذلك مدى التطابق والافتراق بين الإطار القانوني والإطار الفعلي – الديناميكي، بما يشمل الأخير من عناصر القيادة والنخبة السياسية والقوى المؤثرة كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح والمجتمع المدني. وبناءً على ما تقدم، تركز الدراسة في هذه الجزئية على الإطار الدستوري والقانوني كما ورد في الوثائق الدستورية، وتترك التفاعلات الواقعية في الأجزاء اللاحقة.

1- الإطار الدستوري والقانوني في سورية

عرفت سورية أول دساتيرها في عهد الملك فيصل بن الحسين، حين أعلن المؤتمر السوري العام* استقلال المملكة العربية السورية عن الحكم العثماني، ووضع لها دستوراً شبه اتحادي

* كان هذا المؤتمر بمثابة برلمان سوري، وفي اجتماع له في 8 آذار/مارس 1920 أعلن أبرز مقرراته وتمثلت في إعلان استقلال سورية باسم المملكة السورية العربية بحدودها الطبيعية بما يشمل لبنان وفلسطين والأردن والأقاليم السورية الشمالية التي أعطيت لتركيا من قبل الفرنسيين والإنكليز في معاهدة لوزان ولواء الإسكندرونة ومناداته بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً على سورية.

يسري على جميع البلاد (سورية، وشرق الأردن، ولبنان، وفلسطين)، إلا أن بريطانيا وفرنسا احتجتا على ذلك، وسرعان ما صدر قرار من عصبة الأمم بانتداب بريطانيا لإدارة فلسطين والأردن وانتداب فرنسا لإدارة سورية ولبنان، مما أدى إلى تفكيك الدولة السورية الوليدة. [1] وفي ظل الانتداب الفرنسي على سورية دعيت جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد، بيد أن فرنسا لم تقبل إصداره إلا بعد إدخال بعض التعديلات، وهو ما رفضته الجمعية التأسيسية، الأمر الذي أدى إلى توالي الاضطرابات الشعبية، ما حث فرنسا على قبول إصدار دستور في عام 1930. وبعد جلاء فرنسا عن سورية تشكلت جمعية تأسيسية ووضعت دستوراً جديداً صدر عام 1950، ومع توالي الانقلابات العسكرية صدر دستور جديد في عام 1953 في عهد أديب الشيشكلي، وبعد انقضاء عهده وعودة الحكومة المدنية ألغي العمل بهذا الدستور وأعيد العمل بدستور عام 1950،[2] حتى قيام الجمهورية العربية المتحدة نتيجة الوحدة بين مصر وسورية وصدور الدستور المؤقت للدولة الجديدة في عام 1958 واستمر العمل بهذا الدستور حتى حدوث الانفصال السوري في 28 أيلول/سبتمبر 1961. وفي عام 1964 تم وضع دستور جديد ثم صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية السورية المعلن في أيار/مايو 1969 والمعدل في عام1971،[3] وأخيراً صدر دستور عام 1973 الذي وسم بـ (الدائم) وبقي معمولاً به طيلة الفترة التي تغطيها الدراسة*. ويجد الباحث أن كل تغير قيادي في سورية كان يرافقه حرص شديد على كتابة دستور جديد، مما يفسر لنا كثرة الدساتير في التاريخ السوري الحديث والمعاصر التي تعكس حالة عدم استقرار سياسي ومن ثَم عدم تبلور نظام سياسي واضح المعالم بمبادئ راسخة مجتمعياً وسياساً، وربما هذا ما دفع واضعي دستور عام 1973 لإلحاق صفة الدائم بالدستور المذكور.

---

(1) مازن يوسف صباغ، **سجل(الدستور) السوري**، دمشق، دار الشرق للطباعة والنشر، ط1، 2010، ص18-19.

(2) المرجع السابق، 377.

(3) المرجع السابق، ص535.

* ما يجدر ذكره أنَه تم الاستفتاء الشعبي على مشروع دستور جديد في 26 شباط/ فبراير2012، وصدر بمرسوم عن رئيس الجمهورية بتاريخ 27 شباط/ فبراير2012.

يتألف دستور عام 1973 من (156) مادة، وقد عُدلت ثلاث مواد منه، المادة (6) في عام 1980، والتي تختص بتحديد علم الدولة وشعارها ونشيدها، والفقرة (3) من المادة (84) في عام1991، والتي تتعلق بالفترة التي يتوجب فيها انتخاب رئيس جديد قبل انتهاء ولاية الرئيس القائم، والمادة (83) في عام 2000، المتعلقة بسن مرشح رئاسة الجمهورية، حيث أصبح متماً الرابعة والثلاثين عاماً من عمره بدلاً من الأربعين عاماً. [1]

وقد أخذ دستور عام 1973 بالنظام الرئاسي المختلط* أو شبه الرئاسي كنظام حكم للدولة، وبموجبه تتحدد سلطات الدولة ووظائفها والعلاقة فيما بينها.

أ- السطلة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد يعرف باسم مجلس الشعب وتشمل اختصاصاته بموجب الدستور ما يلي: [2]

- ترشيح رئيس الجمهورية.
- إقرار القوانين.
- مناقشة سياسة الوزارة.
- إقرار الموازنة العامة وخطط التنمية.
- إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- إقرار العفو العام.
- قبول استقالة أحد أعضاء المجلس أو رفضها.
- حجب الثقة عن الوزارة أو عن أحد الوزراء.

---

(1) دستور الجمهورية العربية السورية، دمشق، مجلس الشعب، 2004، ص12-14.

* يجمع النظام المختلط بين صفات النظام الرئاسي والنظام البرلماني، من حيث التداخل بين السلطة التشريعية والتنفيذية، والصلاحيات الواسعة لرأس السلطة التنفيذية، وتعتبر فرنسا بعد عام 1958 المثال الأبرز له.

(2) دستور الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص35.

ولم يحدد الدستور عدد أعضاء مجلس الشعب، بل ترك الأمر لرئيس الجمهورية ليحدد العدد بمرسوم تشريعي بناء على عدد السكان، وقد كان عدد الأعضاء في الدور التشريعي الأول (1973-1977) (186) عضواً، وفي الدور التشريعي الثاني (1977-1981) والدور التشريعي الثالث (1981-1985) والدور التشريعي الرابع (1986-1990) (195) عضواً، واعتباراً من الدور التشريعي الخامس (1990-1994) أصبح عدد الأعضاء (250) عضواً. [1]

ومدة العضوية (4) سنوات ، ويجب أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين.

ب- السلطة التنفيذية

تتكون هذه السلطة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

(1)- رئيس الجمهورية

تختلف آلية انتخاب رئيس الجمهورية عما هو معتاد في النظم شبه الرئاسية، فالترشيح يصدر عن مجلس الشعب بناء على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه، وإذا حصل المستفتى عليه على الأكثرية المطلقة لمجموع أصوات المقترعين اعتبر فائزاً في الانتخابات. [2]

ومدة ولاية رئيس الجمهورية سبعة أعوام ميلادية تبدأ من تاريخ انتهاء ولاية الرئيس القائم. وتشمل مهامه وصلاحيته بموجب الدستور ما يأتي: [3]

- تسمية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وقبول استقالتهم وإعفائهم من مناصبهم.
- يضع بالتشاور مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها.
- دعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته وطلب تقارير من الوزراء.

---

(1) **السادة أعضاء مجلس الشعب (الدور التشريعي الثامن)**، دمشق، مديرية الشؤون الإدارية في مجلس الشعب، 2004، ص357-359.

(2) دستور الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص39.

(3) المرجع السابق، ص42-47.

- الاعتراض على القوانين التي يقرها مجلس الشعب.

- إعلان حال الطوارئ وإلغاؤها.

- تولي منصب القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة.

- إبرام الاتفاقيات الدولية والمعاهدات.

- إصدار العفو الخاص.

أما بالنسبة للعلاقة بين رئيس الجمهورية ومجلس الشعب فتعتبر غير متوازنة، حيث يحق للأول حل الثاني بقرار معلل، ولا يجوز لرئيس الجمهورية حل المجلس أكثر من مرة لذات السبب، ورئيس الجمهورية غير مسؤول أمام مجلس الشعب. ويتبدى أيضاً رجحان العلاقة لصالح رئيس الجمهورية مقابل مجلس الشعب من خلال الصلاحيات التشريعية التي انيطت به بموجب الدستور؛ فيحق لرئيس الجمهورية ممارسة سلطة التشريع خارج انعقاد دورات مجلس الشعب على أن تعرض جميع التشريعات التي يصدرها على المجلس في أول دورة انعقاد له، كما يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع في المدة الفاصلة بين ولايتي مجلسين ولا تعرض هذه التشريعات على مجلس الشعب الجديد.

(2)- مجلس الوزراء

يعتبر رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام رئيس الجمهورية، كما يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشعب والوزارة ويمارس مجلس الوزراء الاختصاصات التالية: [1]

- الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة وتنفيذها.

- توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات وجميع الإدارات والمؤسسات العامة التابعة للدولة .

- وضع مشروع الموازنة العامة للدولة.

- إعداد مشاريع القوانين.

---

(1) دستور الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص51-52.

– إعداد خطط التنمية وتطوير الإنتاج واستثمار الثروات القومية وكل ما من شأنه دعم وتطوير الاقتصاد وزيادة الدخل القومي.

– عقد القروض ومنحها.

– عقد الاتفاقيات والمعاهدات وفقاً لأحكام الدستور.

– ملاحقة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

– إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والأنظمة وتنفيذها.

ج– السلطة القضائية

بالرغم من أن الدستور نص على استقلالية السلطة القضائية، إلا أن هناك هيمنة للسلطة التنفيذية على السلطة القضائية، على اعتبار أن مجلس القضاء الأعلى تسيطر عليه السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية هو رئيس مجلس القضاء الأعلى). وتمارس السلطة القضائية وظائفها عن طريق عدة محاكم مدنية وإدارية وعسكرية، ومن أهم المحاكم العليا المحكمة الدستورية العليا.

تتكون المحكمة الدستورية العليا من خمسة أعضاء ويكون أحدهم رئيساً يسميهم رئيس الجمهورية بمرسوم. وتحقق في الطعون الخاصة بصحة انتخاب أعضاء مجلس الشعب وتحيل إليه تقريراً بنتيجة تحقيقها . [1]

وتنظر المحكمة الدستورية العليا وتبت في دستورية القوانين وفقاً لما يلي: [2]

– إذا اعترض رئيس الجمهورية أو ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية قانون قبل إصداره، يوقف إصداره إلى أن تبت المحكمة فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها، وإذا كان للقانون صفة الاستعجال وجب على المحكمة الدستورية أن تبت فيه خلال سبعة أيام.

---

(1) دستور الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص55.

(2) المرجع السابق، ص56–57.

– إذا اعترض ربع أعضاء مجلس الشعب على مرسوم تشريعي خلال مدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من بدء انعقاد دورة مجلس الشعب.

يتضح للباحث من العرض السابق، أن رئيس الجمهورية هو الفاعل الرئيسي في عملية صنع القرار، ولاسيما قرار السياسة الخارجية، ويعتبر رئيس مجلس الوزراء والوزراء مشاركين بل مساعدين له في عملية صنع القرار وتنفيذه، ولا يوجد قيود دستورية تحد من حريته في صنع القرار وتنفيذه، وسوف يستفيد الباحث من هذا الاستخلاص في المبحث الثالث من هذا الفصل (النخبة السورية).

2– الإطار الدستوري والقانوني في تركيا

عرفت تركيا منذ تأسيس الجمهورية في عام 1923 ثلاثة دساتير هي: دستور عام 1924، ودستور عام 1961، ودستور عام 1982، ولحق بكل منها مجموعة من التعديلات الدستورية.

السمة المشتركة الأولى بين هذه الدساتير أنَها جميعاً من نتاج المؤسسة العسكرية؛ فدستور عام 1924 وضع تحت إشراف مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك، ودستور عام 1961 وضع إثر الانقلاب العسكري الذي قام به الجيش التركي عام 1960، أما دستور عام 1982 فوضع بعد الانقلاب العسكري عام 1980. والسمة المشتركة الثانية بين هذه الدساتير هو قيامها جميعاً على أسس المبادئ الكمالية والمتمثلة في: (القومية، الجمهورية، الشعبية، العلمانية، الثورة، سلطة الدولة).

يحكم دستور عام 1982 إطار عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية، وقد أخذ دستور عام 1982 بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة، وبموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة ووظائفها والعلاقة فيما بينها.

ويتألف دستور عام 1982 من (175) مادة، وأجريت تعديلات على هذا الدستور سبع عشرة مرة، وكان أضخمها على الإطلاق تعديلات 12 أيلول/سبتمبر 2010 عبر استفتاء شعبي

عام، حيث عدلت (26) مادة، بموافقة (57.88%) من الناخبين لصالح التعديلات ورفض (42.12%) لتلك التعديلات، وبلغ إجمالي عدد الناخبين (50) مليون ناخباً. [1]

أ- السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد يدعى المجلس الوطني التركي الكبير (TGNA)، وتشمل اختصاصاته بموجب الدستور ما يلي: [2]

- سن القوانين وتعديلها وإلغاؤها.
- تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس.
- الرقابة والإشراف على مجلس الوزراء.
- مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة.
- اتخاذ القرارات المتعلقة بسك العملة وإعلان الحرب.
- تفويض مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل.
- التصديق على الاتفاقيات الدولية.
- التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم.

وكان المجلس يتكون من (400) نائباً، ثم زيد العدد إلى (450) نائباً، بموجب تعديل دستوري عام 1987، و(550) نائباً إثر انتخابات عام 1995 البرلمانية، ومدة العضوية (5) سنوات.[3]

والترشيح لعضوية البرلمان غير قاصرة على أعضاء الأحزاب، إذ أنه بموجب نص المادة (76) من الدستور يحق لكل مواطن يتجاوز عمره (30) سنة ويتمتع بأهلية مباشرة الحقوق السياسية الترشح لعضوية البرلمان.

---

(1) شريف تغيان، **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي**، دمشق – القاهرة، دار الكتاب العربي، ط1، 2011، ص125-126.

(2) جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية -التركية**، مرجع سابق، ص15-16.

(3) المرجع السابق، ص 16.

وقد كان للمجلس بموجب المادة (84) من الدستور سلطة التصويت على إسقاط عضوية النواب المنسحبين أو المنشقين عن أحزابهم في حال انضمامهم إلى أحزاب أخرى، لكن في الواقع العملي لم يكن هذا الحق يستعمل من قبل المجلس، وفي التعديلات الدستورية التي جرت في 12 أيلول/سبتمبر 2010 تم إنهاء سقوط الصفة البرلمانية عن النواب في حال حل أحزابهم. [1]

ب- السلطة التنفيذية

تتكون هذه السلطة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وأولهما على خلاف ثانيهما غير مسؤول أمام المجلس الوطني الكبير.

(1)- رئيس الجمهورية

رئيس الدولة يمثل الجمهورية التركية ووحدة الأمة التركية، ويضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة. وفي تعديل دستوري أجري في أيلول/سبتمبر 2007 أصبح رئيس الجمهورية ينتخب من الشعب مباشرةً بدلاً من المجلس الوطني الكبير، وكان يجري انتخابه لفترة واحدة مدتها (7) سنوات عن طريق المجلس الوطني من بين أعضائه، بشرط أن لا يقل عمره عن (40) سنة، وأن يكون قد أنهى تعليمه العالي، وقد يُنتخب من بين المواطنين ممن يتوافر فيهم هذان الشرطان ولهم أهلية الترشيح لعضوية المجلس، بشرط إضافي آخر يتمثل في اقتراح ما لا يقل عن خُمس أعضاء المجلس ترشيحه لرئاسة الدولة. [2] ويتعين على الرئيس المنتخب الاستقالة من حزبه إن كان عضواً بحزب. وتشمل مهامه وصلاحياته بموجب الدستور ما يلي: [3]

- دعوة المجلس الوطني للانعقاد عند الضرورة.
- إلقاء خطاب افتتاح المجلس في بداية الدورة التشريعية إذا ما رأى لزوماً لذلك.

---

(1) محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**، بيروت- الرياض، مركز نماء للدراسات والأبحاث، 2013، ص172.

(2) الصفصافي أحمد القطوري، **حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة** ، القاهرة، سفير الدولية للنشر، ط1، 2012، ص290-291.

(3) المرجع السابق، ص291-292.

– حق مطالبة المجلس بإعادة النظر في القوانين، والمطالبة بإجراء استفتاء عام بشأن قوانين تعديل الدستور.

– دعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين أو القرارات الحكومية التي لها قوة القانون على أساس عدم دستوريتها من الناحية الشكلية أو الموضوعية.

– تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته، وتعيين الوزراء وإقالتهم بناءً على اقتراح رئيس الوزراء.

– دعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته عند الضرورة.

– الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الأخيرة لدى تركيا.

– التصديق على الاتفاقيات الدولية.

– تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابةً عن المجلس الوطني، واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات، وتعيين رئيس الأركان العامة.

– دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد ورئاسته.

– إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ، وإصدار قرارات لها قوة القانون بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برئاسته، والتوقيع على القرارات.

– تخفيف أو إلغاء العقوبات الجنائية في حالات المرض والعجز الدائم والشيخوخة.

– تعيين رئيس المجلس الاستشاري للدولة وأعضائه، وتكليفه بمهام البحث والتقصي والتحري.

– تعيين أعضاء المجلس الأعلى للتعليم ورؤساء الجامعات.

– تعيين أعضاء المحكمة الدستورية و(25) بالمئة من أعضاء مجلس الدولة، والمدعي العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا، وأعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا، وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا، وأعضاء المجلس الأعلى للقضاة، ووكلاء النيابة العموميين.

ويتم التوقيع من جانب رئيس الوزراء والوزراء المعنيين على قرارات رئيس الجمهورية عدا تلك التي يصدرها بموجب الصلاحيات المخولة له دستورياً. ولا يجوز المراجعة أو الطعن في قراراته المرتبطة بهذه الصلاحيات من جانب أية سلطة، بما في ذلك المحكمة الدستورية. ويمكن أن توجه إليه تهمة الخيانة العظمى بناءً على اقتراح – طلب ما لا يقل عن ثلث أعضاء البرلمان– وتتطلب إدانته موافقة ما لا يقل عن (75) بالمئة من أعضاء البرلمان.

(2)- مجلس الوزراء

يتحمل مجلس الوزراء المسؤولية السياسية أمام البرلمان، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء، والأول يعينه رئيس الجمهورية من بين النواب (رئيس الحزب الحائز على أغلبية مقاعد البرلمان)، فيما يقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء -وهم ليسوا بالضرورة أعضاء في البرلمان- وعرض قائمة بأسمائهم على رئيس الجمهورية وعادةً ما يوافق عليها، وإن كان في بعض الأحيان قد يطلب إدخال بعض التغييرات عليها. وينبغي، طبقاً للدستور، أن يقوم رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة بتقديم هذه القائمة في "فترة معقولة" لم يتم تحديدها بدقة، وإن كان الدستور قد أجاز لرئيس الجمهورية الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة في حالة عدم تشكيل الحكومة خلال(45) يوماً. وعقب موافقة الرئيس على هذه القائمة، يتم تقديمها إلى البرلمان ليبدأ مجلس الوزراء ممارسة وظائفه، دون انتظار نتيجة التصويت على الثقة به.

أما بالنسبة للعلاقة بين رئيس الجمهورية وكل من مجلس الوزراء والمجلس الوطني، فقد حدد الدستور وسيلة تضمن التوازن بين هذين المجلسين في حالة نشوب خلاف بينهما بعد تقديم قائمة أعضاء مجلس الوزراء إلى المجلس الوطني أو حصول الأول على التصويت بالثقة. وتتمثل هذه الوسيلة في حق المجلس الوطني في إسقاط الحكومة عن طريق سحب الثقة منها، وكذلك حق رئيس الجمهورية في ظل ظروف معينة في الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة.

ويكفي لحصول الحكومة الجديدة على الثقة موافقة الأغلبية المطلقة للنواب الحاضرين بشرط أن لا تقل عن (25) بالمئة من العدد الإجمالي للنواب، مضافاً إليهم صوت واحد. وإضافةً إلى التصويت على الثقة في مرحلة تشكيل الحكومة، يجوز لرئيس الوزراء لاحقاً أن يطلب - بعد مناقشة ذلك في مجلس الوزراء - التصويت على الثقة بحكومته من جانب المجلس الوطني، ولا يمكن للأخير رفض هذا الطلب إلا بالأغلبية المطلقة لإجمالي عدد نوابه.

وإضافةً إلى المسؤولية الجماعية لمجلس الوزراء أمام المجلس الوطني عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة، يتحمل كل وزير مسؤولية الأعمال المندرجة في إطار وزارته وأعمال مرؤوسيه. ويجوز للمجلس الوطني، تطبيقاً لمبدأ المسؤولية السياسية، التصويت على الثقة بالحكومة، ويمكن للحكومة -كما سبق القول- أن تطلب التصويت على الثقة بها خلال توليها السلطة.

ورئيس الوزراء مسؤول عن ضمان التزام أعضاء حكومته بأحكام الدستور والقانون في أعمالهم، ويجوز له أن يقترح على رئيس الجمهورية إقصاء وزير أو أكثر في بعض الحالات.

تتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسية الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات، وتطبيق القوانين، واقتراح مشروعات القوانين، إضافةً إلى اختصاصات أخرى من بينها: [1]

– إصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان، دون أن يحدد هذا التفويض مجالات معينة لا يمكن أن تشملها هذه القرارات، كما يتمتع مجلس الوزراء عند إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية بسلطة إصدار هذه القرارات.

– السلطة التنظيمية لمجلس الوزراء في المجالات الاقتصادية والمالية كاتخاذ قرارات متعلقة بالرسوم والضرائب الجمركية في مجال التجارة الخارجية.

– اختصاص مجلس الوزراء في مجال الأمن القومي وإعداد القوات المسلحة للدفاع – الحرب، كما يقترح على رئيس الجمهورية تعيين رئيس الأركان العامة، ويرأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الأمن القومي في حالة عدم اشتراك رئيس الجمهورية فيها.

ج– السلطة القضائية

يُعد استقلال السلطة القضائية من المبادئ الأساسية للدستور التركي. وإضافةً إلى الوظائف القضائية المألوفة أي تسوية المنازعات، تتولى هذه السلطة إدارة الانتخابات والإشراف عليها لضمان نزاهتها. ومن المعلوم أن الجمهورية التركية استمدت قوانينها الجديدة من القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الإيطالي والقانون التجاري الألماني.

وتمارس هذه السلطة وظائفها عن طريق عدة محاكم مدنية وإدارية وعسكرية، ومن أهم المحاكم العليا: المحكمة الدستورية، ومحكمة الاستئناف ومجلس الدولة، والمحكمة العسكرية للاستئناف، والمحكمة العسكرية الإدارية العليا، ومحكمة أمن الدولة*، ومحكمة تنازع

---

(1) جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية –التركية**، مرجع سابق، ص21.

* ألغيت هذه المحكمة في عام 2004.

الاختصاصات القضائية ومحكمة المحاسبات. وبالاقتصار على الأولى منها (المحكمة الدستورية)، يُلاحظ أنها تختص بما يأتي: [1]

– الفصل في دستورية القوانين والقرارات التي لها قوة القانون من حيث الشكل والمضمون، بينما تبت المحكمة في دستورية التعديلات الدستورية من حيث الشكل فقط.

– الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية، وتقرير حلها* بناء على دعوى مكتب المدعي العام.

– النظر في التماس أي نائب بالبرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية، وقد تقرر المحكمة إلغاء هذا القرار في حالة تعارضه مع الدستور أو القواعد الإجرائية للبرلمان.

– النظر في القضايا المرتبطة بوظائف رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء وأعضاء الهيئات القضائية العليا.

وأحكام هذه المحكمة نهائية، ولا يمكن نشر قراراتها بإلغاء قوانين معينة في الجريدة الرسمية، دون إيراد تقرير مكتوب بأسباب الإلغاء.

د– مجلس الأمن القومي

يتكون هذا المجلس من رئيس الوزراء، ورئيس الأركان العامة، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، والقائد العام لقوات الأمن (الجندرمة– الشرطة)، ويمكن دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته طبقاً لجدول أعماله. ويختص المجلس ببحث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة، ويقدم توصياته بشأنها إلى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الاهتمام بما تتضمنه من تدابير ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي. وتنعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة غياب الأول.

---

(1) جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية –التركية**، مرجع سابق، ص 22.

* تم تحجيم صلاحيات المحكمة الدستورية فيما يخص حل الأحزاب بموجب تعديلات 12 أيلول/سبتمبر 2010، وزيد عدد أعضاء المحكمة الدستورية من (11) إلى (17)، ويقوم البرلمان بتعيين ثلاثة منهم.

يتضح من العرض السابق، أن الشخصية المحورية في صنع قرار السياسة الداخلية والخارجية هو رئيس الوزراء، الذي ينتمي للأغلبية البرلمانية. ودور رئيس الوزراء في صنع القرار السياسي ترد عليه بعض القيود من مصدرين، الأول من البرلمان وخصوصاً إذا كان حزبه الحاكم أو الائتلاف الذي يرأسه غير حائز على أغلبية مريحة، والقيد الآخر مصدره مجلس الأمن القومي، وخصوصاً إذا كان القرار متعلق بالأمن القومي، أو قد تحمل انعكاساته إمكانية استخدام القوة العسكرية.

أما رئيس الجمهورية في تركيا فصلاحياته تكاد تقتصر على السلطات الاحتفالية (الرمزية)، على عكس رئيس الجمهورية في الحالة السورية كما قد بينت الدراسة، الذي يتمتع بصلاحيات ضخمة في صوغ وتنفيذ القرارات السياسية على المستوى الداخلي والخارجي، وفي حقيقة الأمر يعكس هذا التباين في النظامين إلى حد كبير طبيعة كل منهما، فالنظم المختلطة (الرئاسية– البرلمانية) كما في الحالة السورية يكون رئيس الجمهورية هو الشخص المحوري في عملية صنع القرار، أما في النظم المختلطة (البرلمانية –الرئاسية) كما في الحالة التركية فرئيس الوزراء هو الشخص المحوري في عملية صنع القرار.

ثانياً– الموقع الجغرافي والمواد الطبيعية:

ينظر إلى الموقع الجغرافي للدولة على أنه أحد المحددات الهامة لسياستها الخارجية، على الرغم من أن أهميته تتغير عبر الزمن، لا سيما بعدما أحدثته الأسلحة الحديثة وتقنية الاتصالات المتقدمة من تأثير على الاعتبارات الجغرافية. ولا يعني ذلك أن هذه الاعتبارات فقدت أهميتها، بل على العكس فهي أخذت أشكالاً جديدة إذ فرضت الاعتبارات الجغرافية في حالات كثيرة ضرورة تبني أهداف قومية معينة.

كذلك يلعب موقع الدولة بين جيرانها المتاخمين دوراً في تحديد وتطوير هويتها القومية، كما تتأثر فرص التنمية المحتملة لدولة ما أيضاً في جغرافيتها. فالمعطيات المادية من مساحة وتضاريس ومناخ وموارد تلعب دوراً حيوياً في تحديد ما إذا كان في إمكان الدولة أن تستوعب كماً كبيراً من السكان، وما إذا كان في استطاعتها الاستحواذ على بعض عناصر القوة كأن يكون

لها قاعدة اقتصادية، وتؤثر العوامل الجغرافية كذلك في سلوك وأفعال القيادة والنخبة الحاكمة من خلال إدراكها وتفسيرها هذه العوامل.

1- الموقع الجغرافي في سورية

تشكل سورية جزءاً أصيلاً من سورية الطبيعة (بلاد الشام)، والتي قسمت بموجب اتفاقية (سايكس- بيكو) إلى أربع دول هي: سورية، ولبنان، وفلسطين، والأردن.

وتقع سورية *في الجزء الغربي في آسيا وتبلغ مساحتها (185180) كم2، ويبلغ إجمالي الحدود السورية (2413) كم، حيث يحدها البحر المتوسط بـ (183) كم، وتركيا بـ (822) كم والعراق بـ (596) كم ، والأردن بـ (356) كم، وفلسطين بـ (74) كم ولبنان بـ (359) كم. [1]

يبدو واضحاً أن أطوال الحدود السورية هي تلك الحدود مع تركيا بسبب تعرجها نوعاً ما، وتليها الحدود مع العراق التي تسودها الطبيعة الخطية، وتكاد تتعادل الحدود مع الأردن ولبنان من حيث الطول أما أقصر الحدود المشتركة فهي مع فلسطين المحتلة.

وتعد سورية بهذا الموقع الجغرافي عرضة لدرجة عالية من الانكشاف والضغوط الخارجية بسبب عدم وجود حدود طبيعية، وفقدانها مرتفعات الجولان حصنها الدفاعي الوحيد لصالح إسرائيل إلى جانب كونها عرضة للالتفاف الإسرائيلي عبر الأردن ولبنان .

ويرى الباحث، أنه بقدر ما يطرح الموقع الجغرافي لسورية قيداً على سياستها الخارجية في بعدها الأمني فإنه يمنحها فرصاً في علاقاتها مع جوارها، فهي تمنع تركيا من الوصول إلى شبه الجزيرة العربية، مثلما تحبس العراق عن شرق المتوسط، وسورية في الوقت نفسه هي متنفس لبنان الجغرافي تجاه العالم العربي.

---

* راجع خريطة سورية في الملحق رقم (1).

(1) صفوح خير، **سورية دراسة في البناء الحضاري والكيان الاقتصادي**، دمشق، وزارة الثقافة، 1985، ص 26.

أما بالنسبة للموارد الطبيعية، فتمثل الأراضي الصخرية والصحاري والمراعي نحو(55%) من مساحة البلاد، وتبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في سورية(8,5) مليون هكتار، وتزيد المساحة المزروعة على(5,9) مليون هكتار، ومعظم الأراضي الزراعية مطرية. [1]

وتمثل الموارد الزراعية في سورية مورداً رئيسياً من موارد البلاد، ولازال القطاع الزراعي يحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد السوري. ويعتبر القمح من أهم الموارد الزراعية في سورية وأكثرها ملاءمة لمناخها، فيزرع في جميع المناطق تقريباً، وتعتبر الحسكة أكثر المناطق السورية زراعة له، فتضم وحدها نحو ثلث المساحة المزروعة في سورية، ثم يليها سهول حمص وحماه ومنطقة حوران الخصبة، ويتراوح إنتاج سورية من القمح بين(2– 3,5) مليون طن، في حين بلغ استهلاك سورية منه نحو (2,2) مليون طن سنوياً،[2] ويلي القمح الشعير في الأهمية ويُزرع في محافظة حلب تليها الحسكة وحمص فتضم هذه المحافظات (60%) من مساحة الشعير السوري، ويبلغ متوسط إنتاجه نحو (50) ألف طن، ويقدر الاستهلاك بنحو (500) ألف طن، كما تزرع مساحات لا بأس بها من الذرة ولكنها في تناقص بسبب منافسة بعض الغلات الأخرى لها كالقطن.

ويأتي القطن في مقدمة الغلات الصناعية، وقد عرفت سورية زراعته منذ القدم، وأكثر المحافظات زراعة له هي محافظة حلب، يليها حماة، ثم دير الزور، فاللاذقية، حيث تنتج هذه المحافظات (75%) من المحصول والباقي يأتي من الجزيرة والفرات، كما أنه بدأ ينتزع مكانة القمح الأولى في قائمة الصادرات الزراعية، إذ يكون الصادر منه ما يتراوح بين نصف أو ثلثي قيمة الصادرات الزراعية.

وتحتل سورية المركز الأول في إنتاج الشوندر السكري في العالم العربي إذ يبلغ نصيبها نحو (50%) من الانتاج العربي، حيث أن سورية أول دولة عربية أقامت مصنعاً لاستخراج السكر من الشوندر في حمص ومصنعاً آخر في شمال غوطة دمشق، أما بالنسبة للأشجار

---

(1) محمد عبد الغني سعودي، **الوطن العربي**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2006، ص301.

(2) طارق علي ديب وفاتن سوسي، "دراسة تطور استهلاك القمح في الجمهورية العربية السورية"، جامعة دمشق، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية**، العدد الأول، 2004، ص199.

فتتصدرها شجرة الزيتون التي تنحصر زراعتها في المناطق القريبة من البحر المتوسط ولاسيما في محافظة اللاذقية التي تسهم بنحو (40%) من مجموع إنتاج الزيتون السوري، يليها حلب وإدلب وحمص ودمشق، ويبلغ عدد أشجار الزيتون المثمر نحو (11) مليون شجرة تنتج سنوياً (117) ألف طناً من الثمار،[1] وتستغل في صناعة الصابون وزيت الطهي، إلى جانب كسب الحيوانات.

تحتل سورية المركز الرابع في إنتاج الكروم بين أقطار العالم العربي بعد الجزائر والمغرب وتونس، ويبلغ عدد اشجار الكروم في سورية نحو (60) مليون شجرة أكثر من ثلثيها في حلب، ويزرع المشمش في جميع البساتين تقريباً وإن تركزت نصف مساحته في غوطة دمشق ووادي العاصي، ومن الفواكه الأخرى التي تشتهر بها سورية التين والكرز وأشجار الجوز واللوز والفستق في حلب.

وتكون الثروة الحيوانية ما يتراوح بين ربع وخمس قيمة الانتاج الزراعي، ومعظم ثروة سورية الحيوانية من الماعز والأغنام، ولا شك ان الثروة الحيوانية في سورية بحاجة إلى رعاية كبيرة سواء من حيث توفير الآبار في المناطق الصحراوية، أو من حيث إقامة مخازن للعلف فيها.

وتقدر احتياطات الغاز الطبيعي في سورية بشكليه المرافق والحر بنحو (241) مليار متر مكعب، تمتلك حقول تدمر(42,35%) وحقول الفرات (18,82%) وحقول السويدية (14,11%) وحقول دير الزور (8,23%) وحقول جبسه (9,41%) والباقي موزعة في مناطق متفرقة بالقرب من أحواض النفط، وقد وصل إنتاج سورية من الغاز الطبيعي إلى (9,8)مليار م3 عام 2005،[2] وقد تطورت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى الاقتصاد السوري منذ أن بدأ الانتاج حيث ارتفعت مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي من (1%) عام 1968 إلى

(1) محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص306.

(2) عبد الرؤوف رهبان، "التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سورية (دراسة في الجغرافية الاقتصادية)"، جامعة دمشق، **مجلة جامعة دمشق**، العدد الأول و الثاني، 2009، ص15.

(13,85%) عام 1980، ثم ارتفعت إلى (18%)عام 2000، وأخذت بعد ذلك بالتراجع حتى وصلت إلى (12,8%) عام 2005.

2- الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية في تركيا

تبلغ مساحة تركيا (783562) كلم مربع. وتعتبر ذات موقع متميز* لطالما شكَّل لها تاريخياً ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، وتكمن أهميّة موقع تركيا في أنها: (1)

- تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرةً على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها. وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا، حيث يشكّل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي (97%) من مساحة البلاد ويضم عاصمة الدولة أنقرة ويعرف باسم "آسيا الصغرى" أو "منطقة الأناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول.

- هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلّما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا. وتحد الجمهورية التركية (8) دول بحدود مشتركة مختلفة الطول مع كل منها: في الشمال الشرقي جورجيا (252) كم وأرمينيا (268) كم وأذربيجان (9) كم، وفي الشرق إيران (499) كم، وفي الغرب اليونان (206) كم، وفي الشمال الغربي بلغاريا(240) كم، وفي الجنوب سوريا(822) كم والعراق(352) كم، ويتيح انتشار هذا العدد من الدول على حدودها حرية أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي.

- تتشاطأ مع البحار من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخياً محوراً

---

* راجع خريطة تركيا في الملحق رقم (2).

(1) علي حسين باكير، " تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو- سياسية والجيو- إستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي" في محمد عبد العاطي(محرر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، بيروت- الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010، ص20-21.

للصراع بين الامبراطوريات والدول، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي(30) كم وعرضه حوالي (1) كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط، عن طريق بحر إيجة طوله (60) كم وعرضه يتراوح من(1) إلى(6) كم ويتيح لها قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية.

إن موقع تركيا وطبيعتها المتنوعة جعلا منها بلداً غنياً بالموارد الطبيعية، وتكاد تركيا تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد منطقة الشرق الأوسط وهما المياه والغذاء، وهما موردان تتوقع الدراسات المستقبلية أن يتسببا بصراعات دولية للاستحواذ عليهما في ظل الشح الذي تعاني منه الدول جراء تناقص منسوب المياه والافتقار إلى الاكتفاء الغذائي في ظل تنامي السكان.

وتتمتع تركيا بموارد طبيعية وثروات معدنية وبمساحات شاسعة إضافةً إلى موقع مميز كلها عوامل جعلت منها بلدا ذا اقتصاد مركّب ومعقّد يدمج الحداثة الصناعية والتجارة والخدمات المتطورة مع القطاع التقليدي الزراعي. فتركيا تتمتع باكتفاء ذاتي من الناحية الغذائية والزراعية وهي تحتل المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج البندق والمشمش والتين، أمّا من الناحية الصناعية فهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً في إنتاج الزجاج المسطح والثالثة في تصدير أجهزة التلفاز وتقع ضمن لائحة الخمسة الأوائل في إنتاج الذهب والثامنة عالمياً في صناعة البناء والسفن.

ولا شك أن الثروات والموارد الطبيعية تمنح الدولة القدرة على توظيفها في مجالات تزيد من قوّتها، ونتيجة للتوظيف السليم للثروات ومنهج الإصلاح الاقتصادي الذي أدخله حزب العدالة والتنمية، فإن الاقتصاد التركي انتقل من مرحلة الانهيار من بداية العام 2002 إلى مرحلة أصبح فيها يحتل المرتبة الـ (16) عالمياً وهو مرشح لأن يدخل قائمة العشرة الأوائل خلال السنوات القليلة المقبلة، علماً أن تركيا دولة غير منتجة للنفط بل ويشكّل الأخير عبئاً كبيراً عليها لا سيما في ظل الارتفاع الهائل لأسعاره في الفترة الماضية، حيث بلغ حجم وارداتها

النفطية حوالي (20) مليار دولار وهو ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام2006 على سبيل المثال. [1]

يمكن أن نستخلص في نهاية هذه الجزئية، أن موقع سورية يشكل لها فرصة كبيرة في تفاعلها مع تركيا، فهي تحبسها عن دول الخليج العربي والأردن ولبنان، وخصوصاً ان الاقتصاد التركي أصبح معتمداً بصورة متزايدة على تصدير السلع التكنولوجية والمعدات الصناعية للدول ذات القدرات المتواضعة في هذ المجال كدول الخليج، والطرق البرية عبر العراق تعتبر غير آمنة بفعل الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته لاحقاً على المستوى الأمني.

وكذلك يمنح النفط والغاز في سورية تأييداً لصانع القرار، في ضوء افتقار تركيا للنفط والغاز وحاجتها المتزايدة لهما، ولكن في المقابل تعد المياه ورقة تركيا الرابحة تجاه سورية، وهذا ما ستعالجه الدراسة في الفصل الثالث.

ثالثاً- التكوين الاجتماعي:

يعتبر السكان عنصراً تكوينياً من عناصر الدولة، فهم يعمرون إقليمها، ويحرسون حدودها، وتستهدفهم قراراتها السيادية، وهم على وجه الإجمال من أهم مصادر قوتها، إلا أن يشوب علاقتهم بمواردها الاقتصادية خلل ظاهر فيتحولوا من جرائه إلى أحد أعبائها.

وتشمل دراسة التكوين الاجتماعي التطرق إلى عدد السكان وتركيبهم العمري، ومستوى تعليمهم، ودرجة تجانسهم الاجتماعي، وهذه القضايا إما أن تزيد الدعم لصانع القرار، أو تشكل تحدياً كبيراً له.

1- التكوين الاجتماعي في سورية

لقد شهد القرن العشرين طفرة نوعية في حجم السكان في سورية، فقد بلغ عدد السكان في عام 1905 نحو(1.469) مليون نسمة، وارتفع في منتصف عام 2007 ليصل إلى

(1) علي حسين باكير، مرجع سابق، ص24.

(19.172) * مليـــون نســـمة، [1] وكانـــت ذروة الانفجـــار الســـكاني مـــا بـــين عـــامي (1960–1994) إذا وصل معدل الزيادة السنوية (3.2%) ثم بدأ بالتراجع التدريجي إلى أن وصل في الفترة (2000–2005) إلى (2.45%) وخلال العامين (2006–2007) إلى (2.37%). [2]

ويعتبر المجتمع السوري ذو بنية فتية فلا تزال نسبة الأطفال (ما دون 15 سنة) تشكل فيه نحو خمسي سكانه تقريباً (39.5%) في عام 2004 والشريحة التي تمثل قوة العمل ما بين (15–64) ما نسبته (57.2%)، أما نسبة كبار السن(65 سنة وما فوق) فتمثل (3.3%). [3]

أما بالنسبة للعلاقة ما بين السكان والموارد فهناك اتجاهان: الأول يرى أن سورية لا تعاني من محدودية الموارد بل سوء استخدامها وإدارتها، أما الاتجاه الثاني فيرى أن سورية لا تعاني من "سوء تدبير" مواردها بل ومن شح الموارد في ظل ارتفاع وتيرة الضغوط السكانية الشديدة الناتجة من ارتفاع حجم الزيادة السكانية، وسوء توزيعها الجغرافي أيضاً، فما عاد لدى سورية فائض حقيقي من أي مورد كان بوسعه تغطية شح الموارد الأخرى، وقد دخلت –نسبة إلى عدد سكانها– في طور الشح في معظم الموارد الطبيعية كالماء والأرض الملائمة للتوطين البشري والطاقة والواجهة البحرية، ولم يبق لسكانها المتزايدين بسرعة من مورد طبيعي فائض نسبياً للمستقبل سوى القليل. [4]

---

* يوجد فارق بحسب التقرير الوطني الأول 2008 (حالة سكان سورية) ما بين البيانات السكانية المتحصل عليها من التعددات العامة للسكان وتلك المستندة إلى السجل المدني لتقدير أعداد السورين من حامل الجنسية والمقيمين خارج الجمهورية السورية بصورة دائمة أو مؤقتة ، حيث بلغ هذا الفارق في نهاية عام 2007 (3.372) مليون مواطن.

(1) حالة سكان سورية (التقرير الوطني الأول2008)، دمشق، الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA)، ص31.

(2) المرجع السابق، ص83.

(3) المرجع السابق، ص 75–77.

(4) المرجع السابق، ص 155.

أما من حيث التعددية الاجتماعية، فتعتبر سورية من الدول ذات التعددية الاجتماعية الكبيرة *، واستراتيجية النخبة الحاكمة البعثية لا تعترف بتلك التعددية من منطلق عقيدي (عقيدة البعث العروبية)، فكان ذلك كفيلاً بإثارة الأكراد، الذين يعتبرون أنفسهم قومية متمايزة عن العرب، وانطلاقاً من هذا التعارض مورست عدة سياسة تمييزية ضد الأكراد. والحقيقة أن أول إجراء تمييزي لم يكن من قبل النخب البعثية، بل من قبل نظام الانفصال حين أجرى إحصاء عام 1962، الذي حرم بموجبه أكثر من (70) ألف كردياً من الجنسية السورية، ثم جاء مشروع الحزام العربي هادفاً إلى تفريغ الشريط الحدودي بين سورية وتركيا في محافظة الحسكة بعمق (10) إلى (15) كم من سكانه الأكراد الاصليين، وتوطين أسر عربية بدلاً عنهم لقطع الارتباط الجغرافي بينهم وبين امتداداتهم الإقليمية.[1]

أما الإجراء التمييزي الآخر فكان في معرض بناء سد الفرات ومشروع إعادة توزيع الأراضي الزراعية، حيث تم توطين أسر عربية بدلاً من الأكراد، وتوزيع أكثر من (700) ألف دونم من الأراضي المصادرة عليهم. [2]

وبعد انتقال السلطة إلى الرئيس بشار الأسد في عام 2000، وخلال زيارته لمحافظة الحسكة في عام 2002 وعد بإيجاد حل لمسألة " المكتومين " بموجب إحصاء عام 1962، غير ان المسألة تم تأجيلها بدعوى المتغيرات الاقليمية كالاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وما حمله من تهديدات كان يعتقد بأنها سوف تطال سورية. غير ان الحدث العراقي وما أفرزه على وضع اكراد العراق من تحقيق نوع من الفيدرالية واسعة الصلاحيات فقد ترك تأثيره على الأكراد في سورية، حيث اندلعت في آذار/ مارس 2004 أعمال عنفية على خلفية شجار في ملعب لكرة القدم بين مشجعي نادي "الجهاد" ونادي "الفتوة "، ووصفت تلك الأحداث لدى الأكراد بـ " انتفاضة القامشلي " غير أنها جوبهت بمنطق أمني صارم، دونما تحقيق أية نتائج على مستوى المطالب الكردية.

---

* راجع الملحق رقم (3).

(1) أكرم البني، "أكراد سورية.. الهوية والحل"، موقع الجزيرة على شبكة الإنترنيت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3

(2) المرجع السابق.

باستثناء حالة المكون الكردي لم تسجل مشكلات للنظام مع المكونات الاجتماعية الأخرى كالمسيحيين والدروز والآشوريين... وغيرهم على خلفية الانقسامات الاجتماعية، غير أن النظام والنخبة الحاكمة مارست سياسات إقصائية بحق جماعات أخرى على خلفيات سياسية كالطبقة الإقطاعية والرأسمالية التي تم تأميم أملاكها و أزيحت عن الحكم بعد أن حكمت طيلة فترة ما بعد الاستقلال.

يرى الباحث أن العامل السكاني وخصوصاً لجهة التعددية الاجتماعية لا يشكل قيداً على صانع قرار السياسة الخارجية في سورية، وربما ينبع ذلك من كون حالة المكون الكردي في سورية مختلفة عنها في دول الجوار، فالأكراد خلال الفترة التي تغطيها الدراسة لم يفكروا بالانفصال عن سورية على عكس أكراد العراق، وكذلك لم يمارس الأكراد السوريون الأعمال العنفية ضد الدولة السورية كما فعل حزب العمال الكردستاني (PKK) في تركيا. ولكن في الوقت ذاته لم يشكل الحجم والنوع السكاني فرصاً لصانع القرار، نظراً لكون مستوى التخصص والتدريب والمهارات الحديثة لدى السوريين لازالت عند مستوى متدنٍ نسبياً.

2- التكوين الاجتماعي في تركيا

من الناحية العددية، قدر عدد سكان تركيا في عام 2008 بحوالي (71,5) مليون نسمة. [1]

ويشجع حزب العدالة والتنمية وعلى رأسه رجب طيب أردوغان على زيادة النسل، مشدداً على أن كل أسرة ينبغي ألا تنجب أقل من ثلاثة مواليد -مثله- بل الأفضل أن يكونوا أكثر، وقد صرح أكثر من عضو من أعضاء النخبة الوزارية عن خطة الحكومة لزيادة عدد السكان ليصل إلى(120) مليوناً في عام 2024. [2] والحقيقة أن التاريخ المعطى لا يعدم الدلالات السياسية أيضاً؛ حيث أنَ هذا التاريخ يمثل مرور مئة عام على انهيار الإمبراطورية العثمانية وإنهاء السلطنة والخلافة على يد مصطفى كمال أتاتورك.

---

(1) محمد باكير، مرجع سابق، ص23.

(2) من(CD) بعنوان: محاضرة العلاقات العربية التركية التاريخ وظلاله- المستقبل وآماله للباحثين إبراهيم بيومي غانم وبكينام الشرقاوي، القاهرة، اتحاد الأطباء العرب، 2010.

ومن حيث التركيب العمري فتعتبر تركيا دولة فتية؛ حيث أن نسبة قوة العمل السكانية للشريحة العمرية (15–65) بلغت في عام 2008 ما نسبته (66,9%). وهذه الفئة العمرية تعطي ميزات للاقتصاد التركي الطامح أن يكون من كبريات اقتصاديات العالم. [1]

إن تركيا تنتمي إلى نمط الدول ذات التعدد الإثني الكبير*، لكن يبقى موضوع التعددية الاجتماعية بلا معنى ما لم يستكمل بموضوع متصل والمتمثل في سياسة النخب الحاكمة تجاه تلك التعددية، وهذا الموضوع في تركيا يستوجب استحضار اللحظة التأسيسية للجمهورية التركية، وربما لحظات تاريخية أسبق، وما تبعها من سياسات النخبة الكمالية ومؤسسها مصطفى كمال أتاتورك في سبيل التحديث الاجتماعي.

حكمت سياسات النخبة التركية تجاه التعددية الاجتماعية أحداث تاريخية عديدة، لعل أهمها الآتي:

– المسألة الشرقية: ففي لحظات الضعف التي مرت بها الدولة العثمانية فرضت عليها المسألة الشرقية، والتي كانت تعني حماية الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا وروسيا الأقليات الدينية في أرجاء الإمبراطورية العثمانية، ومن بعدها أصبح ينظر إلى المسيحيين في أراضي الدولة العثمانية باعتبارهم طابور خامس.

– بعد نهاية الحرب العالمية الاولى (1914–1918) تعرضت أراضي الأناضول لهجوم من قبل اليونان والحلفاء، كاد أن يفضي إلى تمزيق أراضي آسيا الصغرى.

– وفي معاهدة سيفر المبرمة بين الحلفاء في 10آب/أغسطس 1920 تم الاعتراف الدولي بوجود المسألة الكردية، فقد نصت المادة (62) على إقامة مناطق حكم ذاتي حيثما تتوافر أغلبية سكانية كردية في تركيا، وألزمت المادة (63) تركيا بتنفيذ الحكم الذاتي. [2]

---

(1) محمد باكير، مرجع سابق، ص23.

* راجع الملحق رقم (4).

(2) موسى السيد علي، **القضية التركية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية(46)، ط1، 2001، ص14.

ساهمت جملة المعطيات السابقة في تحديد مفهوم المواطنة التركية والمواطن التركي لدى مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك ونخبته، وأصبح التركي في الممارسة الفعلية الجماعة العرقية – الدينية المسيطرة التي تملك وحدها حقوق المواطنة الكاملة، فلم يعتبر تركياً سوى المسلمين السنة الناطقين بالتركية–بينما نظرياً كل من يقطن على الأرض التركية بصرف النظر عن العرق أو الدين أو المذهب (علمانية مدنية) يعتبر تركياً–، وواجهت الجماعات الإثنية الأخرى مستويات مختلفة من الإقصاء، فالجماعات غير التركية مثل الأكراد كان من الممكن – نظرياً على الأقل– "تتريكهم "باعتبارهم مسلمين، أما غير المسلمين فقد استبعدوا تماماً من دائرة حقوق المواطنة الكاملة، حيث حكم عليهم بعدم الأهلية للاندماج في الحياة السياسية التركية.

يعتقد الباحث أن السياسات التمييزية تجاه الأكراد جعلت منهم قيداً على صانع قرار السياسة الخارجية في تركيا، وخصوصاً أن الأكراد يتوزعون على تخوم الدولة التركية، مما يسمح للدول الإقليمية باستخدام هذا المكون واستغلال مطالبه للمساومة على قضايا خلافية مع الدولة التركية.

المبحث الثاني

القوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار

تتعدد القوى التي تؤثر في عملية صنع القرار، وسوف تتناول الدراسة الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني وجماعات الضغط والمصالح، والجيش باعتباره فاعلاً أساسياً في حالتي الدراسة كما سيتبين لاحقاً.

أولاً- الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي، على اعتبار أنها تؤدي له مجموعة من الوظائف الأساسية؛ فهي توفر قنوات للمشاركة السياسية والتعبير عن الرأي، وهي تجمع المصالح وتعبئها، وهي أداة من أدوات التنشئة والتجنيد السياسيين، بالإضافة إلى ذلك تساهم في إسباغ الشرعية على نظم الحكم.

وتتعدد تعاريف الحزب السياسي وتختلف في نقاط ارتكازها، فبعض الباحثين يركز على الطبقة باعتبار أن الحزب يعبر عن طبقة بذاتها، وربما عن تحالف بين طبقات، وبعضهم الآخر يجعل بؤرة تركيزه على المبادئ ومدى وضوحها والالتزام بها. غير أن هذين المعيارين قد تعرضا للنقد الشديد لكون عنصري الطبقة والمبادئ ليسا بالعنصرين الجامعين المانعين. فالأحزاب قد تعكس مصالح جماعة اثنية لا تتبلور بالضرورة في شكل طبقي، كما أنه يمكن لحزبين (أو أكثر) أن يحتفظا بكيانيهما المستقلين على تشابه مبادئهما وتداخلهما. [1]

ناهيك بالطبع عن الاتجاه القانوني (التقليدي) الذي يرتكز على حضور الأحزاب في تركيبة الحياة السياسية للنظام السياسي، وذلك من خلال عدد الأحزاب وحجمها، وطريقة التعاون فيما بينها، وكيفية تداولها السلطة. وفي هذا الإطار يمكننا أن نميز بين نظام الحزب الواحد، ونظام الثنائية الحزبية، ونظام التعددية الحزبية. [2]

---

(1) علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005، ص167-168.

(2) سام سليمان دلّه، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، منشورات جامعة حلب،2002، ص356.

تبقى أن نشير إلى نقطة هامة وهي ما يميز الحزب السياسي عن جماعة الضغط والمصالح، فالأخيرة لا تسعى إلى الوصول إلى السلطة، وإنما ممارسة النفوذ على الأحزاب التي تستحوذ على السلطة كي تحقق مكاسب من تمثلهم، في حين أن الأحزاب هي من تسعى للاستحواذ على السلطة.

1- الأحزاب في سورية

بعد أن حققت سورية استقلالها الناجز في 17 نيسان/أبريل عام 1946، توزعت الخريطة الحزبية ما بين أحزاب برامجية ذات توجهات ليبرالية، وأحزاب إيديولوجية ذات توجهات يسارية كحزب البعث والحزب القومي الاجتماعي السوري والحزب الشيوعي، وذات توجهات يمينية كجماعة الإخوان المسلمين*.

كانت الأحزاب البرامجية ذات التوجهات الليبرالية وليدة انشقاقات الكتلة الوطنية التي قادت النضال الوطني وصولاً إلى الاستقلال. لقد انشقت الكتلة الوطنية إلى حزبين: الأول هو الحزب الوطني ممثلاً للبرجوازية الدمشقية، وكان يفضل التحالف مع المحور السعودي – المصري الذي ساد التفاعلات العربية البينية في مرحلة ما بعد الاستقلال، والحزب الثاني هو حزب الشعب الذي يعتبر ممثلاً للبرجوازية الحلبية، وكان يسعى للاتحاد مع المحور الأردني – العراقي. (1) أما على مستوى أساليب العمل فقد اعتمد الحزبان على الثروة والمراكز الاجتماعية المرموقة لأعضائهما ونضال القياديين البارزين في سبيل الاستقلال.

أما الأحزاب الإيديولوجية فقد كانت تمثل أبناء الطبقة الوسطى، وتميزت كوادرها القيادية بأنها أكثر ثقافة مقارنة بأحزاب الكتلة الوطنية فميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار تلقوا تعليمهم

---

* طرأ على فكر هذه الجماعة "لوثات" يسارية عندما قام الدكتور مصطفى السباعي المراقب العام للإخوان المسلمين بصياغة خطاب يزاوج ما بين الأفكار الإسلامية والماركسية، حتى أضحى مصطلح "الإسلامكسية" شائعاً بين المثقفين، للمزيد من المعلومات حول العلاقة بين الإسلام والماركسية في بداية الخمسينيات والستينيات راجع: مصطفى محمود، **أكذوبة اليسار الإسلامي**، القاهرة، دار أخبار اليوم، 2009، ص21 وما بعدها

(1) باترك سيل، **الصراع على سورية**، سمير عبده ومحمود فلاحة (مترجمان)، دمشق، دار طلاس، 1983، ص19-32.

في باريس واطلعوا على الأفكار القومية التي كانت تجتاح الفكر السياسي الفرنسي آنذاك، والأمر نفسه بالنسبة لخالد بكداش الذي أصبح في أوسط الثلاثينيات رئيساً للحزب الشيوعي فقد درس الحقوق في جامعة دمشق ثم أكمل دراسته في الاتحاد السوفيتي .

لقد ساهمت الأحزاب الايديولوجية التي قادها مثقفون بارزون في إسقاط الوطنيين القدامى وأحزابهم، لكن الإسهام الأكبر في إسقاط هذه الأحزاب هو الانقلابات العسكرية المتتالية (1949–1954) والوحدة السورية المصرية (1958–1961).

بعد قيام حركة 8 آذار 1963 وما تلاها من أحداث سياسية ووصول الرئيس حافظ الأسد للسلطة في 13 آذار/مارس 1971، طرأت تحولات على الحياة الحزبية في سورية، حيث تم تقنين الحياة الحزبية في إطار صيغة دعيت " الجبهة الوطنية التقدمية " في عام 1972.

تضم الجبهة الوطنية التقدمية حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي بجناحيه (بزعامة وصال بكداش وآخر بزعامة يوسف فيصل)، والاتحاد الاشتراكي العربي الذي يعتبر نفسه محسوباً على التيار الناصري، وحركة الوحدويين الاشتراكيين التي انشقت عن حزب البعث بعد انفصام عرى الوحدة السورية–المصرية ، وحركة الوحدويين الاشتراكيين الديمقراطيين وقد انشقت عن الحركة الاخيرة وتأسست في عام1974، وحركة الاشتراكين العرب التي انشقت أيضاً عن حزب البعث وتأسست في عام 1964.

يشارك ممثلو أحزاب الجبهة في الاجتماعات الدورية التي تعقدها القياد المركزية للجبهة الوطنية التقدمية التي تعتبر من الناحية النظرية أعلى قيادة سياسية في سورية، لكن هذه الأحزاب أقرت قبل دخولها في الجبهة بميثاق الجبهة والذي ينص على أن حزب البعث هو قائد الجبهة انسجاماً مع المادة (8) من الدستور القائلة بأن حزب البعث وقائد الدولة والمجتمع حيث أقرت الجبهة لحزب البعث بقيادتها وله الأكثرية المطلقة في كل هيئاتها، وأنه لا يحق للأحزاب الأخرى النشاط في قطاعي القوات المسلحة والطلبة، بل إنها لا تستطيع أن تضع مسألة ما على أجندة اجتماعات الجبهة، كما لم تستطيع أن تفتح مقار لها أو تحصل على ترخيص لإصدار مطبوعاتها.

وتقوم الجبهة بتقديم أسماء مرشحيها للبرلمان أو الحكومة إلى الرئيس الذي يعود القرار إليه في اختيار من سيكون وزيراً أو نائباً من بين أسماء مرشحيها.

لقد فقدت أحزاب الجبهة مصداقيتها التي كانت بعض أحزابها اكتسبتها تاريخياً لاسيما الحزب الشيوعي، كما أنها خسرت شعبيتها جراء ارتهانها لحزب البعث مما افقدها مصداقيتها أيضاً أمام اعضائها عندما اجبرت على التصديق على سياسات النظام، حتى عندما تكون على تناقض مع مبادئها الإيديولوجية، وأضافت الامتيازات الشخصية التي حظيت بها قيادات تلك الأحزاب حجة إضافية للانشقاقات والخلافات داخل هذه الاحزاب مما جعل تعداد أعضائها يعد بالعشرات وغالباً ما يكونون من المستفيدين المباشرين أو غير المباشرين، وعلى سبيل المثال يبلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي جناح وصال فرحة بكداش (8) آلاف عضواً، أما الحزب الشيوعي جناح يوسف فيصل فيتراوح بين (9–10) آلاف عضواً، ويقدر عدد أعضاء حركة الوحدويين الاشتراكيين بنحو (5) آلاف عضواً، والحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي بنحو ألف عضواً وحركة الاشتراكيين العرب بنحو ألف عضواً، ومع ذلك يعتقد أن هذه الارقام مبالغاً فيها. [1]

لكن الظاهرة التي تعد أكثر خطورة من الانشقاقات الأفقية والعمودية التي ميزت أحزاب الجبهة هي " توريث" قادة الأحزاب لأبنائهم من بعدهم قيادة هذه الاحزاب، فبعد وفاة أحمد الأسعد الأمين العام للحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي جرى " انتخاب" ابنه فراس الأسعد كأمين عام جديد وعندما توفي عبد العزيز عثمان في عام 1995 أمين عام حركة الاشتراكيين العرب خلفه ابنه غسان عثمان، وقبل ذلك ومع وفاة خالد بكداش أمين الحزب الشيوعي السوري خلفته زوجته وصال فرحة بكداش في منصب الامانة العامة مع ابنه عمار بكداش. [2]

أما بالنسبة لحزب البعث قائد الجبهة، فقد ارتفعت أعداد المنتسبين له بصورة دراماتيكية منذ وصوله إلى السلطة في عام 1963، ففي عام 1971 قدر عدد أعضاء البعث بنحو (65)

---

(1) رضوان زيادة، صنع القرار والسياسة الخارجية في سوريا، **سلسلة كراسات استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 174، أبريل2007، ص17.

(2) المرجع السابق، ص18.

ألف وفي عام 2000 وصل العدد إلى (1.7) مليون، [1] ووفقاً للتقرير التنظيمي للمؤتمر الحادي عشر وصل العدد إلى أكثر من (3) ملايين، يتوزعون بين أنصار (2369705) وعاملين (765426). [2]

وعند استلام الرئيس حافظ الأسد السلطة أعاد تنظيم الحزب وفق أسس هرمية ولم تعد قيادات الفروع والشعب تنتخب من قبل المؤتمرات المحلية، بل يجري تعيينها من قبل القيادة القطرية التي تراقب عمل الفروع الحزبية وفق المبدأ التنظيمي " الديمقراطية المركزية " الذي يعتبر من الأسس التنظيمية التي يقوم الحزب على تطبيقها، ووفقاً لهذا المبدأ ينتخب الأعضاء مندوبيهم إلى المؤتمر القطري الذي يختار من بينهم أعضاء القيادة القطرية.

وفي عام 1985 خول المؤتمر الرئيس حافظ الأسد تعيين اللجنة المركزية بنفسه، ولكن هذه اللجنة المركزية لم تعقد لها اجتماعاً منذ المؤتمر القطري الثامن في عام 1985 ، بل إن الحزب ذاته لم يعقد مؤتمره العام رغم وجوده في الحكم خلال (15) عاماً أي حتى عام 2000 وهو عام وفاة الرئيس حافظ الأسد. [3]

لقد تحول الحزب إلى مؤسسة بيروقراطية حكومية، فقد جرى المزج بين دوره كحزب سياسي وبين السلطة، وكلا المفهومين أدمجا في مؤسسات الدولة التي يجب اعتبارها شيئاً منفصلاً تماماً عن مفهومي الحزب والسلطة اللذان يخضعان للتغيير الدوري بحسب الانتخابات التي تمنح الثقة لحزب ما لاستلام السلطة خلال فترة محدودة من الزمن، لكن الخلط بين هذه المفاهيم والذي وجد أساساً له في الدستور السوري (دستور عام 1973) ذاته، انتهى إلى الدمج بين ميزانية الحزب وميزانية الحكومة.

---

(1) رضوان زيادة، مرجع سابق، ص13.

(2) التقرير التنظيمي للمؤتمر القطري الحادي عشر، والذي كان مقرراً عقده في شباط/ فبراير 2012، ص7.

(3) محمد جمال باروت، "الحالة السورية" في نيفين مسعد(محرر ومنسق)، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن- الجزائر- السعودية- السودان- سورية- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص298.

ومع التغير في القيادة السياسية، حاول الرئيس بشار الاسد ضخ الدماء في الجبهة لإضفاء نوع من الحيوية على الحياة السياسية في سورية عبر السماح لها بالنشاط داخل الجامعات، ثم توسيع الجبهة عبر ضم أحزاب جديدة لها كان أبرزها الحزب السوري القومي الاجتماعي، ودأبه على حضور اجتماعات الجبهة، كما سمح لأحزاب الجبهة بفتح مقارها الخاصة في المحافظات وإصدار صحفها الخاصة.

أما على مستوى حزب البعث، فمع قدوم الرئيس بشار الأسد إلى السلطة نشأ نوع من الازدواجية داخله، إذ صادف موعد انعقاد المؤتمر القطري التاسع في عام 2000 وفاة الرئيس حافظ الاسد قبل انعقاده بثلاثة أيام، لكن المؤتمر أصر على انعقاده في موعده المحدد مع اختصار أيامه وتحويلها إلى مناسبة لاستذكار مناقب ومزايا الرئيس الراحل كما جاء في المؤتمر الصحفي الذي سبق انعقاد المؤتمر. ومصدر هذه الازدواجية يعود إلى احتفاظ معظم أعضاء القيادة القطرية السابقين بمواقعهم في القيادة الجديدة التي انبثقت عن المؤتمر القطري التاسع، وهم من أطلق عليهم في وسائل الإعلام العربية والغربية بأنهم "الحرس القديم " ، كما طغى العسكريون على اللجنة المركزية للحزب، ولذلك بدى كأن القيادة القطرية الجديدة – القديمة بدأت تطمح إلى مزاولة دور غاب عنها طويلاً في عهد الرئيس حافظ الأسد، ولذلك غالباً ما اتصفت بالركود وعدم الاستجابة تجاه أفكار الانفتاح السياسي والاقتصادي وأحياناً العرقلة، لذلك غالباً ما كان للقيادة القطرية آراء سلبية بالمشاريع التي قدمت في السنتين الأوليتين من وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة خاصة فيما يتعلق بالجامعات والمصارف الخاصة وغيرها من خطوات الانفتاح الاقتصادي.

ونتيجة ما لقاه الرئيس بشار الأسد نفسه من ممانعة أو تبطيئاً متعمداً من قبل كوادر الحزب البيروقراطية وخاصة القيادة القطرية لإصلاحاته الاقتصادية، مما أضطره إلى تغيير غالبية أعضاء القيادة القطرية مع المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث الذي عقد في حزيران /يونيو 2005. واستطاع الرئيس بشار الأسد بيسر وسهولة إجراء تغييرات شملت جميع القيادات العليا داخل مؤسسات الدولة الحكومية مثل نائبي الرئيس، والقيام بتغيير حكومي شامل ضم جميع المقربين من الرئيس بشار والذين كانوا على صلة معه ضمن ما يسمى الجمعية

العلمية السورية للمعلوماتية التي اصبحت بمثابة المخزن والمحطة لكل القيادات الحكومية خلال فترة الرئيس بشار الأسد.

وقد أقر المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث في عام 2005 بضرورة إصدار قانون ينظم الحياة الحزبية في سورية، لكن الرئيس بشار الأسد أعلن أكثر من مرة أن الوقت المناسب لم يحن بعد لصدور مثل هذا القانون رابطاً إياه بجملة الضغوط الإقليمية والدولية التي تعرضت لها سورية، خاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط /فبراير 2005.

يعتقد الباحث أن الجبهة الوطنية التقدمية لم يكن لها أي تأثير جوهري في صنع القرار، إذ اقتصر دورها على الاطلاع على القرارات فحسب، حتى أن الرئيس حافظ الاسد لم يكن يحضر اجتماعات الجبهة خلال العقد الأخير من حكمه، وغالباً ما كان يوفد نائبه زهير مشارقة لإطلاع الحلفاء على التوجهات السياسية، وبالتالي لم تشكل الأحزاب السورية قيداً على صانع قرار السياسة الخارجية في سورية.

2- الأحزاب في تركيا

بدأت الحياة الحزبية في تركيا في مرحلة النضال الوطني (1919-1923)، حيث أسس مصطفى كمال أتاتورك حزب الشعب (HP) في أيلول/ سبتمبر 1922، وتحول اسمه في تشرين أول/أكتوبر 1923 إلى حزب الشعب الجمهوري (CHP)، واعتبره حزباً يهدف إلى حماية الدولة وتوجيه الشعب والارتقاء بالأمة إلى مصاف الأمم المتحضرة.

وبحكم المبادئ التي يرتكز عليها الحزب، والتي أقرها في مؤتمره العام في 10 أيار/مايو 1931 ولا سيما "الشعبوية"، التي تعني التكوين الواحد للنسيج الاجتماعي في تركيا "دون طبقات.. ودون تمييز"، فإن الحزب لا يعترف بالطبقات في المجتمع والاختلاف بين الطبقات. [1] ولكن في حقيقة الأمر كان حزب الشعب الجمهوري يمثل الشرائح الاجتماعية التي تفاعلت مع سياسات التحديث الاجتماعي، وبشكل خاص شريحته البيروقراطية المدنية والعسكرية، والمتواجدة في المراكز الحضرية.

---

(1) ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن مستقبل**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2006، ص101.

تحول النظام الحزبي في تركيا ابتداءً من عام 1945 إلى نظام التعددية الحزبية، وذلك بفعل الضغوط الأمريكية والغربية على رئيس الجمهورية عصمت إينونو بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي مناخ التعددية الحزبية ولد الحزب الديمقراطي (DP) الذي أسسه في كانون الثاني/يناير 1946 أعضاء سابقون في حزب الشعب الجمهوري ومن أبرزهم جلال بايار وعدنان مندريس. ولم يستطيع الحزب الديمقراطي الفوز في البرلمان في أول انتخابات برلمانية تعددية في تموز/يوليو 1946 بسبب عمليات التزوير الفاضحة لصالح حزب الشعب الجمهوري، لكنه استطاع في انتخابات 1950 وانتخابات 1954 الفوز بالمركز الأول، وتشكيل الحكومة.

ومثل الحزب الديمقراطي بشكل رئيسي المحافظين ومعظمهم من الريفيين في الأناضول الذين أرادوا الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال عن تدخل الدولة في أمور دينهم وتحقيق أوضاع مادية أفضل، وكذلك البرجوازية الصاعدة التي رغبت بمزيد من الاستقلال عن الدولة. [1]

ومن نتائج هذا التمثيل أن كانت سياسات الحزب الديمقراطي خليطاً من السياسات القائمة على المصالح الاقتصادية للصناعيين وكبار الملاك في الأناضول من ناحية، والسياسات الشعبوية والأبوية المستهدفة لفقراء الريف من الناحية الأخرى. [2] وقد قامت هذه السياسات على خطاب يشجع الإنجاز والثروة الفرديين والتنمية والمساواة، إلى جانب الورع الديني والمحافظة الاجتماعية.

انتهت التجربة الديمقراطية في 27 أيار/مايو 1960 بتدخل الجيش وإطاحته بحكومة عدنان مندريس واعتقاله ونواب حزبه الحاكم ورئيس الجمهورية جلال بايار.

عادت الحياة الحزبية والنيابية من جديد في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1961، عندما سمحت مؤسسة الجيش بإجراء انتخابات جديدة، شاركت فيها أربعة أحزب، أبرزها كان حزب العدالة (AP) الذي أسسه سليمان ديميريل، ويعتبر حزب العدالة امتداداً للحزب الديمقراطي من حيث تمثيله للطبقات والمبادئ التي ينطلق منها، فأشار نظامه الداخلي إلى أن الدولة العلمانية لا

---

(1) كريم أوكتم، **تركيا الأمة الغاضبة**، مصطفى مجدي الجمال(مترجم) وعاصم الدسوقي(مقدم)، القاهرة، سطور الجديدة، ط1، 2011، ص88.

(2) المرجع السابق، ص88.

تطلب من المواطنين قطع علاقتهم مع الدين، وكل مواطن حر في أداء عباداته وفق معتقداته الدينية. [1]

وبعد أن ساءت أوضاع الرئيس جمال جورسيل الصحية، اضطر إلى الاعتزال قبل انتهاء مدّة رئاسته، فقام البرلمان بانتخاب رئيس الأركان الجنرال جودت صوناي رئيساً للجمهورية في آذار/مارس 1966. وبوفاة جمال جورسيل حليف حزب الشعب الجمهوري انتعش الإسلام السياسي، ودخل الفضاء العام من خلال تأسيس حزب النظام الوطني (MNP) بقيادة نجم الدين أربكان، إلا أن الحزب لم يعمر طويلاً حيث حُل إثر الانقلاب العسكري في آذار/مارس 1970 وصدور قرار من المحكمة الدستورية بحظره بسبب تعارض نشاطاته المناوئة للعلمانية مع الدستور وقانون الأحزاب السياسية. [2]

وفي عام 1972 أعيد تنظيم الحزب تحت اسم حزب السلامة الوطني (MSP)، وظهرت قوة الحزب في انتخابات 14 تشرين الأول/أكتوبر 1973، وانتخابات 5 حزيران/يونيو 1977، وشارك بثلاث حكومات ائتلافية[3].

بعد انقلاب 1980 أعاد أربكان تأسيس حزب باسم حزب الرفاه (RB) في عام 1983، الذي يعد مع سابقيه (حزب النظام الوطني، وحزب السلامة الوطني) تجسيداً للفكر الوطني الذي أرسى قواعده هو نفسه.

يرتكز الفكر الوطني على تدعيم القيم القومية والمعنوية وتدعيم العلاقات مع العالم الإسلامي عبر إنشاء تكتل إسلامي تكون لتركيا فيه دور قيادي، وتحقيق التصنيع الثقيل لا سيما في المجال الدفاعي بشكل مستقل عن الغرب.

رغم ذلك يلاحظ على أحزاب الفكر الوطني تغليبها القيم والتوجهات الإسلامية وإعطائها وزناً نسبياً أكبر وتأثيراً أهم في مواقعها وسياساتها مقارنةً بالقيم القومية، كالإعلان صراحةً عن

---

(1) راغب السرجاني، **قصة أردوجان**، القاهرة، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط5، 2012، ص39.

(2) كمال السعيد حبيب، **الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا دراسة حالة حزب الرفاه(1983-1997)**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2006، ص397

(3) المرجع السابق، ص397.

وجوب حرية ارتداء الحجاب وحظر المشروبات الكحولية، ومقاطعة الاحتفالات الرسمية المنطوية على زيارة ضريح أتاتورك، وإدارة الظهر لأوروبا واعتماد بديلاً عن ذلك سوق إسلامية مشتركة.

كما برز بوضوح على الساحة الحزبية بعد انقلاب عام 1980 حزبان ينتميان إلى يمين الوسط أو الديمقراطية المحافظة: الأول هو حزب الوطن الأم (ANAP) بزعامة تورغت أوزال، الذي تولى رئاسة الحكومة في الفترة (1983–1987) ثم انتقل إلى رئاسة الجمهورية. وترجع النجاحات التي حققها تورغت أوزال لعاملين رئيسيين: أولهما أن أغلب القيادات الحزبية بعد انقلاب 1980 كانت محظورة عن العمل السياسي،[1] وثانيها الشخصية القوية التي يتمتع بها تورغت أوزال. [2] غير أن الحزب أخذ بالضعف تدريجياً بعد انتقال مؤسسه إلى موقع رئاسة الجمهورية.

أما الحزب الثاني فهو حزب الطريق القويم (DYP) وأسسه سليمان ديميريل، واستطاع أن يشكل عدة حكومات، وهو الآخر وصل إلى سدة رئاسة الجمهورية بعد وفاة الرئيس تورغت أوزال، وأخذ الحزب يضعف بعد أن تولته تانسو تشيللر ومحمد آغار. [3]

شكلت الأحزاب آنفة الذكر الأحزاب الأبرز في الخريطة الحزبية منذ تأسيس الجمهورية حتى عام 2002، وهو العام الذي وصل فيه حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. وسوف يسلط الباحث الضوء بشيء من التركيز على هذه الفترة والفترة التالية، على اعتبارها أنها فترة الدراسة، وعلى هدي من نتائج الانتخابات البرلمانية.

في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 أجريت الانتخابات البرلمانية، وفاز في المركز الأول حزب العدالة والتنمية بحصوله على نسبة (34.2%) من أصوات الناخبين، مكنته من الحصول على (363) مقعداً في البرلمان التركي من أصل (550) مقعداً، وجاء في المركز الثاني حزب الشعب الجمهوري بحصوله على نسبة (19.3%) من أصوات الناخبين مكنته من الحصول على

---

(1) جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية –التركية**، مرجع سابق، ص26–27.

(2) John H Mcfadden, "Civil Millitary Relation in the Third Turkish Republic", **the Middel East Journal,** Volume 39, Winter1985, P.73.

(3) حميد بوزرسلان، **تاريخ تركيا المعاصر**، حسين عمر(مترجم)، بيروت– الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط2، 2010، ص167.

(178) مقعداً من مقاعد البرلمان، بينما لم تحصل أي من الأحزاب الأخرى التي خاضت الانتخابات على نسبة الحسم وهي الحد الأدنى الذي يبلغ (10%) من أصوات المقترعين المطلوبة لدخول البرلمان حيث يتم توزيع حصص هذه الأحزاب على الحزبين الفائزين. [1]

وتمكن حزب العدالة والتنمية مرةً أخرى من تحقيق فوز ساحق في الانتخابات التي جرت في 22 تموز/يوليو 2007، إذ حصل على (47%) من أصوات الناخبين الأتراك في زيادة لافتة عن النسبة التي حصل عليها في عام 2002 بما مكنته من الحصول على (341) مقعداً في البرلمان (أي أقل من عدد المقاعد لبرلمان 2002)، و(119) مقعداً لحزب الشعب الجهوري، وحزب الحركة القومية * (70) مقعداً بالإضافة إلى (24) مقعداً للمستقلين. [2]

وللمرة الثالثة على التوالي أكد حزب العدالة والتنمية فوزه في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في 12 حزيران/يونيو 2011، حيث حصل على ما نسبته (50.56%) من أصوات الناخبين، وبواقع (327) مقعداً، وحزب الشعب الجمهوري (135) مقعداً، وحزب الحركة القومية (57) مقعداً، بينما بقية المقاعد آلت لمرشحين أكراد مستقلين، ينضون تحت لواء حزب السلام الديمقراطي **. [3]

يبدو واضحاً من خلال استعراض نتائج ثلاث دورات انتخابية أن حزب العدالة والتنمية هو الحزب الأقوى في تركيا منذ بداية الحياة الحزبية فيها وحقق نتائج لم يستطيع أياً من الأحزاب العريقة تحقيقه، فما هي الأسباب التي تقف وراء ذلك؟.

---

(1) راغب السرجاني، مرجع سابق، ص91.

* شكلت الحركة القومية أحزاباً متعددة تحت مسميات منذ ظهور الفكرة إلى حيز الوجود على يد ألب أرسلان توركش في الستينيات من القرن الماضي، ويتزعم الحزب دولت بهشلي، ويعتبر حزب الحركة القومية من أحزاب اليمين ويعارض بشدة انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، لمزيد من المعلومات راجع حميد بوزرسلان، مرجع سابق، ص116 ومابعد.

(2) راغب السرجاني، مرجع سابق، ص111-112.

** يعتبر حزب السلام الديمقراطي حزباً للأقلية الكردية، تأسس في 2 أيار/ مايو 2008 في دياربكر كوريث لحزب المجتمع الديمقراطي الذي حظر من العمل السياسي من قِبل المحكمة الدستورية لصلته بحزب العمال الكردستاني المصنف على لائحة الإرهاب.

(3) المرجع السابق، ص 173-174.

أعلن عن ميلاد حزب العدالة والتنمية في 14 آب/أغسطس 2001 من قبل ممثلي تيار الشباب التجديدي وكان أبرزهم رجب طيب أردوغان وعبد الله غول وبولنت أرينتش، وهؤلاء الشباب كانوا أعضاء في أحزاب الفكر الوطني، وعرفوا في آخر حزب من أحزاب الفكر الوطني (حزب الفضيلة) في ذلك الوقت بالتيار التجديدي، وتوصلوا إلى إدراك في آخر أيامهم في حزب الفضيلة أن قواعد اللعبة في الداخل التركي (الدولة العميقة) لا تسمح بالتغيير الراديكالي على نهج أربكان، وكذلك علاقات تركيا الخارجية هي الأخرى تضع قيداً على النهج الأربكاني في التغيير.

يعرف الحزب نفسه بأنه من أحزاب يمين الوسط أو أحزاب الديمقراطية المحافظة، بالرغم من أن النخبة الكمالية تشكك في ذلك، وتتهمه بانتهاج مبدأ (التقية السياسية)، ويستند أصحاب هذا الطرح إلى مجموعة من الأدلة، فعلى سبيل المثال أن زعماء الحزب المحليين في أقاليم تركيا الـ (81)، بعد عام من تأسيس الحزب كان منهم (32) ينتمون لحزبي الرفاه والفضيلة، مقابل (35) يمارسون نشاطاً حزبياً لأول مرة و(14) آخرين كانوا أعضاءً في أحزاب يمين الوسط (الوطن الأم، والطريق القويم). [1]

ولو نحينا جانباً هذه الاتهامات تبقى الصورة ناقصة بدون تبيان الفرق ما بين حزب العدالة والتنمية وأحزاب الفكر الوطني من ناحية، وأحزاب يمين الوسط التقليدية (الديمقراطي، والعدالة، والطريق القويم، والوطن الأم).

يعتبر فهم القيم الإسلامية من الفوارق الجوهرية بين أحزاب الفكر الوطني وحزب العدالة والتنمية، فالأخير لا يرى أن القيم الإسلامية يجب أن تلعب دوراً في المجال العام، وإنما مكانها المجال الخاص، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تشكل مرجعية لسلوك سياسي، وفي ذات الوقت يجب أن تكون الدولة ومؤسساتها محايدة تجاه هذه النقطة، فلا تفرض على الناس كيفية ممارساتهم لمعتقداتهم، وفي الحقيقة هذا الفهم يعبر بوضوح عن مفهوم العلمانية المحايدة، أو ما يدعوه البعض (العلمانية الإيجابية).

---

(1) عبد الحليم غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2007، ص23.

أما الفارق الثاني بين حزب العدالة والتنمية وأحزاب الفكر الوطني فتتمثل في النظرة إلى أوروبا، فحزب العدالة والتنمية يرى أن مشروعه الأكبر هو قيادة تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، في خلاف صارخ مع أحزاب الفكر الوطني الذين كان مشروعهم الأول هو أن تقود تركيا اتحاداً لدول العالم الإسلامي، أو على الأقل تكون جزءاً منه.

أما فيما يتعلق بالفوارق بين أحزاب يمين الوسط وحزب العدالة والتنمية، فيعتبر حزب العدالة والتنمية أكثر وضوحاً على المستوى الفكري بمسألة القيم الدينية ومكانتها، أما على مستوى الممارسة فتتلخص في النقاط التالية:

– أُتهمت أحزاب يمين الوسط بالفساد السياسي،[1] في حين أن العدالة والتنمية معروف عن أعضائه نظافة اليد عند تأسيسه.

– عرفت أحزاب يمين الوسط بأنها أحزاب شخصية أو تعرف ظاهرة الشخصانية، تنتهي بمجرد موت أو اختفاء مؤسسيها عن المشهد السياسي، فلم يعد للوطن الأم مثلاً من دور فاعل في الحياة السياسية التركية بعد وفاة مؤسسه تورغت أوزال. أما حزب العدالة والتنمية فحاول عند تأسيسه الابتعاد عن الشخصانية والتركيز على المؤسساتية، حيث يقول رئيس الحزب رجب طيب أردوغان:" عندما أسسنا حزب العدالة والتنمية أسسنا مفهوم جديد معه وهو أنه ليس حزب قائد شخصي، انه حزب مبني على مبادئ وليس على شخص واحد، القيادة في منظور الحزب هي ليست لعقلية أحادية السياسة بل إنها نتاج قيادة جماعية"، [2] وتأكيداً على هذه الرؤية فقد وضع النظام الداخلي للحزب بعدم جواز ترشيح أي عضو من أعضاء الحزب لذات المنصب لأكثر من ثلاث دورات. أما بعد لمعان نجم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان يبدو أنه وقع في المحظور المدرك، حيث قاد عملية تغيير لائحة الحزب الداخلية، بحيث أعطى التغيير دوراً كبيراً لرئيسه في عملية صنع القرار والاختيارات الخاصة بالمناصب المهمة في الحزب والحكومة، وتلا ذلك

---

(1) عبد الله جلال معوض، **الفساد السياسي في النظام السياسي التركي 1983–1991**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993، ص16.

(2) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، **تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا**، العراق، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2007، ص28.

إلغاء دور أفرع الحزب المحلية في عملية صنع القرار، [1] بما لذلك من دلالات ومؤشرات واضحة على وقوع الحزب وبقيادة أردوغان نفسه في مستنقع ظاهرة الشخصانية الذي سبق ودانها عند تأسيس الحزب.

– السياسات الاقتصادية لأحزاب يمين الوسط عرفت بأنها سياسات تستهدف الطبقات التي تمثلها، في حين أن السياسات الاقتصادية للعدالة والتنمية هي أكثر تنظيماً، وهذا ما جعل جمعية رجال الأعمال (التوسياد) التي كانت تناصر تقليدياً الحزب الجمهوري تؤيد حزب العدالة والتنمية.

يبدو للباحث من العرض السابق، أنَ مؤسسو حزب العدالة والتنمية وعوا الدروس من المصير الذي كانت تلاقيه أحزب الفكر الوطني من قبل مؤسسات الدولة العميقة (الجيش، والقضاء، والبيروقراطية)، فلم يطرحوا فكرة الاتحاد الإسلامي كهدف في السياسة الخارجية، بل جعلوا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قضيتهم المركزية وهدفهم، الذي يمثل حلم لغالبية الأتراك، ويستخدموه كسلاح ضد مؤسسات الدولة العميقة وعلى رأسها مؤسسة الجيش، وتركيزهم على التحرير الاقتصادي وفقاً لشروط المؤسسات الدولية جلب لهم تأييد جماعات الضغط والمصالح التي كانت مناصرة تقليدياً للتيار العلماني إلى صفهم، على اعتبار أن هؤلاء لا يبحثون سوى عن تحقيق مصالحهم.

بالإضافة إلى ذلك تشكل الأحزاب المعارضة (أحزاب الأقلية في البرلمان) قيداً على صانع قرار السياسة الخارجية، ولاسيما في قضايا السياسة الخارجية التي تحتاج إلى أغلبيات خاصة في البرلمان، ولكن هذا ينسجم مع ميكانيزمات النظم ذات الطبيعة البرلمانية.

ثانياً– المجتمع المدني:

ليس ثمة من اتفاق بين الباحثين على تعريف جامع مانع لمصطلح المجتمع المدني في المجتمعات الإسلامية، وذلك لأن بعض الباحثين ينطلقون من خلفية إقصائية تتمثل في أن المجتمع المدني نشأ في إطار التجربة الغربية، ولا يجوز بحال من الأحوال إدخال المؤسسات

(1) عبد الحليم غزالي، مرجع سابق، ص 54.

الوقفية والطرق الصوفية وما إلى ذلك في إطاره، حيث تعد تلك المؤسسات والطرق نتاجاً للتجربة الإسلامية.

أما المناهضين لهذا الطرح فيرون بأن "المجتمع المدني" ليس مفهوماً غربياً ولا حديثاً، بل إسلامي قديم، وله نماذج وتطبيقات متنوعة في تاريخ الاجتماع السياسي الإسلامي، من قبيل طوائف الحرف والتجار، والأخويات*، والأوقاف.

ولو أخذنا وجهة النظر التوفيقة (الوسطية)، التي تنطلق من أن أي مؤسسة تدخل في إطار المجتمع المدني ما دامت تؤدي وظيفة معتبرة في المجتمع العام.

وانطلاقاً من المدخل التوفيقي فإن المجتمع المدني يدخل في نطاقه: المؤسسات الوقفية، والطرق الصوفية، والنقابات العمالية والمهنية، وجمعيات رجال الأعمال.

يبقى أن نشير أن الدراسة سوف تركز ما أمكن على الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في ساحة العمل الاجتماعي بشكل مباشر، ودورها السياسي المتمثل في التأثير على العمل السياسي العام بشكل غير مباشر، والذي يمثل بدوره قيوداً أو فرصاً على صانع قرار السياسة على المستوى الداخلي والخارجي.

1- المجتمع المدني في سورية

حاول حزب البعث منذ استلامه السلطة في عام 1963 تنظيم المجتمع وفق أسس وظيفية، بمعنى تنظيم القطاعات الفعالة والمهمة سياسياً في مؤسسات نقابية تعتبر عملياً رديفة للنظام.

وتحت هذه الرؤية في تعبئة المجتمع جرى تحويل المنظمات الموجودة سابقاً كالنقابات المهنية واتحاد الفلاحين والعمال لإنجاز هذا الغرض، واحدثت منظمات جديدة (طلائع البعث،

* الأخويات هي في الأساس نظام صوفي وجد خارج نطاق المسجد فيما كان يسمى الزاوية أو الرباط أو التكية، وكان أعضاؤه يشكلون نظاماً اجتماعياً يطلق عليه النظام الأخوي. لمزيد من التفاصيل راجع محمد عثمان الخشت، **المجتمع المدني والدولة**، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 33 وما بعد.

واتحاد شبيبة الثورة). إن عمل هذه المنظمات هو عمل ثلاثي الجوانب تمثيلاً وتعبئة ورقابة، حيث تمثل هذه المنظمات المصالح المشروعة لأعضائها، وتعبئ القطاعات الخاصة بها في المجتمع خلف النظام بغية تحقيق " أهداف الثورة "، وأخيراً تمثل هذه المنظمات أدوات لممارسة الرقابة الاجتماعية على هذه القطاعات واحتوائها سياسياً. [1]

تختلف هذه المنظمات في صفتها الإلزامية فمنظمات طلائع البعث واتحاد شبيبة الثورة هما منظمتان شبه اجباريتين لطلاب المدارس، ولهما دور محوري في عملية التنشئة السياسية، أما المنظمات الأخرى فرغم أنها غير إجبارية كالاتحاد الوطني لطلبة سورية لكن لا يسمح للأصوات المستقلة من خارجها بالتجمع والتمثيل لتشكيل منظمات موازية، كما أن قادة هذه المنظمات يختارون من قبل القيادة القطرية لحزب البعث، وغالباً ما يكونوا ذوو مراكز قيادية في حزب البعث.

ومن ناحية اخرى، وبعيداً عن "مؤسسات المجتمع المدني الرديفة"، تظهر الخارطة التفصيلية لمؤسسات المجتمع المدني في سورية أن هناك فقراً كبيراً على المستوى الكمي فيما يتعلق بعدد الجمعيات الأهلية والخيرية والمنظمات غير الحكومية حيث يبلغ عدد الجمعيات المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (1074) جمعية منذ عام 1959 حتى عام 2010. [2] يتركز نحو (85%) من العدد الإجمالي للجمعيات في دمشق وريفها، وحلب، وحماه، واللاذقية، وطرطوس، أي في المحافظات الأكثر نمواً وارتفاعاً في مؤشرات تنميتها الإنسانية، بينما لا تمثل حصة المحافظات الأخرى وفي طليعتها محافظات المنطقة الشرقية (الرقة، ودير الزور، والحسكة) والقنيطرة إلا أقل من (15%).[3]

وبالمقارنة بين فترة (1959–1999) التي سادها نمط تنموي فوقي وفترة (2010–2000) التي سادها نوع من التحول من الإصلاح المؤسسي إلى نمط اللبرلة الاقتصادية، فقد

(1) Volker Prethers, **The Political Economy of Syria under Asad**, Lodon- New york, I.B.Tauris,1995, p170-173

(2) محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص150.

(3) المرجع السابق، ص151.

سجل في الفترة الثانية دخول العمل المجتمعي في جيل جمعيات التمكين (التنموية) وفي بعض قطاعات الجيل الدفاعي (الحمائي) مثل جمعيات البيئة، وتم ترخيص (605) جمعيات من إجمالي عدد الجمعيات البالغ (1074) جمعية حتى أواخر عام 2010. ويلاحظ أن النسبة الكبرى المسجلة من هذه الزيادة قد ظهرت بين عامي 2000 و 2006 بفعل الرهانات على خطاب الإصلاح المؤسسي، لينحدر بعدها تسجيل الجمعيات في الفترة 2007–2010 من (27.44%) عام 2006 إلى (8.76%) عام 2007، ثم إلى (4.79%) عام 2008، فإلى (7.6%) عام 2009 ثم إلى (5.97%) عام 2010 وهو ما يتوافق مع اختزال عملية الإصلاح المؤسسي في التحرير الاقتصادي التسلطي. [1]

يبدو واضحاً من الجزئية السابقة، أنَ المجتمع المدني الرديف يقدم لصانع قرار السياسة الخارجية السورية تأييداً قلما يوجد في نظم أخرى، من خلال الوظيفة التعبوية التي يقوم بها في أوساط القطاعات التي يمثلها.

2- المجتمع المدني في تركيا

تتصدر "الوقفيات" قائمة مؤسسات المجتمع المدني في تركيا. ومنذ البدايات الباكرة لتأسيس الجمهورية التركية، لاحظ قانون "التشكيلات الأساسية" الصادر عام 1922، الأهمية الكبيرة التي تحتلها منظومة المؤسسات الوقفية في تسيير الشؤون المدنية، فأناط إدارتها بمجالس شورى الولايات (م/11 من قانون التشكيلات الأساسية).

أ- المؤسسات الوقفية

من الناحية القانونية ينظم عمل المؤسسات الوقفية القانون الصادر عام 1935 والتعديلات التي أدخلت عليه، وكذلك بعض مواد القانون المدني التركي، فالمادة (12) من هذا القانون تسمح لمجلس إدارة الوقف ببيع الأراضي أو الأملاك ذات الدخل، وأن تستخدم أموال البيع في شراء أو تنمية مصادر دخل الوقف وذلك بالتنسيق مع مديرية الأوقاف. كما تلزم المادة (13) من القانون نفسه مجلس إدارة الوقف بتنمية الأموال المحصلة من عملية البيع حتى يتم إنفاقها

(1) محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح**، مرجع سابق، ص152.

على الأوضاع المخصصة لها في وقفية الوقف. وتشير المادة (15) منه أيضاً إلى ضرورة تخصيص نسبة من الأموال للتنمية والاستثمار لصالح الوقف.

إن المديرية العامة للأوقاف تمتلك (18.500) مبنى أثري موقوف، و(75.000) ملك وقفي ثابت غير منقول ومسجل في الأناضول. هذا إضافةً إلى (41,550) وقفية موروثة من العهد العثماني تتم إدارتها من قبل المديرية العامة للأوقاف؛ حيث لم يبقَ على قيد الحياة أحد من إداريها الذين عينهم مؤسسو تلك الوقفيات، و(300) وقفية أخرى ملحقة بالمديرية وتدار بمعرفة إداريين من ذرية مؤسسي تلك الوقفيات، و(161) وقفية دينية أسسها مواطنون غير مسلمين، و(4,468) وقفية، أسست في عهد الجمهورية، وهي تمارس وظائفها وفقاً لأحكام القانون المدني التركي. [1]

ونلاحظ أن ثمة تنوعاً كبيراً داخل مؤسسات القطاع الوقفي: فهناك قسم كبير موروث وقسم آخر نشأ حديثاً، وقسم كبير للمسلمين (الذين يمثلون 99% من سكان تركيا) وقسم لغير المسلمين، وقسم يمكن تصنيفه ضمن المؤسسات الوقفية الإسلامية، وقسم آخر ضمن المؤسسات الوقفية العلمانية.

إن هذه الثروة الكبيرة من الممتلكات الوقفية المتنوعة التي تدر عوائد يتم إنفاقها على المؤسسات الوقفية المرتبطة بها ليست كلها موروثة أو قديمة كما ذكرنا، بل منها ما جرى تأسيسه في عهد الجمهورية وبخاصة في عام 1976 عندما تم تعديل قانون الأوقاف الصادر عام 1935، ومثّل هذا التعديل إحياء جديداً لدور الوقف؛ حيث أصبح من حق الحكومة إعفاء دور الوقف من الضرائب، وفتح التعديل أيضاً باب التبرعات والهبات المالية من الأفراد والمؤسسات للأوقاف. ومنذ ذلك التاريخ نمت الأوقاف التركية، وتنوعت وظائفها، وأضحت أحد القطاعات الرئيسية في بنية المجتمع المدني التركي.

---

(1) إبراهيم البيومي غانم، "مؤسسات المجتمع المدني في تركيا نموذج للصراع والتعاون بين خبرتين حضاريتين" في نادية محمود مصطفى وباكينام الشرقاوي(منسق ومشرف)، **تركيا جسر بين حضارتين على ضوء مساعي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2012، ص 166.

ومن أهم المجالات التي تعمل فيها المؤسسات الوقفية: التربية والتعليم، والثقافة والفنون، والرياضة والصحة، والتضامن الاجتماعي، والتكنولوجيا، والبحث العلمي، والبيئة.

أما أهم الوقفيات التي نشأت خلال العقود الثلاثة الأخيرة في تركيا فمنها: وقف التعليم التركي، ووقف الطيران الخيري، ووقف تعزيز القوات المسلحة التركية (وهي أوقاف تهدف إلى حماية العلمانية في البلاد وتدافع عنها)، والوقف التعليمي المعاصر، والوقف الديمقراطي التركي، ووقف مكافحة التصحر، ووقف الثقافة والاقتصاد التركي، ووقف إسطنبول للثقافة والفن، ووقف سيودا جانب آند للموسيقى، ووقف أغور مومجي للصحافة الميدانية، ووقفية رحمى فوج للثقافة والنشاط المتحفي، ووقفية الحاج عمر صابنجي متعددة الأغراض، ووقفية المعوزين والمشردين، ووقفية الأطفال المصابين بسرطان الدم. ووقف الكتاب والصحفيين، ومؤسسة "وقف العلم والآداب"، ومؤسسة "الوقف لدراسة العلوم الإسلامية".[1]

وتشكل الأوقاف التركية –على اختلاف توجهاتها وتنوع أغراضها –شبكة واسعة من مؤسسات الضمان الاجتماعي والخدمات التي تغطي مساحات مؤثرة من المجال العام؛ الأمر الذي يجعلها تحتل مكانة متميزة بين قطاعات المجتمع المدني التركي الحديث.

ب– الطرق الصوفية

على الرغم من إلغاء الطرق الصوفية وحظر نشاطها حظراً قانونياً منذ بداية العهد الجمهوري؛ إلا أنها احتفظت بتماسكها التنظيمي وبفاعليتها الوظيفية على نطاق واسع في المجتمع التركي.

لقد انتشر التصوف بين الأتراك منذ بدايات عهدهم بالإسلام قبل ألف سنة، وجعلوا منه حصناً منيعاً لحماية الدين والبلاد معاً من الاعتداءات الخارجية والداخلية. وإذا كانت أحوال التصوف التركي قد آلت إلى الضعف والركود في أواخر العصر العثماني، فإن التحديات القاسية التي فرضتها حرب التحرير ومن بعدها العلمانية الأتاتوركية، قد بعثت القوة في أوصال هذه الطرق من جديد؛ إذ شارك شيوخ الطرق ومريدوها في حرب التحرير إلى جانب مصطفى كمال،

(1) إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق، ص168.

ثم لجأت إلى العمل السري بعد الحظر القانوني الذي فرضه النظام الأتاتوركي عليها ابتداءً من سنة 1925م، وتمكنت من المحافظة على وجودها، كما نجحت أغلبيتها في تجديد نشاطاتها وتطوير وسائل عملها، حتى بعد أن تم تقويض بنيتها التحتية من التكايا والزوايا بحكم نص (الفقرة الثالثة) من م/174 من الدستور على أنه "لا وجود لتكيات أو زوايا دينية في تركيا". وعلى عكس ما كان يخطط له الكماليون، كثرت الطرق، وتشعب الفرق المنتمية إليها، وتبلورت في مجموعتين أساسيتين هما: [1]

– مجموعة "الطرق القديمة"، ومن أبرزها النقشبندية، والتيجانية، والرفاعية، والقادرية، والمولوية، والجراحية، والملامية، والشاذلية، والخلوتية، والسعدية، والسنانية، والسنغرية. وجميع هذه الطرق صغيرة الحجم، محدودة الانتشار، فيما عدا النقشبندية، التي تعتبر أكبر الطرق وأكثرها تأثيراً.

– مجموعة الطرق "الحديثة"، ويقصد بها الطرق التي ظهرت كرد فعل على الممارسات الكمالية المتعسفة ضد الطرق القديمة، وفي مواجهة مظاهر التدين في تركيا، ومن أبرز هذه الطرق: الطريقة النورية (النورجية) –نسبة إلى بديع الزمان سعيد النورسي– والطريقة السليمانية، والطريقة العجزمندية، والطريقة الإيشيكتشية.

وبالرغم من انصراف الطرق الصوفية إلى أعمال اجتماعية واقتصادية وثقافية وتعليمية، وخاصةً في الأوساط الشعبية في الريف والأحياء الفقيرة في المدن الكبرى، إلا أنها تعتبر جزءاً من الحركة الإسلامية السياسية في تركيا، وإن بشكل غير مباشر، بل إنها أصبحت عاملاً مؤثراً في ترجيح كفة بعض الأحزاب في الانتخابات العامة. وقد توزع الولاء السياسي لمعظم الطرق خلال العقود الثلاثة الأخيرة بين أحزاب اليمين وحزبي السلامة الوطني والرفاه من بعده، ثم حزب العدالة والتنمية الذي حقق فوزاً كبيراً في الانتخابات التي جرت بعد 2002.

وثمة اعتقاد بأن الشيخ فتح الله غولن الذي يحظى بتأييد واسع النطاق داخل المجتمع التركي قد أسهم بدور كبير في دعم حزب العدالة والتنمية، بالرغم من أنه يعمل بعيداً عن العمل السياسي المباشر، ويمتلك مريدوه شبكة واسعة وقوية من المؤسسات الاجتماعية والإعلامية

(1) إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق، ص168.

والمدارس والجامعات المنتشرة في تركيا وآسيا الوسطى وشرق أوروبا والبلقان، وتسعى لإثبات وجودها في بعض البلدان العربية والإفريقية.

يعتبر فتح الله غولن من أهم الدعاة في العالم الإسلامي، بل اعتبرته مجلة الغارديان البريطانية في استفتاء أجرته في عام 2008 المفكر رقم واحد في العالم حسب تصويت عالمي تم على صفحتها على الانترنت، [1] وقبلها في عام 2007 اعتبرت مجلة التايم الأمريكية أن فتح الله غولن أهم شخصية مؤثرة في العالم. وتأثير فتح الله غولن يتأتى من كونه زاوج بين التأليف والحركة، ولم يركز على جانب دون الآخر، فالشيخ محمد عبده على سبيل المثال كرائد من رواد حركة النهضة العربية ركز بصورة رئيسية على التأليف، وحسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين ركز على الحركة.

وأهم ما يميز فكر فتح الله غولن رؤيته لخصوصية الإسلام التركي، أو كما يسميه "الإسلام الأناضولي" الذي هو مزيج بين الإسلام والقومية التركية، وأن الأصل فيه ليس ممارسة شعائر الدين، بل التصرف في الحياة اليومية وفقاً للمبادئ والقيم التي قدمها الإسلام للبشرية، ولا يحمل فتح الله غولن توجهات معارضة للعلمانيين وغير المؤمنين في تركيا، ويرى أن الحفاظ على هذا يحفظ لتركيا إرثها العثماني الذي تميز بالتنوع العرقي والديني واللغوي. [2]

ويرى فتح الله غولن حجاب النساء "مجرد تفصيلة صغيرة" في التاريخ الإسلامي، وأنه لا ينبغي لأحد أن يقيس مقدار تقدم النساء بالملابس، والتعليم الذي يجب أن تنتهجه الدول الإسلامية هو التعليم الذي يساعد على الاندماج في العالم المعاصر، كتعليم التكنولوجيا والعلوم الحديثة واللغات. [3]

---

(1) "Islamic Scholar Voted World's No (1) Thinker", **The Guardian**, Moday 23 June 2008.

(2) مصطفى الأمين، "فتح الله غولن أبو الإسلام الاجتماعي في تركيا" في مجموعة باحثين، **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011، ص 204.

(3) المرجع السابق، 204.

ويرفض فتح الله غولن مزج الدين مع شؤون الدولة حفاظاً على الطرفين، كما يعد فتح الله غولن من أكبر المتحمسين لانضمام تركيا للاتحاد الأوربي.

وعلى مستوى الحركة، فالحركة تمتلك نحو (300) مدرسة داخل تركيا، و(200) مدرسة أخرى حول العالم، وعدد من الجامعات والمؤسسات الخدمية والصحية والمصرفية (بنك آسيا)، بالإضافة إلى عدد كبير من المؤسسات الإعلامية المقروءة والمرئية المسموعة وأشهرها صحيفة (زمان). [1]

يبدو واضحاً من خلال العرض السابق مدى التمايز ما بين فكر فتح الله غولن وفكر أحزاب الفكر الوطني الذي أسسه نجم الدين أربكان، ومدى الاقتراب من فكر حزب العدالة والتنمية، حيث الاحترام للإرث الكمالي، واقتصاد السوق والديمقراطية.

بالرغم من التقارب الفكري ظل تأييد الحركة ومؤسساتها وأتباعها غير مؤكد، حتى قام رجب طيب أردوغان شخصياً بالشكر العلني لفتح الله غولن وأتباعه، على اعتبارهم رجحوا كفة الـ "نعم" في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 12 أيلول/سبتمبر 2010. [2]

وفي النهاية يجب أن لا يفوتنا التذكير بنقطتين هامتين: الأولى بأن خريجي مدارس وجامعات فتح الله غولن أصبحوا يشكلون رافداً مهماً للمؤسسة البيروقراطية التركية، على اعتبارهم مؤهلين على درجة عالية ومتسامحين مع القيم العلمانية، وهذا ما يفيد حزب العدالة والتنمية بإحلال بيروقراطيين موالين له بدلاً من البيروقراطية العلمانية، ويذكر أن الرئيس عبد الله غول قد وقع على مرسوم بإدخال (50) ألف موظفاً ممن يحملون فكر الحركة إلى مؤسسات الدولة. [3]

---

(1) مصطفى الأمين، مرجع سابق، ص214-215.

(2) شريف تغيان، مرجع سابق، ص140.

(3) من(CD) بعنوان: محاضرة العلاقات العربية التركية التاريخ وظلاله- المستقبل وآماله للباحثين إبراهيم بيومي غانم وبكينام الشرقاوي، مرجع سابق.

والنقطة الثانية: أن فكر الحركة يشجع بقوة على مساعدة التجار الصغار كي يضاعفوا من نشاطهم، فيكفي لأي تاجر صغير أن يطلب من التجار الكبار ما يريد، والكفيل أنه ينتمي للحركة، وهذا بدوره يساعد في توسيع شبكة رجال الأعمال المؤيدين لحزب العدالة والتنمية.

ج- الجمعيات الأهلية

تحتل الجمعيات الأهلية المرتبة الثانية بعد الأوقاف في تكوين المجتمع المدني التركي، وينظم عملها قانون الجمعيات المعدل بتاريخ 17 تموز/يوليو 2004، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الجمعيات بلغ (177.883) جمعية في عام 2006 منها (77.004) جمعية تمارس نشاطها في مختلف أنحاء تركيا في المجالات الرياضية والثقافية والصحية والاجتماعية والنسائية والحرفية. ومن تلك الجمعيات (24.511) ذات أهداف اجتماعية، و(2.621) منها ذات أهداف ثقافية، و(14.291) ذات أهداف خيرية، و(5.629) ذات أهداف تعليمية، و(11.746) ذات أهداف رياضية، إضافةً إلى (200) مؤسسة نسائية على شكل جمعيات ومؤسسات وقفية. [1]

د- النقابات العمالية والمهنية وجمعيات رجال الأعمال

تشكل الحركة النقابية (العمالية والمهنية والمصلحية) إحدى فاعليات المجتمع المدني التركي. وبالرغم من حداثة التنظيم النقابي العمالي والمهني والمصلحي، إلا أن جذور هذه الحركة النقابية ترجع إلى أزمنة سابقة من العصر العثماني فيما كان يعرف بنظام الطوائف وأرباب الأعمال والحرف. وتوجد في تركيا (35) نقابة عمالية، ينخرط فيها نحو (2.9) مليون عضواً، ويضم اتحاد نقابات العمال الثوريين (ديسك) (17) نقابة أخرى، ويبلغ عدد منتسبيه (404) آلاف عضواً، كما يضم اتحاد حق -أيش (6) نقابات و(400) ألف عضواً. [2]

وبموجب القانون، يستطيع العمال الذين يعملون في أحد ميادين النشاط الاقتصادي أن يؤسسوا نقابات ضمن مجال عملهم، على أن تمارس نشاطها في ذلك المجال على مستوى البلاد كلها. كما أباح القانون للنقابات والاتحادات العمالية الانضمام إلى عضوية المؤسسات الدولية

---

(1) إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق، ص170.

(2) المرجع السابق، ص170-171.

الخاصة بالعمال وأرباب الأعمال شريطة عدم قيام هذه المؤسسات بأي نشاط يتعارض مع مبادئ الجمهورية التركية.

كما أن لأصحاب المهن تنظيماتهم الخاصة: مثل نقابة الأطباء، والمهندسين، والمعلمين، والمحامين، والزراعيين، وغرف التجارة والصناعة. وينتظم رجال الأعمال في جمعيات واتحادات من أهمها: التوسياد (TUSIAD) (الجمعية التركية لرجال الصناعة والأعمال) ذات التوجه العلماني، والموسياد (MUSIAD) (جمعية رجال الأعمال الأتراك المستقلين) ذات التوجه الإسلامي.

تأسست التوسياد عام 1971 من جانب بعض رجال الصناعة البارزين، ولها علاقات وثيقة مع مراكز صنع القرار في تركيا ومع دوائر رجال الأعمال الدولية، ويتبع لها مراكز بحثية تنشر تقارير ودراسات بشأن بعض القضايا الاقتصادية.

كانت التوسياد تناصر النخبة العلمانية، غير أنها في 1997 نشرت تقريراً يعبر عن انقلاب فكري حقيقي، حيث انتقد التقرير حال الحريات في تركيا، واعتبر أن وصول الرفاه إلى السلطة هو تعبير عن فشل الدولة، ودعا التقرير إلى معالجة نواقص الديمقراطية عبر منح الأفراد حقوقهم في الاعتقاد والتفكير والتعبير، بل ومنح الأكراد حق التعلم باللغة الكردية، كما أوصى بإلغاء مؤسسة مجلس الأمن القومي، وإخضاع العسكر للسلطة المدنية. [1]

وقد تحول هذا الانقلاب الفكري إلى سلوك ملموس، حين وقفت التوسياد بقوة مع التعديلات الدستورية التي اقترحها حزب العدالة والتنمية وخصوصاً تلك المتعلقة بتقليص نفوذ العسكر في النظام السياسي.

أما الموسياد فقد تأسست في عام 1990 من قبل صغار ومتوسطي رجال الأعمال المنتمين إلى منطقة الأناضول المحافظة، واعتبرت الخطوة لمواجهة التوسياد الداعم القوي للتيار العلماني.

---

(1) ياسر أحمد حسن، مرجع سابق، ص115.

وبعد انقلاب 1997 طالبت محكمة أمن الدولة بإغلاق الموسياد، تحت حجة أن رئيس الرابطة انتقد قرار الحكومة بمد فترة التعليم الأساسي المحظور فيها تدريس الدين من خمس إلى ثماني سنوات بحيث تشمل المرحلة الإعدادية وليس فقط الابتدائية، معتبراً أنه سيقدم للمجتمع أجيالاً "لا تعرف دينها". [1]

يمكن أن نستخلص من هذه الجزئية، أن المجتمع المدني التركي يقدم فرصاً لصانع القرار التركي على المستوى الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي بما يقوم به في المجال الاجتماعي يخفف من الآثار الاجتماعية للتحرير الاقتصادي، والذي يقسم المجتمع إلى فقراء وأغنياء بصورة فاحشة، أما على المستوى الخارجي فيساهم في الأداة الثقافية، من خلال مدارس فتح الله غولن، حيث تعتبر الأداة الاقتصادية والثقافية الأداتان الرئيسيتان في سياسة تركيا الخارجية، بعد أن كانت الأداة العسكرية ذات موقع معتبر قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم.

ثالثاً- الجيش

يعتبر الجيش في الدول القومية الحديثة مؤسسة من المؤسسات السيادية، أي أن دورها ينحصر في حفظ السيادة من الأخطار القائمة والمحتملة، وبهذا المعنى يكون الجيش مؤسسة مستقلة عن الكيان السياسي ومحايدة تجاه علاقات السلطة والسياسة في المجتمع.

لكن الحال الموصوف أعلاه لا ينطبق على دول الشرق الأوسط، بل يعتبر الجيش من القوى المؤثرة في عملية صنع القرار، إن لم يكن القوة الأهم، ولهذا توجب دراسته في إطار تللك القوى المؤثرة. وسوف تركز الدراسة على تلمس بداية الدور السياسي للجيش في حالتي الدراسة (سورية، وتركيا)، وهل ثمة من تغيير على طبيعة الدور السياسي وحدوده في السياسة الداخلية والخارجية؟.

(1) ياسر أحمد حسن، مرجع سابق، ص114.

1- الجيش في سورية

في ظل الاحتلال الفرنسي تم تشكيل وحدات سورية في إطار الجيش الفرنسي (جيش الشرق)، وتم تجنيد ضباط ورتباء هذه الوحدات من الأقليات وبعض العائلات في المدن المتعاونة مع الانتداب. [1] وكانت تركيبة هذه الوحدات تعكس الرؤية الاستشراقية للمحتل الفرنسي، الذي يرى الشرق عبارة عن مجموعة من الأقليات المتجاورة وغير القابلة للدمج.

وبعد تحقيق الاستقلال عن الفرنسيين ورثت الحكومة الوطنية جيشاً صغيراً ، فأسرعت برفده بضباط يمثلون كل تنويعات المجتمع السوري، وذلك بتأسيس الكلية العسكرية في حمص عام 1946 وفرض نظام التجنيد الإجباري. [2] غير أن هذا الجيش الفتي لم تمض عليه فترة طويلة من الزمن حتى تحول من دوره الوظيفي والمتمثل في حماية الأمن القومي إلى دور سياسي متأثراً بسياسة المحاور التي كانت تسيطر على النظام العربي الوليد، حيث قام حسني الزعيم في 30آذار/مارس 1949 بالانقلاب على الحكم المدني، متذرعاً بتهجم السياسيين على دور الجيش في حرب فلسطين التي انخرط فيها الجيش الفتي بعدده المحدود وضعف عتاده. [3]

كان انقلاب حسني الزعيم من ناحية الاستقطاب الذي سيطر على النظام العربي يمثل المحور المصري – السعودي، غير أن رد المحور العراقي لم يتأخر إذ تحرك الجيش في 13 آب / أغسطس 1949 بقيادة سامي الحناوي وانقلب على الزعيم وحكومته، ولم يتأخر الرد المصري – السعودي إذا قام العقيد أديب الشيشكلي في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1949 بانقلاب ثالث على سامي الحناوي وحزب الشعب. [4] استمر الشيشكلي بشكل غير مباشر وبشكل مباشر في

---

(1) محمد جمال باروت، "المناقشات" في أحمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص114.

(2) المرجع السابق، ص116.

(3) أندرو راثميل، **الحرب الخفية في الشرق الأوسط (الصراع السري على سورية، 1949-1961)**، عبد الكريم محفوض (مترجم)، دار سلمية للكتاب، 1997، ص37-38.

(4) محمد جمال باروت، "الحالة السورية" في نيفين مسعد(محرر ومنسق)، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن- الجزائر- السعودية- السودان- سورية- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص282.

الحكم حتى عام 1954 حين اضطر لترك الحكم تحت تأثير المعارضة السياسية الحادة له، والحركة العسكرية التي نشبت ضده في الجيش.

تميزت المرحلة التي حكم فيها أديب الشيشكلي بظهور تطورات مهمة على صعيد المؤسسة العسكرية، أولها الاستقطاب ما بين الضباط السوريين المنحدرين من الجيش الفرنسي وبين الضباط خرجي الكلية العسكرية في حمص، والثاني بداية " تسييس "الجيش من قبل الأحزاب وبشكل خاص من قبل الحزب العربي الاشتراكي وزعيمه أكرم الحوراني، الذي اندمج لاحقاً مع حزب البعث ليشكلا معاً حزب البعث العربي الاشتراكي. [1]

تركت المرحلة السابقة آثارها على تاريخ سورية وخياراتها السياسية، حيث أدى الاستقطاب داخل الجيش والمشاريع الأمنية الغربية في المنطقة كحلف بغداد إلى اندفاع النخبة السياسية والعسكرية لطلب وحدة اندماجية مع مصر، وتم ذلك بالفعل تحت مسمى الجمهورية العربية المتحدة في 22 شباط/فبراير 1958.

مازال الباحثون بعد أكثر من نصف قرن على قيام الوحدة يختلفون حول أي الأسباب كان أكثر تأثيراً في انفصام عرى الوحدة، غير أن الذي لا يطوله الجدل هو أن من قام بحركة الانفصال في 28أيلول/سبتمبر 1961 هم كتلة الضباط الشوام، والتي لم يكن الرئيس جمال عبد الناصر يتحسب لها، خلافاً للكتلة البعثية التي انتظمت في تنظيم سري خاص.

لم تستمر مرحلة حكم الانفصاليين طويلاً بفضل الحركة العسكرية التي قام بها الضابط الناصريون والبعثيون في 8 آذار/مارس1963، والتي انتهت إلى إقصاء الضباط الناصرين، وبقاء الضباط البعثيين في السلطة.

الفترة التي أعقبت نكسة حزيران عام1967 شهدت العمل على إعداد الجيش إعداد عقائدياً، وزادت حدة الصراع ما بين تياري البعث: التيار الأول الذي يعرف بالتيار الإيديولوجي وعلى رأسه صلاح جديد، والتيار الثاني وهو تيار الواقعية وعلى رأسهم حافظ الاسد. كان التيار

---

(1) مصطفى طلاس، **مرآة حياتي العقد الأول 1948-1958**، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط4، 1997، ص272-275.

الأول يدرك ويرسم سياساته وتحالفاته الإقليمية على أسس إيديولوجية راديكالية، وهذا ما وضح خلال أزمة أيلول الأسود عام 1970 في الأردن، انتهى الصراع بين التيارين لصالح تيار الواقعية، واستلم حافظ الأسد مقاليد السلطة في 1971/3/13.

أصبحت مؤسسة الجيش احد الأعمدة الرئيسية للنظام، ففي المؤتمر القطري السابع للحزب المنعقد في عام 1980 مثلت المؤسسة العسكرية بـ (160) عضواً وسط حضور بلغ مجموعه (518) عضواً، أما في المؤتمر القطري الثامن المنعقد في عام 1985 فقد تقلد العسكريون (18) مقعداً ضمن مقاعد اللجنة المركزية التسعين، كما أرسى الرئيس حافظ الأسد مبدأ أن يكون كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان أعضاء من القيادة القطرية، بينما يكون كبار الضباط العسكريين أعضاء من اللجنة المركزية بجانب كونهم يتقلدون وظائف حزبية رئيسية أخرى بالقوات المسلحة كأمناء لفروع وقطاعات الحزب العسكرية. [1]

يعتقد الباحث، أنه بالرغم من أن الجيش يعتبر أحد الأعمدة الرئيسية الثلاثة للنظام (الحزب، والبيروقراطية الحكومية، والجيش)، إلا أنه لم يلعب دوراً مركزياً في صنع قرار السياسية الخارجية، وخصوصاً بعد دخول سورية في فترة استقرار سياسي منذ أواسط الثمانينات، وتعاظم الدور المسيطر للرئيس حافظ الأسد.

(1) علاء السيد، "النخبة السياسية في سورية" في علي الصاوي(محرر)، **النخبة السياسية في العالم العربي**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية،1996، ص462.

2- الجيش في تركيا

ظلت الانكشارية *تمثل العماد الرئيسي للجيش العثماني إلى أن أدخل مفهوم التحديث على الطريقة الأوروبية إلى الجيش العثماني، وأصبح ولوج المؤسسة العسكرية يتطلب تعليماً خاصاً يتضمن ضمن ما يتضمنه الرياضيات والجبر والهندسة، إضافةً إلى الفلسفات الوضعية، ومع هذه الشروط يبدو أنه أصبح من المتعذر على الطبقات الفقيرة الوفاء بها، على اعتبار أنها كانت تعتمد على التعليم الديني التقليدي، مما يجعل دخول الجيش حكراً على طبقة ملاك الأراضي والطبقة الارستقراطية.

لم تستسلم الانكشارية لهذا الانقلاب السلطاني عليها، وقامت بعزل بعض السلاطين، مما اضطر السلطان محمود الثاني (1807-1839) إلى محاصرة بعض ثكنات الانكشارية، فألغى اسمها وملابسها واصطلاحاتها، كما أصدر فرماناً حل فيه الطريقة البكتاشية وأعدم ثلاثة من زعمائها لكونها تمثل القوة المعنوية للانكشارية. (1) وجرت خطوات لاحقة لتأكيد إصلاح الجيش العثماني والتحلل من نظام الانكشارية كإنشاء مدرسة أركان الحرب، وفرض التجنيد الإجباري على السكان.

بعد الحرب العالمية الأولى استطاع مصطفى كمال أتاتورك وبعض قيادات الجيش العثماني قيادة حركة التحرير الوطنية، وتحقيق مبتغاها في تحرير أراضي الأناضول من المحتلين (البريطانيين، والفرنسيين، واليونانيين)، وتأسيس الجمهورية التركية.

فرضت النشأة الخاصة للدولة الوليدة مكانه متميزة للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي، حيث نصبها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك بمثابة الحامي والحارس للنظام الكمالي، فقد نصت المادة (34) من قانون المهمات الداخلية للجيش الذي صدر عام 1935

---

* الانكشارية تعني الجيش الجديد بالتركية، إذ كان الأطفال المسيحيون- والأطفال اليتامى والفقراء من الولايات البعيدة والفقيرة- ينتزعون من أسرهم، ليصبحوا مماليك للسلطان، ويجري تنشئتهم تنشئة بدنية وإسلامية؛ فالدفعة الأولى من الانكشارية باركها وعمل على تلقينها أصول الدين رجل الدين المتصوف(حاجي بكتاشي)، واتخذت رمزاً لها القلنسوة البيضاء الشبيهة بقلنسوة حاجي بكتاشي.

(1) رضا هلال، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1999، ص34.

"وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية"، وبهذا النص أصبح للجيش حق التدخل في السياسة بسند قانوني، عندما تخل النخبة السياسية الحاكمة بالمبادئ الكمالية. [1]

أثارت سياسات الحزب الديمقراطي (1950-1960) الشعبوية والليبرالية صغار الضباط المؤمنين إيماناً عميقاً بالفلسفة الكمالية؛ فعدنان مندريس سمح بالأذان باللغة العربية بعد أن فرضه مصطفى كمال أتاتورك باللغة التركية، وفتح المجال للتعليم الديني بعد أن منع أيضاً في عهد مصطفى كمال أتاتورك، ووصل الحال إلى أن الشيخ سعيد النورسي دعا إلى إقامة دولة إسلامية والتوقف عن إرسال الشباب الأتراك لنيل التعليم في الغرب وافتتاح جامعة شرقية تعتمد على مبادئ الإسلام، ودعا أيضاً المرأة إلى الالتزام بارتداء الأزياء الإسلامية التقليدية "إن السيقان العارية للمرأة، ما هي إلا حطب للنار الموعودة".[2]

وأدت السياسات الاقتصادية الليبرالية إلى التضخم وارتفاع الأسعار، ففي عام 1960 بلغت زيادة الأسعار نحو (300%)، مما أضاف معاناة حقيقية على أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة ولا سيما العسكريين. [3] بالإضافة إلى هذا وذاك، ففي معرض انضمام تركيا إلى حلف الناتو تلقت تركيا مساعدات أمريكية ضخمة، واستتباعاً فقد بدا واضحاً مدى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

أدت هذه الأسباب إلى قيام مجموعة من الضباط الصغار بانقلاب عسكري في 27أيار/مايو 1960، ويعد هذا الانقلاب الوحيد الذي يقوم به عسكريون لا يمثلون رئاسة الأركان العامة كمؤسسة، ومع هذا الانقلاب وبه، شرع الجيش يضفي المشروعية القانونية والدستورية على تدخلاته العسكرية في الشؤون السياسية، وبات مع كل تدخل عسكري يعزز من سلطاته ونفوذه في الإدارة المدنية والحياة السياسية بشكل عام من خلال وضع دساتير جديدة أو

---

(1) طارق عبد الجليل، " الجيش والحياة السياسية.. تفكك القبضة الحديدية" في محمد عبد العاطي(محرر)، مرجع سابق، ص68.

(2) فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، **الجيش في تركيا سياسة وانقلابات(1960-1971-1980)**، يوسف إبراهيم الجهماني (مترجم)، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص27.

(3) المرجع السابق، ص26.

تعديلها، فضلاً عن سن مواد قانونية استثنائية تعد بمثابة حصانة لقادة الانقلاب العسكري تحول دون مساءلتهم القانونية بعد العودة إلى الحياة المدنية.

بالرغم من تأثر مجموعة الضباط الصغار – الذين باتوا يعرفون بالجناح الراديكالي – بالتجارب العسكرية في العالم العربي (حركة الضباط الأحرار في مصر 1952، وثورة 1958 في العراق) بالحكم المباشر، إلا أنهم لم يستطيعوا استنساخ تلك التجارب في تركيا وسلموا السلطة لإدارة مدنية في عام 1961، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى أنهم لم يستطيعوا انتخاب قائد حقيقي يمثل وجهة نظرهم، وتسليمهم قيادة مجلس الوحدة الوطنية لجنرال من المحافظين هو جمال جورسيل، حيث تحالف جمال جورسيل مع زعيم حزب الشعب الجمهوري عصمت إينونو، الذي كان بدوره يستعجل إجراء انتخابات برلمانية ليعود للحكم بعد إقصاء وحل منافسه القوي الحزب الديمقراطي.

نص دستور 1961 في المادة (111) على تأسيس مجلس الأمن القومي، حيث يضم المجلس في عضويته رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزيري الدفاع والخارجية ورئيس هيئة الأركان، وقائد القوات البرية والجوية والبحرية وقائد الجندرمة.

وبهذا النص الدستوري أصبح الجيش بإمكانه ممارسة تأثيره السياسي بطريقة مشرعنة دون اللجوء إلى طريقة مفاجئة، وقد ساعد في تسوية الأمور واستمرارها بطريقة مقبولة مجيء جمال جورسيل إلى رئاسة الجمهورية ومن بعده جودت صوناي، بالإضافة إلى رغبة الزعماء السياسيين بالتعايش مع العسكر وخاصةً سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة.

وسع دستور 1961 الحريات العامة، ونتيجة لذلك انتعشت الحركات النقابية والطلابية، حتى بدت الفترة الممتدة من الستينيات حتى مطلع السبعينيات بمثابة انفجار متميز في تطور حركة اليسار وصحافته.

قام رئيس الوزراء سليمان ديميريل في عام 1969 إثر فوزه في الانتخابات بوضع قانون جديد للضرائب، مما أشعل موجة احتجاجية عارمة في البلاد قادها اليسار، وانتشرت الفوضى والعنف والاغتيالات.

قام الجيش عام 1970 بإعلان مذكرة انقلاب تهديدية اتخذت شكل العقد المشروط بين الإدارة المدنية والقوات المسلحة التركية، حيث لم يشأ الجيش هذه المرة الاستيلاء التام على السلطة المدنية؛ فلم يقم بحل البرلمان، وحافظ على النظام الدستوري القائم، وقام باستخدام أعضاء البرلمان لإدارة البلاد حسب ما ارتآه من سياسات، واكتفى بإجراء تعديلات دستورية للحد من الحريات التي أعطاها دستور 1961، ومنحت هذه التعديلات صلاحيات أوسع للعسكريين في فرض الأحكام العرفية وتعزيز وضع الجيش داخل الجهاز القضائي، ولعلَّ هذا ما سوَّغ لوصف انقلاب 12آذار/مارس1970 بأنه انقلاب نصف عسكري. [1]

بعد انقلاب 1970 هيمن على عقد السبعينات مناخ سياسي عام، كانت أبرز سماته خلافات وانشقاقات حزبية طاحنة أودت باستقرار تركيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فانتشرت أعمال العنف بين نشطاء الفكر اليساري ثم امتدت إلى المجموعات اليمينية والقومية، وكان الصراع (العلوي–السني) و(الكردي–التركي) عوامل محفزة أيضاً لتفاقم الفوضى إلى الحد الذي أصاب الحكومات بالعجز عن حلها.

إزاء هذا الفشل الحزبي والسياسي ظهر الدور (البريتوري) * للجيش، حيث قام الجيش ممثلاً برئيس الأركان كنعان أفرين في12 أيلول/ سبتمبر 1980 بانقلابه الثالث، وأعلنت الأحكام العرفية وأديرت شؤون البلاد بشكل مباشر لمدة ثلاثة أعوام، أصدر خلالها دستور عام 1982، وبمقتضى هذا الدستور تم عسكرة الدولة والمجتمع، والتي تبدت من خلال تعيين جنرالات عسكرية داخل عدد كبير من مؤسسات الدولة، كمجلس التعليم العالي، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، إضافةً إلى تعديل هيكل وتركيبة مجلس الأمن القومي وسلطاته.

فقد نصت المادة (118) من دستور 1982 على زيادة عدد الأعضاء العسكريين في المجلس بإضافة قادة قوات أفرع القوات المسلحة بغية زيادة الثقل العسكري على المدني داخل

---

(1) طارق عبد الجليل، مرجع سابق، 91.

* استمد مصطلح البريتورية من الدولة الرومانية، ويقصد به قيام مؤسسة الجيش عندما تعجز القوى السياسية عن إدارة دفة الحكم بإبدال تلك القوى السياسية بقوى أخرى، وقد يشكل عناصر هذه المؤسسة محور ارتكاز هذه القوى.

المجلس، كما تم تغيير صفة قرارات المجلس من كونها توصيات يدفع بها إلى مجلس الوزراء إلى قرارات يخطر بها مجلس الوزراء. [1] أما فيما يتعلق بالأمانة العامة لمجلس الأمن القومي، فقد أوضح القانون المنظم لها وجوب أن يتولى أمانتها فريق أول ترشحه رئاسة الأركان العامة.

وعلى الرغم مما قامت به سلطة الانقلاب من كبت الحريات والممارسات الديمقراطية، فقد شجعت على إعادة الاعتبار للقيم الإسلامية إلى الشأن العام، ومرد هذه الازدواجية يعود إلى اعتبارهم أن التفكك الأخلاقي والقيمي الذي يعاني منه المجتمع التركي يعود لانتشار الأفكار الشيوعية، ولا بد من مواجهتها من خلال التركيز على دور الدين في التنشئة الاجتماعية.

وتحت هذا الفهم سمح بتدريس الدين كمادة في المدارس، حتى أن رئيس الوزراء تورغت أوزال أخذ يذهب إلى صلاة الجمعة في المسجد علناً وأمام عدسات التلفزيون والمصورين، كما ذهب لأداء مناسك الحج، ودأب على استضافة سفراء الدول الإسلامية في أنقرة على مائدة إفطار في شهر رمضان من كل عام. [2] شجع التساهل بل التشجيع للدين على نمو تيار الإسلام السياسي من جديد، والذي تمثل بصورة رئيسية في حزب الرفاه، الذي أسسه نجم الدين أربكان في عام 1983، وأخذ الحزب يحقق نتائج جيدة في الانتخابات البلدية والبرلمانية المتعاقبة وبلغ الصعود ذروته في الفوز بالمركز الأول في الانتخابات النيابية 1995، وتشكيل حكومة ائتلافية مع الطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر في حزيران/يونيو 1996، وذلك إثر سقوط الحكومة الائتلافية التي جمعت الطريق القويم مع الوطن الأم بزعامة مسعود يلماظ.

لم يشفع لنجم الدين أربكان تقديم بعض التنازلات بإعلانه الولاء لمبادئ الجمهورية الأتاتوركية، وفي مقدمتها العلمانية التي تتناقض مع النظام العادل والفكر الوطني، فقد قام العسكر بالانقلاب على أربكان في 28 شباط/فبراير 1997، ووصف بالانقلاب "ما بعد حداثي"،

---

(1) طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص72-73.

(2) ممدوح عبد المنعم، **تركيا والبحث عن الذات**، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 2012، ص46-47.

لأن المؤسسة العسكرية لم تتدخل بشكل مباشر، بل عرضت في مجلس الأمن القومي (18) إجراء يجب على الحكومة تطبيقها، شملت الآتي: [1]

- منع أية دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية.

- فرض رقابة على شبكات الإذاعة والتلفزيون الإسلامية.

- منع ارتداء أي زي يتعارض مع قوانين الدولة، بما يعني حظر الحجاب.

- فرض إجراءات لمنع تسلل الإسلاميين المتشددين لأجهزة الدولة.

- فرض رقابة على شراء البنادق قصيرة الماسورة؛ نظراً لإقبال الإسلاميين عليها.

- فرض رقابة على الموارد المالية للجمعيات الدينية والطرق الصوفية.

- إحياء المادة (163) من قانون العقوبات التي تنص على تجريم أي نشاط سياسي بدافع ديني.

- إلزام الحكومة بالمراقبة الحثيثة لجهود إيران الرامية لزعزعة النظام العلماني في تركيا.

- تحريم العمل ضد النظام الديمقراطي العلماني بصورة مطلقة.

- تطبيق المادة (174) من الدستور الخاصة بعدم التعرض للإصلاحات التي أقرت منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923.

- الطلب من المدعين العامين اتخاذ إجراءات فورية ضد أي عمل يعتبر انتهاكاً للقوانين، وإغلاق المؤسسات الدينية التي تنتهك هذه القوانين.

- زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى (8) سنوات بما يعني فعلياً إغلاق مدارس الأئمة والخطباء.

- إغلاق مدارس تعليم القرآن التي يديرها الإسلاميون.

- مساءلة رؤساء الأحزاب عن تصريحات وبيانات يصدرها رؤساء بلدية ينتمون إليها.

- حظر قبول أي تمويل أجنبي من منظمات دينية للمجالس البلدية.

- منع إقامة المسجد الجديد في حي "تقسيم" بإسطنبول.

---

(1) عبد الحليم غزالي، مرجع سابق، ص20-21.

- فصل (160) من ضباط الجيش لانتمائهم للتيار الإسلامي.

- فصل بعض حكام الولايات المنتمين للتيار الإسلامي.

استوعب رجب طيب أردوغان ورفاقه في حزب العدالة والتنمية الدروس التي لقنها الجيش لنجم الدين أربكان ومن قبله للنخبة السياسية، لذا اتسمت مقارباتهم للتعاطي مع المؤسسة العسكرية بالحذر الشديد وعدم الاستثارة، فرجب طيب أردوغان لم يصر على دخول بنته المحجبة إلى الجامعة*، بل عمل على إرسالها إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإكمال دراستها الجامعية.

وفي الحقيقة فقد امتلك حزب العدالة والتنمية عدة عناصر للقوة، قبل أن يقلم أظافر العسكر ويخضعهم لسلطته المدنية، ونستطيع أن نجملها بالنقاط الآتية:

- اشتراط الاتحاد الأوروبي على تركيا للمضي في مسيرة الانضمام، أن تكون المؤسسة العسكرية تحت راية السلطة المدنية.

- تحقيق حزب العدالة والتنمية نجاحات اقتصادية مهولة، حيث حل الاقتصاد التركي في عام 2008 في المرتبة (15) بين أكبر اقتصادات العالم من حيث معدل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمعطيات للبنك الدولي. (1)

- تمثيل حزب العدالة والتنمية لقطاعات كبيرة من الشعب التركي، فهذا الحزب الوحيد الذي استطاع تشكيل حكومة منفردة بعد أن تميز عقد التسعينيات بحكومات ائتلافية ضعيفة وغير مستقرة.

---

* لمزيد من التفاصيل حول مسألة الحجاب في الحياة السياسية في تركيا راجع: مروة صفاء قواقجي، **ديمقراطية بلا حجاب تاريخ داخل التاريخ**، مصطفى يعقوب(مترجم)، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2006. و داليا أحمد عاصم، **الصراع الديني العلماني والنظام الحزبي في تركيا من الفترة (2002-2008)**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012، ص 108 وما بعد.

(1) كريم أوكتم، مرجع سابق، ص264.

– فهم المؤسسة العسكرية لطبيعة الدور الذي تلعبه تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فتركيا بالنسبة للولايات المتحدة تمثل نموذجاً ناجحاً للمزاوجة بين الإسلام والديمقراطية والعلمانية، ويمكن تعميمه على العالم العربي المتهم بأحداث أيلول/سبتمبر 2001.

– افتضاح أمر منظمة أرغينيكون * وتحويلها إلى المحاكمة، حيث تبين من التحقيق مع المئات من العسكريين المتقاعدين والعاملين، بمن فيهم ضباط برتب عالية، إلى جانب أكاديميين قوميين ونشطاء كماليين، أن هذه المنظمة مسؤولة عن كثير من الاغتيالات السياسية التي تمت في فترة الستينيات، وتفجير مساجد لإشعال صراع ما بين الإسلاميين واليساريين، وكذلك الاغتيالات وأعمال العنف في المناطق الكردية، والكثير من العنف الذي أصاب الأرمن والعلويين، ناهيك عن تهيئة الظروف لمحاولة انقلاب على حزب العدالة والتنمية. (1)

صادق البرلمان في 30 تموز/يوليو 2003 على سبع حزم قانونية ترسم العلاقة بين المدنيين والعسكريين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، حيث أصبح عدد المدنيين(9) أعضاء بعد أن كانوا (4) فقط منذ تأسيس المجلس، وعلى رأس الأمانة العامة شخص مدني بعد أن كان هو الآخر عسكري، وأصبح مجلس الأمن القومي عبارة عن هيئة استشارية، ولم تعد قراراته ذات صفة تنفيذية، بالإضافة إلى أن المجلس أصبح ينعقد دورياً مرة كل شهرين بدلاً من مرة كل شهر. (2)

كما نصت حزمة القوانين على سحب حق الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة. (3)

---

* أرغينيكون تعني الوطن التركي الأسطوري في آسيا الوسطى كما تخيله القوميون الترك منذ العشرينيات.

(1) كريم أوكتم، مرجع سابق، ص237–240.

(2) طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص79.

(3) المرجع السابق، ص80 .

وفي عام 2004 تم إجراء تعديلات دستورية خاصة بالمجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتلفزيون، حيث تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتلفزيون. [1]

وفي عام 2009 أقر البرلمان التركي سلسلة إضافية من التعديلات التي اقترحها حزب العدالة والتنمية، تفسح المجال لمحاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية في وقت السلم. [2]

من العرض السابق يمكن الاستخلاص، على أن المؤسسة العسكرية بما كانت تتمتع به من نفوذ مقنن في النظام السياسي التركي، كانت تجبر صانع قرار السياسة الخارجية على اختيار البديل العنفي على البدائل السلمية، ولاسيما إذا ما تعلق القرار بدول الجوار، وهذا ما ظهر في الفارق في السياسة التركية تجاه كردستان في فترة قبل وبعد تقليص نفوذ العسكر. إلا أن دور المؤسسة العسكرية تغير كثيراً مع تعمق إجراءات الحكومة للإيفاء بمتطلبات الاتحاد الأوربي، وبالتالي لم يعد لها الدور التقليدي الذي كانت تلعبه سابقاً، منذ تأسيس الجمهورية الأتاتوركية كحاكم فعلي للبلاد بشكل مباشر من خلال الحكومات المعينة من المؤسسة العسكرية إثر الانقلابات، أو من وراء الكواليس للحكومات الواصلة الى الحكم عبر صناديق الاقتراع، وبالتالي يمكن القول أن ابتعاد المؤسسة العسكرية وضعف قوة تأثيرها على الحكم، أفسح في المجال أمام الحكومات والمنتخبات مزيداً من القدرة على رسم السياسات الخارجية وتحديداً للعلاقات مع دول الجوار، بما يعنيه من ذلك من أثر ملموس للتغير القيادي في تركيا على العلاقات مع سورية.

(1) شريف تغيان، مرجع سابق، ص80.

(2) المرجع السابق، ص80.

المبحث الثالث

القيادة والنخبة السياسية في سورية وتركيا

تناولت الدراسة في الفصل الأول مفهوم القيادة والنخبة في أشهر الأدبيات السياسية، وارتأى الباحث الاعتماد على اقتراب صنع القرار لريشارد سنايدر لتحديد النخبة، وبناءً على ذلك فإن النخبة في الحالة السورية تتمثل فقط برئيس الجمهورية، على اعتبار أن الدستور يعتبر النخبة الوزراية مساعدة لرئيس الجمهورية، وكذلك ما جاء في دراسة جيمس بيل وكارل ليدن من هيمنة دور القائد والشخصانية. أما في الحالة التركية فإن النخبة السياسية تتمثل في رئيس الجمهورية التركية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية.

أما بالنسبة للمحددات الأساسية التي ينبغي البحث فيها عند دراسة النخبة، فهي المحددات التي ركزت عليها أدبيات السياسة المقارنة والمنهج المستخدم والمتمثلة في الآتي:

- الخلفية الاجتماعية سواء الطبقية أو العرقية أو الدينية أو الإقليمية أو التعليمية أو المهنية.
- السلوك الاجتماعي السياسي والقيم التي تتبناها النخبة ابتداءً من القيم السياسية حتى الملابس.
- منظورهم لأنفسهم وللعالم من حولهم واتجاهاتهم نحو الأحداث.
- الخصائص الشخصية لأفراد النخبة من خلال تحليل السلوك الفردي.

أولاً- النخبة السورية

ولد بشار الأسد في دمشق 11أيلول/سبتمبر عام 1965، ودرس في مدارس دمشق حتى عام 1982، ثم دخل كلية الطب البشري وخلال دراسته الجامعية انتسب إلى القوات المسلحة ضابطاً في إدارة الخدمات الطبية عام 1985، وتخرج من كلية الطب البشري جامعة دمشق عام 1988 ليكمل تخصصه في طب العيون في مشفى تشرين العسكري، ثم تابع بعدها تخصصه في لندن حتى عام 1994 حين رجع إلى سورية إثر وفاة شقيقه الأكبر باسل. [1]

(1) "السيرة الذاتية للرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية"، موقع سانا السورية على شبكة الإنترنيت .

بالرغم من أنه كان ابن رئيس فقد لاحظ الكتّاب الذين تتبعوا سيرته الذاتية أنه نشأ في ظروف بسيطة عادية من دون بهارج السلطة التقليدية، وكان سلوكه متواضعاً ولم يستعمل مكانته للحصول على مكاسب شخصية، كما لم تكن له اهتمامات سياسية، وتعرض في نفس الوقت للقيم الغربية خلال فترة وجوده في بريطانيا للتخصص. [1] في عام 1995 ترأس الجمعية السورية للمعلوماتية وعمل خلالها على نشر ثقافة المعلوماتية في المجتمع السوري، وأظهر اهتماماً في الندوات السياسية والاقتصادية، وفي هذه الفترة راج إشرافه على " الملف اللبناني " خلفاً لنائب الرئيس آنذاك عبد الحليم خدام.

وبعد وفاة الرئيس حافظ الأسد استلم بشار الأسد السلطة في 2000/7/17، وكان الوضع في سورية يفرض أمرين في غاية الأهمية: الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، وخصوصاً أن العقد الأخير من حكم الرئيس حافظ الأسد تراكمت فيه المشاكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون ظهور مظاهر عدم استقرار سياسي، كل ذلك يغلفه مناخ من البيروقراطية والفساد. فما هي رؤية الرئيس الشاب الجديد للقضايا الملحة التي ورثها؟

لقد حدد الرئيس بشار الاسد رؤيته للتغيير المرتقب في أحاديث كثيرة ابتداءً من خطاب القسم، حيث اختار مصطلح " التطوير" وليس التغيير، ذلك أن التغيير يعني الإتيان بأوضاع وسياسات مستحدثة مغايرة تماماً لما كان متبعاً من قبل في المرحلة السابقة، وهذا مرفوض من وجهة نظره لأنه يعتقد أن نهج والده الأسد كان نهجاً متميزاً وبالتالي فإن "الحفاظ على هذا النهج ليس بالأمر السهل وخاصة أننا مطالبين ليس بالحفاظ عليه وإنما بتطويره أيضاً". [2]

ومن وجهة نظر الرئيس بشار الأسد فإن عملية التطوير عملية معقدة ومتعددة الأبعاد ولا تقتصر فقط على الجانب السياسي، بل إنها تضم أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية، لكنه لا يمكن القول بأن التطوير السياسي قد يسبق الإصلاح والتطوير الاقتصادي والاجتماعي مثلاً. ومن ناحية أخرى فهو يعتقد أن القاعدة الاجتماعية تشكل أساس عملية التطوير، الأمر الذي

---

(1) Daivd Lesch, **The New Lion of Damascus: Bashar Al-Asad and Modern Syria,** USA, New Haven, Yale University Press, 2005, P.15.

(2) **عقد فريد من الإنجازات والتحديات خطب وكلمات السيد الرئيس بشار الأسد ((2000–2010))**، دمشق، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، ص12.

يستوجب تدرج تللك العملية، وأن تكون كل خطوة بها محسوبة ومضمونة النتائج رافعاً شعار "نسرع ولا نتسرع" الذي حكم وقع مسيرته الإصلاحية. يبد أن الملفت للانتباه هو أن الرئيس بشار الاسد قد وضع التطوير على الصعيد الاقتصادي في مقدمة اهتماماته.

وفي الوضع الاقتصادي بالرغم في أنه أولاه الاهمية إلى أنه بدا متردداً بعض الشيء في حسم ما أطلق عليه في حينه تحديد هوية الاقتصاد السوري، حيث كان الصراع بادياً بين اتجاهين رئيسيين؛ أولهما ينادي بانتهاج مبادئ الليبرالية الاقتصادية وتبني اقتصاد السوق الحر، أما الاتجاه الثاني يدعو للاستمرار في نهج الدولة المتدخلة اقتصادياً، وإصلاح القطاع العام بديلاً عن سياسة الخصخصة التي كان يتبناها أصحاب الاتجاه الأول. غير أن الثابت لدى الرئيس الأسد ونخبته هو تشجيع استثمار رأس المال الخاص، وبعد انقسام شديد حسم الأمر في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث في عام 2005 لصالح اقتصاد السوق الاجتماعي. غير أن الفساد والبيروقراطية وغياب المساءلة بقيت عقبات في وجهة الاستثمارات الخاصة.

أما على الصعيد السياسي، فكانت وجهة نظر الرئيس الاسد أنه لا يمكن استيراد الديمقراطيات الغربية تماماً، لأنه " لا يجوز أن نطبق ديمقراطية الآخرين على أنفسنا، والديمقراطيات الغربية على سبيل المثال هي محصلة تاريخ طويل، نتج عنه عادات وتقاليد وصلت معها مجتمعاتهم إلى ثقافتها الراهنة، ولكي نطبق ما لديهم علينا أن نعيش تاريخهم واسقاطاته الاجتماعية وعندها يكون هذا الاحتمال ممكناً وبما أن هذا مستحيل، فعلينا أن تكون لنا تجربتنا الديمقراطية الخاصة بنا المنبثقة عن تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية".[1]

إذاً، التحديث السياسي يحدث نتيجة للتحديث الاقتصادي والاجتماعي بدلاً من أن يسبقهما وذلك خشية تزعزع الاستقرار، هذه الرؤية وقفت حائلاً أمام تطوير " ربيع دمشق "، وإنشاء مؤسسات المجتمع المدني، ولاقى الساعون للإصلاح السياسي التخوين والاتهام بالعمالة– من

(1) **عقد فريد من الإنجازات والتحديات خطب وكلمات السيد الرئيس بشار الأسد ((2000–2010))**، مرجع سابق، ص18.

أعضاء بارزين في النخبة الحاكمة– لصالح جهات خارجية، وأنهم يريدون تحويل البلد إلى جزائر ثانية. [1]

واستطاع الرئيس الأسد من خلال الوسائل القانونية والمؤسساتية ترميم نخبته، حيث استفاد من التقاعد لينجز خلال ثلاث سنوات من توليه السلطة تغيراً قدره (60%) في المناصب العليا ممن كانوا يوصفون بالحرس القديم، وبذا أصبح معظم أعضاء نخبته الوزارية يحملون شهادات من دول غربية متقدمة في الاقتصاد أو الهندسة ويحبذون الاندماج في الاقتصاد العالمي بعد أن خبر كثير منهم خلال فترة تواجده في الجمعية السورية للمعلوماتية. [2]

على ضوء ما سبق يمكن استنتاج، أن الرئيس بشار الأسد لم يحدث قطيعة مع مرحلة والده، بالرغم من أنها في شقها السياسي لا تنسجم مع توجهاته الاقتصادية الليبرالية، مما جعل النتائج على المستوى الاقتصادي ليست بالمستوى المرغوب والمأمول، بل بالعكس أفرز التحديث الاقتصادي نتائج سلبية على المجتمع، نتيجة لعدم وجود إعلام شفاف ينتقد ويقيم خطوات التحديث الاقتصادي، وعدم وجود معارضة منظمة تدق ناقوس الخطر وتنبه للآثار المرتقبة على المجتمع.

---

(1) بشير عبد الفتاح، "انتقال السلطة وآفاق التغيير السياسي في سورية" في صلاح سالم زرنوقة وعبد العزيز شادي(محرران)، **تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشبان**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2001، ص250.

(2) رايموند هينبوش، **سورية ثورة من فوق**، حازم نهار(مترجم)، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2011، ص36

ثانياً- النخبة التركية

تشمل دراسة النخبة في الحالة التركية كلاً من رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية. وفي منصب رئيس الجمهورية توالى على المنصب – خلال فترة الدراسة- رئيسين أحدهما ينتمي للنخبة العلمانية، والثاني للنخبة الجديدة.

1- أحمد نجدت سيزار

مع اقتراب نهاية ولاية الرئيس سليمان ديميريل بدا متعذراً قدرة أي من الأحزاب الرئيسية المكونة للحكومة (حزب اليسار الديمقراطي، الحركة القومية، الوطن الأم) الدفع بمرشح لها لمنصب الرئاسة، نتيجة عدم التوافق فيما بينها من حيث المبادئ والأفكار والأيديولوجية، فطُرح إجراء تعديل دستوري يقضي بأن تصبح مدة ولاية الرئاسة خمس سنوات بدلاً من سبع سنوات، بحيث يمكن اعتبار الرئيس سليمان ديميريل قد أمضى عامين ويتبقى له فيها ثلاثة أعوام، [1] غير أن هذا التعديل لم يحدث.

بالإضافة إلى عدم قدرة الأحزاب الرئيسية فرض مرشح من صفوفها للمنصب، كان هناك ميل لدى المؤسسة العسكرية بوجود شخص في منصب الرئاسة لا يختلف عليه، ولا يتسبب في إضافة مزيد من التناقضات والمشكلات. دفعت هذه الأسباب للبحث عن مرشح من خارج الوسط السياسي كلياً، وبرز اسم رئيس المحكمة الدستورية أحمد نجدت سيزار كمرشح للمنصب. كان من المفهوم أن أحمد نجدت سيزار كرئيس للمحكمة الدستورية سيحظى بالمقبولية من المؤسسة العسكرية، على اعتبار أن الجهاز القضائي مع المؤسسة العسكرية والبيروقراطية يمثلون في تركيا حراس العقيدة الكمالية، أو بالتعبير الشائع حديثاً يمثل الدولة العميقة.

وبالفعل تقدم الائتلاف في 24 نيسان/أبريل 2000 بترشيح أحمد نجدت سيزار رسمياً، وجرت عملية الانتخاب بالبرلمان في 5 أيار/مايو 2000، وأصبح أحمد نجدت سيزار الرئيس العاشر للجمهورية، والرئيس المدني الثالث بعد تورغت أوزال (1989-1993) وسليمان ديميريل (1993-2000).

---

(1) ياسر أحمد حسن، مرجع سابق، ص157

فيما يتعلق بالخلفية الاجتماعية والسلوك، ولد الرئيس أحمد نجدت سيزار في 13 أيلول/سبتمبر 1941، وتخرج من كلية الحقوق في جامعة أنقرة في عام 1962، وعمل في الجهاز القضائي وتدرج فيه حتى وصل في 6 كانون الثاني/يناير 1998 إلى رئاسة المحكمة الدستورية.

لم يكن للرئيس أحمد نجدت سيزار أية خبرة سياسية قبل توليه منصب رئاسة الجمهورية، وهذا ما يفسر مقاربته للمسائل المطروحة عليه من منطلق قانوني بحت، دون الأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية لها، ويمكن التدليل على ذلك بأكثر من حادثة:

– رفضه التوقيع على تعيينات بالمناصب العليا بالجامعات التركية اقترحها عليه مجلس التعليم الأعلى. [1]

– رفض التوقيع على قرار من الحكومة يقضي بفصل مئات من الموظفين المدنيين من عملهم بحجة انتمائهم إلى جماعات أصولية (إسلامية) وأخرى انفصالية (كردية). وذلك بالرغم من انحيازه وإيمانه الشديد بالمبادئ العلمانية. [2]

– الإصرار على عدم المشاركة العسكرية التركية في الحرب على العراق 2003، دون صدور قرار من مجلس الأمن يجيز تلك الحرب حيث قال:" إن البرلمان ليس بإمكانه السماح بنشر قوات أجنبية في تركيا، إلا إذا أضفت الأمم المتحدة شرعية على شن هجوم عن طريق تمرير قرار ثان". [3]

وظهر إيمان الرئيس أحمد نجدت سيزار بالمبادئ الكمالية، بمعارضة الخطط الحكومية بشأن خصخصة مشروعات الدولة مثل شركة الاتصالات التركية، وتعيين إسماعيل درويش –

(1) ياسر أحمد حسن، لمرجع سابق، ص159.

(2) المرجع السابق، ص159.

(3) عبد الكريم علي، **تركيا والحرب على العراق**، دمشق، دار الشجرة للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص111–112.

نائب رئيس البنك الدولي وقتذاك- في حكومة بولنت أجاويد، الذي كانت مهمته تتمثل في تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي بأكمله. [1]

وعلى مستوى السلوك الشخصي، فقد سلك سلوك المواطن العادي، فشاهده الناس يرتاد المحال هو وزوجته دون حراسة ليشتري احتياجاته بنفسه، وقام بصرف الحاشية التي تتحرك حول موكبه الرسمي في العاصمة، مكتفياً بالحد الأدنى من المرافقين والحراسة، الأمر الذي لاقى إعجاب المواطن البسيط بسرعة بحيث استطاع أن يجني شعبية إعلامية. [2]

2- عبد الله غول

مع اقتراب نهاية ولاية الرئيس أحمد نجدت سيزار المقررة في 16 أيار/مايو 2007، برز احتمال أن يخلفه رجب طيب أردوغان في منصب الرئاسة، زادت هذه الاحتمالية من توتر القوى المعتبرة نفسها مدافعةً عن العلمانية، ونظمت مجموعة من التظاهرات الرافضة لترشيح رجب طيب أردوغان، وحجتهم في الرفض كانت مبنية على أن البرلمان المنبثق عن انتخابات 2002 البرلمانية لا يمثل إلا (55%) من الناخبين الأتراك، وبالتالي لا يتمتع بالصفة الشرعية التي تؤهله لانتخاب رئيس للجمهورية يكون قادراً على ممارسة صلاحياته خلال السنوات السبع المقبلة. [3]

حاول حزب العدالة والتنمية احتواء المشهد الغاضب جزئياً بتغيير اسم مرشحه، لصالح مرشح آخر هو عبد الله غول المعروف باعتداله مقارنةً بالأول، لكن الأخير لم يحظَ بالقبول، كون زوجته هي الأخرى محجبة، شأنها شأن زوجة رجب طيب أردوغان.

أفشلت المعارضة وقتذاك جلسة انتخاب عبد الله غول، وذلك بمقاطعتها لجلسة التصويت، ولجوئها إلى المحكمة الدستورية لإلغاء نتائج الانتخاب. حيث رأت الأخيرة أن وجود

---

(1) كريم أوكتم، مرجع سابق، ص182.

(2) ياسر أحمد حسن، مرجع سابق، 158.

(3) جان ماركو، "زمن ما بعد الإسلام السياسي في تركيا" في مجموعة باحثين، **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، مرجع سابق، ص20.

(367) نائباً ضروري ليس فقط لانتخاب الرئيس فحسب (بموجب المادة 102 من الدستور) بل أيضاً لإثبات صلاحية عملية الاقتراع. وقد أدى هذا القرار إلى تنظيم انتخابات نيابية مبكرة.

حصل حزب العدالة والتنمية في انتخابات 22تموز/يوليو 2007 على (341) مقعداً، وبذلك يكون قد خسر (10) مقاعد مقارنة ببرلمان 2002، لكن الفارق الجوهري أن تركيبة البرلمان قد تغيرت بدخول حزب جديد لم يكن في برلمان 2002 ومجموعة من المستقلين، حيث حصل حزب الحركة القومية على (70) نائباً، و(10) نواب مستقلون من الأكراد.

لم يستطيع عبد الله غول الفوز في الجولة الأولى والثانية بأغلبية مطلقة نظراً لوجود منافسين آخرين على المنصب، وفي الجولة الثالثة حصل على (337) صوتاً وهو أكثر من الأغلبية النسبية (276) الذي تحتاجه الجولة الثالثة بحسب الدستور. أدى الرئيس عبد الله غول اليمين الدستورية؛ ليصبح الرئيس الحادي عشر للجمهورية، وذلك في حفل قاطعه حزب المعارضة الرئيسي ورئيس أركان الجيش.

أما سمات عبد الله غول الشخصية والاجتماعية والنفسية، ولد عبد الله غول في عام 1950 في محافظة قيصري، وأنهى دراسته الثانوية بمدرسة (قيصري) الثانوية، ثم التحق بكلية الاقتصاد بجامعة إسطنبول عام 1968، وأنهى دراسته الجامعية بعد انقلاب 1980، سافر بعدها إلى خارج الوطن للعمل واستكمال تحصيله العلمي (الماجستير والدكتوراه). ويتميز عبد الله غول بأنه رقيق القلب، وليس صدامياً كرفيقه رجب طيب أردوغان، فقد قطع دراسته الجامعية الأولى حينما صُوبت فوهة بندقية أحد الأشخاص اليساريين على جبهته، [1] وهذا ما يفسر لنا بقاء عبد الله غول كشخص ثانٍ في الحزب بعد رفيقه رجب طيب أردوغان الذي يعرف عنه صفة المواجهة.

وتعتبر خبرات عبد الله غول متواضعة مقارنة برفيقه رجب طيب أردوغان، فقد انتسب إلى الاتحاد التركي لطلاب الفكر الوطني وأحزابه، وانتخب في عام 1991 نائباً في البرلمان عن

(1) حسين بسلي وعمر أوزباي، **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**، طارق عبد الجليل (مترجم)، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2011، ص 298-299

محافظة قيصري بدعم وتأييد من رجب طيب أردوغان، ثم أصبح رئيساً للوزراء لحين انتهاء الحظر القانوني على رجب طيب أردوغان، وشغل منصب وزير الخارجية أيضاً.

3- رجب طيب أردوغان

ولد رجب طيب أردوغان في 26 شباط/فبراير 1954 في حي قاسم باشا بإسطنبول، وبعد أن أتم دراسته الابتدائية دخل ثانوية الأئمة والخطباء، وفاز فيها بمنحة الإقامة المجانية، وكان يستثمر عطلته الأسبوعية في العمل والتكسب، فقد عمل بائعاً للسميط والماء في شوارع إسطنبول. [1]

وبعد أن أنهى دراسته الثانوية في مدرسة الأئمة والخطباء توجب عليه الحصول على بعض المقررات الدراسية التكميلية حتى يتمكن من الالتحاق بالجامعة، ونجح في اجتياز هذه المشروطية ودخل المعهد العالي للعلوم الاقتصادية والتجارية، وهو المعهد الذي تم تحويله إلى كلية العلوم الاقتصادية والإدارية بجامعة مرمرة بإسطنبول، وتخرج منها في عام 1981. [2]

يبدو واضحاً انتماء رجب طيب أردوغان إلى الطبقة الفقيرة، فأبوه (أحمد أردوغان) كان موظفاً في إدارة الشؤون البحرية، وأمه (تنزيلة) كانت ربة منزل. [3]

أما بالنسبة لحي قاسم باشا الذي ولد فيه رجب طيب أردوغان فيعتبر جزءاً من منطقة باي أوغلو، ويعرف حي قاسم باشا بأنه حي متواضع يحتفظ بقيمه التقليدية. وتقع منطقة باي أوغلو على خط التماس الأول مع مركز إسطنبول ذات التعددية الحضارية التي تجمع بداخلها فسيفساء الأجناس البشرية ومختلف الحضارات الإنسانية.

ويعتقد الباحث أن هكذا مناطق تماس قد تخلق لدى ساكنيها غير القانعين تطلعات للارتقاء الاجتماعي، نتيجة لإدراكهم للتناقضات والتمايزات الاجتماعية، ويتحول حلم الارتقاء

---

(1) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص27-29.

(2) المرجع السابق، ص29-30

(3) المرجع السابق، ص27.

الاجتماعي من حلم على المستوى الفردي إلى حلم جماعي (يتعلق بالجماعة)، إذا ما جاد القدر لشخص من هذه البيئة يمتلك صفات القائد كرجب طيب أردوغان.

أما بالنسبة للسمات الشخصية والنفسية، فيعرف عن رجب طيب أردوغان بأنه شخص غير مسالم، بل شخص يتقن المواجهة والتحدي، ولعلَّ هذه الصفة اكتسبها من عشقه لكرة القدم، فقد ظل يلعب كرة القدم طيلة ستة عشر عاماً، وكان يلقب بالشيخ بيكنباور* ، وكاد أن يحترف كرة القدم لولا رفض والده. ولعل أهم ما يحسب لرجب طيب أردوغان مواجهته للمؤسسة العسكرية الضلع الأقوى في الدولة العميقة.

كما يعرف عن رجب طيب أردوغان بلاغته الخطابية ومدى تأثيره في الجمهور، وقد ساعده في ذلك تخرجه من مدارس (الأئمة والخطباء)، فكثيراً ما يوظف الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة في خطابه، وتعرف خطاباته بابتعادها عن التنظير والجدل الذي يميز خطابات النخبة السياسية التركية.

ويتميز رجب طيب أردوغان بالتواضع الشديد مع الفقراء والضعفاء، وتعد هذه ميزة أصيلة لدى رجب طيب أردوغان وليست مسلكاً سياسياً لكسب شعبية، فمنذ بداية مشواره السياسي وهو يشارك الفقراء طعام إفطارهم، وغالباً ما يرى يقبل أيدي الأطفال وكبار السن. وقد وجدت هذه الصفة مرتسمات لها في الواقع، بإصرار رجب طيب أردوغان على تقديم خدمات ذات جودة عالية للفقراء، ولا سيما الخدمات الصحية والترفيهية.

وفيما يتعلق بالخبرات السياسية، يعتبر رجب طيب أردوغان حالة مختلفة عن كل السياسيين الأتراك، الذين تركوا بصمات واضحة من التاريخ السياسي التركي، فلم يكن من ملاك الأراضي كعدنان مندريس، ولم يكن من خريجي الجامعات الغربية، الذي تأثروا بالقيم الغربية، كسليمان ديميريل وتورغت أوزال وتانسو تشيللر، بل صقل خبرته السياسية بطريقة تراكمية ضمن صفوف أحزاب الفكر الوطني، والعمل في الإدارة البلدية ولا سيما بلدية إسطنبول، والسجن الذي تعرض له أكثر من مرة.

---

* نسبة إلى قيصر كرة القدم الألماني فرانس بيكنباور.

انتسب رجب طيب أردوغان إلى الاتحاد الوطني للطلبة الأتراك (تنظيم شبابي تابع لأحزاب الفكر الوطني) عام 1966، عندما كان طالباً في ثانوية الأئمة والخطباء، واستمر في الاتحاد حتى عام 1976، عندما اختير رئيساً لجناح الشباب في حزب السلامة الوطني عن محافظة إسطنبول، ثم أصبح رئيساً لشعبة إسطنبول داخل حزب الرفاه، وقد أضاف أساليب جديدة للعمل الحزبي والسياسي داخل الحزب، عرفت بـ (نموذج إسطنبول)، وتتمثل في صورة رئيسية بمشاركة المرأة بالعمل السياسي، فقد شجع المرأة على المشاركة في الدعاية الانتخابية، وقد كان محظوراً بشدة في أحزاب الفكر الوطني مشاركة المرأة في الأعمال السياسية. (1)

أما في القطاع البلدي، فقد ترأس بلدية إسطنبول من عام 1994 حتى عام 1998، وحقق نتائج مهولة على مستوى الخدمات والبنية التحتية، وتخليص البلدية من الديون المتراكمة، حتى أضحت إسطنبول من أفضل المدن التركية ، (2) وشكلت هذه الإنجازات رافعة حقيقية لرجب طيب أردوغان في العمل السياسي.

تعرض للسجن ثلاث مرات، المرة الأولى قبل انقلاب عام 1980 بسبب مظاهرة في إسطنبول ولمدة يوم واحد، والمرة الثانية كانت بسبب سب وشتم رئيس المجلس الانتخابي الذي تقاعس عن أداء واجبه إثر ادعاء حزب الرفاه حدوث عملية تزوير في انتخابات بلدية (باي اوغلو) * وسجن لمدة أسبوع، أما المرة الثالثة التي تعتبر الأطول فكانت بسبب أبيات** من الشعر ألقاها وهو رئيس بلدية إسطنبول في خطاب بمدينة سيرت، وقضت محكمة أمن الدولة في ديار بكر بحسبه مدة عشرة أشهر بدعوى أن الأبيات تحض على العنصرية، وقد أثر السجن في تفكير أردوغان ومقاربته للعمل السياسي. (3)

---

(1) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص44-96.

(2) نشوى الحوفي، **بلاد الله عباد الله عشاق التغيير**، القاهرة، دار نهضة مصر للنشر، ط1، 2012، ص111-130.

* كان مرشح حزب الرفاه قد خسر أمام مرشح حزب الشعب الجمهوري بفارق (1500) صوتاً.

** أبيات الشعر للشاعر ضيا غوك آلب: " المنارات حرابنا، والقباب خوذنا، والمساجد ثكناتنا"

(3) حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص246.

عمل أردوغان في السجن على إجراء مراجعة لتجربة أحزاب الفكر الوطني، وكيف أنها تصطدم في كل مرة مع مؤسسات الدولة العميقة، ولا بد من إيجاد سبيل آخر حيث يقول: "لقد فكرت بالطبع في الوصول إلى أعلى منصب سياسي (رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية) كأي شخص يشتغل في السياسة. ومع تفكيري هذا لم أحاول القفز على المسار الطبيعي للبناء السياسي، منتهجاً الأصول والمبادئ التي كنت قد بدأتها في العمل السياسي، ففكرت لأول مرة عندما كنت بالسجن في صوغ رؤية سياسية جديدة تختلف عن رؤية حركة الفكر الوطني".[1]

إن أهم ما كانت تعاني منه تركيا هو مسالة الصراع العلماني الإسلامي، وتدخل الدولة العميقة في كل مرة يصل فيها الإسلاميون إلى الحكم لإزاحتهم بدعوى الحفاظ على علمانية الدولة، فما هي العلمانية التركية؟ وكيف واجهها رجب طيب أردوغان؟

بعد أن أتم مصطفى كمال أتاتورك حرب التحرير، وأقام الكيان السياسي التركي الجديد، كان تصوره للعلاقة بين الدين والدولة تصوراً لائكياً* بامتياز، فالدولة لا تكتفي بإبعاد الدين عن الشأن العام، بل تذهب إلى فرض تصورها لكيفية تنفيذ الناس لمعتقداتهم. وسوف يقدم الباحث صورة موجزة ابتداء عن اللائكية الفرنسية، حيث تقوم الأخيرة على مجموعة من الأبعاد: [2]

– تتأسس اللائكية الفرنسية على نزعة تدخلية صارمة ثقيلة الوطأة، وتتأسس هذه النزعة التدخلية بدورها على دعامتين نظريتين مترابطتين، إحداهما اعتبار الدولة اللائكية ضامنة الوحدة الاجتماعية والسياسية وحارسة الهوية العامة، وذلك بحكم قدرتها "الخارقة" على تجاوز الانقسامات الاجتماعية والقيمية التي تنخر الجسم السياسي، ومن ثم قدرتها الفائقة على التعبير عن المصالح العامة والمتجاوزة للمصالح الجزئية والفنية للأفراد والمجموعات.

– الدولة عند اللائكيين الفرنسيين ليست مجرد أداة لتنظيم الشأن العام، ولا هي مؤسسة وظيفية لإدارة حياة الناس وتصريف أحوالهم ومعاشهم، بل هي "صوت الأمة" و"روح الشعب"، وهي إلى

---

(1)حسين بسلي وعمر أوزباي ، مرجع سابق، ص289.

* اللائكية مصطلح فرنسي يعني العلمانية على الطريقة الفرنسية.

(2) رفيق عبد السلام، **في العلمانية والدين والديمقراطية المفاهيم والسياقات**، الدوحة– بيروت، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم(ناشرون)، ط1، 2008، ص 178–185.

جانب ذلك موضع حلول العدالة الكاملة والخير الأعظم، وهذا ما يعطيها مشروعية التدخل على النحو الذي تريد، وفي الوقت والموضع الذي تريد، لفرض قيمها وتصوراتها الخاصة على الأفراد والجماعات.

– تراهن على إخلاء المجال العام من سيطرة الدين ثم ملئه بعد ذلك بالقيم الثقافية الدهرية، وهي في ذلك تتخذ من المدرسة على وجه الخصوص، ومن المؤسسات التعليمية على وجه العموم، أهم أذرعها في إشاعة ما تبشر به من تصورات وحرية.

ووفقاً للتصور الكمالي المتأثر باللائكية الفرنسية أصبحت مهمة الدولة الرئيسية صهر وصناعة أمة قومية، لا تسمح للدين بأي حال من الأحوال أن يكون له دور في المجال العام، وتملي تصوراتها وأيديولوجيتها بقسوة، انطلاقاً من فكرة أن الدولة هي ممثلة المصلحة العامة. وتحت هذا الفهم الخاص للتحديث وبناء الأمة جاءت الخطوات الكمالية، والتي تمثلت في الخطوات الآتية: [1]

– إلغاء الخلافة الإسلامية في 3 آذار/مارس 1924.

– إنشاء مؤسسة للشؤون الدينية لإدارة كل ما يتعلق بأمور الدين 1924.

– حظر ارتداء العمامة والطربوش في زي الرجال 1925.

– حظر كافة الطرق الدينية والتكايا والزوايا، وإلغاء كافة الألقاب المذهبية 1925.

– إقرار التقويم الميلادي بدلاً من الهجري 1925.

– إلغاء المحاكم الشرعية واعتماد القانون المدني، الذي استوحيت مبادئه من القانون السويسري في 1926.

– اعتماد الأبجدية اللاتينية للغة التركية بدلاً من الحرف العربي 1928.

– رفع الأذان باللغة التركية بدلاً من العربية 1932 .

---

(1) صلاح سالم، **تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية**، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ط1، 1999، ص 20–22.

- إقرار العلمانية بالدستور 1937.

- إغلاق جميع المدارس الدينية ليحل محلها نظام تعليم رسمي علماني وموحد.

استهدفت جملة القوانين والإجراءات إحداث قطيعة تاريخية مع الماضي العثماني، وتكريس تصور مصطفى كمال أتاتورك للهوية التركية. والحقيقة أن أكثر تلك الإجراءات إسهاماً في إحداث القطيعة المتوخاة هو إبدال الحرف اللاتيني بدلاً من الحرف العربي، حيث أصبح من العسير على الشبان الأتراك فهم المصادر الأولية للماضي العثماني.

جرى التركيز على سيادة مفردات الهوية الجديدة في المراكز الحضرية أولاً، وترك للنخب المرتبطة بالدولة الترويج لها في البلدات والقرى والمناطق النائية. غير أن القيادات التقليدية لم تأتلف مع إجراءات التحديث الكمالية، بل رفضتها، وبالأخص قيادات الجماعة الكردية، حيث وقعت أول انتفاضة في الشرق في عام 1925 عندما قام الشيخ سعيد بيران بتجهيز جيش قوامه (15) ألف مقاتلاً واستولى على جزء كبير من ديار بكر والمحافظات المتاخمة لها، واستطاع الجيش وأد هذه الانتفاضة وإعدام الشيخ سعيد بيران وأتباعه، وتم ترحيل الكثير من القبائل التي اشتركت في التمرد إلى غرب الأناضول. [1]

وهكذا أصبح الجيش والقضاء والبيروقراطية هم حماة التصور الكمالي، وما أن تختل العلاقة عن التصور المرسوم حتى يتدخل هؤلاء لإعادته إلى صراطه الكمالي. وبعد موت مصطفى كمال أتاتورك واستلام عصمت إينونو السلطة في عام 1938 واضطراره للقبول بالتعددية الحزبية بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وصل الحزب الديمقراطي إلى السلطة في انتخابات 1950 ، وعمد عدنان مندريس إلى الحد من غلواء الكمالية، بأن ابطل رفع الأذان بالتركية، وتسامح مع التعليم الديني، وسار على نهج الحزب الديمقراطي كل أحزاب يمين الوسط أو أحزاب الديمقراطية المحافظة عبر تسامحها مع القيم الإسلامية

وقد ظهر فشل هذا التصور في كل مرة كان يؤيد فيها الناخب التركي أحزاب يمين الوسط (الديمقراطية المحافظة) وأحزاب الفكر الوطني، التي فشلت هي الأخرى في فرض النقيض

(1) كريم أوكتم، مرجع سابق، ص82-83

للتصور الكمالي، عندما كانت تقف أدوات الدولة العميقة ضدها، ولعلَّ أبرزها تحرك الجيش في 1997، فيما عرف بالانقلاب ما بعد الحداثي.

استوعب أردوغان هذه المعطيات جيداً، ورأى أن انسب حل لتركيا هو المساحة الوسطية، والتي تتمثل من وجهة نظره في العلمانية المحايدة، حيث تقف الدولة موقف الحياد من معتقدات الناس كما هو الحال في العلمانيات الغربية المعتدلة كالولايات المتحدة وبريطانيا، حيث يقول في المؤتمر التأسيس لحزب العدالة والتنمية: "أن العلمانية هي المبدأ الأساسي للسلم الاجتماعي، لكنها العلمانية التي تعني حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية".[1]

كما أكد أردوغان غير ذي مرة على قناعته الدينية بقوله: " قبل كل شيء أنا مسلم لدي مسؤولياتي أمام الله الذي خلقني وأحاول تنفيذ تلك المسؤولية، لكنني أحاول الآن أن أحافظ بعيداً عن حياتي السياسية وأجعل الدين مسألة خاصة بي، وأضاف عن علاقة الحزب بالدين: "الحزب السياسي لا يمكن أن يمتلك ديناً فقط... الدين هو كل شيء سامٍ لا يمكن استغلاله سياسياً أو الانتفاع به".

أما فيما يتعلق بمؤسسات الدولة العميقة، فقد كان ولوج أردوغان إلى هذه المسألة والتخلص منها من خلال الحلم التركي المتمثل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث أكد على تصميم حزب العدالة والتنمية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث يشترط الأخير سيطرة المدني على العسكري، واستقلال القضاء، واستخدم أردوغان تلك المشروطية ليتخلص من أدوات الدولة العميقة بطريقة متدرجة، ولعل ما ذكرته الدراسة في الجانب القانوني والدستوري خير دليل على ذلك.

4- أحمد داوود أوغلو

ولد أحمد داوود أوغلو في قونية * عام 1959، وأتم دراسته الثانوية في المدرسة الألمانية بإسطنبول، وتخرج من قسم العلوم السياسية في جامعة البوسفور عام 1984، وحصل على

(1) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، مرجع سابق، ص23.

* تعتبر قونية المركز التقليدي للإسلام السياسي في تركيا

الماجستير في الإدارة والدكتوراه في العلاقات الدولية عام 1990، ثم سافر إلى القاهرة لتعلم اللغة العربية. [1]

تعكس السيرة الذاتية لأحمد داوود أوغلو تأثره بروافد ثقافية متباينة، فمن جهة تعتبر قونية مركزاً للإسلام السياسي في تركيا (الرافد الإسلامي في شخصيته)، والمدرسة الألمانية الثانوية وجامعة البوسفور (جامعة أنكلوفونية) تمثلان (الرافد الغربي).

عمل أحمد داوود أوغلو كأستاذ للعلاقات الدولية في ماليزيا، ثم أصبح مديراً لمعهد وقف الفنون والعلوم، ويعتبر هذا المعهد من أهم مراكز التفكير في تركيا، وبالتزامن عمل مستشاراً لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ثم أصبح وزيراً للخارجية في عام 2009، كأول وزير خارجية لتركيا من خارج النخبة الكمالية. [2]

إن التحصيل العلمي العالي لأحمد داوود أوغلو، وعمله في أهم المراكز البحثية في تركيا وكمستشار لرئيس الوزراء، بالإضافة إلى القيم التقليدية التي تلقاها من بيئته، ساهمت كلها في خلق تصور رصين في ذهنية أحمد داوود أوغلو لدور تركيا في محيطها الإقليمي.

صاغ وزير خارجية تركيا خطوط فكره الاستراتيجي في مرجع شهير ورصين: "العمق الاستراتيجي في موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، والذي يعتمد مقاربة جيوبوليتيكية ترى أن السياسة الخارجية للدولة هي محصلة لتفاعل ثلاثة أبعاد هي: التاريخ السياسي، الهوية الثقافية، الجغرافيا السياسية والاستراتيجية للدولة والإقليم المجاور.

يفسر أحمد داوود أوغلو انضواء تركيا تحت راية المعسكر الغربي طيلة الحرب الباردة تفسيراً نابعاً من الجغرافيا الاستراتيجية لتركيا، وهو ما يستلزم بعض التوضيح من جانب هذه الدراسة.

---

(1) كمال حبيب، "المثقفون الإسلاميون الأتراك من الاغتراب إلى الاختراق"، في مجموعة من الباحثين، **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، مرجع سابق، ص 128.

(2) المرجع السابق، ص 128.

تمخضت الحرب العالمية الثانية عن نشوء امبراطورية عسكرية كبرى مدججة بترسانة من السلاح على الحدود الشرقية لتركيا، تلك الإمبراطورية هي الاتحاد السوفيتي الذي ضم داخل حدوده دول آسيا الوسطى ودول القوقاز المجاورة تماماً لحدود تركيا. بينما تطل الموانئ الروسية على شمال البحر الأسود، الذي تتحكم تركيا في مضائقه: البوسفور والدردنيل. وهذان المضيقان كانا المدخل الوحيد للبحرية العسكرية السوفيتية إلى البحر المتوسط، حيث ضفاف أوروبا الغربية. وبالتالي، صنعت هذه الجغرافيا الاستراتيجية دوراً لتركيا في النظام الدولي، إذ أصبحت خط دفاع متقدم ضد الاتحاد السوفيتي. (1) انضمت تركيا إلى الناتو في عام 1952، لأنها كانت تخشى غزو الجيش الأحمر للأناضول للسيطرة على البوسفور والدردنيل. وكان هذا التهديد بالغ الجسامة القابع على الحدود الشرقية لتركيا محدداً جيو– استراتيجيًا للسياسة الخارجية التركية على مدى ما يقارب خمساً وأربعين سنة.

وعن ذلك، كتب وزير خارجية تركيا: "دفعت تركيا ثمن وجودها تحت مظلة الأمن الأطلسية، التي دخلت تحتها لضرورات جيو–سياسية ناتجة عن تهديد السوفييت. وكان هذا الثمن هو إهمال تركيا لساحات التأثير الطبيعية"، (2) بمعنى إهمال تركيا للجوار الإقليمي الذي يتشابه معها في السمات الثقافية.

يضيف أحمد داوود أوغلو تفسيراً آخر للتحول نحو الغرب، ولكنه تفسير مبني على أساس مفهوم ودور الهوية في السياسة الخارجية: "ثم التخلي عن الهوية الإسلامية وسياستها التي اعتقد أنها أدت إلى تفكك الدولة من خلال الصراع الذي أثارته بين الدولة العثمانية والإمبراطوريات الاستعمارية الغربية" (3) أي أن النخبة السياسية التركية تخلت طيلة نصف قرن من الزمن عن أي توجه باتجاه الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، خشية أن تصطدم بالغرب الذي قام بتفكيك الدولة

---

(1) Geoffrey Kemp and Robert E. Harkavy, **Strategic Geography and The Changing Middle East**, Washington DC, Carnegie Endowment for International Peace in Cooporation with Brookings Institution Press , 1997, pp.71-72.

(2) أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل(مترجم)، بشير نافع وبرهان كوروغلو ، بيروت– الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون و مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010، ص93.

(3) المرجع السابق، ص92.

العثمانيـة بسلسـلة مـن المعـارك والحـروب الضـارية، باعتبـار أنهـا دولـة قامـت ببنـاء توسـعها الجيوبوليتيكي في أفريقيا وأوروبا والبحر المتوسط وآسيا على أساس مفهوم إمبراطوري، هو مفهوم الخلافة الإسلامية. يتناول أحمد داوود أوغلو أيضاً التاريخ، باعتباره أحد الأبعاد المهمة للسياسة الخارجيـة: "إن خـط القطيعـة التاريخيـة* الـذي اسـتند إليـه النظـام السياسـي فـي محاولتـه لتحقيـق التكامل مع المجتمع الأوروبي قد أدى بتركيا إلى أن تتغرب عن محيطها الجيو–ثقافي القريب المتمثل في مجتمعات الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز".[1]

ويتواصل تحليل وزير خارجية تركيا ليصل إلى تصور جيوبوليتيكي، هو مفتاح التفسير لتحول تركيا من "الكمالية" إلى ما يعرف بـ"العثمانية الجديدة". هذا التصور هو أن تغير الجغرافيا السياسية والاستراتيجية للنظام الدولي القائم، وذلك بتفكك الاتحاد السوفيتي، هو تغير دولي فارق أدى إلى انتهاء "القطيعة التاريخية" التي انتهجتها النخبة السياسية التركية. استعادت تركيا هويتها وشـعورها بـذاتها وأمجادهـا التاريخيـة، فتجـدد سـعيها مـن جديـد إلـى اكتسـاب العمـق الثقـافي /التـاريخي/ الجغرافي للدولـة العثمانيـة: "إن ازديـاد التقـارب مـع المحـيط الجيـو–ثقـافي، بعـد تفكـك نظـام القطبين الدولي مـع انهيار المعسكر الاشتراكي، قد ذكر المجتمع التركي بالهوية والثقافة السياسية والمؤسسات التي نتجت عن تحمل دور المركز السياسي في عهد السيطرة التاريخية. وهكـذا، تحركـت العوامـل التاريخيـة والجغرافيـة الثابتـة كقـوى فعـل دينـاميكي". [2] أي أن تلاشـى شعور تركيا بالتهديد الجسيم، وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أدى بالنخبة السياسية الجديدة في تركيا إلى التفكير في اكتساب العمق الاستراتيجي للدولة العثمانية، متمثلاً في آسيا الوسطى والقوقـاز والبلقـان والمنطقـة العربيـة. أمـا أبـرز ملامـح الفكـر الاسـتراتيجي لحكومـة حـزب العدالـة والتنمية بتركيا، فيتمثل في تلك القدرة على الاختلاف مع الغرب، والتي يؤكدها أحمد داود أوغلو، إذ يرى أن علاقات "تقليدية" طيبة مع الغرب لا تعنى "التنازل عن الحق". والمعنى واضح، فكون

---

* المقصود بخط القطيعة التاريخية نقض وتيرة الاتساق مع ماضي الدولة العثمانية.

(1) أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص105.

(2) المرجع السابق، ص105..

تركيا عضواً في حلف شمال الأطلسي لا ينبغي أن يعني الانضواء وعدم القدرة على الاختلاف مع الشريك الغربي.

وبحسب أحمد داود أوغلو، فإن هناك ثلاث مراحل شهدها العالم ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001، المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان، والمرحلة الاستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات، وقد تستمر هذه المرحلة من 10 إلى 15 عاماً، ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد حيث ستعمل كل قوة إلى مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام.

ويرى داود أوغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة متميزة من هذه المرحلة يرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضى لأن تكون قوة مركزية. ويرى أن هناك ثلاثة عوامل ظهرت في التسعينيات كانت معيقة أمام تركيا لتكون قوة مركزية مؤثرة:

- الإرهاب (والمقصود هنا حزب العمال الكردستاني) وما حمله من استقطابات داخلية.
- عدم الاستقرار السياسي.
- الأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

وقد بنت تركيا استراتيجيتها في سياستها الخارجية على عدة أسس من بينها: [1]

- التوفيق بين الحريات والأمن: ففي وقت كان اللاعبون العالميون وفي مقدمتهم الولايات المتحدة يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11 سبتمبر/أيلول كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية. وهو ما جعل تركيا نموذجاً لبلاد أخرى.

(1) محمد نور الدين، " السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات" في محمد عبد العاطي (محرر)، مرجع سابق، ص138.

– إنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر أو ما يسمى بـ"تصفير" المشكلات: وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، وهذا إن تحقق سيمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

– اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك: ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد.

وبدلاً من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطابات الغرب /الشرق، والشمال/ الجنوب، وآسيا /آوروبا، والغرب/ الإسلام، تكون على العكس من ذلك "مصدر حل" للمشكلات، وبلداً مبادراً إلى طرح الحلول لهذه المشكلات، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي. ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنها تناقض بعضها.

– تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية: لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين. في المرحلة الجديدة على تركيا ألا تكون مجرد جسر بل "بلد مركز" جاذباً وفاعلاً.

– الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم الهامة لتركيا.

واستناداً إلى هذه الأسس الخمسة التي يحددها أحمد داود أوغلو فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضاً إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل في العالم الإسلامي والعربي منه على وجه الخصوص بعدما ابتعدت عنه منذ انهيار السلطنة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءاً تابعاً للمنظومة الغربية الإسرائيلية.

وتحاول تركيا تجسيد هذه السياسة من خلال قوة المبادرة الدبلوماسية "القوة الناعمة"، ولهذا تتوسط تركيا في العديد من المشكلات الموجودة في محيطها، ومن خلال تنشيط دور أنقرة في المؤسسات الإقليمية والدولية ومشاركتها الفاعلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة،

والانفتاح الاقتصادي والثقافي على كافة دول العالم حتى على تلك التي كانت بينها وبين أنقرة عقد ومشكلات تاريخية مزمنة مثل أرمينيا.

يرى الباحث بعد استعراض النخبة التركية، أنه ثمة تطابق بين الإطار القانوني والدستوري والإطار الفعلي الديناميكي، فالشخصية المحورية في النظام السياسي التركي دستورياً تتمثل في رئيس الوزراء، وهو نفسه الشخصية المحورية في الإطار الفعلي الديناميكي، على عكس ما ظهر في فترة التسعينيات في تركيا، حيث كان رؤساء الجمهورية أكثر تأثيراً من رؤساء الوزراء، فتورغت أوزال طبع مرحلة بداية التسعينيات باسمه، حتى أضحت تلك الفترة في الكتابات السياسية التركية تعرف بـ " الحقبة الأوزالية"، ولم يكن الحال مختلفاً كثيراً عن فترة الرئيس سليمان ديميرل. ويرجع الباحث ذلك إلى الخصائص السلوكية (السيطرة) التي يتمتع بها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان مقارنة بالنخبة المعاونة، بالإضافة إلى الخبرات السياسية التي أكتسبها خلال مرحلة عمله السياسي في أحزاب الفكر الوطني والقطاع البلدي.

ولو تجاوزنا الاستخلاصات لكل حالة إلى إجراء مقارنة بين الحالة السورية والتركية، يجد الباحث:

القيادة السورية لا تشكل لها البيئة الداخلية معوقات، وكذلك لا تطرح لها فرصاً حقيقية، باستثناء الموقع الجغرافي، الذي يمنع تركيا من الوصول إلى الأردن ولبنان ودول الخليج العربي، بالإضافة إلى النفط حيث تفتقر تركيا لهذا المورد الاستراتيجي، وتحتاجه بشدة نظراً لطبيعة اقتصادها النامي، غير أنه بذات الوقت يمكن تعويضه من مصادر بديلة سواء من دول آسيا الوسطى او العراق أو الخليج.

ويبدو للباحث أن إيمان الرئيس بشار الأسد بأولوية الاقتصاد على السياسة في التعاطي مع الداخل، يدفعه لتوثيق العلاقات الاقتصادية مع تركيا لخدمة السياسة، وهذا ما ستحاول الدراسة استبيانه في الفصل القادم.

أما فيما خص الحالة التركية، فإن البيئة الداخلية كما تفرض قيوداً على صانع القرار، فإنه تطرح فرصاً حقيقية له، حيث تتبع القيود من التكوينات الاجتماعية، ولاسيما المكون الكردي الذي يحاول إيجاد دعم له في دول الجوار الجغرافي، وكذلك الحال تشكل المعارضة البرلمانية ذات

التوجهات العلمانية قيداً على تطوير العلاقات مع الدول العربية عموماً وسورية خصوصاً، وهذا يشكل بدوره تحدٍ داخلي لمبدأ العمق التاريخي لأحمد داوود أوغلو.

أما بالنسبة للفرص التي تطرحها البيئة، فإن مؤسسات المجتمع المدني– وبالتحديد مدارس فتح الله غولن – تساهم في الترويج للقوة الناعمة " السوفت باور التركي"، والتي تعتبر أداة أساسية للقيادة والنخبة التركية في سياستها الخارجية.

مقدمــة

تزامن التحسن الملحوظ في العلاقات السورية– التركية مع حدوث التغير القيادي في كل من سورية وتركيا، وطال التحسن كل مجالات العلاقات البينية وخصوصاً تلك الملفات التي حالت دون تطبيع العلاقات بينهما طيلة عقود على انفراط عقد الامبراطورية العثمانية التي كانت تجمعها مع سورية، فلم تعد مسألة لواء الإسكندرونة عائقاً في طريق تحسن تلك العلاقات، وذلك بتجاهلها من قبل الجانب السوري والتركيز على نقاط التلاقي لحين بناء الثقة وإيجاد حل لها، وابتعدت قضية المياه عن التسيس وربطها بقضية الأمن، وذلك بعد توقيع اتفاق أضنة عام 1998، الذي أنهى العلاقة بين سورية وحزب العمال الكردستاني.

أما التغير الكبير فكان في العلاقات الاقتصادية، حيث وقع الطرفان على اتفاقية للتجارة الحرة التي أصبحت نافذة بحلول كانون الثاني/يناير 2007، ونتيجة لذلك ارتفع إجمالي حجم التجارة بين البلدين من (797) مليون دولار عام 2006 إلى (2.2) مليار دولار في عام2010، كما ألغيت التأشيرات بين البلدين في عام 2009، مما زاد في كثافة الحركة عبر الحدود.

ولم يقتصر التغير على الجوانب المادية بل تعداه إلى الجوانب المعنوية من خلال تغير في إدراك كلا الطرفين لبعضهما، فبعد أن كانت صورة التركي في الذهنية العربية عموماً والسورية على وجه الخصوص تتمثل في أن التركي هو وريث العثماني الذي كان سبب تخلفه وانغلاقه وإبعاده عن المؤثرات الثقافية والحضارية الغربية، وأن تركيا أداة غربية في تحقيق المشاريع الأمريكية في المنطقة، أصبحت هذه الصورة بأن الأتراك قادرون على إثبات أنفسهم في ساحة الفعل التاريخي، وهم نصراء لقضايا المنطقة العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وفي المقابل انقلبت الصورة الذهنية عن العربي لدى الأتراك والمتمثلة في الخيانة والغدر في الظهر.

على ضوء ما تقدم ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يسلط الضوء على القضايا الخلافية التاريخية (لواء الإسكندرونة، والمياه، والأكراد)، والتغير الحاصل في كل منها في أعقاب التغير القيادي في كلا البلدين، والمبحث الثاني يناقش التطور في العلاقات الاقتصادية وصولاً الى توقيع اتفاقية التجارة الحرة وبعد سريان مفعولها، أما المبحث الأخير فيتناول الصور النمطية المتبادلة والتغير الحاصل عليها.

المبحث الأول

القضايا الخلافية في العلاقات السورية- التركية

أولاً- قضية لواء الإسكندرونة:

1- لواء الإسكندرونة جغرافياً

يقع لواء الإسكندرونة في الزاوية الشمالية الغربية من بلاد الشام*، ومساحة اللواء (4806) كم2، وبعد ضمه إلى تركيا أصبحت مساحته (5403) كم2، ويضم (9) أقضية و(25) ناحية و(377) قرية. (1)

وتبدأ حدود اللواء من نقطة على ساحل خليج الإسكندرونة إلى الشمال من مدينة الإسكندرونة، ومنها يتجه إلى خط الحدود شرقاً نحو جبال (الأمانوس)، ثم ينحدر على السفح الشرقي لتلك الجبال إلى محطة السكة الحديد في ميدان (أكبس)، حيث تلتقي حدود تركيا وسورية، ومن ثم يتجه جنوباً على خط الحدود بين محافظة حلب وحدود اللواء، ثم إلى الجنوب الغربي ليتصل بمجرى نهر العاصي ثم يتجه غرباً بالقرب من مدينة كسب السورية ثم إلى الغرب نحو الساحل. (2)

أما سواحل اللواء فتبدأ من نقطة الحدود الشمالية في (بارياس) وتنتهي عند البدروسية، وتضم خليج الإسكندرونة وإلى الجنوب منه مدينة أرسوز ثم كسريك مروراً (بجون أنطاكيا)، وتنبع أهمية هذه السواحل من كون وقوع معظمها على خليج الإسكندرونة الواسع والعميق والبعيد عن التيارات البحرية، إضافة إلى مواجهتها لسواحل قبرص مما يمنحها أهمية عسكرية. (3)

---

* راجع خريطة اللواء في الملحق رقم (5).

(1) محمد علي زرقة، **قضية لواء الإسكندرونة: وثائق وشروح**، بيروت، دار العروبة، ج1، 1994، ص196.

(2) المرجع السابق، ص196-198.

(3) المرجع السابق، ص198.

هذا الامتداد الحدودي للواء الإسكندرونة يبين بوضوح مدى امتداده في عمق الأراضي السورية وقلبها حتى في شواطئه على البحر المتوسط، وبنفس الوقت الذي يأخذ فيه شكل استطالة قسرية غير متجانسة مع التوزع الجغرافي للأراضي التركية.

2- لواء الإسكندرونة تاريخياً

قسم قانون الولايات العثماني لعام 1684 سورية إلى ثلاث ولايات: (دمشق، وحلب، وبيروت) إضافة إلى ثلاثة سناجق* هي: (القدس، ودير الزور، ولبنان)، وكانت ولاية حلب مقسمة إلى ثلاثة سناجق هي: (حلب، ومرعش، وأورفة)، وكان سنجق حلب بدوره مقسماً إلى أربعة عشر قضاء هي: (حلب، وعينتاب، وكلس، والإسكندرونة، وأنطاكيا، وإدلب، وحارم، وجسر الشغور، والمعرة، والباب، وبيلان، وجبل سمعان، ومنبج، والرقة). [1]

وعندما عُقدت اتفاقية سايكس بيكو في عام 1916 بين فرنسا وبريطانيا لاقتسام ممتلكات الامبراطورية العثمانية في المنطقة العربية، فقد كانت منطقة الإسكندرونة ضمن المنطقة الزرقاء المخصصة للنفوذ الفرنسي. وبعد أن أصبح الانتداب الفرنسي على سورية أمراً واقعاً بعد معركة ميسلون في عام 1920، قسمت سورية إلى أربع حكومات هي: (دمشق، وحلب، والعلويين، ولبنان الكبير)، وقد ألحق سنجق الإسكندرونة بحكومة حلب مع احتفاظه باستقلاله الإداري. [2]

وفي إطار حرب التحرير التي قادها مصطفى كمال أتاتورك هاجمت القوات التركية القوات الفرنسية في منطقة كيليكيا*، فانعكست تلك التطورات على العلاقات الفرنسية- التركية وعلى منطقة الإسكندرونة بالتحديد، فوقع الطرفان في آذار/مارس 1921 اتفاقية لوقف الاشتباكات بين الطرفين في منطقة كيليكيا، إضافة إلى قيام فرنسا بتشكيل إدارة خاصة في منطقة الإسكندرونة، تقدم للسكان الأتراك التسهيلات اللازمة لتطوير ثقافتهم واستعمال اللغة

---

* السنجق هو عبارة عن تقسيم إداري عثماني، يرادفه في سورية ما بعد الاستقلال مصطلح (محافظة)، وينقسم السنجق إلى عدة أقضية (مناطق) .

(1) أحمد عدنان العطية، **أزمة الإسكندرونة وعصبة الأمم: أطروحة دكتوراه من جامعة جنيف عام 1949**، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص13.

(2) المرجع السابق، ص14.

* كيليكيا تضم: أورفة، وأضنة، ومرسين، وعينتاب، ومرعش.

التركية بصورة رسمية وبالمساواة مع اللغتين العربية والفرنسية، حيث أصدرت المفوضية العليا الفرنسية في سورية قراراً بمنح منطقة الإسكندرونة نظاماً إدارياً خاصاً، وتأسيساً على ما سبق فقد عقدت الهدنة الفرنسية- التركية في 20 تشرين أول/أكتوبر 1921، والتي سميت باتفاقية (فرانكلين- بويون) نسبة إلى وزيري الخارجية الفرنسي والتركي. [1] وهكذا ظلت منطقة الإسكندرونة بموجب هذه الاتفاقية تابعة لسورية باعتراف رسمي تركي بذلك، وقد ضُمِّنَ محتوى هذه الاتفاقية في معاهدة لوزان لعام 1923، وتأكيداً على تبعية لواء الإسكندرونة إلى الدولة السورية فإنه عندما أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً بتطبيق نظام المحافظات في سورية عام 1936، قسمت سورية إلى تسع محافظات كان من بينها محافظة إسكندرونة. [2]

بتوقيع المعاهدة الفرنسية- السورية في 9 أيلول/سبتمبر 1936 والتي أنهت من الناحية الشكلية الانتداب الفرنسي على سورية، بدأت تركيا التحرك على أكثر من مستوى بخصوص مسألة الإسكندرونة؛ المستوى الأول: طالب مندوبها في عصبة الأمم بإعطاء "الأكثرية التركية"* في منطقة الإسكندرونة حريتهم في استقلالهم كما حصل عليها السوريون، وعلى المستوى الثاني شرعت الحكومة التركية بإجراء محادثات ثنائية مع الفرنسين، مطالبة بأن تعقد فرنسا معاهدة مع لواء الإسكندرونة أسوة بالمعاهدات المعقودة بين فرنسا وكل من لبنان وسورية، غير أن فرنسا رفضت المطلب التركي على اعتبار أنه يتعارض مع اتفاقية 1921 من جهة، ونظام الانتداب لا يجيز اقتطاع أي جزء من الأراضي المنتدبة أو تأجيرها من جهة أخرى، أما المستوى الثالث في الحقيقة هو أسبق من الناحية الزمانية من المستوين السابقين، حيث كثفت تركيا من نشاطها في

---

(1) تهاني شوقي عبد الرحمن، **نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938**، القاهرة، دار العالم العربي، 2011، ص189.

(2) محمد ضيف الله محمد المطيري، **مشكلتا الموصل والإسكندرونة والعلاقات العربية التركية**، القاهرة، الشركة العصرية للطباعة، ط1، 2003، ص109.

* كانت التركيبة السكانية للواء الإسكندرونة حسب الوثائق الفرنسية: مجموع السكان(220000) نسمة ؛العرب(105000) نسمة بنسبة(48%)، الأتراك(85000) نسمة بنسبة(40%)، الأرمن (25000) نسمة بنسبة (10%)، آخرون(الأكراد، والشركس، واليهود) (5000) نسمة بنسبة (2%). لمزيد من التفاصيل حول الوثيقة الصادرة عن القيادة العليا للجيوش الفرنسية في المشرق راجع الملحق رقم(6).

توثيق علاقاتها مع أتراك اللواء من خلال تقديم المساعدات المادية والمعنوية لتنمية النزعة الانفصالية، وقد لعبت جمعية استقلال (هاتاي) وبيوت الشعب دروراً بارزاً في هذا الصدد. [1]

بعد أن وصلت المحادثات الثنائية بين الفرنسين والأتراك إلى طريق مسدود، تم الاتفاق على عرض القضية على مجلس عصبة الأمم، وعرض وزير الخارجية التركي وجهة نظر حكومته، واقترح ممثل فرنسا على مجلس العصبة اختيار شخصية دولية كمقرر لتنسيق المفاوضات المباشرة بين الطرفين لإيجاد الحلول وعرضها على مجلس العصبة، وقد اختير المسيو(ساندلر) وزير خارجية السويد وممثلها في مجلس العصبة.

بدأ الموقف الفرنسي بالتغير تدريجياً، فبعد أن كان يصر على مرجعية التفاوض القانونية المتمثلة في اتفاقية عام 1921 ونظام الانتداب، ظهر التغير في المشروع الذي قدم لمجلس عصبة الأمم، والذي عرف بـ (تقرير ساندلر) *، والذي تقرر بمقتضاه أن يؤلف اللواء وحدة منفصلة تتمتع باستقلال تام في شؤونها الداخلية، وأن تعتبر اللغة التركية هي اللغة الرسمية للواء، وألا تطبق عليه أية اتفاقية دولية تعقدها الدولة السورية دون موافقة مسبقة صريحة من عصبة الأمم، وألا يكون للواء جيش أو تفرض على أبنائه الخدمة العسكرية، وأن يتضمن نظام اللواء نصاً يحدد الحقوق والتسهيلات التي تتمتع بها تركيا في ميناء الإسكندرونة. [2]

يعزو المؤرخون التغير في الموقف الفرنسي تجاه قضية اللواء إلى المتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية خلال تلك الحقبة، خاصة بعد قيام محور روما –برلين، وسعي حكومة موسوليني أن يكون لها سياسة متوسطية نشطة، مما جعل الفرنسيين يسعون بجد لعقد الصداقات مع دول البحر المتوسط، وكانت الجمهورية التركية في مقدمتها. [3]

---

(1) محمد علي زرقة، مرجع سابق، ص148–185.

* لمعرفة مندرجات تقرير ساندلر راجع الملحق رقم(7).

(2) محمد ضيف الله محمد المطيري، مرجع سابق، ص114–115.

(3) يونان لبيب رزق، " العلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين" في أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون، **العلاقات العربية التركية من منظور عربي**، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ج1، 1991، ص244.

تم نشر دستور اللواء في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1937، حيث أنيطت سلطة التشريع بمجلس مؤلف من (40) عضواً. وبدأ الإعداد للانتخابات بأعمال اللجنة الدولية المشكلة من مجلس العصبة لتشكيل الجداول الانتخابية، وجرت تدخلات بشتى الصور، حيث أجبر ملاك الأراضي الأتراك الفلاحين العرب بتسجيل أنفسهم ضمن الطائفة التركية بوصفهم أتراكاً، وإلا تم طردهم من الأراضي التي يعملون بها، عدا قيام الأتراك بتسجيل الآلاف الذين جاؤوا من كيليكيا ضمن الطائفة التركية في لواء الإسكندرونة. [1]

إزاء تلك التجاوزات التركية وغيرها كاستبدال الجهاز الحكومي بالعنصر التركي أعربت اللجنة الدولية الخاصة بانتخابات اللواء عن تحفظها على النتائج التي ستسفر عنها الانتخابات، وحمّلت السلطات المحلية والدرك مسؤولية تلك التجاوزات وقررت وقف أعمال التسجيل وغلق مكاتبها ومغادرة اللواء في 29 حزيران/يونيو 1938.

حاولت الحكومة السورية آنذاك أن تحسم الخلاف مع تركيا بتقسيم اللواء بينهما على أن تكون مدينة الإسكندرونة في القسم التركي ومدينة أنطاكيا في القسم السوري، وأن يتم تبادل السكان السورين والأتراك. إلا ان الرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك رفض هذا العرض وفي 15 تموز/يوليو 1938 اجتاز الجيش التركي حدود اللواء واحتل مدن الإسكندرونة وبيلان وقرقخان، فيما رابط الجيش الفرنسي في أنطاكيا وفي هذا المناخ جرت الانتخابات التشريعية في اللواء بتاريخ 23 تموز /يوليو 1938 ففاز الأتراك بـ (22) مقعداً والسوريون بـ(18) مقعداً، وفي 2 أيلول/سبتمبر 1938 اجتمع المجلس النيابي وانتخب عبد الغني تركمان رئيساً له، وطيفور سوكمان رئيساً للدولة، ووافق على تغيير اسم اللواء إلى " جمهورية هاتاي ".[2]

وفي 29 أيار/مايو 1939 وافق برلمان " جمهورية هاتاي " على الانضمام إلى تركيا، وأصبح اللواء الولاية الثالثة والستين في الجمهورية التركية، ووقعت فرنسا وتركيا اتفاق الضم الذي أدخل اللواء بموجبه إلى الأراضي التركية.

---

(1) محمد ضيف الله محمد المطيري، مرجع سابق، ص118.

(2) "فوزي القاوقجي وزكي الأرسوزي ومحمد الزرقا ثلاث وثائق عن الاسكندرون لم تنشر من قبل"، **مجلة معلومات**، بيروت، المركز العربي للمعلومات، العدد73، كانون أول/ديسمبر 2009، ص79.

يبدو مما سبق، أن الأحداث الدولية كانت العامل الحاسم في تقرير مصير لواء الإسكندرونة، ففرنسا أرادت بمواقفها المتواطئة مع تركيا إبعاد الأخيرة عن المحور الألماني- الإيطالي الذي تشكل قبل الحرب العالمية الثانية، دونما أي اعتبار للالتزامات التي يفرضها نظام الانتداب، أو رغبات غالبية السكان العرب، ناهيك بالطبع عن أن الحكومات السورية لم تفعل شيئاً بسبب وقوعها تحت إدارة الانتداب.

3- السياسة السورية تجاه لواء الإسكندرونة بعد الاستقلال

بعد أن حصلت سورية على استقلالها، رفضت الحكومة السورية عرضاً تركياً يقوم على الاعتراف باستقلالها، مقابل التنازل عن حقها في المطالبة بلواء الإسكندرونة واعتباره أرضاً تركية.

وبعد الانقلاب العسكري الذي قام به حسني الزعيم عام 1949، اتجه حسني الزعيم بانتهاج سياسة مخالفة للسياسة السورية ما بعد الاستقلال تجاه تركيا، حيث عبر عن رغبته في إنهاء خلافات سورية مع تركيا حول مسألة لواء الإسكندرونة، وفي مؤتمر صحفي عقد في أنقرة في تموز/يوليو 1949 أعلن الوزير السوري كاظم الجزائري أن سورية قد تنازلت فعلاً عن مطالبتها الإقليمية بلواء الإسكندرونة، وبأن الأحزاب السورية التي تدعو إلى التحرير السوري للإسكندرونة قد جرى حلها من قبل حكومة الزعيم. [1]

يبدو للباحث، أن الخطوة التي اتخذها حسني الزعيم تجاه مسألة لواء الإسكندرونة لم تكن إلا في إطار إعجابه بمصطفى كمال أتاتورك ورغبته بأن يصبح " أتاتورك سورية " وينتهج ذات السياسات التي أرساها مصطفى كمال أتاتورك، ولاسيما تكريس وضع مميز للمؤسسة العسكرية والعسكر في النظام السياسي.

رجعت السياسة السورية إثر إزاحة حسني الزعيم عن الحكم إلى سابق عهدها تجاه تركيا، حيث أصرت على تبعية اللواء لسورية، ولاسيما أن الرأي العام السوري كان ممتعضاً من ميول

---

(1) يوسف الجهماني، **تركيا والشرق الأوسط((سوريا- المياه- اسرائيل))**، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والخدمات الإعلامية والتوزيع، ط2، 2009، ص36.

الزعيم الموالية للأتراك ونيته التنازل عن حقوق سورية في اللواء، وعند استلام أديب الشيشكلي الحكم في 29 تشرين الثاني /نوفمبر 1951 ركز على المسائل الوطنية وأظهر عداءً واضحاً لتركيا، وطالبت الصحف السورية بأن يسبق أي تعاون مع تركيا موقف تركي لا لبس فيه ضد إسرائيل، وإعادة الأراضي المتنازع عليها إلى سورية وهي الطريقة الوحيدة التي تستطيع بها تركيا أن تكسب ثقة جيرانها العرب. (1)

ولم تكن سياسة الجمهورية العربية المتحدة (1958–1961) بأقل تشدداً إزاء مسألة لواء الإسكندرونة، خصوصاً أن الوحدة جاءت كرد فعل عربي إزاء محاولات تركيا إدخال الدول العربية ولاسيما سورية ولبنان في المشاريع الأمنية الغربية لمواجهة الشيوعية، وشعر سكان اللواء بالارتياح والانفراج واعتبروا أن قيام الوحدة بين سورية ومصر ما هو إلا خطوة تمهيدية لقيام الوحدة الشاملة بين أجزاء الوطن العربي بما فيها لواء الإسكندرونة، ونشطت جراء ذلك لجان تحرير لواء الإسكندرونة نشاطاً ملحوظاً، حيث أقيمت المؤتمرات السياسية للدفاع عن اللواء ونظمت المهرجانات الشعبية للمطالبة بعودة اللواء إلى سورية. (2)

وبعد قيام ثورة آذار/مارس عام 1963، وكذلك الحركة التصحيحية عام 1970 واستلام الرئيس حافظ الأسد مقاليد السلطة لم يحد عن المواقف السورية السابقة، وأعطى الأولوية لقضية الجولان السوري المحتل منذ عام 1967، وحتى خلال زيارته إلى جنوب قبرص في عام 1974 لم يذكر الرئيس حافظ الأسد في خطابه تركيا على الإطلاق واكتفى بتثمين الموقف القبرصي " الداعم لنضالنا ضد الصهيونية " التي تحتل الأرضي العربية. (3)

يبدوا واضحاً من الاستعراض السريع لمرحلة ما بعد الاستقلال، أي في ظل الحكومات الوطنية السورية المتعاقبة أن السياسة السورية تجاه مسألة اللواء لم تتعد حدود التأكيد على

---

(1) يوسف الجهماني، مرجع سابق، ص39.

(2) محمد علي زرقة، مرجع سابق، ص213.

(3) Emma Lundergren Jörum "The Importance of The Unimportant: Understanding Syrian Policies Towards Hatay ,1939-2012" in Raymond Hinnebusch & Özlem Tür(Editors), **Turkey-Syria Relations Between Enmity and Amity,** England, Ashgate Publishing limited, 2013, p.116.

عروبة اللواء وعدم التنازل عنه، ولم يتم إثارتها في المحافل الدولية أو نقل المسألة إلى محكمة العدل الدولية.

4- قضية لواء الإسكندرونة بعد عام 2000

حافظت سورية على الصمت المحلي حول قضية لواء الإسكندرونة، إلا أن نقطة الانعطاف التاريخية تمثلت عندما بيَّن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في عام 2000 أن مسألة لواء الإسكندرونة لن تقف حجر عثرة في طريق تعزيز العلاقات الثنائية مع تركيا، وأن سورية تأمل بحل المشكلة في السنوات المقبلة، وفي أيلول/سبتمبر عام 2001 طمأن السفير السوري في تركيا محمد سعيد النبي الأتراك أن الوقت كفيل بحل الأمور كلها، وأن الأمر ليس مشكلة أساسية وأنه لن تذهب شكاوى إلى المحكمة الدولية، ولن يكون هناك قتال من أجله. [1]

وهكذا يبدو أن السياسة السورية في ذلك الوقت كانت تهدف إلى إقناع تركيا أنه لا يجب البحث عن حل نهائي ورسمي لمسألة اللواء في تلك المرحلة، وعوضاً عن ذلك على البلدين بذل الجهود لتطوير العلاقات الثنائية فيما بينهما، وتنحية المسألة جانباً.

في كانون الثاني/يناير عام 2004 زار الرئيس السوري بشار الأسد تركيا، وهي الزيارة الأولى على الإطلاق التي يقوم بها رئيس سوري حتى ذلك الحين، يحكى أن مطلباً تركياً باعتراف رسمي بالحدود كاد أن يقف في طريق زيارة الرئيس بشار الأسد تلك. ومع إن الإعلام التركي نقل تقارير عن أن اتفاقاً رسمياً على الحدود تم توقيعه خلال زيارة الرئيس بشار الأسد عام 2004، إلا أن ذلك لم يحدث وقد تمت الزيارة في النهاية من دون الاعتراف الرسمي المسبق بالحدود الذي أصرت عليه تركيا،[2] وإن الأخيرة وجدت من الأجدر بالأهمية حينها الاستمرار في تطوير علاقاتها مع سورية بدل الحصول على هذا الاعتراف، كما تظهر الزيارة أيضاً أن تركيا لم تر في عدم الاعتراف الرسمي ذاك تهديداً لها.

---

(1) Emma Lundergren Jörum, op.cit p.117.

(2) عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص270.

وعلى الرغم من عدم وجود اعتراف رسمي سوري بالحدود، سبق تلك الزيارة الرئاسية إلى تركيا عدد من التغيرات في السياسات السورية نحو لواء الإسكندرونة، كان قبول سورية لطلاب ذوي أصول عربية من لواء الإسكندرونة في الجامعات السورية نقطة نزاع بالنسبة لتركيا، حيث كان يتم قبول أولئك الطلاب من دون اجتياز امتحانات القبول الإلزامية المختلفة، بل ويتم منحهم منحاً دراسية لتغطية نفقات المعيشة، لكن عدد أولئك الطلاب تضاءل بشكل كبير في عام 1998 عندما قررت وزارة التعليم التركية أن الشهادات السورية لم تعد سارية المفعول في تركيا، وفي عام 2002 قدر عدد الطلاب الأتراك من أصول عربية في الجامعات السورية بنحو (100) إلى (200) طالباً، وفي عام 2003 كان هناك سبعون طالباً ممن سلف ذكرهم في جامعة دمشق، وذلك العام تم رفض كل الطلاب الجدد القادمين للدراسة (بلغ عددهم خمسة) ولم يبرر ذلك رسمياً، وفي العام نفسه 2003 بدأت كل من سورية وتركيا العمل سراً على تسوية نهائية لمشكلة الأملاك المؤممة على جانبي الحدود. [1]

وخلال زيارة رئيس الوزراء السوري مصطفى ميرو إلى تركيا في تموز/يوليو عام 2003 أشارت الصحافة التركية إلى أن مسألة "إقليم هاتاي" لم تكن على لائحة المحادثات الثنائية، ولم يأت الإعلام السوري على ذكر أي من تلك التصريحات إذ التزم الصمت وحافظ كل من الممثلين الأتراك والسورين على قضية اللواء خارج إطار النقاش مع بذل الجهود، عوضاً عن ذلك للتركيز على تحسين العلاقات بشكل عام وبناء جسور ثقة متبادلة.

وخلال زيارته إلى تركيا عام 2004 كانت إجابات الرئيس بشار الأسد عن الأسئلة المتعلقة بمسألة اللواء مماثلة لما كان يقول الممثلون الآخرون منذ توقيع اتفاق أضنة عام 1998 ، إذ قال: " إن هذه القضية ليست جوهرية اليوم، وهي كانت على لائحة الخطط لمدة (60) عاماً تقريباً [....] ومع مرور الوقت سنتمكن من إيجاد حل" ، وصرح أيضاً أن هذه المسألة لن تناقش خلال الزيارة وشرح السبب في مقابلة على قناة CNN التركية قائلاً: " من الطبيعي عندما تريد حل نقاط الاختلاف بين دولتين أن تبدأ بالإيجابيات وليس العكس. فمن غير الممكن أن نحل أو نطور العلاقات بدءاً من نقاط الاختلاف. ولقد تطورت العلاقات الآن وعندما تتطور

(1) Emma Lundergren Jörum, op.cit.p.118.

أكثر مستقبلاً سيكون هناك إحاطة بنقاط الاختلاف ونقاط التوافق [....] لا توجد تفاصيل الآن ولم نتحدث عن هذا الأمر مع صناع القرار الأتراك لدينا أمنية مشتركة بترميم نقاط الاختلاف من أجل الوصول إلى حل لها في المستقبل. لا لأننا نهملها بل لأن علينا حل هذا الموضوع بطريقة تحقق مصالح كلا البلدين وتبعث على الرضا لكليهما و لكن علينا أن نعطي كل مشكلة وقتها". [1]

وفي حين لم تدل تصريحات الرئيس بشار الأسد على أي تغير في الموقف السوري، إلا أنه أوحى برغبة واضحة بتجنب الموضوع. ومن الضروري الإشارة إلى أنه تم الاتفاق على افتتاح أربعة مراكز تجارية حدودية في تركيا ضمن إطار منطقة تجارة حرة خطط لها على طول الحدود السورية – التركية وكان أحدها في سيلفيغوزو في اللواء، وكانت الموافقة السورية على تأسيس مركز في اللواء قد فهمت في تركيا على أنه اعتراف غير مباشر بالسيادة التركية، وخلال زيارة رئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري إلى تركيا في تموز/يوليو عام 2004 صرح وزير التجارة الخارجية التركي كورشاد توزمين أن سورية وتركيا قد تجاوزتا الاضطرابات المتعلقة بالحدود (مع أنه لم يذكر "إقليم هاتاي" بالاسم). [2]

وفي عام 2009 وقعت كل من سورية وتركيا اتفاقية يعطى بموجبها تعويض لما يقارب نصف عدد السكان الذين صودرت أراضيهم وأملاكهم على كلا الجانبين. وفي وقت إعلان الاتفاقية، كانت ملكية حوالي (1350) كم2 من الأراضي على الجانب التركي من الحدود تعود بصورة قانونية لأناس يعيشون في سورية، وكانت معظم تلك الأراضي واقعة في لواء الإسكندرونة. [3]

يبدو مما سبق أن التوازنات والتفاعلات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين دفعت سلطة الانتداب الفرنسي الى سلخ لواء الإسكندرونة ومنحته إلى تركيا التي كانت أقرت اتفاقية عام 1921 مع فرنسا أمراً واقعاً، كرغبة فرنسية لإبعاد تركيا عن بلدان المحور الألماني، المهم

(1) Emma Lundergren Jörum, op.cit.p.117

(2) Ibid,p.120.

(3) Ibid,p.120.

أنه بعد استقلال سورية عام 1946 كان الاتجاه الغالب للحكومات السورية المتعاقبة التأكيد على سورية لواء الإسكندرونة رسمياً، رغم أن السياسات الوطنية حيال الملف لم تتجاوز المطالبات الإعلامية وإحياء ذكرى سلب اللواء، دون إثارة الملف بالوسائل الدبلوماسية أو غيرها حيث لم يتم إثارتها في المحافل الدولية أو نقلها الى محكمة العدل الدولية. عملياً بعد عام 2000 وفي ظل القيادة الجديدة في كلا البلدين واصلت تركيا سعيها الى التعامل مع الملف في ضوء الأمر الواقع ولم تخفِ رغبتها بالحصول على اعتراف رسمي سوري بهذا الأمر الواقع، وهو لم يتحقق لها، حيث ارتأت القيادة السورية الجديدة تأجيل البحث عن حل نهائي للملف ريثما يتم بناء علاقات متطورة الى الحد الكافي بخلق مناخ من الثقة يسهّل سُبُل هذا الحل، وهذا الموقف الذي يعتبر تراجعاً من الناحية السياسية عن مواقف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال يُعد انعطافة هامة للدلالة على أنَ القيادة السورية كان لديها نية جادة بعدم جعل قضية لواء الإسكندرونة حجر عثرة في طريق تحسن العلاقات السورية –التركية، بينما المؤشرات المتمثلة في قضية الأملاك المؤممة وافتتاح المراكز التجارية وتغيير المناهج التعليمية والتعامل مع الطلبة أبناء اللواء...الخ، تصب في خانة الإقرار بالوضع القائم المتمثل في السيادة التركية على الإقليم.

ثانياً– القضية الكردية:

1– التطور التاريخي للقضية الكردية في تركيا

بعد معركة جالديران بين العثمانيين والفرس في عام 1514 دخلت جل الإمارات والزعامات الكردية في دائرة النفوذ العثماني، مقابل احتفاظها بنوع من الحكم الذاتي.

وشهدت الفترة الممتدة من معركة جالديران إلى الحرب العالمية الأولى بداية نشوء القضية الكردية في الشرق الأوسط بعد عدة انتفاضات في المناطق الكردية، بعضها ذات طابع قومي كثورة الشيخ عبيد الله النهري (1878–1881)، [1] والتي تأثرت بالفكر القومي الذي انتشر في أوروبا ونتج عنه تشكيل الدولة القومية الحديثة الأوروبية.

(1) عبد الرحمن قاسملو، **كردستان إيران**، غزال يشيل أوغلو(مترجم)، دمشق، دار الشموس للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص46.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى لاح للأكراد كغيرهم من الشعوب والقوميات المكونة للدولة العثمانية فرصة تاريخية سانحة لتحقيق طموحاتهم في كيان سياسي، ولا سيما في ضوء التصريحات البريطانية والفرنسية، والتي أعلن فيها بأن هدف الحرب على الجبهات الشرقية للحكومتين البريطانية والفرنسية هو: "التحرير التام والنهائي للشعوب التي طالما تعرضت طويلاً للقمع التركي، وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين ومحض إرادتهم"، وكذلك البنود الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس ويلسون في كانون الثاني/يناير 1918. [1]

وفي مؤتمر باريس للسلام المنعقد في 20 أيلول/سبتمبر 1919 عمل الوفد الكردي كل جهده لإدخال البنود المتعلقة بالأكراد. وبالفعل جاءت اتفاقية " سيفر" التي وقعت في 10 آب/أغسطس 1920 بين الحلفاء والحكومة العثمانية بحل للقضية الكردية والمسألة الشرقية ككل، حيث اختصرت هذه الاتفاقية الدولة العثمانية بجزء صغير من الأناضول وإسطنبول وجوارها، مع توزيع ما تبقى من مناطق تركيا على كل من اليونان وفرنسا وإنكلترا وإيطاليا، كما تم إنشاء دولة أرمينيا المستقلة في المحافظات الشرقية، وكان للأكراد حصة مهمة في هذه الاتفاقية حيث نصت على منح الأكراد الحكم الذاتي في المواد (62-63-64) *. [2]

---

(1) بيار مصطفى سيف الدين، **تركيا وكردستان العراق الجاران الحائران**، دمشق، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص19-20.

*المادة (62): تجتمع في الآستانة لجنة من ثلاثة أعضاء تعينهم حكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على التوالي لتضع في مدى ستة شهور من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة مشروعًا للحكم الذاتي يتعلق بالمناطق التي للكرد فيها الأغلبية والتي تقع شرق الفرات، وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا على ما ستقرر فيما بعد وشمال حدود تركيا وسورية وبلاد النهرين.

المادة (63): توافق الحكومة التركية على ما جاء في المادة (62) وخلال ثلاثة أشهر من إيصالها إلى الحكومة.

المادة (64): إذا حدث خلال سنة من تصديق الاتفاقية أن تَقدم الكرد القاطنون في المنطقة التي حددتها المادة (62) إلى عصبة الأمم قائلين إن أغلبية سكان هذه المنطقة يطلبون الاستقلال عن تركيا، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم بأن هؤلاء السكان قادرون على الاستقلال، وأوصت بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتنازل عن جميع حقوقها وامتيازاتها في هذه المناطق.

(2) علي حسن يوسف فتاح الهسنياني، مرجع سابق، ص21-23.

غير أن نجاحات مصطفى كمال أتاتورك في حرب التحرير على اليونان والحلفاء، وابتعاد فرنسا وإيطاليا عن بريطانيا ومعارضتهما لمشاريعها في المنطقة، وخوف بريطانيا من دفع الأتراك نحو صداقة مع النظام الجديد في روسيا بعد انتصار ثورة أكتوبر 1917، كلها عوامل ساعدت في تراجع بريطانيا عن وعودها للأكراد.

تجسد التراجع البريطاني عن وعوده للأكراد في مؤتمر لوزان الذي انعقد في 24 نيسان /أبريل 1923، ورضوخها لمطالب الوفد التركي الممثل في عصمت إينونو، الذي كان لا يرى أي فارق ما بين الكرد والأتراك، ويعتبرهم يشكلون " العنصر الطوراني". وخلت الاتفاقية من أي ذكر للاستقلال الكردي أو الحكم الذاتي، إلا من بعض الحقوق وذلك في نص ضمني في المادة (38) والتي قضت: " الحكومة التركية تتعهد بمنح سكان تركيا الحماية التامة لحياتهم وحريتهم دون تمييز في الأصل والقومية واللغة والعرق والدين"، والمادة (39) التي نصت على: " ألا تصدر أية مضايقات ضد المواطنين في تركيا بشأن الاستخدام لأية لغة كانت سواء في العلاقات التجارية أم في مجال الدين والإعلام والمؤلفات المطبوعة من أي نوع كانت أو في الاجتماعات العامة ". [1] ولم يعترف الأتراك إلا لليونانيين بأنهم يشكلون أقلية في معاهدة لوزان.

وهكذا لم تتطرق معاهدة لوزان لأي ذكر للأكراد بل وجدوا أنفسهم مقسمين بحدة، فجزء من أراضي كردستان أصبح يخضع للجمهورية التركية الوليدة، والقسم الآخر يتبع لإيران، أما كردستان الباقية فتم ضمها إلى العراق*، والأجزاء الأخرى وهي ضئيلة المساحة والسكان تم ضمها إلى سورية وأرمينيا.

بعد إعلان قيام الجمهورية في 29 تشرين الثاني/أكتوبر 1923 وإلغاء الخلافة في عام 1924، والقيام بالإجراءات التحديثية الفوقية –كما بينت الدراسة في فصلها الثاني– لبناء الأمة

---

(1) بيار مصطفى سيف الدين، مرجع سابق، ص78.

* بعد ثورة الشيخ سعيد بيران عام 1925، رفعت بريطانيا قضية الموصل إلى عصبة الأمم، وأصدرت العصبة تقريراً يدعو إلى إبقاء الموصل تحت الانتداب البريطاني ومنح أكرادها حكماً ذاتياً، ورفضت تركيا التقرير إلى أن وجدت المسألة حلاً نهائياً لها في اتفاق حزيران/ يونيو 1926 بين بريطانيا وتركيا والعراق حيث تقرر ضم الموصل نهائياً إلى العراق.

وفقاً للتصور الكمالي، انفجرت الثورة الكردية الأولى والمعروفة بثورة الشيخ سعيد بيران أو "سعيد الكردي" كما تطلق عليها النخب الكمالية. اتسمت ثورة الشيخ سعيد بطابعين: قومي وديني؛ فقد أقرَ الشيخ سعيد بيران في المحكمة أنه قام بالثورة لإحلال حكم الشريعة، لكن رفاقه ومنهم شقيقه عبد الرحمن، أعلنوا أنهم كانوا يريدون إقامة دولة كردية مسلمة. (1)

بعد فشل ثورة الشيخ سعيد بيران قامت انتفاضة دعيت بانتفاضة آغري، واستمرت ثلاث سنوات وتم إخمادها في عام 1930، وبعد انتفاضة آغري حدثت انتفاضة أخرى في دير سيم عام 1938. لم تعتمد حكومة مصطفى كمال أتاتورك في تعاطيها مع الأكراد على الحل الأمني والعسكري فقط، بل تجاوزته إلى الناحية الثقافية، وإعادة التوزيع الديموغرافي؛ حيث تجسد ذلك في خطة (إصلاح الشرق) التي حظرت استخدام اللغة الكردية في المؤسسات الرسمية والمدارس والمحاكم وأماكن العمل والقضاء والأسواق والشوارع ومعاقبة المخالفين بدفع غرامات مالية، وقضت أيضاً بنقل مجموعات سكانية كردية من المناطق الشرقية وتوزيعها على المحافظات الغربية في مناطق بحر إيجة والبحر المتوسط وتراقية. (2)

كما أطلق على الأكراد تسمية أتراك الجبل، وصدرت المؤلفات التي تتحدث عن تركية الأكراد، وبأنه ليس ثمة قوم بمحتوى قومي يدعون الأكراد، لأن لفظة الكرد نتجت عن صوت (كارت كورت) الناجمة عن انكسار الجليد عند المشي عليه في المنطقة الشرقية التي يقطنها الأكراد. (3)

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تعد تستطع تركيا التنكر لحقوق الإنسان والحريات العامة، واعتبار فكرة تعدد الأحزاب ضمانة للديموقراطية والحريات العامة، لذا سمح بالتعددية الحزبية وتأسست بالنتيجة مجموعة من الأحزاب.

---

(1) محمد نور الدين، **حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 2001، ص103.

(2) المرجع السابق، ص106.

(3) إبراهيم الداقوقي، **أكراد تركيا**، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2003، ص204.

انخرط الأكراد في الأحزاب التي تم تأسيسها للنضال من أجل نيل حقوقهم بدلاً من الكفاح المسلح، وكذلك التجمع في الأندية الثقافية وفروعها. غير أن الأوضاع السياسية الأكثر ملاءمة للأكراد قد جاءت إثر الانقلاب العسكري لعام 1960، حيث سمح بإنشاء الأحزاب اليسارية والاشتراكية، وتأسيس النقابات، حتى أضحى الأكراد يمثلون نسبة كبيرة من أعضاء كل المنظمات اليسارية والأحزاب الاشتراكية العلنية والسرية. (1)

نتج عن إطلاق الحريات العامة بعد انقلاب عام 1960 اعتراف سياسي بوجود الأقلية الكردية، وأن حل القضية الكردية لا يتحقق من خلال دولة كردية في تركيا وإنما من خلال ممارسة الأكراد لكافة حقوقهم القومية والثقافية ضمن الوحدة التركية. (2)

كما كانت النتيجة الأخرى لإطلاق الحريات العامة انتشار مظاهر عدم الاستقرار السياسي، وبشكل لافت للنظر العنف السياسي بين اليمين واليسار، بحيث أصبحت الاغتيالات السياسية جزء من المشهد اليومي في تركيا.

وبعد انفجار العنف السياسي بصورة كبيرة في عام 1978، وارتكاب المنظمات اليمنية المتطرفة* سلسلة اغتيالات ومذابح بحق اليسارين وبحق الأكراد الذين كانوا يمثلون نواة الحركة اليسارية، قام مجموعة من الطلبة الأكراد من خريجي كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة بتأسيس حزب العمال الكردستاني (PKK)، وكان على رأسهم عبد الله أوجلان رئيس رابطة الطلبة الأكراد في كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة، واتخذ الحزب الفكر المادي (الماركسي) إيديولوجية سياسية له. (3)

---

(1) إبراهيم الداقوقي، مرجع سابق، ص235.

(2) المرجع السابق، ص247-249.

* أشهر المنظمات اليمينية المتطرفة هي منظمة الذئاب الرمادية وتتبع لحزب الحركة القومية.

(3) السيد عبد المنعم المراكبي، **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق(الأكراد- دراسة حالة) 1988-1996**، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 2001، ص137.

وقد باشر الحزب عمله المسلح العسكري ابتداء من عام 1984، وخصوصاً بعد انضمام منظمة الفدائيين (البشمركة) إلى الحزب، حيث أطلق على أول عملياته اسم (أطلق واهرب)، ثم أتبعها بعملية ثانية أوسع نطاقاً أطلق عليها اسم (عملية الشمس) [1].

اتهمت النخبة التركية دول الجوار بدعم مسلحي حزب العمال الكردستاني (PKK)، وخصوصاً سورية من خلال إقامة معسكرات للتدريب وقيام القوات السورية بتدريبهم في منطقة البقاع بلبنان بالتعاون مع الأحزاب والفصائل اليسارية في حركة المقاومة اللبنانية والثورة الفلسطينية. [2]

كان تعامل المؤسسة العسكرية والحكومة التركية مع أعمال حزب العمال الكردستاني (PKK) أمنياً خالصاً من خلال حملات عسكرية واسعة النطاق وصلت إلى درجة التوغل إلى داخل الأراضي الإيرانية والعراقية.

لم تسفر الجهود العسكرية عن نتيجة ملموسة ولتخفيض العبء على المؤسسة العسكرية شرَعت حكومة تورغت أوزال قانون " حراس القرى "، وهو عبارة عن تشكيل ميلشيات كردية من العناصر الموالية، يتم تزويدهم بالسلاح لمحاربة عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK).

أضيف إلى قانون حراس القرى خطة تفريغ منطقة جنوب شرق الاناضول من السكان بهدف قطع طريق الإمداد عن عناصر حزب العمال الكردستاني وحرمانهم من قواعد للاختباء والتمويه والتموين. [3]

كما استخدمت الحكومة التركية "الطرح التركي الإسلامي" أسلوباً آخر في مواجهة حزب العمال الكردستاني (PKK)، عندما شجعت " حزب الله التركي" على مواجهة حزب العمال الكردستاني الملحد. [4]

---

(1) إبراهيم الداقوقي، مرجع سابق، ص296-297

(2) المرجع السابق، ص 298.

(3) محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 1997، ص128.

(4) محمد نور الدين، **حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا**، مرجع سابق، ص249-255.

في مطلع التسعينات وخصوصاً بعد التطورات التي شهدتها الساحة العراقية، بدأت ملامح تغير في السياسة التركية تجاه القضية الكردية؛ حيث أقر البرلمان التركي في 4 نيسان/أبريل 1991 مشروع قانون مكافحة الإرهاب وقانون العفو المشروط، وبموجب الأخير تم العفو عن (46) ألف سجين بينهم عدد من المشاركين في عمليات تصفها الحكومة التركية بالإرهابية، أما القانون الأول فاشتمل على عدة إصلاحات ديمقراطية أهمها إلغاء القانون (2936) الصادر عام 1982 بشأن حظر الحديث باللغة الكردية وإلغاء المواد (141) و(142) و(163) من القانون الجنائي المتعلقة بالجرائم الإيديولوجية أي الدعوة إلى أفكار ومبادئ يسارية ودينية متطرفة وإنشاء أو عضوية أحزاب تتبناها، فضلاً عن فرض عقوبة السجن (20) عاماً بدلاً من الإعدام على مرتكبي الجرائم ضد الدولة والمشاركة في العمليات الإرهابية. [1]

وبدأ الحديث عن أفكار للرئيس تورغت أوزال لحل القضية الكردية برمتها، كطرح موضوع الفيدرالية، إلا أن القدر عاجله وتوفي في أبريل/نيسان 1993، ولم تستطع الحكومات التركية المتعاقبة بعد ذلك تكريس الحل السلمي للقضية الكردية، على اعتبار أنها كانت حكومات ائتلافية ضعيفة، وتم تغليب المقاربات الأمنية والعسكرية على الحلول السلمية حتى في ظل حكم نجم الدين أربكان الذي كان قد طرح فكرة الأخوة الإسلامية.

يرى الباحث، أن إصرار النخبة الكمالية على " تتريك الأكراد" بالاعتماد على المشترك مع العنصر التركي (العامل الديني)، وتجاهلهم للخصوصية التي يتمتعون بها من حيث أنهم يشكلون عرقاً مختلفاً، هو العامل الرئيسي في تعميق المشكلة الكردية، ودفع الأكراد للبحث عن عون ومساعدة من دول الجوار كسورية. وهذا ما ينقلنا للبحث في العامل الكردي في علاقات سورية مع تركيا.

2- العامل الكردي في العلاقات السورية- التركية

في تشرين الأول /أكتوبر 1998 وصلت العلاقات السورية التركية إلى حافة الهاوية، وهددت تركيا باجتياح عسكري للأراضي السورية، واتبعت هذا التهديد بإجراءات لحشود عسكرية

(1) علي حسن يوسف فتاح الهسنياني، مرجع سابق، ص34.

على الحدود السورية، والإعلان عن قيام مناورات برية وبحرية قريبة لقواتها على الحدود البرية مع سورية وفي متاخمة مياهها الإقليمية.

كانت حجة تركيا في هذا التصعيد ضد دمشق هو اتهام قديم متمثل بدعمها " للإرهاب الكردي"، وأنها تأوي زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) عبد الله أوجلان، وتقدم لمقاتليه التدريب في معسكرات داخل سورية وخارجها في لبنان حيث تسيطر على الوضع هناك.

وعلى اعتبار أن الحجة قديمة، وترجع إلى أواسط الثمانينات منذ بداية الحراك العسكري لحزب العمال الكردستاني (PKK)، فالذي أثار الباحثين هو التوقيت الذي اختارته تركيا لإطلاق تلك التهديدات، وخصوصاً إذا علمنا أن نشاطات حزب العمال الكردستاني (PKK) لم تكن مزعجة كثيراً مقارنة بفترات سابقة، وكان قد أعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد منذ بداية أيلول/سبتمبر 1998.

إشكالية التوقيت تلك جعلت الباحثين يبتدعون من الأسباب في محاولتهم للتفسير أكثر مما تحتمل المسألة*، ولذا سوف يحاول الباحث الوقوف على الأسباب الأكثر احتمالية لتفجر الأزمة، بالاعتماد على تصريحات النخبة التركية بصورة أساسية، على اعتبار أن تصريحات النخبة السورية انحصرت في الدعوة إلى ضرورة إيجاد حل دبلوماسي للأزمة، وحل جميع القضايا العالقة مع الطرف التركي .

وقبل الدخول في موضوع التصريحات لابد من ذكر التفاعلات بين الطرفين بشأن موضوع الصراع. منذ أن أعلن حزب العمال الكردستاني (PKK) انطلاق كفاحه المسلح في عام 1984 اتهمت الحكومة التركية دول الجوار بمساندة حزب العمال الكردستاني (PKK)، وتوفير مأوى لعناصره ومعسكرات تدريبية، ففي 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986 طلبت الحكومة التركية بمذكرة رسمية من سورية إغلاق معسكرات مقامة على الحدود بين البلدين تعود لحزب العمال الكردستاني (PKK)، وردت دمشق عبر السفير السوري في أنقرة أنه لا يوجد معسكرات للأكراد

---

* راجع على سبيل المثال: محمد نور الدين، **حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا**، مرجع سابق، ص49-68 ، ويوسف الجهماني، **تركيا والشرق الأوسط ((سورية – المياه – اسرائيل))**، مرجع سابق، ص79-99 .

في سورية، ولكن هناك معسكرات للفلسطينيين وأنها طلبت من الفلسطينيين عدم إيواء عناصر مناوئة لتركيا، وكلف الأمن السوري بمراقبة الحدود. [1]

وتوترت العلاقات بشكل حاد في نهاية عام 1986 نتيجة ادعاء تركي باكتشاف مؤامرة لتدمير بناء سد أتاتورك على يد مجموعة من (12) عنصراً من حزب العمال الكردستاني (PKK) وبدعم من سورية، وفي ضوء ذلك قام تورغت أوزال رئيس الوزراء التركي آنذاك بزيارة رسمية إلى سورية، أثار الجانب التركي مسألة نشاط حزب العمال الكردستاني (PKK) انطلاقاً من الأراضي السورية، وأثارت سورية قضية مياه الفرات، وانتهت الزيارة بتوقيع برتوكولين: الأول يتعلق بالمياه حيث تعهدت تركيا بتمرير كمية من المياه تقدر بـ(500) متر مكعب في الثانية، والبرتوكول الثاني يتعلق بالأمن حيث تعهد الطرفان بمنع انطلاق أية نشاطات ضد الآخر من بلاده، وبعد عقد البروتوكول الأمني قامت سورية بنقل معسكرات حزب العمال الكردستاني (PKK) إلى منطقة البقاع في لبنان. [2]

وفي عام 1990 زاد استياء السلطات التركية من الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني (PKK)، وتذرعت سورية بأن البقاع لا يقع تحت السيادة السورية كما بين وزير الخارجية السوري فاروق الشرع آنذاك " إن وادي البقاع وإن كان يقع تحت الرقابة السورية إلا أنه لا يمكن التدخل في شؤون سلطات الأمن في المنطقة اللبنانية". [3] وفي نيسان/أبريل عام 1992 التقى وزير الداخلية التركي عصمت سزكين مع الرئيس السوري حافظ الأسد في دمشق، وقدم له أدلة على التالي: [4]

1- إن عبد الله أوجلان ما يزال يعيش في دمشق قرب جامع صلاح الدين الأيوبي، وتسهر على حمايته عناصر المخابرات السورية.

---

(1) علي حسن يوسف فتاح الهسنياني، مرجع سابق، ص 130.

(2) فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ميخائيل نجم خوري (مترجم)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1993، ص67.

(3) علي حسن يوسف فتاح الهسنياني، مرجع سابق، ص132

(4) المرجع السابق، ص133-134.

2- إن المخابرات السورية تقدم المال والمواد وهويات مزورة إلى حزب العمال الكردستاني (PKK).

3- إن سورية سمحت بوجود معسكرات للحزب، ومراكز تدريبية في وادي البقاع، ووفرت أيضاً صواريخ (أرض- جو) من طراز (sam-7) لحمايته.

4- إن سورية سمحت بعقد مؤتمرات الحزب على أراضيها في تواريخ مختلفة.

5- إن سورية سمحت للحزب ببث إذاعي من أراضيها.

ويبدو أن التعاطي السوري مع المطالب التركية لم يكن مرضياً للجانب التركي، حيث زار دمشق مجموعة من الأمنيين الأتراك، وتبعها زيارة اللواء عدنان بدر حسن رئيس شعبة الأمن السياسي في سورية إلى أنقرة في تشرين الثاني/نوفمبر 1993 ووقع الطرفان في نهاية الزيارة اتفاقاً أمنياً، وتم بموجبه إنشاء لجنة أمنية تجتمع بصورة دورية.

ولم تقف الاتهامات التركية لسورية بعد توقيع الاتفاق الأمني والذي وصف في حينها بأنه تاريخي، وزاد في تعقد العلاقات بين الطرفين استمرار تركيا في مشروع بناء سدي " بيرجيك" "وقراقامش" .

وتأزمت العلاقات في حزيران/يونيو 1996 لتصل ذروتها، حين حشد الطرفان حشوداً عسكرية ضخمة على حدودهما، وفي وقت تعرضت فيه دمشق لتفجير حافلة نقل ركاب.

هدأت حدة المواجهة بين الطرفين بمجيء نجم الدين أربكان إلى السلطة، لكن سرعان ما رجعت إلى الأمور إلى سابق عهدها، على اعتبار أن نجم الدين أربكان كان يرأس حكومة ائتلافية مع زعيمة حزب الطريق القويم تانسو تشللر المعروفة بمواقفها من حزب العمال الكردستاني (PKK) وسورية، وكذلك وجود الرئيس سليمان ديميرل ذو الشخصية المسيطرة في النظام السياسي وصاحب ذات التوجهات تجاه سورية.

ولو رجعنا إلى موضوع التصريحات التركية، فقد انطلقت أولى التهديدات ضد سورية في أزمة عام 1998 من المؤسسة العسكرية، حيث قال قائد الجيش البري الجنرال آتيللا آتيش من لواء الإسكندرونة: " إن جيراننا، مثل سوريا، يفسرون خطأ نوايانا الحسنة وجهودنا، إنهم يدعمون

((آبو)) * يريدون إغراق تركيا في بلاء الإرهاب " ، وختم حديثه: " ألا لا يدفعننا إلى نفاذ صبرنا"، وتلا هذا التحذير تحذير آخر من قبل رئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل في مطلع تشرين الأول/أكتوبر في مناسبة افتتاح السنة البرلمانية الجديدة، حيث قال أمام البرلمان: " مع كل يوم يمر تتطور علاقات الصداقة مع كل من إسرائيل وفلسطين لكن بعض الدول، مثل سورية، تعمل على تحريض الدول العربية ضد تركيا لتخريب علاقاتها مع إسرائيل. إن هذا السلوك ليس ودياً إن سورية تتبع سياسة عداء واضحة ضد تركيا، وتواصل دعمها الفاعل لإرهاب حزب العمال الكردستاني، ورغم كل تحذيراتنا، فإني أعلن لكل العالم مرة أخرى أن لنا الحق بالرد بالمثل ضد سورية التي لم تتخل عن موقفها العدائي، وإن صبرنا على وشك النفاذ" (1)

وفي الوقت نفسه كان مجلس الأمن القومي التركي يقرر التعامل مع سورية " باللغة التي تفهمها "، " والقيام بما هو ضروري " كما ورد وفي بيان المجلس. (2) وما لبث أعضاء النخبة السياسية التركية أن انضموا إلى المواقف السابقة، واستنفرت وسائل الإعلام التركية، وعاشت تركيا نظاماً وشارعاً في جو حرب حتمية ينتظر انفجارها في أية لحظة . يبدو واضحاً من خلال مضامين تصريحات ومواقف النخبة التركية، أن أسباب الحرب التي كادت أن تتفجر هي:

1- تحريض سورية الدول العربية ضد تركيا لتعزيز علاقتها مع اسرائيل، وخصوصاً بعد زيادة كثافة التفاعلات التعاونية بتوقيع الاتفاق العسكري والاستراتيجي في عام 1996.

2- الدعم السوري لنشاط حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي يغرق تركيا في بلاء الإرهاب.

3- إيواء زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) عبد الله أوجلان.

يبدو أن السبب الأول من الأسباب القوية لاندلاع أزمة 1998، وخصوصاً أن دمشق تحركت في حشد تأييد عربي في مواجهة التحالف التركي- الإسرائيلي، حيث قام نائب الرئيس آنذاك عبد الحليم خدام بجولة شملت كل دول الخليج، ثم اتبعها بزيارة إلى اليمن وكان يؤكد في

---

* كلمة ((آبو)) تعني باللغة الكردية العم ويقصد به عبد الله أوجلان.

(1) محمد نور الدين، **حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا**، مرجع سابق، ص49-50

(2) المرجع السابق، ص50.

كل محطة يصلها أن التحالف التركي- الإسرائيلي يشكل خطراً على جميع العرب، وفي الوقت ذاته زار وزير الخارجية آنذاك فاروق الشرع موسكو لذات السبب. [1]

لقد كانت نظرة دمشق تجاه التحالف التركي- الإسرائيلي أنه موجه ضد الأمة العربية، أما تركيا فقد كانت ترى أن من حقها بناء تحالفات وعلاقات مع تل أبيب، ولاسيما أن العرب أنفسهم يشرعون في إقامة سلام مع إسرائيل.

ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن التصعيد تزامن مع تطورات العملية السياسية الداخلية في تركيا، حيث سعى الائتلاف الحكومي إلى حشد تأييد له من خلال العزف على أوتار قومية قبيل الانتخابات النيابية المبكرة، في مواجهة الحركة الإسلامية التي لم يؤثر حل حزب الرفاه جوهريًا عليها. ونجح في فرض مناخ عام أفضل من منظور انتخابي على تلك الحركة أن تجاريه في التشديد ضد الأكراد.

وحين صعدت تركيا التوتر، أعلن وزير الخارجية اللبناني آنذاك فارس بويز في مؤتمر صحفي يوم 5 تشرين الأول/ أكتوبر أنه تم إنهاء وجود عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK) في لبنان وسورية قبل عام ونصف العام. ويعني ذلك أن وجود عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK) استمر بعد التفاهم الذي سبق أن تم بين أنقرة ودمشق في عام 1992 مع إغلاق معسكر للتدريب تابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين –القيادة العامة كان موجوداً في قرية حلوه في سهل البقاع على بعد (2) كلم من الحدود السورية- اللبنانية. [2]

تحرك الرئيس محمد حسني مبارك والدبلوماسية المصرية سعياً إلى تسوية الأزمة، فبدأ باتصالات هاتفية مع الرئيس سليمان ديميريل والرئيس حافظ الأسد، ثم قام بزيارة لدمشق ثم لأنقرة وثالثة لدمشق خلال ثلاثة أيام.

---

(1) عايدة العلي سري الدين، **دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية**، بيروت، دار الفكر العربي، ط1، 1997، ص253-256.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي1998، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1999، ص204.

وكان واضحًا منذ زيارة دمشق الأولى، التي لم يصدر عنها أي بيان مشترك أو يعقد في ختامها مؤتمر صحفي أن التحرك المصري يهدف إلى نزع فتيل الأزمة، وليس إلى تسجيل مواقف لا فائدة من ورائها، وساهمت عقلانية موقف سورية في دعم فرص نجاح التحرك المصري. كانت المفارقة أن موقف دمشق كان أكثر موضوعية من بعض الدوائر الإعلامية وغير الرسمية العربية.

كما ساهم استعداد تركيا للوصول إلى حل في تعزيز امكانات نجاح تحرك مصر، فلم تكن أنقرة راغبة في خوض حرب مثلها مثل سورية. ولكن اتبعت حكومتها سياسة حافة الهاوية التي أفادتها داخلياً، بالتوازي مع طرح مطالب محددة من اللحظة الأولى تعاملت مصر معها باعتبارها اقتراحات لمناقشتها مع سورية، وعرضت تصوراً يقوم على إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين. وتمثلت مطالب تركيا في وقف الدعم لحزب العمال الكردستاني (PKK) وطرد زعيمه أوجلان (وليس تسليمه) وإغلاق معسكرات الحزب في لبنان ووقف تنقلات عناصره عبر الحدود السورية والاعتراف بالحدود القائمة لتركيا والوعد بإقامة علاقات حسن جوار. [1]

وحظى التحرك المصري بدعم سعودي قوي منذ الزيارة التي قام بها الرئيس محمد حسني مبارك إلى الرياض في 3 تشرين أول/أكتوبر، والتي أكد اكثر من مسؤول سعودي أنها ركزت على هذا التحرك، وحرصت الرياض على إعلان دعمها لدور مصر، وتأكيد أنها لا تقوم بتحرك منفصل عنه، وإنما تدعم وتتابع الوساطة التي تقوم بها مصر حسب ما أعلنه الأمير عبد الله بن عبد العزيز في 9 تشرين أول/أكتوبر، كما دعمت الحكومة الأردنية التحرك المصري واستخدمت علاقتها المميزة مع أنقرة لحثها على انتهاج الطرق الدبلوماسية لحل الخلاف مع دمشق وفق ما أعلنه الأمير الحسن بن طلال في 9 تشرين أول/أكتوبر، وحصلت مصر أيضاً على دعم ذو أهمية أكبر لأنه جاء من دولة قريبة سياسياً من سورية، ولأنه وفر غطاء إقليمياً للتحرك المصري. وهذا فضلاً عن الدور المباشر الذي لعبه وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي عبر إجراء محادثات في دمشق وأنقرة يومي 8 و9 تشرين أول/أكتوبر.

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي1998، مرجع سابق، ص204.

وليس أقل أهمية، الدعم الأمريكي المباشر للتحرك المصري والذي كرره مسؤولون كبار في واشنطن، وتظافر هذا كله ليعين الدبلوماسية المصرية على معالجتها الأزمة وكان واضحاً حين وصل وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى القاهرة في 10 تشرين أول/أكتوبر أن فرص الوصول إلى حل قائمة، فقد حمل وزير الخارجية فاروق الشرع رسالة من الرئيس حافظ الأسد، أجرى الرئيس محمد حسني مبارك اتصالاً عقب تسلمها مع الرئيس التركي سليمان ديميريل، وأعقب ذلك تحقيق اختراق حين توجه وزير الخارجية المصري عمرو موسى إلى أنقرة حاملاً رسالة سورية، وعاد برد إيجابي كان واضحاً من وصف الرئيس سليمان ديميريل الرسالة بأنها (تستحق الاهتمام)، وتعليق وزير خارجيته إسماعيل جيم عليها بأنها (إيجابية ولكننا ننتظر تحول الأقوال إلى أفعال)، وتزامن ذلك مع صدور تصريحات تركية تفيد أن أوجلان لم يعد موجوداً في سورية، وأنه ربما توجه إلى روسيا أو أرمينيا أو العراق. [1]

ولم تمض أيام حتى صارت الأجواء مواتية لعقد أول اجتماع أمني بين البلدين في أضنة على الجانب التركي من الحدود المشتركة يوم 19 تشرين أول/أكتوبر، وأسفر هذا الاجتماع بعد يومين عن اتفاق أنهى الأزمة، حيث وافقت سورية على المطالب التركية الأساسية بشان الأمن، الأمر الذي أكد أن المشكلة لم تكن مفتعلة، وأقرت لتركيا بحق التأكد من احترام ما يتم الاتفاق عليه، وقبلت للمرة الأولى وصف حزب العمال الكردستاني (PKK) بأنه منظمة إرهابية.

وكان هذا أول اجتماع أمني بين الطرفين منذ كانون الثاني/ يناير1995، وانتهى بالاتفاق الذي صار يعرف باسم (اتفاق أضنة) *، وتركز كله على تعهدات بعدم السماح لأوجلان مطلقاً بدخول الأراضي السورية، وعدم تقديم أي مساعدة لحزب العمال الكردستاني (PKK)، وعدم السماح بوجود عناصر أو معسكرات له، وحظر مرور أعضائه عبر سورية إلى بلد ثالث، كما تضمن إنشاء خط ساخن للاتصالات الفورية وتبادل ممثلين ذوي مهام أمنية. (2)

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مرجع سابق، ص205.

* راجع اتفاق أضنة كما نشر في الصحف التركية في الملحق رقم(8)

(2) المرجع السابق، ص205.

يرى الباحث على ضوء ماسبق، أن أزمة عام 1998 تنطوي على أبعاد إقليمية – ناهيك عن البعد الأمني المتمثل في دعم سورية لحزب العمال الكردستاني (PKK)– متعلقة بمشروع الشرق أوسطية، فبعد وصول بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الوزراء في إسرائيل انتقل مشروع الشرق أوسطية من التركيز على الاقتصاد إلى التركيز على الأمن، وفي هذا الإطار جاء اتفاق التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، والذي رأته سورية تهديداً لأمنها وللأمن القومي العربي، ولهذا كان تركيزها على حشد العرب ضد تركيا مستغلة وضعها مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد حرب تحرير الكويت، وهذا ما أغضب تركيا ودفعها للتصعيد حتى الوصول بالتهديد بالحرب.

ثالثاً– قضية المياه

كانت قضية المياه عاملاً معيقاً في تطور العلاقات السورية –التركية، وعندما لم توافق تركيا على تحصيص موارد المياه، وعمدت إلى بناء مشاريع هيدروليكية على مجرى نهري الفرات ودجلة، جوبهت من أطراف أسفل المجرى وبالتحديد سورية بربط المياه بقضية الأمن، وذلك من خلال دعم حزب العمال الكردستاني (PKK) حتى وصلت الأمور إلى حافة الهاوية في عام 1998.

1– نهرا دجلة والفرات:

أ – نهر الفرات: [1]

يبلغ الطول الكلي لنهر الفرات من نقطة منابع أطوال روافده (مراد صو) وحتى التقائه بنهر دجلة في القرنة (2940) كيلو متر، وتبلغ مساحة حوضه (388) ألف كيلو متر مربع. والفرات ينبع من جبال تركيا عند ارتفاع يزيد على (3000) متر فوق مستوى البحر في المنطقة الواقعة بين البحر الأسود وبحيرة فان، ويتكون من رافدين (مراد صو) و(قره صو) اللذين يلتقيان بالقرب من قرية كيبان حيث يعرف النهر بعد ذلك باسم الفرات.

(1) سامر مخيمر وخالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996، ص24.

ثم يجري النهر في الأراضي التركية ثم الأراضي السورية وبعدها يدخل إلى الأراضي العراقية ليلتقي بنهر دجلة مكونين شط العرب الذي يصب في الخليج العربي. * وتصب في نهر الفرات داخل الأراضي السورية ثلاثة روافد أولها رافد الساجور عند الضفة اليمنى للنهر ويبلغ معدل إيراده السنوي (180) مليون متر مكعب، ثم يصب رافد البليخ على الضفة اليسرى للنهر جنوب مدينة الرقة، ويلتقي بعد ذلك برافده الرئيس الخابور الذي يلتقي بالنهر بجنوب مدينة دير الزور عند البصيرة حيث معدل إيراده السنوي (1.5) مليار متر مكعب، كما تصب في النهر عدة وديان موسمية غير دائمة الجريان، ويدخل نهر الفرات الأراضي العراقية عند منطقة حصيبة ولا يوجد داخل الأراضي العراقية روافد تذكر لنهر الفرات إلا أن قنوات عدة للري تتفرع منه، يلتقي الفرات بنهر دجلة في منطقة القرنة في جنوب العراق ليشكلا نهرا واحدًا(شط العرب) الذي يبلغ طوله حتى الخليج (160) كيلو متر.

والمصدر الرئيسي لمياه الفرات يتمثل في الأمطار والثلوج المتساقطة في الأطراف العليا من حوض النهر. وتبلغ كمية الأمطار المتساقطة (300) مليمتر عند الحدود السورية- التركية و(100) مليمتر عند الحدود العراقية – السورية.

ويبلغ المتوسط السنوي لإيراد نهر الفرات عند نقطة الهيت داخل الحدود العراقية (30) مليار متر مكعب (قياسات الفترة من 1933 حتى 1972)، 65% منها تحدث خلال الفيضان، وقد وصل نهر الفرات أعلى معدل له في عام 1968 حيث وصل إلى نحو (52) مليار متر مكعب، بينما وصل أدنى معدل له عام 1930 حيث وصل إلى نحو(10) مليارات متر مكعب. وقد تحدد معدل الإيراد السنوي لنهر الفرات بنحو (28) مليار متر مكعب ويبلغ عند الحدود السورية- التركية (25) مليار متر مكعب بينما يبلغ عند الحدود العراقية السورية (27) مليار متر مكعب.

أما عن المشروعات المقامة على نهر الفرات بغرض ضبط تدفقه فهي على النحو التالي:

* راجع خريطة نهري دجلة والفرات في الملحق رقم(9).

- **السدود التركية على مجرى الفرات الرئيسي:** [1]

سد كيبان: وهو أول السدود التركية وأنجز عام 1974 وسعته التخزينية (30.7) مليون متر مكعب، والهدف الأساسي منه توليد الكهرباء ويقع عند التقاء رافدي الفرات الرئيسيين مراد صو و قره صو.

سد قره ايه: اكتمل عام 1986 وهو ثاني السدود الكبيرة التي نفذتها تركيا بغرض توليد الكهرباء وسعته التخزينية (9.54) مليار متر مكعب.

سد أتاتورك: أكبر السدود التركية، ويعتبر رابع أكبر سد في العالم من حيث الحجم سعته التخزينية (48.7) مليار متر مكعب، ويهدف إلى إنتاج الطاقة الكهربائية وإرواء مساحات واسعة من الأراضي تقدر بنحو (870) ألف هكتار.

نفق أورفه: يأخذ مياهه من سد أتاتورك يبلغ طوله (26.4) كيلو متر وقطره (7.5) متر وهو عبارة عن نفقين كبيرين يبلغ تصريفهما (328) مترًا مكعبًا/ ثانية والغرض منه نقل مياه الفرات إلى سهول أورفه وحران.

- **السدود السورية على مجر نهر الفرات:** [2]

سد الطبقة: أكبر المشروعات التخزينية السورية على نهر الفرات ويهدف إلى ري مساحات واسعة وتوليد الكهرباء والسيطرة على فيضان النهر وقد تم إنجازه عام 1974 وتمت تعلية منسوبه عام 1988.

سد التنظيمي(البعث): الغرض منه إعادة تنظيم إطلاق التصاريف المطلقة من خزان الطبقة وتوليد الطاقة الكهربائية.

سدا الحسكة الغربي والشرقي: على أحد روافد نهر الخابور والغرض منهما الري لمساحات زراعية بالمنطقة .

---

(1) سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سابق، ص28.

(2) المرجع السابق، ص28.

ب-نهر دجلة : [1]

ينبع نهر دجلة كما ينبع نهر الفرات من هضبة الأناضول جنوب شرق تركيا، ومن جبال طوروس الشرقية وجبال زاغروس في إيران، ويدخل إلى العراق بعد مروره مسافة قصيرة في سورية، وترفده في العراق عدة أنهار هي الزاب الكبير و الزاب الصغير والعظيم وديالي والكرخة والطيب و الدويرج. ويبلغ الوارد السنوي للنهر (18,44) مليار متر مكعب، ومن الزاب الكبير (13.18) مليار متر مكعب، ومن الزاب الصغير (7.17) مليار متر مكعب، ومن العظيم (0.79) مليار متر مكعب، ومن ديالي (5.74) مليار متر مكعب، ومن نهر الكرخة (6.30)مليار متر مكعب، ومن الدويرج (1.0) مليار متر مكعب. ويوجد على نهر دجلة عدة خزانات للسيطرة على مياهه (دوكان دربنديخان المنظمات المقامة عند سامراء لتوجيه المياه إلى منخفض وادي الثرثار وقت الفيضان خصوصاً في الربيع)، ويمكن أن تصل إمكانات إيرادات نهر دجلة في حالة استكمال منشآته التنظيمية إلى (37) مليار متر مكعب توجه لأغراض الري والملاحة.

2- الاتفاقيات السورية- التركية بشأن المياه

كان الفرات ودجلة واقعين بالكامل داخل حدود الدولة العثمانية حتى عام 1923، وبعد توقيع اتفاقية لوزان 1923 أصبحت ثلاث دول تشترك بنهري دجلة والفرات. وقد نصت المادة (109) من معاهدة لوزان على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة تضم الدول الثلاث المتشاطئة على دجلة والفرات، تكلف هذه اللجنة بمعالجة المشاكل التي يمكن أن تنجم عن عمليات بناء منشآت هيدروليكية قد تغير مناسيب الأنهار وصرف مياهها. وتضمنت المعاهدة أيضاً نصاً يقضي بأن تلتزم تركيا باستشارة العراق قبل الإقدام على إقامة منشآت هيدروليكية. [2] هذا وقد وردت حقوق سورية في مياه الفرات في معاهدة حلب التي عقدت في عام 1930.

---

(1) حبيب عائب، **المياه في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات**، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2009، ص72-73.

(2) المرجع السابق، ص86.

أما المفاوضات والاتفاقيات الثنائية أو ثلاثية الأطراف فلم تتم إلا ابتداء من الأربعينيات، ففي 29 آذار/مارس 1946 جرى التوقيع على أول معاهدة ثنائية بين تركيا والعراق فيما يتعلق بدجلة والفرات، وفي عام 1962 عقدت مفاوضات ثلاثية ولم تسفر عن أي نتيجة ثم تبعها في عام 1965 و 1971 مفاوضات ثلاثية ولم ينتج عنها أية نتائج. [1]

ومنذ بداية الثمانينات ساءت العلاقات بين دول حوض دجلة والفرات الثلاث حتى أصبحت أزمة خطيرة ترتبط بتصاعد الحرب بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني (PKK).

بدأت تركيا عام 1980 في وضع مخطط شامل يربط عددًا من المشروعات المائية على نهر الفرات، وذلك مقدمة لمشروعها الأساسي مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير (GAP) وإن لم تعلن عنه آنذاك. وقد تكونت إثر الإعلان عن هذا المخطط التركي الشامل لجنة فنية مشتركة عام 1982 بين العراق وتركيا ثم انضمت سورية لعضوية هذه اللجنة عام 1983، ولم يتم التوصل إلى أي اتفاقيات ثلاثية حول استخدام نهر الفرات، وذلك لمعارضة تركيا لأي ترتيبات متعددة الأطراف على أساس أنها لا تملك تحديد مقدار المياه التي تجري من سورية إلى العراق وارتباط هذا المقدار بالمياه التي تجري من تركيا إلى سورية.

وقد بدأت تركيا عام 1981 في مشروعها الكبير (مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير) المقدر له تكلفة تبلغ (31) مليار دولار، ويضم (13) مشروعاً لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية، والأراضي المزمع ريها من خلال المشروع تعتبر منطقة اضطرابات، حيث تضم بشكل أساسي الأكراد، وتنظر تركيا لهذا المشروع كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي لهذه المنطقة عبر تنميتها، كما ترمي تركيا لإقامة بنية تحتية زراعية – صناعية من شأنها أن تدعم وجود تركيا بقوة على المستوى الإقليمي.

وبسبب فشل اللجنة الفنية الثلاثية في الوصول إلى اتفاق حول تقاسم مياه نهر الفرات، وتدهور العلاقات السورية – التركية فقد قام الرئيس التركي الراحل تورغت أوزال بزيارة إلى

---

(1) وليد رضوان، **مشكلة المياه بين سوريا وتركيا**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2006، ص121-122.

سورية في 6 تموز/يوليو 1987 ، وخلال هذه الزيارة وقع الجانبان السوري والتركي على بروتوكول عام 1987 للتعاون الاقتصادي بين الدولتين، وقد تعهد الأتراك فيه بتأمين جريان حد أدنى من مياه نهر الفرات وهو (500) متر مكعب بالثانية عن الحدود السورية- التركية مقابل تعاون سوري حدودي أمني ضد حزب العمال الكردستاني (PKK). [1]

وبعد توقيع اتفاقية عام 1987 بين تركيا وسورية جرت مباحثات سورية- تركية على مستوى الخبراء المائيين، استمرت لمدة شهرين وقد تركزت هذه المباحثات على تنفيذ مضمون الاتفاقية الأخيرة لعام 1987، لكن دون جدوى ثم عقد اجتماع وزاري آخر، لكن هذه المرة للدول المتشاطئة – تركيا وسورية والعراق – للتوصل إلى اتفاق محدد لتقاسم مياه نهر الفرات وبخاصة موضوع انعكاس مشاريع السدود التركية على تدفق مياه نهر الفرات إلى كل من سورية والعراق. وقد صدر بيان مقتضب عن هذا الاجتماع، جاء نتيجة طبيعية لفشله أشار إلى تكليف لجنة خاصة مشتركة لبحث طرق استخدام مياه نهر الفرات وتقديم التوصيات المناسبة إلى الحكومات.

وفي 16 نيسان/أبريل 1990 وقع الجانبان السوري والعراقي اتفاقية نصت على: أن تكون حصة العراق الممررة له على الحدود السورية – العراقية نسبة ثابتة قدرها (58%) من مياه نهر الفرات فيما يتبقى لسورية (42%) فقط من الجريان السنوي، وذلك بعد أن كان ذلك الاتفاق بين كل من سورية والعراق مؤقتاً عام 1989. [2]

وعلى الرغم أن الجانب التركي قد أبدى مرونة نسبية في المحادثات السورية- التركية، إذ توصل الجانبان إلى اتفاق إقامة سد مشترك على الفرات في سورية، على أن تستورد سورية مقابل ذلك بضائع تركية بقيمة (100) مليون دولار سنوياً. [3] إلا أن جميع هذه المباحثات لم تستطيع أن تتوصل إلى قرار حول اقتسام مياه نهري دجلة والفرات يرضي جميع الأطراف

---

(1) وليد رضوان، مرجع سابق، ص124-125.

(2) طارق المجذوب، "العلاقات العربية- التركية الراهنة التعاون العربي- التركي في مشاريع البنية التحتية: المياه والطاقة الكهربائية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد188، تشرين أول 1994، ص95.

(3) وليد رضوان، مرجع سابق، ص126

وعلى أثر قطع تركيا لمياه نهر الفرات عن سورية والعراق لمدة شهر كامل في بداية عام 1990، وبالتالي تدهور العلاقات بين كل من تركيا وسورية والعراق، قام الرئيس التركي سليمان ديميريل بزيارة سورية في 20 كانون الثاني/يناير عام 1993 وأثناء اجتماعه مع الرئيس حافظ الأسد، جرى البحث بخصوص الحقوق المائية العربية والتركية بالنسبة إلى مجرى دجلة والفرات. وقد وعد الرئيس التركي سليمان ديميرل الرئيس حافظ الأسد بحل نهائي لمشكلة تقاسم مياه النهرين قبل نهاية عام 1993، بعد أن أكد على البروتوكول الموقع عام 1987 بين كل من تركيا وسورية. [1]

وبعد زيارة الرئيس التركي إلى دمشق حاولت سورية أن تعاود اجتماعات اللجنة الثلاثية ولكن دون جدوى، وقد وجهت سورية دعوة لاجتماع اللجنة في دمشق مع نهاية العام 1995 إلا أن الجانب التركي اعتذر عن تلبية الدعوة أيضاً.

يبدو واضحاً، بالرغم من كل الجهود والاتفاقيات المعقودة لم تصل الأطراف المتشاطئة على نهري الفرات ودجلة إلى حل نهائي، وأن الاتفاقيات التي وقعت كانت مقرونة بتعهد سوري على التعاون في مجال وقف أعمال حزب العمالي الكردستاني (PKK).

3- الادعاءات القانونية المتنافسة

أ- الرؤية السورية

تضمنت مذكرة وزارة الخارجية السورية إلى الحكومة التركية في 2 كانون أول/ديسمبر 1995 جملة الرأي السوري في المسألة المائية، إذ ترى سورية " أن ادعاء تركيا بأن الفرات هو نهر عابر للحدود لا يعني بأي حال من الأحوال أنه غير خاضع للقواعد القانونية الخاصة بالأنهار الدولية، ولا يترتب عليه أية نتيجة بنظر القانون الدولي ...ولم تميز المحكمة الدائمة للعدل الدولي بين هذين النوعين من الأنهار في ذكرها لمبادئ قانون الأنهار الدولية بشكل عام ...(و)... إذا كانت تركيا، كما صرحت بذلك في أكثر من مناسبة، تعتبر أن النهر الدولي الذي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية هو النهر المتاخم أي الذي يفصل بين دولتين

(1) وليد رضوان، مرجع سابق، ص126.

وليس النهر التعاقبي أي الذي يجتاز أكثر من دولة فإن هذا التفسير غير مقبول بنظر القانون والممارسة الدولية ... إن تركيا نفسها اعترفت في أكثر من معاهدة أن النهر التعاقبي هو نهر دولي يخضع للقواعد القانونية وذلك بتوقيعها على معاهدة الصلح في لوزان 24 تموز/يوليو 1923 [المادة /109 من المعاهدة] ... إن البروتوكول الموقع في عام 1987 بين تركيا وسورية والمسجل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة أصولاً في 1 حزيران/يونيو 1993 يشكل اعترافاً صريحاً بالصفة الدولية للنهر. [1]

ب- الرؤية التركية

إن تركيا لا تعترف بالطابع الدولي لمياه النهرين، ولا تتحدث إلا عن الاستعمال المعقول والأفضل لحوض نهري واحد عابر للحدود، بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك فتعتبر أن استعمال مياهها حسب مشيئتها ووفق حاجاتها حق طبيعي لها.

يقول الأتراك أن مشكلة مجاري المياه لم تحل على المستوى الدولي، وإن الوكالات والهيئات التابعة للأمم المتحدة تعنى منذ سنوات بهذا الموضوع دون التوصل إلى نتيجة حاسمة. ويبدو أن المياه الجارية لا يمكن أن تخضع لنوع من التنظيم الدولي، وأنه من الأفضل معالجة هذا الموضوع على صعيد إقليمي وفي ظل تعاون عام صادق.

ويؤكدون بعد ذلك أن دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين، بل هما نهران عابران للحدود، إنهما نهران ينبعان ويتغذيان من الأراضي التركية فهما إذن نهران تركيان طالما أنهما يجريان فوق الأرضي التركية. والإقرار بهذه الحقيقة كما هي لا يدخل في باب المنطق فقط بل ينطلق كذلك كونه ضرورة جغرافية.

وللإجمال يمكن القول بأن المقاربة الرسمية التركية المتعلقة بمسألة الفرات توجهها سلسلتان من الاعتبارات: [2]

---

(1) عقيل سعيد محفوض، **سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مرجع سابق، 316.

(2) طارق المجذوب، "لمن مياه دجلة والفرات؟"، **مجلة معلومات**، مرجع سابق، ص92

– إن تركيا تميز بشكل دقيق بين مجاري المياه الدولية ومجاري المياه العابرة للحدود، فالمجرى المائي الدولي يعبر دولتين أو أكثر تقع على ضفافه وتتقاسم مياهه وفقاً لقواعد الخط الوسطي، أما المجرى العابر للحدود فيعبر الحدود الدولية وتشترك الدول التي يعبرها في استعمال مياهه بشكل منصف ومعقول وأفضل.

– إن دجلة والفرات يعتبران نظاماً مائياً واحداً عابراً للحدود ما دامت مياههما تتصل بقناة الثرثار في العراق قبل أن يندمج النهران ويشكلا شط العرب، مما يسمح باستبدال طلب مياه من الفرات بطلب مياه آخر من دجلة.

ويحاول الأتراك دعم هذه الاعتبارات بفكرتين: [1]

– إن العرب يشددون على حقهم في تقاسم مياه النهرين، ولكن فكرة التقاسم مرفوضة أصلاً. إن النهرين تركيان وليس من المطلوب من تركيا تقاسم أي كمية من مياههما.

– إن تركيا لا تتحمل مطلقاً أية مسؤولية تتعلق بتلبية حاجات بلاد المصب من المياه، والقانون الدولي يعترف ويقر بحق سيادة الدولة على مواردها وثرواتها الطبيعية ومنها المياه.

أما مفهوم الاستعمال المنصف والمعقول والأفضل لمياه النهرين؟ يرى الأتراك أن الفرات نهر عابر للحدود وأن الدول التي يجتازها كيانات سياسية ذات سيادة، وأن هذا الوضع يتطلب استخداماً عقلياً ومنطقياً للتراث المشترك. والمشكلة مع سورية والعراق أن هاتين الدولتين تملكان كثيراً من الاراضي الهامشية التي لا تصلح للزراعة، ومع ذلك فهما تصران على تركيا بأن تمدهما بكميات هائلة من المياه لري هذه الأراضي القاحلة وغير المنتجة وهذا أمر غير واقعي. والمنطق يفرض القيام بدارسة طبيعية لكل الأراضي في تركيا والعراق وسورية من أجل تحديد الصالح منها للري والمفيد اقتصادياً، دون أن ننسى أن سورية أراضي من الفئة الخامسة والسادسة التي لا يمكن ريها. [2]

---

(1) طارق المجذوب، مرجع سابق، ص92.

(2) المرجع السابق، ص93 .

ويقول بعض المسؤولين الأتراك أن بلدهم اقترح على سورية والعراق خطة للاستعمال الأفضل لمياه النهرين، وأوضح أن هذا الاستعمال يقضي لأسباب مناخية ببناء جميع السدود في تركيا. وبعد العمل بهذه الخطة يمكن معاودة الحديث عن الحدود الدولية وتوزيع المشاريع على الدول الثلاث، فالخطة يجب أن توجه وتخضع لاعتبارات اقتصادية مناخية فإذا وجدنا أن زراعة القطن تلائم العراق من حيث طبيعة الأرض والفوائد المالية، أكثر مما تلائم سورية وتركيا التي تتفوق مثلاً في زراعة الفاصولياء، وعندها يتم شراء القطن من العراق وسد حاجاته من الفاصولياء. وبإمكان سورية كذلك أن تتخصص في زراعة أنواع من الحبوب أو الفواكه تلائم ترتبها. إن الخطة تسمح باختصار باستعمال الأرض والمياه والموارد الأخرى بالشكل الأفضل والأنجح وتوفير الفوائد الأفضل للدول الثلاث. [1]

4- الورقة الكردية في العلاقات المائية

بالتوازي مع الصراع على قانونية توزيع المياه، انخرط الطرفان أيضاً في معركة سياسة، فمنذ عام 1984 مثّل الدعم السوري للعمليات العسكرية الكردية في تركيا من خلال حزب العمال الكردستاني (PKK) وزعيمه عبد الله أوجلان ورقة رابحة مهمّة عززت قدرتها وأثرت على بدائل الأمن التركي. إن استخدام نهج ربط القضايا ساعد على فتح الطريق المسدود، لأن تركيا أصبحت أكثر رغبة بالتسوية على تخصيص بحدود دنيا للمياه المشتركة لدى توقيع الاتفاقية الثنائية عام 1987 مقابل التعاون مع سورية في قضايا الأمن، حيث تعهدت تركيا بتخصيص ما مقداره (500) متر مكعب بالثانية كحد أدنى من مياه الفرات لسورية الواقعة أسفل مجرى النهر، مقابل امتناع سورية عن دعم حزب العمال الكردستاني (PKK) وحظر نشاطه في سورية وإغلاق قواعده العسكرية في سورية ولبنان.

لقد سبب الربط بين القضية الكردية وملف المياه خلاف بين البلدين، فأشعل فتيل نزاعات عدة في التسعينيات (1990، 1993، 1996)، وكانت هذه النزاعات تأتي من عاملين: إما تخفيض ملحوظ لمقدار المياه من الجانب التركي، أو رفض للاجتماع مجدداً من أجل التفاوض.

---

(1) طارق المجذوب، مرجع سابق، ص93.

فأزمة 1990 وقعت وقت ملء خزان أتاتورك في كانون الثاني/يناير عام 1990، حيث صار التأثير على سورية مُنْهِكاً، ووافق وزير الخارجية التركي على إنشاء الحصة النسبية مرة ثانية بالحدود الدنيا والبالغة (500) متر مكعب بالثانية لدى توقيع اتفاقية الأمن عام 1992. وفي عام 1993 تم تخفيض التدفق بشكل ملحوظ ثانية، واستمر هذا المنحى وبلغ أوجه مع انطلاق سد البيريجيك على الفرات، إضافة إلى فتح قنوات شانلي أورفه في أعوام 1994 – 1995. وفي عام 1996 اتهمت تركيا سورية بدعم حزب العمال الكردستاني (PKK)، ورفضت الدخول مرة أخرى في مفاوضات على المياه.

توقف ربط قضية المياه بالأمن مع توقيع اتفاق أضنة عام 1998، الذي تعهدت فيه سورية بوقف الدعم لحزب العمال الكردستاني (PKK) وطرد زعيمه عبد الله اوجلان من أراضيها. ويُذكر أن السلطات التركية اعتقلت الزعيم الكردي في شباط/فبراير عام 1999.

بالرغم من أن اتفاق أضنة قد أنهى مسألة الربط بين المياه والأمن، إلا أن سياسة "تصفير المشاكل" كان لها أكبر الأثر، حيث بدأت تركيا بتحويل خطابها حول المسألة المائية من التركيز على السيادة إلى تأييد المنفعة المشتركة، والتعامل معها على أنها قضية تقنية.

بدأ التعاون الرسمي في آب/أغسطس عام 2001 عندما وقعت اتفاقية للتدريب المتبادل وتطوير المشروعات بين البلدين. وفيما بعد كشف مسؤولون سوريون وعراقيون عن أن المياه التي تجري في الفرات والقادمة من الحدود التركية كانت قد بلغت بالكاد (450) متر مكعب في الثانية بين عامي 2000 و 2001، [1] واستجابت تركيا بأن وعدت بالمزيد من الدفعات في الأشهر اللاحقة. كما تم استئناف اجتماعات اللجنة التقنية المشتركة المتوقفة عن الاجتماع منذ عام 1992؛ فكانت الاجتماعات في سورية في أيار/مايو 2007، وفي إسطنبول في شباط/فبراير 2009، وفي بغداد في أيلول/سبتمبر 2009، وانطلقت برامج التدريب في الأطراف كافة، وتم تبادل المعلومات بشكل فعال. وللمرة الأولى منذ بداية المفاوضات الثلاثية في عام 1982، وافقت سورية في كانون الثاني/يناير عام 2008 على مناقشة وتوقيع مذكرة تفاهم مع

(1) صحيفة تشرين، 28 تشرين الثاني 2001

تركيا والعراق حول مياه دجلة؛ ويشترط الاتفاق أن لسورية أن تأخذ حتى(1250) بليون متر مكعب سنوياً من نهر دجلة. [1]

في آذار/مارس عام 2008، تم إنشاء مؤسسة مياه مشتركة في تركيا، بهدف تعزيز الدراسات الثلاثية حول إدارة المياه الإقليمية. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر عام 2009، قام مجلس التعاون الاستراتيجي السوري – التركي رفيع المستوى– الذي اجتمع للمرة الأولى في مدينة حلب – بتقوية التعاون الثنائي في مجال الدفاع والعلاقات الدبلوماسية والتجارة الاقتصادية والنفط والكهرباء والزراعة وقضايا الصحة. وفي كانون الأول/ديسمبر عام 2009، التقى خبراء ودبلوماسيون من الطرفين في تركيا لصياغة مسودة سلسلة من الاتفاقيات، فتم توقيع اتفاقيتين في 23 و 24 كانون الأول/ديسمبر عام 2009 تتعلقان بشكل خاص بمخزون وجودة المياه والجفاف، وإدارة الكفاءة. [2] كما تم توقيع اتفاقيات استراتيجية مماثلة بين تركيا والعراق. أما الاجتماعات الأخرى لمجلس التعاون الاستراتيجي السوري – التركي رفيع المستوى، فقد عُقِدت في تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر من عام 2010 . وفي خريف عام 2009، كانت تركيا قد وافقت على حدٍّ أدنى من التدفق قدره (550) متر مكعب بالثانية على نهر الفرات.

وبالتوازي مع ذلك، وقع الطرفان في عام 2009 أربع اتفاقيات متعلقة بالتعاون في مجال المياه على الفرات ودجلة والعاصي، وتقرر بموجبها بناء سد "الصداقة" على نهر العاصي في المنطقة الواقعة على الجانب التركي من النهر، الأمر الذي مهَّد الطريق أمام التعاون المتبادل في مجال منع الفيضان والطاقة وريٍّ (20) ألف هكتاراً من الأرض الزراعية في تركيا، و (10) آلاف هكتاراً في سورية، [3] وأطلق الطرفان العمل بالسدِّ رسمياً في شباط /فبراير عام 2011.

---

(1) وكالة الأنباء العربية السورية، 26 كانون الثاني 2008.

(2) وكالة الأنباء العربية السورية،24 كانون الأول 2009.

(3) "سد الصداقة"، موقع المعرفة على شبكة الإنترنيت:

http://www.marefa.org/index.php

يبدو للباحث، أنه منذ توقيع اتفاقية أضنة عام 1998 تم فك الارتباط بين قضية المياه والقضية الكردية، ومع مجيء حزب العدالة والتنمية وانتهاجه سياسة تصفير المشاكل ووصول الرئيس بشار الأسد الى سدة الحكم وانتهاجه سياسة التعاون تحولت قضية المياه إلى قضية تقنية مبتعدة عن التسيس، وعلى الرغم من إشاعات الإعلام المتكررة، واستئناف المعاملات المتبادلة على مياه الفرات ودجلة والعاصي، لم يتم توقيع اتفاقية مياه شاملة بين العراق وسورية وتركيا حول تحديد مصادر المياه المشتركة.

إلا أن الأهم من ذلك برأي الباحث يتمثل فيما يمكن تلمسه بوضوح في تطور العلاقات السورية–التركية بعد وصول القيادتين الجديدتين في كلا البلدين تحديداً حيال ملفي المياه والأكراد، مما أفسح في المجال لتطور العلاقات بينهما وعلى مختلف الصُعُد على أرضية التعاون المرن في ظل التضييق السوري على نشاطات حزب العمال الكردستاني (PKK) والمرونة التركية حيال تدفق مياه نهري دجلة والفرات، على خلفية المياه مقابل الأمن التي دفعت العلاقات باتجاه التعاون بديلاً عن النزاعات والمنافع المشتركة على حساب السيادة، وهي جميعها ساهمت في نقل العلاقات السورية–التركية في ظل القيادتين الجديدتين في كلا البلدين باتجاه تشكيل اللجان المشتركة المائية والأمنية وتوقيع اتفاقات التدريب المشترك وتطوير المشروعات والمؤسسات المشتركة في ميادين الدفاع والعلاقات الدبلوماسية والتجارة (النفط والكهرباء والصحة...) وصولاً الى مشروع بناء سد الصداقة، وهي جميعها تندرج في سياق الدفع باتجاه التعاون المشترك بديلاً عن النزاعات التي تفاقمت خلال فترة التسعينيات وصولاً الى حافة هاوية إعلان الحرب بين البلدين عام 1998.

المبحث الثاني

التغير في العلاقات الاقتصادية

لقد وضع اتفاق أضنة عام 1998 حداً لتفاقم التوتر بين سورية وتركيا، واقتصرت المؤشرات بالكاد على مشاركة الرئيس التركي أحمد نجدت سيزار في تشييع الرئيس حافظ الأسد، وتسهيل إجراءات تنقل المواطنين في كلا البلدين لزيارة أقاربهم على الطرف الآخر للحدود بمناسبتي عيد الفطر وعيد الأضحى من كل عام. إلا أن التغيرات السياسية في كلتا الدولتين المتمثلة في انتقال السلطة في سورية إلى الرئيس بشار الأسد عام 2000، وكذلك وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 بعد فوزه بالانتخابات البرلمانية، وتوحد إرادة القيادتين الجديدتين في كلتا الدولتين على أهمية تعميق العلاقات الاقتصادية، دفع بالعلاقات الاقتصادية نحو التحسن. ومثلت زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لتركيا، وزيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لسورية في كانون أول/ ديسمبر 2004 نقطة تحول رئيسية في مسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد ذهب رجب طيب أردوغان إلى دمشق عقب الاتفاق بين تركيا والاتحاد الأوروبي على بدء مفاوضات انضمام تركيا إليه، الأمر الذي عظَّم من أهمية تركيا بالنسبة للجانب السوري، إذ أصبحت تركيا هي بوابة سورية إلى الأسواق الأوروبية، وبالمقابل مثلت سورية لتركيا البوابة نحو العالم العربي (لبنان، والأردن، والخليج العربي) من خلال منطقة التجارة الحرة العربية. وتم خلال هذه الزيارة التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة أصبحت نافذة بحلول كانون الثاني/يناير 2007، وحين وقع الطرفان هذه الاتفاقية أخذوا في الاعتبار إمكانية توسيعها إقليمياً بما يوسع آفاق التعاون والاعتماد المتبادل في المنطقة ككل. (1)

مع تطور العلاقات بين سورية وتركيا، قدمت تركيا نفسها لجارتها سورية باعتبارها نموذجاً يمكن الاقتداء به لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهي فكرة حظيت بقبول متزايد في الأوساط السورية، فقد بدأت سورية في برنامج لتحرير الاقتصاد في عام 2005، والذي يتم بمقتضاه تحرير كافة جوانب الاقتصاد السوري. ولكن لم تكن عملية الإصلاح هذه بالمهمة السهلة،

---

(1) بولند أراس ورضوان زيادة، " السياسة التركية– السورية في ظل أردوغان"، جريدة الحياة، العدد 16218، 30 آب/ أغسطس 2007.

وبحلول عام 2010 كان الجدل ما زال دائراً في دوائر النخبة الحاكمة في سورية بشأن عملية تحرير الاقتصاد والتوجه الذي كان الاقتصاد يسير فيه. في خضم هذا الجدل كان يتم التأكيد على حاجة سورية إلى مرشد في هذه العملية، ومثَّلت كلمة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في اجتماع مجلس الأعمال السوري- التركي في نيسان/ أبريل 2007 في دمشق قدراً من الاستجابة لهذا التحدي، إذ دعا السوريين إلى اتباع النموذج التركي في الإصلاح حيث قال: "لقد كانت صادراتنا لا تتجاوز (36) مليار دولار ارتفعت في غضون خمس سنوات إلى (114) مليار، هذا الأمر يمكن تحقيق مثله بسهولة في سورية، كل ما تحتاجون إليه هو إرادة سياسية قوية تستطيعون معها استخراج اللبن حتى من ذكر الماعز!، ونحن ننوي أن نضع أيدينا في أيديكم".(1)

سوف تتناول الدراسة العلاقات الاقتصادية وفق المحاور التالية:

أولاً- برنامج التعاون الإقليمي

أدى التحسن في العلاقات بين البلدين إلى بذل جهود تعاونية استهدفت تطوير "مناطق حدودية"، تجسدت هذه الجهود في إنشاء البرنامج السوري – التركي للتعاون الإقليمي الذي أصبح نافذاً بحلول عام 2006، حيث وضع هذا البرنامج الأساس لإقامة علاقات تكاملية قائمة على الاعتماد المتبادل على جانبي حدود البلدين، وذلك عبر بوابة التنمية الاقتصادية، تسهم على المدى البعيد في تحقيق التكامل الاقتصادي بينهما.

بدأت المفاوضات الأولية والخلفية بشأن هذا البرنامج في عام 2004 خلال زيارات متبادلة بين مسؤولي التخطيط في البلدين، ففي كانون أول/ديسمبر 2004، وخلال زيارة وفد تركي إلى دمشق، تم توقيع "اتفاقات تفاهم" لتفعيل البرنامج، وكان البرنامج يقضي بضم محافظتي غازي عنتاب وكيليس من الجانب التركي وحلب من الجانب السوري، وكانت ميزانية البرنامج (20)

(1) Özlem Tür, " The Political Economy of Turkish-Syrian Relation in 2000s- The Rise and Fall of Trade, Investment and Integration" in in Raymond Hinnebusch & Özlem Tür(Editors), op.cit,p 167.

مليون دولاراً أمريكياً مقسمة مناصفة بين الجانبين. (1) وكان البرنامج يستهدف تمويل الحكومات المحلية لمقاطعتي غازي عنتاب وكيليس وغرف التجارة والصناعة في المحافظتين، والجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك للاستثمار في مشروعات: البنية الأساسية للاقتصاد والتجارة، والبنية الأساسية الاجتماعية والمالية، والزراعة والإنتاج الحيواني، والثقافة والسياحة، ورفع كفاءة الخدمات الحكومية. وتم الاتفاق على أن تكون الأولوية في التمويل للمجالات المرتبطة برفع كفاءة التعاون الإقليمي بين تركيا وسورية، ورفع مستوى التشغيل، وتشجيع ريادة الأعمال، والتعاون الفني، وبناء القدرات، وغيرها من المشروعات ذات الأولوية العاجلة.

بدأ برنامج التعاون الإقليمي بين سورية وتركيا يؤتي ثماره بدءاً من عام2007 والأعوام التالية. بالنسبة لغازي عنتاب، فقد تم توجيه الدعوة في أيار/مايو 2007 للمعاهد والمنظمات الحكومية للتقدم بمقترحاتها بالمشروعات، ومن بين (81) مشروعاً تم تقديمها، قُبل(26) مشروعاً، وتم تخصيص (4.7) مليون دولار لتمويلها. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2007 تمت توجيه دعوة ثانية للتقدم بمقترحات المشروعات، هذه المرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم توجيه الدعوة إلى الشركات المتخصصة في مجال التعليم والاستشارات، وكذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية، ومن بين (150) مقترحاً تم تقديمها تمت الموافقة على (16) مشروعاً بتمويل بلغ (1.7) مليون دولار. وفي الجولة الثالثة من طلب المقترحات، تم قبول (13) مشروعاً من بين (41) مقترحاً بمشروعات تم التقدم بها، بتمويل بلغ (1.6) مليون دولار. (2)

وفي قطاع الطاقة، فقد تم تطوير التعاون بين البلدين في المشروعات عبر الحدود، وقد أسهمت هذه المشروعات في ربط سورية والأراضي العربية بأوروبا. ففي آب/أغسطس 2009 تم توقيع مذكرة تفاهم تربط بين شبكتي الغاز في البلدين.، وقبلها في عام 2008 كان البلدان قد أعلنا عن خطط لتأسيس شركة مشتركة للنفط تتولي أعمال التنقيب في أراضي البلدين وفي أماكن أخرى. وفي تشرين أول/ أكتوبر 2010، أعلن تانير ييلدز وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي عن اتفاق شركة النفط التركية وشركة النفط الوطنية السورية على تأسيس شركة تركية–

(1) Özlem Tür, op.cit, p163.

(2) Ibid, p165.

سورية مشتركة للتنقيب عن النفط، وأن سورية قد منحت تركيا حق التنقيب عن النفط في سبعة حقول. كما تم إحراز تقدم في خطط مد خطوط الأنابيب التي ستحمل الغاز العربي إلى أوروبا عبر الأراضي السورية والتركية. إذ أعلن أن (1200) كم من هذه الخطوط كانت على وشك الانتهاء في الأراضي التركية، في حين أن العمل جارٍ في المشروع في الأراضي السورية بحيث يتم الانتهاء منه في غضون عام.

وفي حزيران/ يونيو 2010 أعلنت شركة الاتصالات التركية عن صفقة ضخمة لمد (2500) كم من شبكات الألياف الضوئية في كل سورية والأردن والمملكة العربية السعودية لربط شبكات الاتصالات في البلدان الثلاثة بمثيلتها الأوروبية مروراً بتركيا. وبهدف تسهيل التبادل التجاري والمعاملات بين كل من سورية وتركيا والعراق، وتم استثمار (70) مليون دولاراً بهدف إعادة تأهيل خط السكة الحديدية الذي يربط الأقطار الثلاثة، والذي أعيد افتتاحه في شباط/ فبراير 2010.

وفي كانون أول/ديسمبر 2010 تم الإعلان عن مشروع "منتدى أعمال المشرق " بمشاركة كل من سورية ولبنان والأردن وتركيا، كان المشروع يهدف إلى دعم الاستقرار الاقتصادي والرفاهية في المنطقة، وكان يتضمن (75) اتفاقية تغطي (14) مجالاً تستهدف جميعاً تسهيل انتقال الأفراد والبضائع، وكذلك توسيع آفاق التعاون في المجالات الثقافية و التعليمية، وكان يتوقع أن تنجح تركيا من خلال هذا المشروع في مضاعفة صادراتها إلى هذه البلدان. (1)

كما اتفق الجانبان السوري والتركي على إنشاء "سد للصداقة" على نهر العاصي كما بينت الدراسة في الجزئية السابقة (المياه)، وكان هذا المشروع واحداً من ستة مجالات للتعاون بين البلدين تم الاتفاق على بدء العمل بها في عام2011، والذي كان متوقعاً له أن يشهد تكثيف التعاون بينهما. تم تحديد هذه المجالات الستة بـ: بوابة الجمارك المشتركة نصيبين–القامشلي، وافتتاح بنك مشترك سوري–تركي، وشق طريق سريع للسكك الحديدية بين غازي عنتاب وحلب، وربط البنية الأساسية لشبكتي الغاز الطبيعي في البلدين، وقيام بنك اكسيمبنك التركي بتوفير

(1) أيوب خداج، "منتدى اقتصادي جديد يجمع لبنان وتركيا وسوريا والأردن"، موقع الشرفة على الرابط التالي:
http://al-shorfa.com/ar/articles/meii/features/business/2011/01/03/feature-02

القروض للحكومة السورية، وأخيراً إتمام "سد الصداقة" الجديد. وكان من المتوقع أيضاً أن يتم إنشاء ثلاث بوابات جديدة على الحدود بين البلدين في أونكيبنار وأكشكال، وكاركاميس، على أن يبدأ تشغيلها في 2012.

ثانياً- التجارة

لم يشهد حجم التجارة الخارجية تغيراً حاسماً كعلاقات متبادلة خلال الفترة (1998-2006)، إلا أن صادرات تركيا إلى سورية شهدت زيادة كبيرة، وهو الأمر الذي يرتبط بحاجة تركيا المتزايدة إلى أسواق جديدة نتيجة لنمو الاقتصاد وللسياسات الموجهة نحو التجارة التي تبناها حزب العدالة والتنمية، وكذلك كنتيجة لتقارب السياسات الخارجية للبلدين.[الجدول(1) والأشكال(1) و(2)]

الجدول رقم(1)

تجارة تركيا مع سورية خلال الفترة 1998-2010 (بآلاف الدولارات)

السنة	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	العجز/الفائض	مقدار التغير	معدل النمو
1998	671046	309044	308002	1042		
1999	539211	232210	307001	-74791	-131835	-19.6462
2000	729507	184267	545240	-360973	58461	8.711921
2001	744617	281144	463476	-182332	73571	10.96363
2002	581542	266772	314770	-47998	-89504	-13.338
2003	671968	410775	261193	149582	922	0.137397
2004	642334	394783	247551	147232	-28712	-4.27869
2005	694212	551627	142585	409042	23166	3.452222
2006	796667	609417	187250	422167	125621	18.72018
2007	1057248	797766	259282	538484	386202	57.55224
2008	1438710	1115013	323697	791316	767664	114.3981
2009	1643091	1421637	221454	1200183	972045	144.8552
2010	2297098	1844605	452493	1392112	1626052	242.316

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد الى معطيات معهد الإحصاء التركي TUIK، www.tuik.gov.tr

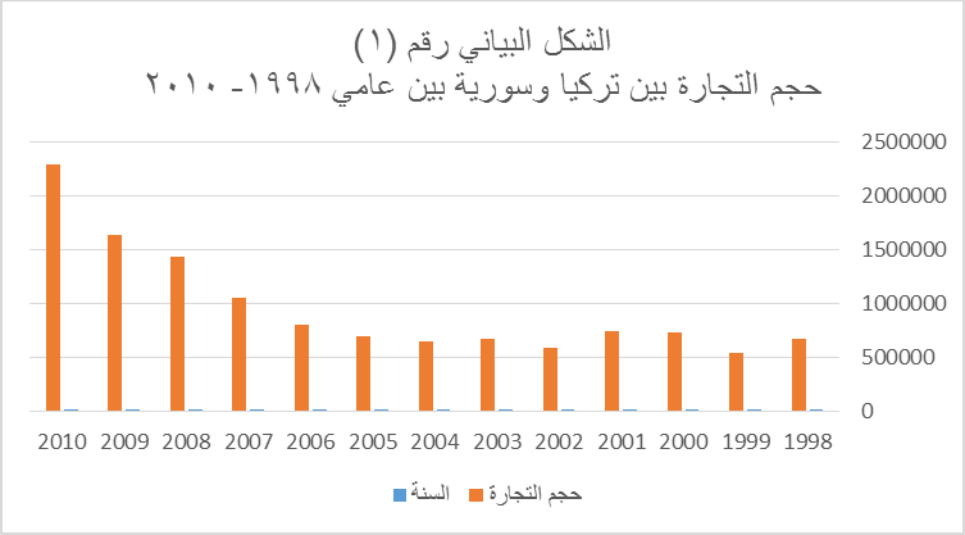

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

يبين الشكل البياني رقم (1) الزيادة في حجم التجارة بين البلدين وخاصة بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ من عام 2007 إلى 2010.

الشكل البياني رقم(2)

حجم الصادرات والواردات التركية إلى سورية بين عامي 1998–2010

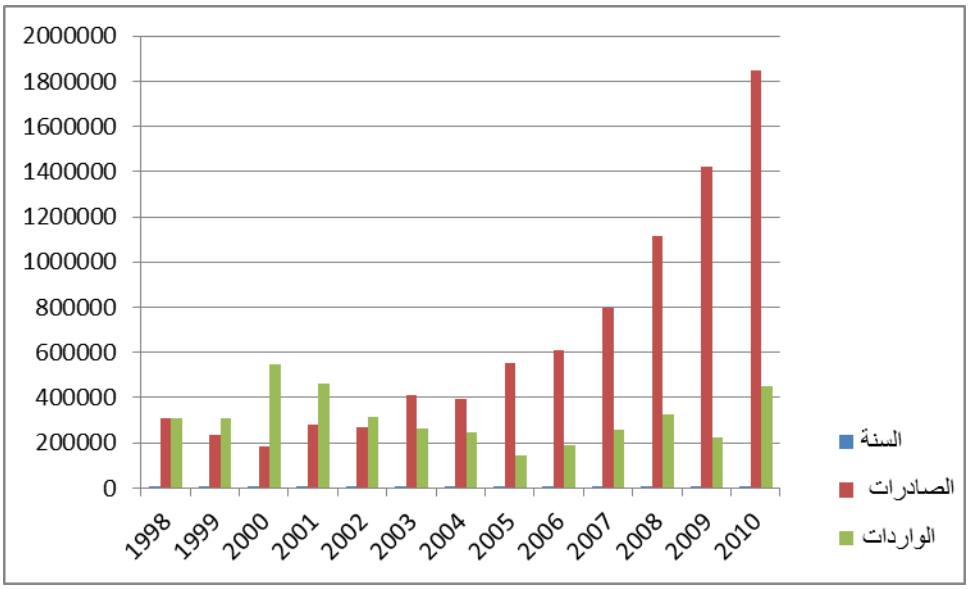

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

يبين الشكلان البيانيان رقم (1-2) الزيادة في حجم الصادرات بين البلدين وخاصة مع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في بداية عام 2007، حيث يكشف الشكل البياني رقم (2) مقدار زيادة في الصادرات التركية بكميات ونسب أعلى بكثير من وارداتها من سورية (أو الصادرات السورية).

كان لدخول اتفاق التجارة الحرة بين الطرفين حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني/ يناير 2007 أثراً كبيراً على كثافة العلاقات الاقتصادية بين تركيا وسورية، ففي اليوم الذي دخل فيه الاتفاق حيز التنفيذ تم السماح بدخول كافة البضائع السورية المصنعة إلى الأسواق التركية دون الحاجة إلى سداد أي رسوم جمركية، وعلى الجانب الآخر، يتم إلغاء رسوم الجمارك على البضائع التركية بشكل تدريجي عبر جدول زمني يمتد إلى (12) عاماً. وفقاً لهذا الجدول الزمني، فإن البضائع التركية الخاضعة لرسوم جمركية نسبتها(1%، و1.5%، و3%) عند دخولها السوق السورية يتم إعفاؤها من هذه الرسوم في اليوم الأول لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، أما البضائع التي تخضع لرسوم نسبتها(5% و7%) فيتم إلغاء هذه الرسوم في غضون ثلاث سنوات، والبضائع التي تخضع لرسوم نسبتها(10% و11.75%، و14.5%) فيتم إلغاء هذه الرسوم في غضون ست سنوات، والبضائع التي تخضع لرسوم نسبتها(20% و23.5%) فيتم إلغاء هذه الرسوم في غضون تسع سنوات، والبضائع التي تخضع لرسوم نسبتها (29% و35% و47%) فيتم إلغاء هذه الرسوم تدريجياً في غضون اثنتي عشرة سنة. [1]

ففي يوم دخول الاتفاق حيز التنفيذ، فإن ما نسبته(28.6%) من الصادرات التركية إلى سورية أصبحت معفاة من سداد أية رسوم عند دخول أسواق الأخيرة، وخلال ثلاث سنوات كان متوقعاً أن ترتفع هذه النسبة إلى(60%) من إجمالي الصادرات التركية. ونتيجة للحساسية القائمة لدى الطرفين بشأن الصادرات الزراعية، فقد حصر الاتفاق خفض الرسوم الجمركية أو تخفضيها

(1) عهد غزالة، تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الجوار، بحث مقدم في احتفالية جمعية العلوم الاقتصادية السورية تحت شعار (رؤية شبابية للاقتصاد السوري)، موقع مفهوم على الرابط التالي:
http://www.mafhoum.com/syr/articles_young/gazali.pdf

في سلع زراعية بعينها. بالإضافة إلى اتفاق التجارة الحرة، فقد تم توقيع اتفاقين آخرين أحدهما بشأن منع الازدواج الضريبي والآخر لحماية الاستثمارات أسهما أيضاً بصورة إيجابية في تعزيز علاقات التجارة والاستثمار بين الطرفين. [1]

وبالرجوع إلى الجدول رقم (1) يمكن استخلاص الآثار الإيجابية لاتفاق التجارة الحرة بين البلدين على أرقام التجارة بينهما، فقد ارتفع إجمالي حجم التجارة بين البلدين من (797) مليون دولار عام 2006 إلى (2.2) مليار دولار في عام2010. وبالدخول في الأرقام التفصيلية نستنتج أن نسبة زيادة الصادرات التركية إلى سورية زادت بعد دخول اتفاق التجارة الحرة حيز التنفيذ، حيث بلغت نسبة الزيادة في عام2007 عن2006 بـ(30%)، وبلغت عام 2008 عن عام2007 (114%)، وعام2009 عن عام2008 بـ(142%)، وعام 2010 عن عام 2009 بـ(184%). أما الصادرات السورية إلى تركيا والتي تتمثل في الجدول على شكل الواردات فقد ازدادت في عام 2007عن عام 2006 بـ(25%)، وفي عام2008 عن عام 2007 بـ(32%)، وعام2009 عن عام2008 بـ(22%) ، وعام2010 عن عام2009 بـ(45%).

نستنتج من النسب المئوية بأن الزيادة كانت لصالح الاقتصاد التركي على حساب الاقتصاد السوري، وذلك نتيجة طبيعية لتبادل اقتصادي بين اقتصادين مختلفين في النمو والتطور، حيث يكون الاقتصاد المتقدم ذو منافع أعلى.

وكان من نتائج إلغاء اشتراطات التأشيرة بين البلدين حدوث طفرة غير مسبوقة في تعاملات مجتمعات رجال الأعمال في البلدين. فقد أعلن محمد نحاس مسؤول المعلومات في غرفة تجارة حلب، أن غرفته استقبلت أعداداً كبيرة من الوفود التركية التي مثلت مختلف الأقاليم التركية من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال منذ إلغاء متطلبات التأشيرة بين البلدين، وأضاف نحاس أن غرفة تجارة حلب أصدرت خلال النصف الأول من عام 2009 (432) شهادة منشأ للسلع المصدرة إلى تركيا، وهو الرقم الذي ارتفع خلال النصف الأول من عام2010 بمعدل (55%)، حيث وصل إلى(892) شهادة. وفي دمشق أصبحت المعارض التجارية التركية

(1) عهد غزالة، مرجع سابق.

كالمعرض التركي للمنسوجات 2010، وكذلك المعرض التركي للبناء 2010، وأخيراً المعرض التركي للملابس 2010 محل اهتمام مجتمع الأعمال السوري. [1]

ثالثاً- الاستثمارات

لم يكن التطور في العلاقات الاقتصادية بين البلدين محصوراً في زيادة حجم التجارة الخارجية لتركيا الموجهة نحو سورية فحسب، بل شمل أيضاً زيادة في الاستثمارات، وبخاصة تلك المتجهة من تركيا إلى سورية، على الرغم من ذلك، ظلت آفاق التعاون الاقتصادي بين البلدين محدودة نظراً لأن البنية القانونية والبيروقراطية في سورية لم تكن مشجعة على نطاق واسع بالاستثمارات الخارجية، وإدراكاً للصعوبات التي يواجهها المستثمرون الأتراك في سورية، وسعياً من أجل تسهيل هذه الاستثمارات، فقد نص برتوكول التعاون الموقع في تشرين أول/أكتوبر 2004 بين وزارة التجارة والصناعة التركية ووزارة الصناعة السورية على تأسيس لجنة تسيير تتكون من أعضاء من الجانبين تتقدم إليها الشركات التركية بشكاواها إذا ما واجهتها أي عقبات.

كما أثار رجال الصناعة السوريون العديد من الشكاوى بشأن مظاهر الخلل في العلاقة الاقتصادية مع تركيا لصالحها، وبخاصة من زاوية عدم معاملة الشركات السورية على قدم المساواة من الجانب التركي، وكان يتم النظر إليها باعتبارها "شركات ضعيفة". ورأى بعض هؤلاء أن روح اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين لا يتم تطبيقها على قدم المساواة، وأنها تعمل لصالح الشركات التركية التي يُتاح لها دخول السوق السوري بكل سهولة في حين تُوضع العقبات أمام دخول الشركات السورية إلى السوق التركي.

كما نمت الاستثمارات التركية إلى سورية، إذ أصبحت تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سورية، وتضاعفت الاستثمارات التركية في سورية إلى (146) مليون دولار في 2007 ، وكانت

(1) Özlem Tür, op. cit.p. 168.

نصف هذا الرقم خلال العام السابق 2006، وتركزت أغلب الاستثمارات التركية في محافظة حلب في منطقة الشيخ نجار. [1]

وعلى الرغم من ذلك، فقد لاحظ بعض المراقبين أن تدفقات رؤوس الأموال التركية إلى سورية لم تكن على المستوى المتوقع، ولكن توقعات المراقبين كانت تتنبأ بأن هذه الاستثمارات في طريقها إلى النمو. فقد كانت ثمة ميزات عديدة تغري المستثمرين الأتراك بتوجيه استثماراتهم إلى سورية: انخفاض تكاليف الإنتاج، وإعفاء المنتجات المصنعة من الجمارك عند إعادة دخولها إلى السوق التركي، وأخيراً سهولة دخول المنتجات التركية معفاة من الجمارك إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد اشتكى عدد من رجال الأعمال السوريين من أن المستثمرين الأتراك، باستثناء حفنة قليلة منهم، يركزون جل اهتمامهم على الأرباح قصيرة الأجل، بدلاً من الاهتمام بالاستثمارات طويلة الأجل. فقد اشتكى أحد رجال الأعمال السوريين من أن "سورية أصبحت متلقٍ "لرؤوس أموال صغيرة"، بينما كان السوريون يطمحون إلى أعمال مثل تلك التي تنفذها "جمعية الصناعة والأعمال التركية" بحيث يكون المستثمرون على استعداد للالتزام، وأن يمارسوا العمل والاستثمار وفق المعايير العالمية.

رابعاً- السياحة

في أيلول/ سبتمبر 2009 اتفق البلدان على إلغاء متطلبات الحصول على تأشيرات الدخول بينهما، وعُدَّ الاتفاق خطوة كبيرة على مسار توحد البلدين، وتم التأكيد على أن الحدود بين البلدين هي في حقيقتها حدود مصطنعة.

إن إلغاء متطلبات الحصول على تأشيرات الدخول بين البلدين قد نتج عنه طفرة كبيرة في أعداد السائحين بين البلدين والمسافرين بغرض التسوق، وأصبحت محافظة غازي عنتاب على الجانب التركي المحطة الأولى للسوريين داخل الأراضي التركية بما تتسم به من إمكانات

(1) " أردوغان في دمشق لتوقيع 50 اتفاقية جديدة"، **مجلة نصف الحقيقة**، العدد 10-11، تشرين ثاني وكانون أول 2009، ص5.

تنموية وفرص للتسوق، كما اجتذبت المستشفيات الخاصة السوريين القادمين للسياحة العلاجية، كما استضاف مطار المحافظة السوريين العابرين للحدود للحصول على رحلات سفر رخيصة لأوروبا. كما شكلت التجارة عبر الحدود تطوراً بارزاً، حيث يعبر التجَّار الحدود بين البلدين بشكل يومي محملين بأنواع مختلفة من البضائع. ويعتقد بعض المراقبين أن التجارة عبر الحدود تماثل خمسة عشر ضعف التجارة التي تتم عن طريق اعتمادات التصدير والاستيراد.

جدول رقم (2)

أعداد المواطنين الذين اجتازوا الحدود التركية– السورية

السنة	إلى تركيا	إلى سورية
2002	126428	128922
2003	154823	146552
2004	195597	192174
2005	288626	274718
2006	277779	271848
2007	332840	322487
2008	406935	398331
2009	509679	501016
2010	899494	891192

المصدر: معهد الإحصاء التركي TUIK، www.tuik.gov.tr

الشكل البياني رقم(3)

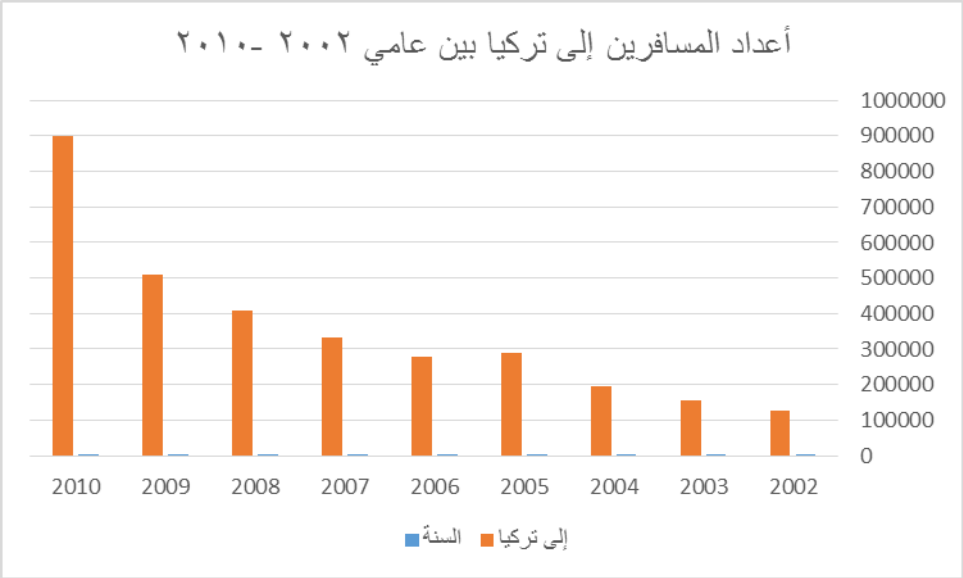

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم(2)

الشكل البياني رقم(4)

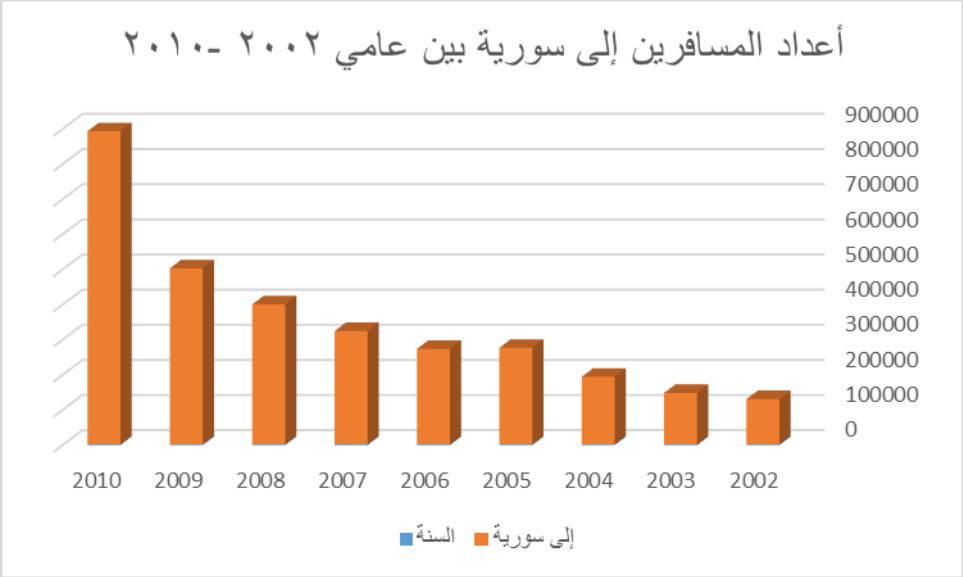

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم(2)

يبين الشكلين البيانيين (3) و(4) الزيادة المطردة في أعداد المتجهين من سورية إلى تركيا وبالعكس، ولاسيما بعد إلغاء متطلبات الحصول على تأشيرة الدخول، ويلاحظ أن الأعداد متماثلة تقريباً على كلا الجانبين.

كما امتلأت المحال التجارية في سورية وبخاصة في مدينة حلب، بمختلف أنواع المنتجات التركية، ومع ارتفاع حركة السياحة بين البلدين، بدأت بعض الشركات التركية في تولي إدارة فنادق سورية من فئة الخمس نجوم. ففي عام2008 اشتركت شركة ديديمان التركية حق إدارة أول سلسلة فنادق سورية من فئة الخمس نجوم من "مجموعة الميرديان"، وبدأت أولى عملياتها في إدارة هذه الفنادق في 2009 في دمشق وحلب وتدمر.

وعلى الرغم من أن مسيرة العلاقات في الفترة المذكورة كان ظاهرها النجاح، إلا أن التعاون الاقتصادي بين تركيا وسورية لم يخل من سلبيات؛ وأولها ناتج عن تدفق المنتجات والاستثمارات التركية إلى السوق السورية في أعقاب دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ، حيث شكا بعض رجال الأعمال السوريين– وخاصة في حلب– عدم قدرتهم على منافسة المنتجات التركية الأعلى جودة (التي تميزت بالجودة العالية والأسعار المنافسة)، والتي كانت سبباً في خروجهم من السوق، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن السوق السورية ظلت لفترة طويلة مغلقة، ومن ثم كان يعمل الصناعيين في ظل أوضاع احتكارية تفتقر إلى المنافسة الحقيقية وبالتالي من الطبيعي أن أغلب الصناعات السورية لم تكن مهيأة للمنافسة (نتيجة زيادة التكاليف الناتجة عن زيادة تكاليف عناصر الإنتاج، ونسب الهدر العالية، والرسوم والضرائب، والرشاوي وأُجراءات البيروقراطية التي تخص المصدرين، وهي جميعاً تضاف زيادة على تكلفة المنتج)، ومن ثم اشتكى رجال الصناعة السوريون من المنافسة التركية ومن فتح الاقتصاد أمام قوى السوق.

يرى الباحث على ضوء ما تقدم، أن سورية كانت الطرف الأضعف في العلاقة الاقتصادية مع الجانب التركي، إذ كانت أرقام التجارة دائماً في صالح الجانب التركي، ولم يثر الجانب السوري هذه القضية في كل الاجتماعات الثنائية مع الجانب التركي، ومرد ذلك أن القيادة السياسية في سورية قد اتخذت قراراً حاسماً في توسيع العلاقات الاقتصادية مع تركيا.

وعلى الرغم من كافة الجهود التي بذلت من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين تركيا وسورية، سواءً من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات، أو باستحداث مجلس استراتيجي للعلاقات بين البلدين على أعلى المستويات، فقد ظل التساؤل قائماً فيما إذا كان من الممكن

تحييد أثر التوترات السياسية بين البلدين على العلاقات الاقتصادية بينهما. وعلى الرغم – كذلك – من أن الإرادة السياسية لدى قيادات الطرفين كانت واضحة في دعمها توسيع العلاقات بينهما، إلا أن التساؤل ظل قائماً فيما إذا كانت أسس العلاقة بين البلدين من القوة بحيث يمكنها الصمود أمام تغير أي من قيادتي البلدين

المبحث الثالث

التغير في الصور النمطية

تفرض الصور النمطية أو الانطباعة الذهنية فرصاً أو قيوداً في السياسية الخارجية للدول، فإذا كانت الصور النمطية إيجابية فإنها تؤثر إيجاباً والعكس صحيح، ومن ناحية أخرى قد تكون الصور مغلقة أو مفتوحة، وتلك المغلقة لا تتكيف مع المعلومات الجديدة وتقف عائقاً في وجه صانع قرار السياسة الخارجية.

ظلت الصور النمطية المتقابلة لدى العرب والأتراك تمثل عائقاً في طريق تطوير العلاقات العربية– التركية، وكان لهذه الصور في ولاية الشام (سورية لاحقاً) حضوراً أقوى مقارنة ببقية الولايات العربية، على اعتبار أنها ظلت طيلة فترة الحكم العثماني تحكم بصورة مباشرة من الآستانة، وعانت من سياسات جماعة الاتحاد والترقي، في حين أن الولايات الأخرى عرفت الحكم المباشر حيناً وأحياناً طويلة الحكم غير المباشر.

ومع التغير القيادي في كل من سورية وتركيا أخذت الصور النمطية تتحول من الطابع السلبي إلى طابع أكثر إيجابية نتيجة سياسات القيادتين الجديدتين. فماهي حقيقة تلك الصور؟ وما التغير الحاصل عليها؟

أولاً– الصور النمطية منذ تفكك الدولة العثمانية حتى نهاية القرن العشرين

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى اصطفت مكونات الدولة العثمانية اصطفافات متعارضة تماماً؛ فالأتراك اختاروا دول الوسط ، والعرب صدَقوا وعود الحلفاء بإقامة كيان سياسي جامع لهم على أسس قومية واختاروا صف دول الحلفاء، وأعلنوا الثورة على المكون التركي في عام 1916 بقيادة الشريف حسين. غير أن نتائج الحرب العالمية الأولى جاءت مخيبة لآمال المكونين العربي والتركي، فالأتراك وقعوا تحت الاحتلال اليوناني والفرنسي والبريطاني، والعرب نفذت في كيانهم الموعود اتفاقية سايكس– بيكو، فأصبح جزء من ذلك الكيان يقع تحت الانتداب الفرنسي والجزء الآخر تحت الانتداب البريطاني.

ولم تمض بضع سنوات حتى استطاع الأتراك بقيادة مصطفى كمال أتاتورك تحويل الهزيمة إلى نصر، وفرضوه على دول الحلفاء وتجسد ذلك في اتفاقية لوزان عام 1923، لكن العرب لم يستطيعوا تحقيق استقلالهم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

في هذه الفترة الزمنية تشكلت صور نمطية لدى الأتراك عن العرب، ولدى العرب عن الأتراك، اتسمت تلك الصور بالسلبية المفرطة، واستمرت هذه الصور النمطية بالتكرس مع إجراءات وخطابات وتوجهات السياسة الخارجية للنخب الحاكمة في كلا الطرفين، وحكمت العلاقات العربية – التركية فترة طويلة من الزمن.

فصورة العربي لدى الأتراك هو ذلك الخائن، الذي غرس خنجره في ظهر أخيه التركي واختار العدو البريطاني، بالإضافة إلى الخيانة فالعربي بدوي وزير نساء وجاهل ولا يعتمد عليه وغير ديمقراطي وخانع. [1]

والحقيقة إن هذه الصورة النمطية عن العرب لدى الأتراك فيها الكثير من مجافاة الحقائق التاريخية والمنطق العلمي السليم، فالعرب لم يكونوا أول من خرج على الرابطة العثمانية، بل الأتراك هم من خرجوا أولاً على الرابطة العثمانية بعد انقلاب عام 1908، وما أصدرته حكومة الاتحاديين من قرارات مجحفة لما عرف بسياسة " التتريك "، والإبقاء على حكم المركزية وزيادة الضرائب. [2]

أما صورة الأتراك لدى العرب فتتمثل بأن العثمانيين جهّلوا العالم العربي وأبعدوه عن المؤثرات الثقافية العالمية، حتى يتسنى لهم احتلاله ونهب خيارته، وكل حالة التخلف والانحطاط التي عانى منها العالم العربي ما هي إلا نتيجة للاحتلال العثماني. والحقيقة هنا لابد من

---

(1) أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان، **التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم**، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1، 2003، ص11.

(2) سيَار الجميل، " وجهة نظر عربية في مسألة الهوية" في أتيان محجوبيان وآخرون، **الحوار العربي– التركي بين الماضي والحاضر (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT إستانبول**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص332.

الإشارة إلى أن هذه الصورة عن التركي كان لها حضور أقوى في سورية وبلاد الشام عموماً مقارنة بالأجزاء الأخرى من العالم العربي، بسبب قوة التيار القومي العربي في سورية منذ لحظة الانفصال عن الدول العثمانية.

وبقيت هذه الصورة النمطية محافظة على انغلاقها بفعل عدة عوامل نستطيع إجمالها في الآتي:

1- العلمانية

بعد أن أتم مصطفى كمال أتاتورك إقامة الكيان السياسي التركي، وتم إقراره من قبل الحلفاء في اتفاقية لوزان عام 1923، عمد إلى تطبيق العلمانية عبر عدة إجراءات أولها تمثل بإلغاء منصب الخلافة بعد أن كان قد مهد لذلك بإلغاء السلطنة، ثم تبعها بإجراءات كرفع الأذان بالتركية، وتخليص اللغة التركية من المفردات العربية، وتطبيق القوانين المدنية بدلاً من القوانين الإسلامية.

إن هذه الإجراءات قد أثارت التيار الإسلامي- العربي، الذي نعت مصطفى كمال أتاتورك بأقذع الصفات* كالماسوني واليهودي والكافر وما إلى ذلك. وما يشد الانتباه هو صورة مصطفى كمال أتاتورك أثناء حرب التحرير عندما رفع شعارات إسلامية لتوحيد الأتراك ضد المحتلين، حيث دعا أكثر من مثقف إسلامي-عربي كرشيد رضا إلى اعتبار مصطفى كمال أتاتورك الخليفة، ووجوب مبايعته، ولقب بألقاب كالغازي والمقاوم.

أما التيار القومي العربي صاحب الحضور القوي في سورية فلم تكن صورة مصطفى كمال أتاتورك لديه بأحسن حال مما هي عليه لدى التيار الاسلامي، بالرغم من أن دعاة التيار القومي العربي يشاطرونه في فكرة العلمانية، إلا انهم سحبوا تأييدهم العلماني لأتاتورك وشهروا عليه سيف التاريخ في صوره المنتقاة فخلطوا بين العثمانية والتركية، وابتدعوا من البلاغة العربية

* راجع على سبيل المثال: هشام خضر، **أتاتورك ودوره في القضاء على الخلافة العثمانية**، جمهورية مصر العربية، الجيزة، مكتبة النافذة، ط1، 2008، ص257-270 و راغب السرجاني، **قصة أردوجان**، مرجع سابق، ص19-24.

مصطلح " النير التركي" * الذي هو أبشع من الاستعمار، ومدوا سلطان هذا الاستعمار على أربعمائة سنة، من دون تساؤل لماذا هذا الانقياد العربي؟ وهل يمكن لشعب أن يخضع " لنير" كل هذا الوقت؟ (1)

2- الرؤية للغرب:

أسس الأتراك جمهوريتهم على أساس الغرب والتغريب كوجهة لهم، وذلك تحت اعتقاد أنه لا يمكن تحقيق النهضة التركية إلا باتباع ذات الوصفة التي اتبعها الأوروبيين، وهو تعبير عن تيار التاريخيين وفلسفتهم في السياسة والاقتصاد، الذي كان سائداً مطلع القرن العشرين.

أما العرب فوقوعهم تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني أوجب على نخبهم السياسية تبني خطاب معاد للغرب، رأى أن الغرب هو أساس كل داء وبلاء حل بالأمة العربية بعد الخلاص من العثمانيين، وتعزز ذلك في الخمسينات في القرن الماضي بعد أن أصبحت النخب الحاكمة ولاسيما في سورية ومصر تعتمد على إيديولوجية قومية معادية للغرب باعتباره الاستعمار الهادف إلى نهب ثرواتهم وإبقائهم في مستنقع التخلف.

عملت هذه التوجهات المتعارضة على تكريس الصورة النمطية لدى العرب عموماً ولدى السوريين خصوصاً بأن الأتراك أداة الغرب في الشرق، وأزداد التباين بين الوجهة التركية والوجهة العربية في حقبة الخمسينات وخصوصاً بعد أن تحدت تركيا طلبات الاتحاد السوفياتي للتخلي عن سيطرتها على المضائق، وتعديل الحدود، وإبداء أنقرة استعدادها للمساهمة في الحرب الباردة إلى جانب الغرب.

ومن وجهة النظر التركية هناك هدفان الأول اتقاء هجوم سوفياتي مباشر، ولذلك انضمت إلى الناتو، ورأت مبرراً للتكتل مع دول إقليمية أخرى إلى الجهة الشمالية للتأكد من أن موسكو لن

---

* لجام رقبة حيوان مدجن للحرث والفلاحة

(1) وجيه كوثراني، "التحديات والبزوغ.. مخاضات الإسلام السياسي في تركيا" في مجموعة من الباحثين، **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، مرجع سابق، ص35.

تتمكن من ضربها واحد ة واحدة، والثاني هو الاحتراس من تهديدات غير مباشرة من قبل دول تفعل ذلك بالنيابة عن موسكو من جهة الجنوب. [1]

أدت الدبلوماسية التركية الناشطة إلى عقد ميثاق تعاون مع العراق، الذي كان في ظل الملكية الهاشمية محكوماً بواسطة نوري السعيد الميال إلى الغرب، وصار هذا التحالف نواة ميثاق أو حلف بغداد الذي اتسع ليضم بريطانيا وإيران وباكستان وحاولت تركيا ضم كل من لبنان والأردن وكان لديها أيضاً أمل بضم سورية.

وانتهت سياسة تركيا الناشطة في الشرق الأوسط مع سقوط حكومة عدنان مندريس عام 1960، وطوال ثلاثة عقود لاحقة بقيت السياسة التركية نحو المنطقة تتسم إلى حد ظاهر بالمزيد من الحذر، والتمايز عن سياسة حلفائها في الناتو.

ظلت سياسة تركيا في الخمسينات حاضرة في أذهان العرب باعتبارها أداة للغرب وسياسته الاستعمارية، ولاسيما أن تلك الفترة كانت فترة التكوين السياسي لمختلف الزعماء العرب، وخصوصاً المشرق العربي المعادي للغرب.

3-الصراع العربي – الإسرائيلي:

لعل العامل الأكثر تأثيراً في مسألة استمرار الصورة النمطية عن الأتراك لدى العرب هو قضية الصراع العربي- الصهيوني، حيث اعترفت تركيا بإسرائيل كأمر واقع في آذار/مارس 1949 وشرعياً في كانون الثاني/يناير 1950 وكانت بذلك أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل. وقد فسر موقف تركيا على أنه خيانة للعرب بانضمامها إلى عدوتهم اللدودة إسرائيل، وفسر أيضاً من قبل بعض الساسة والمحللين بأنه شكل من أشكال الأخذ بالثأر من الجانب التركي رداً على " الخيانة " العربية خلال الحرب العالمية الأولى، وكثيراً ما كان يتم عقد مقارنة بين موقف تركيا وموقف الدولة العثمانية من اليهود، حيث ظلت الأخيرة وفية للقضية الفلسطينية ولم توافق مطلقاً على تحويل فلسطين إلى وطن قومي أو دولة لليهود، خصوصاً مواقف السلطان عبد الحميد

(1) فيليب روبنس، مرجع سابق، ص34.

(1876–1909) الذي لم يرضخ أبداً لإغراءات " تيودور هرتزل " والمتمثلة بدعم مالي ضخم لإنقاذ الدولة العثمانية من الأزمة المالية التي كانت تعانيها.

وأصاب الموقف التركي نوع من التحول في الستينات حيال الصراع العربي– الإسرائيلي، تمثل في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والاعتراف بالقرار الدولي (242) الداعي لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها إثر عدوان حزيران عام 1967، والحقيقة إن التحول في الموقف لم يأت نتيجة مراجعة للسياسة الخارجية التركية، بقدر ما كان نتيجة مستجدات موضوعية ولعل أهمها:

أ– التدهور في العلاقات التركية مع الغرب والناشئ عن الأزمة القبرصية، حيث لم يساند الغرب تركيا مما أدى إلى رد فعل عميق ومتعدد الجوانب بين معظم الأحزاب التركية.

ب– تحسن العلاقات التجارية بين تركيا والعالم العربي حيث بلغت تجارة الشرق الأوسط التركية في الفترة 1963–1966 ما نسبته 7–8% للواردات و8% للصادرات من إجمالي تجارتها. [1]

ج– القوة التي حققها التيار اليساري بعد الانقلاب العسكري الأول عام 1960، واضطرار النخبة الحاكمة لاتباع سياسة خارجية أكثر اعتدالاً تجاه الاتحاد السوفياتي ودول الجوار الجغرافي العربي الميالة للاشتراكية، والحركة الثورية الفلسطينية ذات التوجهات اليسارية .

ثانياً– العوامل الدافعة للتغير في الصور النمطية:

بدأ التغير في الصور النمطية للأتراك عن العرب منذ أواسط التسعينيات، ففي استطلاع للرأي العام التركي أجري في منتصف التسعينات جاء فيه أن (72) بالمئة من المبحوثين كان انطباعهم الأول عن العرب سلبياً، ولكن هذا الانطباع تغير إذ قال (80) بالمئة منهم أن رؤيتهم للعرب إيجابية. [2]

---

(1) عبد الوهاب بكر، "تركيا والصراع العربي الإسرائيلي" في أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون، مرجع سابق، ص294.

(2) محمد السيد سليم، " الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي، وموقع تركيا منها" في أتيان محجوبيان، مرجع سابق، ص 107.

ولعل التغير في الصور النمطية كان بفعل عوامل حدثت في كلا الجانبين، فلم يعد العرب عموماً والسوريون خصوصاً يرون من مشكلة بفكرة العلمانية، وتكرس ذلك بقوة بعد حكم التيار القومي (البعث)، بالإضافة إلى أن النظرة للغرب– وجهة تركيا– في سورية لم تعد تتصف بذات السلبية بالمقارنة بمرحلة القطبية الثنائية، وازدادت مع وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة وانفتاحه بقوة على أوروبا الغربية، ومحاولته فتح حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك بالطبع عن أن السوريين والعرب عموماً لم تعد نظرتهم إلى إسرائيل بذات الحدة التي كانت عليها في الأربعينيات والخمسينيات، وخصوصاً أنهم قبلوا مبدأ الأرض مقابل السلام والتطبيع مع إسرائيل منذ مؤتمر مدريد للسلام.

أما على الجانب التركي، فالتغير الفارق حصل مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، فالعرب والسوريون ينظرون بإعجاب لحزب العدالة والتنمية على اعتباره حزب ذو توجهات إسلامية، استطاع أن ينتشل تركيا من وضع اقتصادي مرير إلى اقتصاد له تصنيف متقدم بين الاقتصاديات العالمية، ناهيك عن الناحية الاقتصادية فإن هناك إعجاباً أيضاً بالتجربة الديمقراطية التركية لجهة إمكانية تطبيق الديمقراطية في مجتمع غالبية سكانه من المسلمين، ومدى قدرة حزب العدالة والتنمية على احترام قواعد اللعبة الديمقراطية، ومحاولة نخبته التفلت من مؤسسات الدولة العميقة بالاستناد إلى القانون والدعم الشعبي.

وأصبح هناك تيار قوي من النخبة الثقافية في العالم العربي يعمل على قراءة تجربة حزب العدالة والتنمية في محاولة لاستنساخها في النظم العربية، بعدما وصلت فيها محاولة الإصلاح السياسي إلى طريق مسدود.

إذا كانت إنجازات حزب العدالة والتنمية الداخلية قد ساهمت في تغيير الصورة النمطية لدى العرب عن الأتراك، غير أن العامل الأكثر مساهمة في تغيير هذه الصورة جاء على خلفية رفض تركيا السماح باستخدام أراضيها في الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، والأكثر أهمية التغير في ملف الصراع العربي – الإسرائيلي، فبعد العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية عام 2008 كان موقف تركيا من العدوان حازماً، وخصوصاً ان رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت كان قبل أيام في تركيا يعقد مباحثات مع الرئيس التركي عبد الله غول ورئيس الوزراء

رجب طيب أردوغان، حيث حاولت إسرائيل الإيحاء أن تركيا على علم بالعدوان على غزة، وتطور الموقف في ملتقى دافوس في 28 كانون الثاني/يناير 2009 عندما خاطب رجب طيب أردوغان الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرير " إنك تعرف القتل جيداً "، ثم انسحب من الجلسة احتجاجاً على سلوك شمعون بيرير ومدير الجلسة. [1]

وبعد هذه المواقف قام برنامج السياسة الخارجية في مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركي (TESEV) باستقصاء الرأي في سبع دول عربية، حيث جاءت إجابات المبحوثين عن سؤال: هل ترى أن صورة تركيا ممتازة؟ على الشكل التالي: فلسطين (87%)، سورية (87%)، الأردن(82%)، السعودية (77%)، لبنان (76 %)، مصر(72%)، العراق(69%).[2]

وساهم في تحسين الصورة مواقف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته أحمد داوود أوغلو إثر قتل القوات الإسرائيلية للنشطاء الأتراك على ظهر سفينة مرمرة ضمن أسطول الحرية، حيث وصف رجب طيب أردوغان ما قامت به إسرائيل بأنه " إرهاب دولة "، وأصر وزير الخارجية أحمد داود أوغلو على تنفيذ إسرائيل للمطالب الخمسة التركية من أجل عدم قطع العلاقات الدبلوماسية معها، كذلك ردود أحمد داود أوغلو إزاء الصلف الإسرائيلي ومحاولة تحقيرها للأتراك، عندما تعمدت الخارجية الإسرائيلية إهانة السفير التركي لديها بجعله يجلس على مقعد منخفض بالنسبة لمقعد نظيره الإسرائيلي فأجبرت تركيا إسرائيل على تقديم الاعتذار. [3]

وأخيراً لابد من الإشارة أنه لربما تكون النسبة العالية لمشاهدة المسلسلات التركية هو نتيجة تغير الصورة النمطية، حيث جاءت المسلسلات التركية في المرتبة الثانية بعد المسلسلات السورية كأعلى نسبة مشاهدة في العالم العربي. [4]

---

(1) محمد نور الدين، "تركيا والعدوان على غزة: تساؤلات وإجابات، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد131، شتاء 2009 ، ص58 .

(2) محمد نور الدين، "صورة تركيا في الوطن العربي"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد135، ربيع 2010، ص91.

(3) طارق عبد الجليل، " دبلوماسية أردوغان: تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد185، يوليو 2011، ص114.

(4) منصور آق غون، " كلمة الافتتاح" في أتيان محجوبيان، مرجع سابق، ص22.

يرى الباحث في نهاية الفصل الثالث، أن التغير في العلاقات السورية– التركية بدأ مع توقيع اتفاقية أضنة عام 1998، والذي أنهى العلاقة القائمة بين سورية وحزب العمال الكردستاني (PKK)، ولكن هذا التغيير لم يظهر بصورة واضحة ويثمر على مستوى العلاقات البينية إلا مع التغير القيادي في كل من سورية وتركيا، حيث دفعت القيادات الجديدة نحو تجاوز كل المسائل الخلافية التاريخية لحين وصول العلاقات إلى مستوى متقدم من التعاون، وركزت جل جهودها على العلاقات الاقتصادية، تجسيداً لإيمان كلا الطرفين بأن الاقتصاد يخلق منافع متبادلة ويؤدي حل القضايا محل الخلاف، وهذا ما قد أشارت إليه الدراسة في الفصل الثاني في المبحث الثالث لدى تناول توجهات النخبة الحاكمة، وهو يعد تطبيقاً للنظرية الوظيفية في العلاقات الدولية.

مقدمــة

تزامن التغير في القيادة في كل من سورية وتركيا مع أحداث أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى إثرها طرحت الولايات المتحدة مشروعها لمنطقة الشرق الأوسط، والذي جاء بعنوان الشرق الأوسط الكبير، وقام على محاربة الإرهاب، ودمقرطة نظم منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى بناء مجتمع معرفي، و توسيع الفرص الاقتصادية.

وقد رسمت الولايات المتحدة الأمريكية لكل من سورية وتركيا دورهما في هذا المشروع، غير أن البلدين لم يوافقا على تلك الأدوار المرسومة، وسعى كل منهما لفرض رؤيته والدور الذي يراه مناسباً في المشروع، مما أدى إلى توتر علاقتهما مع الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة المشروع.

في الملف العراقي الذي يمثل الحلقة الأولى من المشروع الأمريكي، رفضت كل من سورية وتركيا الوجهة الأمريكية لغزوه، فلم توافق سورية على المشروع الأمريكي في مجلس الأمن لغزو العراق، وقامت تركيا برفض الطلب الأمريكي باستخدام أراضيها لغزو العراق.

كما عمد الطرفان إلى التنسيق والتعاون في عرقلة المسعى الأمريكي لعزل إيران، عبر زيادة التفاعلات التعاونية مع طهران، ومحاولة الدفاع عن المسعى الإيراني لامتلاك القدرات النووية السلمية، عبر المنابر الدولية.

وفي الملف الفلسطيني رفضا التوجه الأمريكي لعزل حركة حماس المنتخبة ديمقراطياً، و عرقلا التوجه الإسرائيلي لاعتبار حركة حماس حركة إرهابية، وتعاملا معها ورفضا السياسات الإسرائيلية تجاهها وتجاه قطاع غزة، والتي أنهت بدورها الوساطة التركية في ملف الصراع السوري– الإسرائيلي.

على ضوء ما تقدم، ينقسم الفصل الرابع إلى ثلاثة مباحث؛ الأول يتناول المشاريع الأمريكية للمنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ولادة مشروع الشرق الأوسط الكبير، والثاني يناقش دور كل من سورية وتركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير، أما المبحث الثالث فيتناول انعكاس العلاقات السورية– التركية على قضايا الشرق الأوسط.

المبحث الأول

المشاريع الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أحداث أيلول/سبتمر 2001

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن هزيمة ألمانيا و إيطاليا و اليابان، وتراجع مكانة الدول الأوروبية فلم تعد فرنسا وبريطانيا تهيمنان على العالم، بسبب ضعف القوة الاقتصادية والتدمير الذي طال البنية الإنتاجية من طرق مواصلات ومصانع وأراض زراعية، فكثرت مديونيتهما وانخفضت قيمة عملاتهما وارتفعت أسعار السلع فيهما، وبرز قطبان جديدان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وانقسم العالم إلى كتلتين متنافستين الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي.

إن استحقاق تربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش المعسكر الرأسمالي الغربي استوجب عليها صياغة استراتيجية تضمن بقاءها مهيمنة على المعسكر الغربي، وتمدها نفوذها إلى المناطق التي كانت تدعى "مناطق النفوذ المتبادل" كالشرق الأوسط * وصاغ الفكر الاستراتيجي الأمريكي الكثير من المشاريع السياسية – الاستراتيجية للمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عموماً تعبر عن الأهمية المتصاعدة له ضمن المصالح الأمريكية.

أولاً– المشاريع الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة:

كان أول تلك المشاريع مشروع ترومان الذي طرح في عام 1947، وعرف باسم النقطة الرابعة نسبةً إلى المادة الرابعة منه، وتضمن إمكانية تقديم مساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية إلى دول الشرق الأوسط الواقعة تحت النفوذ الغربي وإلى الدول والحكومات المعارضة للنفوذ

---

* إن النطاق الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط غير محدد، على الرغم من أن تعبير" الشرق الأوسط " يمثل أحد المصطلحات شائعة الاستخدام، إلا أنه لا يوجد تعريف دقيق أو مستقر لمنطقة الشرق الأوسط بفعل كونها منطقة غير محددة المعالم من حيث الأبعاد الجغرافية الطبيعية، ومع انتقال المشاريع الأمريكية إلى حيز التنفيذ عملياً في مطلع التسعينيات، أصبح المفهوم الأمريكي والغربي عموماً للشرق الأوسط يمتد ليشمل إسرائيل ودول الطوق العربي وتركيا، وزادت رقعته الجغرافية اتساعاً مع إدارة الرئيس جورج بوش(الابن) ومشروع الشرق الأوسط الكبير ليضم بالإضافة إلى المكونات السابقة كل من إيران وأفغانستان وحتى باكستان وفقاً لبعض التقارير.

والتوسع السوفياتي، والسعي إلى إقامة تحالفات دفاعية مشتركة في المنطقة، حيث تولدت فكرة (قيادة الشرق الأوسط). [1]

ثم تبعه مشروع القيادة الرباعية للشرق الأوسط في عام 1951، وكان هدفه إقامة سلسلة من التحالفات السياسية والعسكرية مع دول المنطقة والتنسيق فيما بينها. وفي عهد وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (صاحب نظرية فراغ القوة) طرح استراتيجية جديدة "مشروع قيادة الشرق الأوسط العسكرية " لعام 1953، ثم بموجبه ربط دول المنطقة والذي كان يشمل تركيا وإيران والعراق واليونان وباكستان، وأطلق على هذه الاستراتيجية (الحزام الشمالي)، وكانت تهدف هذه الاستراتيجية في المقام الأول إلى تطويق الاتحاد السوفياتي، وقد تطور الحزام فيما بعد إلى حلف بغداد والذي أنشأ في شباط/فبراير عام 1955. [2]

وساعد على بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية وانحسار نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى فرنسا وبريطانيا، ما أقدمت عليه الدولتان عام 1956 بمساعدة ودعم من إسرائيل بغزو قناة السويس عقب قيام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميم الشركة العربية للملاحة البحرية (قناة السويس)، وهو ما أثار حفيظة هذه الدول بشكل كبير وقامت بتدبير العدوان الثلاثي على مصر دون الرجوع إلى القوى الكبرى في تلك الفترة – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي – اللذين رفضا العدوان وشجباه وطالبا الدول الغازية بالانسحاب مما أدى إلى تقارب مع بعض دول المنطقة.

وتدعيماً للنفوذ الأمريكي في المنطقة، قام الرئيس دوايت إيزنهاور في كانون الثاني/ يناير 1957 بطرح مشروع سمي باسمه إيزنهاور والذي تضمن المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وقال إيزنهاور في مشروعه الذي قدمه للكونجرس: "أن الشرق الأوسط يمر بمرحلة خطيرة في تاريخه المهم والطويل"، ثم تحدث عن الخطر الشيوعي

---

(1) Haim Malka & Jon B. Alterman, **Arab Reform and Foreign Aid: lessons from Morocco**, Washington D.C, Center for Strategic and International Studies 2006, P.1 .

(2) Ibid, p2.

وأطماع الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، وأضاف "أن الأمم الحرة في الشرق الأوسط تحتاج وتريد قوة مضاعفة لصيانة استقلالها".[1]

وكان الرئيس إيزنهاور يسعى لمواجهة الخطر الشيوعي مرتكزاً على استباق الأحداث إذ لم يكن يرغب في الانتظار حتى يتغلغل النفوذ السوفيتي في دول الشرق الأوسط كي يتحرك، وإنما سعي إلى تأمين السيطرة من خلال إرسال قوات إلى الشرق الأوسط للنهوض اقتصادياً وتقديم مساعدات مالية لها حتى لا تنخدع بالإغراء الشيوعي، ولم يتم ربط أي من ذلك بالأوضاع الداخلية للدول المتلقية، ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تكترث بطبيعة الأنظمة الحاكمة ديكتاتورية أم ديمقراطية.

وقد استند مشرع إيزنهاور على تقديم مساعدات لأي دولة أو مجموعة من دول الشرق الأوسط لتطوير اقتصادها، وإطلاق برامج للمساعدات العسكرية وإرسال قوات أمريكية لحماية حدود واستقلال دول الشرق الأوسط التي تطلب المساعدة، وبموجب هذه السياسة أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها إلى لبنان عام 1958 بناءً على طلب الرئيس اللبناني آنذاك كميل شمعون لحماية نظامه من الانتفاضة الشعبية، كما عقدت معاهدات عسكرية عام 1959 مع تركيا وإيران وباكستان، وأرسلت الأسطول السادس إلى شرق المتوسط في استعراض قوة دعماً لنظام الملك حسين. [2]

ولكن نجد أن مشروع إيزنهاور قد قوبل بهجوم عربي واسع النطاق ورفض كبير باستثناء الدول المنتمية إلى حلف بغداد، ولكن الدبلوماسية الأمريكية استطاعت شق عصا وحدة الصف العربي وسرعان ما انقسمت الدول العربية على نفسها بين دول مؤيدة للمشروع وهي المملكة العربية السعودية والأردن والعراق قبل الثورة، وفي الجانب الآخر وقفت مصر وسورية ثم انضم العراق إليهم بعد الثورة، وبالتالي بات هناك اتجاهان الأول يتكون من "الدول الثورية " وهي التي

---

(1) أميرة محمد راكان العجمي، **مفهوم الإصلاح كمحدد للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج دبليو بوش**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010، ص61.

(2) المرجع السابق، ص62.

يدعمها الاتحاد السوفياتي وتضم كلاً من مصر وسورية ثم انضمت العراق بعد قيام الثورة العراقية، والاتجاه الآخر يضم الدول المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية ومنها المملكة العربية السعودية.

ولم يقف الأمر للدفع بمشاريع الشرق أوسطية لمواجهة النظام العربي وفكرة القومية العربية على مشروع إيزنهاور، ولكن تلا ذلك مشاريع أخرى مثل مشروع نيكسون عام 1969 ومبدأ كارتر في عام 1979.

ثانياً- المشاريع الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية:

بعد اجتياح العراق للكويت في 2 آب/أغسطس 1990، واستشعار السعودية التهديد نتيجة حشد قوات عراقية كبيرة على حدودها، طلبت قوات عربية وأجنبية لحماية أمنها وتحرير الكويت في مؤتمر القمة العربية الطارئ * في القاهرة في 10 آب/أغسطس عام 1990. ونتيجة للطلب السعودي انعقد تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وألحق التحالف الدولي الهزيمة بالعراق.

ونظراً لاشتراك الدول العربية في التحالف الدولي لتحرير الكويت، وما أفرزه الاجتياح العراقي للكويت من آثار سلبية على النظام العربي، طرحت رؤية أمريكية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي عرفت بمشروع "الشرق أوسطية" .

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مسيرة السلام التي انطلقت في مؤتمر مدريد لعام 1991 على أنها عملية لها إطار ولها مضمون؛ الإطار هو مقايضة الأرض بالسلام وإنهاء حالة الصراع بين إسرائيل والبلاد العربية وإقامة علاقات طبيعية بينهما، والمضمون هو إقامة تعاون وتنسيق عربي- إسرائيلي في مجال التنمية الاقتصادية على صعيد إقليمي يمهد لدمج

* امتنعت عن التصويت على مشروع القرار الجزائر واليمن، واتخذت الأردن والسودان وموريتانيا موقف التحفظ، أما الرافضين فكانوا كل من العراق وليبيا وفلسطين، ولم تحضر تونس، أما بقية الدول العربية فقد وافقت على مشروع القرار.

اقتصاد منطقة الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ويعمل على رفع المستوى الاقتصادي لكل شعوب المنطقة.

وظهر بعد ذلك توافق وتناغم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على أنه من الضروري قطع خطوات مهمة وأساسية على طريق صنع المضمون كي يتم التوصل إلى الإطار النهائي لصنع السلام، وكانت حجة الطرفين تنطلق من المقولة أن تحقيق أي سلام بين إسرائيل وأي بلد عربي مجاور يبقى عرضة للانتكاس مادامت الأوضاع الاقتصادية في ذلك البلد تعاني جراء أمراض التخلف الاقتصادي والفقر والبطالة، وهي أمور تشكل بيئة خصبة لنمو أفكار التطرف ومعاداة السلام. ومن ناحية أخرى فقد كان الطرفان يصران على أن تذليل العقبات التي تعترض عملية السلام لا تتم إلا عن طريق إيجاد ازدهار اقتصادي في المنطقة على أرضية التعاون العربي– الإسرائيلي، إذ إن السلام عندها يتوطد على الأرض الصلبة للمصالح الاقتصادية.

هذا التركيز على المضمون كطريق للوصول إلى الإطار كان وراء إصرار الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على تشكيل مسار متعدد الأطراف* إلى جانب المسارات الثنائية بين إسرائيل وكل من سورية ولبنان والأردن وفلسطين. وقد أنيط بهذا المسار المتعدد بحث خمس موضوعات إقليمية، تشكل الأمور الاقتصادية محور ثلاث منها (التنمية الاقتصادية، والمياه، والبيئة).

أسفر مسار المفاوضات الثنائية عن توقيع اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل عام 1993، واتفاق وادي عربة بين الأردن وإسرائيل عام 1994، بينما تعثر المسار السوري– اللبناني، ولم يصل إلى نتائج مماثلة للمسارين السابقين باستثناء وعد من رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك إسحاق رابين بالانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967، أعطي لوزير الخارجية الأمريكي والذي قام بنقله للرئيس السوري حافظ الأسد، وعرف ذلك التعهد بـ "وديعة رابين" .

* رفضت سورية ولبنان الاشتراك في المسار متعدد الأطراف، على أساس أن ذلك المجهود يدخل في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهو موضوع مرفوض بالنسبة إلى البلدين ما دامت إسرائيل تحتل أجزاء من أراضيهما.

بعد اغتيال إسحاق رابين في عام 1995 تولى شمعون بيريز رئاسة الحكومة خلفاً له، واستؤنفت المفاوضات مجدداً في "واي بلانتيشن" في الولايات المتحدة الأمريكية وجرت جولتان في 24 كانون الثاني/يناير و28 شباط/فبراير 1996 وتناولت تفاصيل الانسحاب وجوهر العلاقات الدبلوماسية والسلمية بين البلدين.

توقفت المفاوضات بعد وقوع عدد من الهجمات الانتحارية في عام 1996، وجرت انتخابات إسرائيلية فاز فيها حزب الليكود اليميني بزعامة بنيامين نتنياهو، وخلال سنوات حكم الليكود ورئاسة نتنياهو للحكومة الإسرائيلية توقفت المفاوضات بين الدولتين رغم العديد من المساعي الاوروبية لإحيائها. وفي أيار/مايو عام 1999 عاد حزب العمل إلى الحكم وتولى أيهود باراك رئاسة الحكومة، ونجحت وزيرة الخارجية الامريكية السابقة مادلين أولبرايت في إحياء المفاوضات مجدداً وانطلقت جولة جديدة في "شيبردز تاون" في ولاية فيرجينيا الغربية بين 3-7 كانون أول/ديسمبر من عام 1999 ترأسها عن الجانب السوري وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ورئيس الوزراء الاسرائيلي أيهود باراك عن اسرائيل، ولم تفض إلى نتائج ملموسة. [1]

وفي آخر محاولة من قبل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لجمع الطرفين وعقد معاهدة بينهما اجتمع بالرئيس حافظ الأسد في 26 آذار/مارس عام 2000 بجنيف وهو يحمل عرضاً من أيهود باراك يتضمن الانسحاب من (99) بالمائة من هضبة الجولان وتعويض سورية عن الأراضي التي تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، فكان رد الرئيس الأسد أن باراك لا يرغب بالسلام ورفض حتى النظر في الخرائط التي حملها معه كلينتون.

وعلى مستوى المفاوضات متعددة الأطراف، شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأن السير في طريق إيجاد المضمون الاقتصادي لا يسير بالسرعة المطلوبة وفق أسلوب المسار متعدد الأطراف، فعملت على تجاوزه واعتماد أسلوب آخر هو أسلوب القمم الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الدار البيضاء 1994، وعمان 1995، والقاهرة 1996، والدوحة 1997).

---

(1) محمد بدير، "باراك يردّ على أنديك: الإعلام أفشل شيبردز تاون"، مجلة الأخبار اللبنانية، العدد 603، 18 آب 2008.

يبدو للباحث وربطاً مع موضوع الرسالة ومشكلتها البحثية، أَن مشروع الشرق أوسطية قبل أن ينتهي إلى الفشل بانعقاد آخر جولة مفاوضات على المسار السوري- الإسرائيلي مر على الأقل بمرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الأولى (1992-1996): تميزت بإحراز نتائج على المسارات الثنائية (الفلسطيني- الإسرائيلي ، والأردني- الإسرائيلي)، وبغلبة البعد الاقتصادي كعامل دمج إقليمي عبر مؤتمرات القمة الاقتصادية، وكان لتركيا موقع الصدارة في ملف المياه كأحد الملفات الاقتصادية الأساسية.

- المرحلة الثانية (1996-1998): تميزت بغلبة الطابع الأمني مع وصول بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الوزراء، وفي هذا الإطار جاء توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل عام 1996، وأصبح الحديث يدور حول محور إسرائيلي- تركي للشرق الأوسط الجديد، ورفع الرئيس التركي سليمان ديميريل شعار "النفط مقابل المياه" لترسيخ دور تركيا الإقليمي في الشرق الأوسط.

ثالثاً- المشاريع الأمريكية بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001:

بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001، والاشتباه بتورط تنظيم القاعدة فيها، طرح السؤال في الولايات المتحدة الأمريكية: كيف حدث ذلك؟ واستنتجت واشنطن أن دعمها للأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط قد يكون أحد أسباب إنتاج الفكر الإسلاموي المتطرف الذي نتج عنه تنظيم القاعدة والذي بات بدوره يهدد الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها، ولو أرادت الولايات المتحدة الأمريكية التخلص من الإرهاب عليها أن تواجه مشكلة التغيير السياسي في الوطن العربي. ورغم إدراك الولايات المتحدة الأمريكية بفساد هذه الأنظمة فقد دعمتها، وعلى الأخص منذ نهاية السبعينيات، خوفاً من البديل الأصولي للحيلولة دون تكرار ما حدث في إيران- وقد ساعد ذلك على توالد الإرهاب في المنطقة، ومنذ منتصف التسعينيات باتت واشنطن على قناعة بأن هذه الأنظمة إذا لم تحدث أي تغيير، فإنها سوف تسقط مع مرور الوقت لا محالة، مما يشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، لذلك يجب أن تسارع الولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل مع الحكومات العربية لإحداث تغيرات اقتصادية وسياسية والدفع نحو نشر الديمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تطوير نموذج متسامح للإسلام يكون أكثر توافقاً مع الحداثة

كبديل للكراهية الموجهة ضد الغرب، التي تتبناها التنظيمات الأصولية الإسلامية، وقد جاء هذا الاستخلاص الأمريكي في سياق الإجابة على التساؤل المركزي الذي طرحته إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) بعد أحداث أيلول/سبتمبر لماذا يكرهوننا؟

وقد اتضحت ملامح المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير (الواسع) في وثيقة الأمن القومي الأمريكي والتي صدرت في أيلول/سبتمبر 2002، وحملت بشكل أساسي جل أفكار المحافظين الجدد ورؤيتهم للواقع، وألقت الضوء على الرؤية الأمريكية للفرص والمخاطر والتهديدات المتوقعة في الألفية الثالثة، والاستراتيجية التي ينبغي اتباعها لتحقيق أغراض الأمن القومي والحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، كما تضمنت رصداً لاتجاهات التطور العالمي في القرن الحادي والعشرين والآثار المفترضة التي يمكن أن تتركها هذه التطورات على الأمن القومي الأمريكي، إضافةً إلى تحديد أساليب تعزيز الأمن في ظل الظروف الدولية. [1]

وقد أكدت هذه الوثيقة على أن العدو الرئيسي للولايات المتحدة هو الإرهاب؛ حيث أصبح بمقدور مجموعة صغيرة من الإرهابيين، ربما بمساعدة بعض الدول المارقة*، إلحاق الضرر بالولايات المتحدة الأمريكية، وربما استطاعت تلك الجماعات أن تحصل على أسلحة الدمار الشامل، سواء نووية أو كيماوية أو بيولوجية وأن تصيب أهدافاً متعددة. ولذلك فإن نوعية الخطر الموجه للولايات المتحدة الأمريكية قد تغير، الأمر الذي يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية حسب نص الوثيقة أن تغير من أسلوب التعامل معه، حيث أن أسلوب الردع الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل به مع الاتحاد السوفياتي لم يعد صالحاً للتعامل مع تلك الجماعات، فمثلاً لا يمكن التعامل مع الإرهابيين من خلال التهديد بتوجيه ضربة نووية قاتلة، لأن الجماعات الإرهابية ليس لها عنوان محدد، كما أن الجماعات الإرهابية لديها قناعة فكرية قوية بالموت في

---

(1) زينب عبد العظيم محمد، "الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير الأبعاد والدوافع وردود الأفعال" في مصطفى كامل السيد(محرر)، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص64.

* يطلق تعبير الدولة المارقة على الدول التي تخرج على القانون الدولي والعلاقات الدولية المعهودة، وبالطبع يمكن توظيف التعبير والتصنيف لاعتبارات ومصالح سياسية، فمثلاً العرب يطلقون على إسرائيل الدولة المارقة، بينما تطلقه الولايات المتحدة الأمريكية على كوريا الشمالية وإيران وليبيا.

سبيل تحقيق ما يؤمنون به، الأمر الذي يجعل استخدام سياسة الردع التي ظلت سائدة طوال فترة الحرب الباردة غير مجدية في التعامل مع الجماعات الإرهابية، وبالتالي بات من الضروري القضاء على منابع الإرهاب، وعلى أي دولة تسانده أو توفر ملاذاً آمناً للإرهابيين، وهذا الأمر تبلور أيضاً في خطاب بوش عن حال الاتحاد عام 2002.

ومن خلال ذلك اتبعت الإدارة الأمريكية خطة مدروسة للقضاء على الإرهاب، وتتمثل هذه الخطة في التالي:

– التركيز على المنظمات الإرهابية المنتشرة عالمياً، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من التهديد وإزاحته قبل أن يصل إلى الأراضي الأمريكية، وكان هذا إشارة إلى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ خطوات وقائية سريعة وحاسمة في سياق مفهوم "الحرب الاستباقية"، الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية كأحد المبادئ الأساسية لحلف الأطلسي في قمة واشنطن عام 1999 لمناسبة الذكرى الخمسين على تأسيسه.

– شن حرب أفكار من خلال تشبيه الإرهاب بالرق والاستعباد والقرصنة والقتل الجماعي.

ومن هنا بات واضحاً أن الإدارة الأمريكية عقدت العزم على جعل الإصلاح هو الهدف الأول تجاه الأنظمة في الشرق الأوسط من أجل القضاء على الإرهاب، وعليه قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحربها ضد أفغانستان والعراق مدعيةً بتحرير شعوب تلك الدول من النظم الاستبدادية التي تحكمها وإقامة نظم ديمقراطية، وفي ذات الوقت طرحت عدد من المبادرات للإصلاح في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق برزت تصريحات بعض القيادات الأمريكية حول الإصلاح في الشرق الأوسط، ففي خطاب ألقاه الرئيس جورج بوش (الابن) في جامعة كارولينا في 9 أيار/مايو 2003، أكد فيه أن "عصر الإرهاب العالمي وأسلحة الدمار الشامل... ما يحدث في الشرق الأوسط يهم أمريكا كثيراً... إن تقدم الحرية والسلام في الشرق الأوسط من شأنه أن يضاعف أمننا... إيديولوجية الإرهاب المبنية على الكراهية تكيفها وتغذيها وتحميها أنظمة طغيانية... أما الدول الحرة فهي تشجع الإبداع والتسامح والمشاريع الحرة"، وفي خطابه الذي ألقاه في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر 2003 عن الديمقراطية في الشرق الأوسط، أكد أنه "طالما ظل الشرق

الأوسط مكاناً لا تزدهر فيه الحرية فإنه سيبقى مكاناً يتسم بالتشنج ومشاعر الامتعاض والعنف الجاهز للتصدير".[1]

وقد تدعمت تلك الرؤية بوجود قناعة داخل الإدارة الأمريكية بأن أمريكا مكلفة بإنقاذ الإنسانية وأن القيم الأمريكية هي قيم الإنسانية كافة، وهو ما أكده الرئيس الرئيس جورج بوش (الابن) في خطابه في مكتبة الكونجرس في 4 شباط/ فبراير 2004 حيث قال في معرض حديثه عن الحرب ضد الإرهاب: "وهذه الحرب أيضاً صراع بين رؤى.... ونحن نقبل مسؤولية التاريخ.... إن الرسالة الموجهة للمنتظرين للحرية والعاملين من أجل الإصلاح هي أنه بإمكانهم الثقة بأن لديهم حليفاً قوياً ثابتاً يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية". [2]

رابعاً- مبادرات الإصلاح الأمريكية من حيث المضمون والدوافع والآليات:

كما سبق القول أنه بعد أحداث أيلول/سبتمبر صاغت الولايات المتحدة الأمريكية نظرية كاملة لتفسير لماذا ينبع الإرهاب من الشرق الأوسط، وفي ضوء ذلك طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" لدعم جهود الإصلاح الديمقراطي باعتبارها الطريقة المثلى لمواجهة منابع الإرهاب، والتي تعتبرها نتيجة مجموعة من الظروف التي تعاني منها المنطقة.

فتشير المبادرة إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية للعامين 2002 و 2003 والذي حدد ثلاث نواقص تعاني منها المنطقة وهي: الحرية، والمعرفة، وتمكين النساء، وهذا يخلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية الأمريكية وحلفائها، حيث أنه يخلق تربة صالحة للإرهاب، فطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، ستشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة، والبديل هو الطريق إلى الإصلاح.

ينطلق مشروع "مبادرة الشرق الأوسط الكبير" من حقيقتين غاية في الأهمية هما:

---

(1) أميرة محمد راكان العجمي، مرجع سابق، ص67.

(2) المرجع السابق، ص68.

1 – إن هناك تدهوراً كبيراً في الأوضاع العربية بمختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يدفع إلى ضرورة البدء بإصلاح هذه الأوضاع قبل أن تتفاقم أكثر مما هي عليه.

2– إن هذه الأوضاع المترهلة تشكل دافعاً قوياً لنمو الإرهاب والجريمة الدولية والتطرف مما يتطلب ضرورة وضع حد لهذه الظواهر.

وبناءً على الحقيقتين السابقتين تنادي المبادرة بضرورة البدء في عملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط، والتي تحدد المبادرة نطاقها الجغرافي بدءاً من موريتانيا في أقصى اليسار إلى باكستان في أقصى اليمين، فضلاً عن ضرورة أن تتكاتف الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف. [1]

وقد صرح في هذا الصدد الرئيس جورج بوش (الابن) في خطاب له أمام المجلس الوطني لتنمية الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر 2003 "إن السياسة الأمريكية التي امتدت لنحو 60 عاماً في تأييد حكومات لا تلتزم بالحرية السياسية قد فشلت، وأن واشنطن قد تبنت استراتيجية مستقبلية جديدة للحرية في الشرق الأوسط".[2]

وصرح أيضاً "أن العديد من دول الشرق الأوسط تعاني من الفقر الشديد وعدم إعطاء المرأة حقوقها، والمجتمعات بأكملها في ركود بالرغم من التطور العالمي، هذا الفشل لا يرجع للثقافة أو الدين، ولكنه فشل في الطروحات السياسية والاقتصادية".[3]

وقد حددت المبادرة ثلاث أهداف رئيسية كمدخل لعملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير هي: [1]

---

(1) خليل العناني، "الشرق الأوسط الكبير"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد156، أبريل 2004، ص98.

(2) إيمان محمد العيوطي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإصلاح في الشرق الأوسط "دراسة حالة العراق"**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2007، ص87.

(3) المرجع السابق، ص87.

1- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

2- بناء مجتمع معرفي.

3- توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة، فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

ولتحقيق كل هدف من هذه الأهداف، تحدد المبادرة الوسائل المناسبة لتفعيل هذا الهدف وكيفية تحقيقه، فضلاً عن فرص التعاون التي قد تبديها دول مجموعة الثمانية للمساهمة في إنجاز هذه الأهداف.

وتؤكد المبادرة على أهمية أن يكون هناك دور قوي للنساء العربيات في الحياة العامة من خلال فرص التمكين لهن باعتبارهن قوة مؤثرة في المجتمعات العربية.

فقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن العالم العربي لا يتقدم إلا على أفريقيا جنوب الصحراء على صعيد تمكين النساء، ولا تنسجم هذه المؤشرات إطلاقاً مع الرغبات التي يعبر عنها سكان المنطقة.

وتؤكد أيضاً أن إصلاح الأوضاع العربية هو خيار لا رجعة فيه بالنسبة للولايات المتحدة، فالولايات المتحدة الأمريكية ترفض هذه الأوضاع وتصر على ضرورة تغييرها، باعتبار أن ذلك هو الضمان الوحيد للقضاء على أسباب العنف والتطرف في المنطقة والتي توجه بالأساس ضد المصالح الغربية والأمريكية.

---

(1) سعيد اللاوندي، **الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب**، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2007، ص214.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك فرصة تاريخية للنهوض بالمنطقة تتمثل في إزالة نظامي الحكم المستبدين في العراق وأفغانستان مما قد يشجع على مبادرات التغيير السلمي في المنطقة مستقبلاً.

للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط مصالح محددة تتمثل في تحقيق عدد من الأهداف تشير لها المصادر الاستراتيجية المختلفة وهي: [1]

1- مواجهة الإرهاب

بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، أصبحت مواجهة الإرهاب أحد اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فالقاعدة ومنظمات إسلامية راديكالية أخرى تعتمد على العالم العربي والإسلامي في التجنيد والتمويل، فعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعاون مع شركائها الإقليميين في مواجهة الإرهاب وتجفيف منابع التطرف.

2- مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل

لدى الولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لما في ذلك من تهديد لإسرائيل ولشركائها في منطقة الخليج والقوات الأمريكية هناك، وتحت هذه الذريعة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق واحتلاله عام 2003على أساس أنه يهدد الأمن الأمريكي والعالمي على أساس امتلاكه أسلحة دمار شامل (وهو ما ثبت بعد ذلك عدم صحته).

3- المحافظة على ضمان أمن إمدادات النفط بأسعار مستقرة

فمنطقة الخليج هامة للولايات المتحدة حيث أنها تمد السوق العالمي بالنفط، وستظل دول الخليج مصدر النفط الرئيسي بحصة تقدر بثلثي السوق العالمية ولعدة عقود تالية، وبالتالي فإن المحافظة على استقرار هذه الدول يساعد على استقرار السوق النفطية العالمية.

---

(1) إيمان محمد العيوطي، مرجع سابق، ص89-99.

4- المحافظة على استقرار الدول الصديقة في المنطقة

بالإضافة إلى الروابط الوثيقة مع إسرائيل، فإن الولايات المتحدة الأمريكية طورت علاقات وثيقة مع عدد من دول المنطقة، فبعد حرب الخليج أقامت الولايات المتحدة الأمريكية روابط قوية مع دول الخليج، بالإضافة إلى روابطها مع دول مثل مصر والأردن والمغرب كدول عربية "معتدلة"، والصداقة هنا تعني التزام هذه الأنظمة بتحقيق أهداف الأمن القومي كما تحدده الولايات المتحدة الأمريكية.

5- المحافظة على أمن إسرائيل

باعتبار أن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في المنطقة والموالية تماماً للغرب فكثير من الأمريكيين يدعمون إسرائيل ويعتبرون مصالحها هامة لهم، وأن أمنها هو قضية هامة لأي إدارة أمريكية، مع اعتبار أن إسرائيل لها دور محوري في محاربة الإرهاب.

6- دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان:

للولايات المتحدة مصلحة في نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان عالمياً، وفي الشرق الأوسط خاصةً بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، على اعتبار أن الديمقراطية هي العدو الأول للمنابع الفكرية للإرهاب .

وما يجدر ذكره أنه من الصعب برأي الباحث أن يفترض المرء أن الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على غرس بذور الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي أو أنها أطلقت مبادرتها كي تدعو للإصلاح الديمقراطي وتحث عليه، لذا لم يكن غريباً أن تعتبر الفئات المختلفة في المنطقة المبادرة بأنها محاولة جديدة للهيمنة الأمريكية المدعومة إسرائيلياً على المنطقة، ويدعم ذلك رصيد زاخر من عدم الثقة في سلوكيات الولايات المتحدة الأمريكية وليس مجرد نواياها فقط تجاه المنطقة.

وبالتالي يمكن القول أن هناك دوافع عديدة ربما تقف خلف إطلاق "مبادرة الشرق الأوسط الكبير" تنبع من المصالح الأمريكية في المنطقة ومنها:

1- محاولة الولايات المتحدة الأمريكية التغلب على البنية الثقافية العربية والإسلامية التي ترى فيها الولايات المتحدة الأمريكية خطراً داهماً عليها وعلى الغرب بشكل عام، فالولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر باتت على يقين شبه تام بأمرين أولهما، أن المنطقة العربية هي أكثر المناطق تهديداً لأمنها القومي، والأمر الثاني هو أنه لا بد من تغيير المحتوى الفكري لشعوب هذه المنطقة والتي تتعارض مع المصالح الأمريكية، وعليه فإن المبادرة هي خطوة لتغيير أحوال المنطقة، دليل ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تكترث قبل 11 أيلول/سبتمبر بأوضاع المنطقة، ولم تكن تتوقف أمام البيئة العربية الجامدة طالما كان أمنها القومي غير متأثر. ويمكن استقراء هذا الدافع من روح المبادرة ذاتها والتي تركز على إعادة هيكلة البنية المعرفية والفكرية في المجتمعات العربية والإسلامية وذلك بغرس مبادئ وقيم الديمقراطية أملاً في الخروج من حالة الجمود الفكري في المنطقة. [1]

2- فشل التوقعات الأمريكية بشان العراق، فما صورته وزارة الدفاع الأمريكية والمحافظون الجدد بأن الشعب العراقي سوف يستقبلهم بالورود عند احتلال العراق تحت شعار التحرير، وأثبتت الأيام عكس ذلك، وتم الاعتراف بعنف المقاومة العراقية، وظهر عدم دقة وتضليل تقارير الاستخبارات الأمريكية. كل ذلك أدى إلى أنه أصبح يتردد في الدوائر الأمريكية ومراكز الأبحاث، إن سياسة القوة قد فشلت وأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تلجأ إلى تبني قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل كسب الشارع العربي والإسلامي إلى جانبها. [2] أي أن هذه المبادرة هي غطاء ومبرر للانخراط أكثر في شؤون المنطقة ييسر دخول وخروج الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى اعتقاد قادة واشنطن بأن فرض الديمقراطية في المنطقة قد يحسن من صورتها في نفوس شعوب المنطقة ويغفر لها خطيئة العراق وتحيزها لإسرائيل.

3- محاولة الولايات المتحدة الأمريكية دمج إسرائيل بشكل قسري في مسألة الإصلاح بما يذيب حالة الجمود الطاغية على العلاقات العربية- الإسرائيلية، فالمبادرة وإن لم تتحدث عن حل

---

(1) خليل العناني، مرجع سابق، ص99-100.

(2) أحمد سليم البورصان، " مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 158، أكتوبر 2004، ص45.

للصراع العربي الإسرائيلي إلا أنها ضمت إسرائيل في مشروع المبادرة باعتبارها محوراً لا غنى عنه.

4- يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت أنه يجب ألا تنتظر طويلاً حتى تبدأ دول المنطقة بالإصلاح والذي ربما لا يأتي، ولذا فقد بادرت هي بطرح أجندة للإصلاح تتراوح ما بين الوعظ والنصح من جهة والترهيب من جهة أخرى، بمعنى آخر أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست على استعداد لتقبل 11 أيلول/سبتمبر جديداً ولذا ستبادر بالهجوم قبل أن يأتيها، لذا فالإصلاح لن يكون مجرد دعوة ولكنه مطلب هام وخيار استراتيجي للأمن القومي الأمريكي. (1)

5- إن المبادرة هي عملية تغيير جماعي لدول الشرق الأوسط تجاه الإصلاح الديمقراطي، فبعد فشل التجربة العراقية والتي استخدمت فيها القوة العسكرية بدعوى تحرير العراق وجعله نموذجاً ملهماً للشرق الأوسط، اتجهت الإدارة الأمريكية لاستخدام القوة الناعمة لتحقيق مصالحها في المنطقة وتنفيذ خططها الخاصة بتغيير خريطة الشرق الأوسط وحشدت لها الدعم الأوروبي. (2)

خامساً- مقارنة بين مشروع الشرق الأوسط الكبير ومشروع الشرق أوسطية:

يمكن اعتبار مشروع الشرق الأوسط الكبير (الموسع) بديلاً لمشروع الشرق أوسطية الذي كانت قد طرحته الولايات المتحدة الأمريكية مطلع التسعينيات إثر حرب الخليج الثانية، والمتعلق بإقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، على أساس إلغاء الهوية القومية العربية للمنطقة، وإعادة هيكلة بناها السياسية والاقتصادية، وتحفيز التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، على قاعدة انفتاح الأسواق والاقتصاد الحر وتنمية المؤسسات الإقليمية، وأيضاً عبر إيجاد نوع من التسوية لمشكلة الصراع العربي- الإسرائيلي، بما يفيد المصالح والأولويات الأمريكية من خلال استهداف التطبيع بين دول وشعوب المنطقة مع إسرائيل ودمجها في النسيج الاقليمي للمنطقة.

ويمكن تفسير الفلسفة الأمريكية والأوربية كذلك، التي كانت تكمن وراء الدفع لقيام نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط من خلال مقولات مفادها أن الاقتصاد هو "القاطرة" التي تؤدي

---

(1) خليل العناني، مرجع سابق، ص100.

(2) أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص47.

إلى التحولات السياسية والإقليمية، وأنه ينبغي نبذ صراعات الماضي والاهتمام بالبناء للمستقبل، وتنحية عناصر الخلاف للتركيز على المشترك، والاستثمار في السلام بدلاً من الحروب.

وهذه المقولات، بدورها، كانت تنطلق من عدة فرضيات أساسية: أولها أن الاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة على أساس تبني اقتصاد السوق الحر والانفتاح الاقتصادي يمكن أن يشجع على السلام، لأن الدول أو الشعوب المزدهرة والغنية تفكر كثيراً قبل أن تحارب، لأن لديها ما تخسره؛ وثانيها أن خلق أشكال من الاعتماد المتبادل والتعاون بين دول المنطقة في مجالات التجارة والاقتصاد والبيئة والبنى التحتية (مياه، وطاقة، واتصالات، وطرق)، يمكن أن يقيد نزوع أي طرف للحرب، ويخلق مصالح مشتركة ومتبادلة بين الأطراف المتشاركة وهي الأسس النظرية للتيار الليبرالي في تفسير العلاقات الدولية التي ظهرت وتبلورت في أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا. أما ثالث الفرضيات فهي أن إنشاء هياكل تعاون إقليمية لنزع التسلح، والحفاظ على البيئة، وتعزيز السياحة، وتطوير الأعمال، يمكن أن يساير النزعة الدولية المتعلقة بقيام التكتلات الكبرى، بما يتيح إمكان استبدال النظام الإقليمي العربي بنظام شرق أوسطي، تكون إسرائيل محوره وقاعدته الرئيسية نظراً لعلاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الغرب الأوروبي والأمريكي (المنظومة الرأسمالية العالمية) . [1]

على أساس من كل ذلك تعمدت الإدارات الأمريكية السابقة (إدارتا جورج بوش (الأب) وإدارة بيل كلينتون) بناء استراتيجية أمريكية حيال الشرق الأوسط تقوم على مقولة إيجاد تسوية للصراع العربي– الإسرائيلي يؤدي بالضرورة إلى قيام نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، كما تعمدتا إجراء نوع من التلازم بين المفاوضات متعددة الأطراف، ومؤتمرات "القمة الاقتصادية الدولية" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أما مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي طرحته إدارة الرئيس جورج بوش (الابن)، فيمكن تمييزه عن المشروع الأمريكي السابق بعدة نواحٍ؛ منها أن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش (الابن) باتت أكثر حزماً وتدخلاً وتطلباً، في التعاطي مع شؤون المنطقة

---

(1) ماجد الكيالي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالاته وإشكالاته**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2007، ص18–19.

العربية تحديداً، وبالتالي فهي باتت أكثر إلحاحاً في محاولتها فرض وجهة نظرها على الأطراف الأخرى (العرب وحتى أوروبا)، ولا سيما بعد أن بات لها وجود مباشر في هذه المنطقة (بعد احتلالها العراق).

كما أن مطالب إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) من الحكومات العربية، المتضمنة في المشروع المذكور، لم تعد تقتصر فقط على الرافعة الاقتصادية، وإنما باتت تشمل أيضاً إدخال تغييرات في المجالات الأمنية إلى جانب الثقافة والتعليم وطبيعة النظم السياسية ذاتها، وهذا هو التغير الأساسي والأخطر في المشروع الجديد.

ومن ناحية ثالثة، فإن إدارة بوش (الابن) في ضوء فشل مشروع الشرق أوسطية في تحقيق التطبيع مع إسرائيل ، حتى في ظل نتائج اتفاقات التسوية الموقعة مع الفلسطينيين في أوسلوا 1993 وملحقاتها، ومع الأردن في وادي عربة 1994، وقبلها مع مصر في كامب ديفيد 1978، وانسداد أفق التوصل إلى تسوية مع سورية ولبنان، لم تعد تربط تماماً متطلبات الإصلاح والتغيير، أو متطلبات إعادة هيكلة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، باستمرار عملية التسوية مع إسرائيل، قياساً بالسياسة التي كانت منتهجة إبان ولاية جورج بوش (الأب) وبيل كلينتون؛ أخذت تروج لاقتناعها بأن الصراع العربي– الإسرائيلي ليس وحده مصدر التوتر والاضطراب في المنطقة، وأن الاحتلال ليس هو بالذات المصدر الرئيسي لنمو جماعات التطرف والإرهاب، وإنما المسؤول عن ذلك هو النظام العربي ذاته وسياساته التي أدت إلى تفاقم الفقر والفساد، وأنه هو الذي يجب العمل على تغييره، أو إصلاحه في الحد الأدنى.

وأخيراً، فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت موجودة بشكل مباشر في العراق بعد احتلاله، أصبحت تعتقد أنها معنية بنجاح تجربتها بتغيير العراق؛ لتعميم هذا النموذج في عموم المنطقة، تماماً مثلما أن محاولتها تعميم هذا النموذج من شأنه أيضاً تسهيل نجاح تجربتها في العراق ذاته، وهو ما شكل القاعدة الرئيسية لبناء مشروعها حيال الشرق الأوسط الكبير.

يستنتج من كل ما تقدم أن ثمة تطوراً جديداً في السياسة الأمريكية، يتمثل في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية التدخل مجدداً لفرض شكل جديد من مشروعها "الشرق أوسطية"، مدعمة هذه المرة بزخم الوجود الأمريكي المباشر في المنطقة، وبمسعى لإحداث تغييرات سياسية

في بنى النظام السياسي العربي؛ على أساس أن إحلال الاستقرار والازدهار في هذه المنطقة يتطلب الدمج بين التطور السياسي والاقتصادي فيها.

تلك هي بالإجمال ملامح مشرع الشرق الأوسط الكبير، كما قدمته الإدارة الأمريكية للأطراف الإقليمية والدولية المعنية. لكن هذا المشروع تعرض، كما بات معروفاً لموجة كبيرة من النقد من قبل أطراف إقليمية ودولية، لأسباب عدة؛ أهمها: تجاهله –أولاً– القضية الفلسطينية، ومداخلات الصراع العربي–الإسرائيلي؛ ومحاولاته –ثانياً– تغيير الواقع العربي بصرف النظر عن أولويات وحاجات العرب ومستوى تطور أوضاعهم؛ ولكونه –ثالثاً– اتجه مباشرةً إلى مخاطبة المجتمعات العربية، متجاهلاً في ذلك الحكومات العربية؛ وبوصفه –رابعاً– تغاضى عن مسؤولية السياسة الأمريكية عن غطرسة إسرائيل، وعن التداعيات الحاصلة في العراق بعد احتلاله؛ ولكونه –أخيراً– ترجمة لسياسة إدارة جورج بوش (الابن) بشأن فرض سياساتها وأولوياتها على الدول الأخرى، ولو بوسائل الإكراه والقسر.

المبحث الثاني

موقع سورية وتركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير

إن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروعها الشرق الأوسط الكبير من الطبيعي أن تحدد أدواراً لأطرافه المختلفة، وما يهمنا في هذا الصدد الدور الذي حددته الولايات المتحدة الأمريكية لكل من سورية وتركيا(حالتي الدراسة)، ومفيد أيضاً أن نعرف الدور الذي ترتضيه كل من سورية وتركيا لتوافقان على المشروع.

اولاً- العلاقات السورية- الأمريكية:

بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن من القوى الاستعمارية التقليدية كفرنسا وبريطانيا، إلا أن انحيازها للمصالح الإسرائيلية، ومحاولاتها الرامية للضغط على سورية للدخول في تحالف معادي للسوفييت في الخمسينيات، و قيام مندوبها في الأمم المتحدة آرثر غولدبرغ بإرجاء اجتماع مجلس الأمن حتى يتسنى لإسرائيل إتمام احتلالها لمرتفعات الجولان في عام 1967، جعلها في نظر النخبة السورية دولة ذات سياسات استعمارية لا يمكن الوثوق بها والتعامل معها، وأدى ذلك إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها.

منذ استلام الرئيس حافظ الأسد السلطة لم تشهد العلاقات السورية- الأمريكية تطوراً وبقيت على ما هي عليه، خاصة وأن الرئيس حافظ الأسد ابتدأ حكمه بزيارة لموسكو، الغاية الرئيسية منها تدعيم القدرات العسكرية. اعتقدت النخبة السورية بعد ظهور القوة النفطية العربية في حرب تشرين أول/أكتوبر 1973، أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعيد حسابتها من منطلق المصالح تجاه إسرائيل لصالح العرب، وتضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة منذ عام 1967، بهدف حماية مصالحها النفطية في المنطقة من مخاطر عدم الاستقرار المترتبة على استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي. [1] ومن هنا، أعادت سورية علاقاتها الدبلوماسية مع

---

(1) ريمون هنيبوش، "السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية" في علي الدين هلال و بهجت قرني (محرران)، **السياسات الخارجية للدول العربية**، جابر سعيد عوض(مترجم)، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002، ص621.

الولايات المتحدة الأمريكية، وقبلت وساطة وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر في مفاوضات فك الاشتباك بين السوريين والإسرائيليين في مرتفعات الجولان، وحال الدور الأمريكي الوسيط، خاصةً فيما يتعلق بتهدئة الاعتراض الإسرائيلي إزاء التدخل السوري في لبنان في أكثر من مناسبة، دون تصعيد العداء السوري – الإسرائيلي إلى مستوى يصعب السيطرة عليه.

ومع ذلك، كان للجهود الأمريكية المستمرة للإبقاء على إسرائيل قوية من خلال إمدادها بالأسلحة بكميات هائلة، وكذلك تقسيم الصف العربي من خلال عمليات تسوية منفصلة، كما كان الوضع بالنسبة للاتفاقيات المصرية–الإسرائيلية– أثرها على العلاقات الأمريكية– السورية. وعليه، سعى الأسد جاهداً لإظهار أنه لا يمكن أن يكون للدور الأمريكي أية مصداقية أو أن تنجح جهوده في تحقيق السلام الضروري لاستقرار المنطقة دون الأخذ في الاعتبار المصالح السورية، والاعتراف بدور سورية الإقليمي الذي يستوجب إمساكها بالملفين الفلسطيني واللبناني بشكل أساسي في الصراع العربي– الإسرائيلي، إلى جانب ما تمتلكه من أوراق ضغط في الملف الإيراني، مما أسبغ نوع من التوتر البارد على العلاقات السورية– الأمريكية، والذي تفاقم في مطلع الثمانينيات بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982.

ومع رحيل إدارة الرئيس رونالد ريغان التي كانت تنظر لسورية كعميل سوفيتي، اعترفت الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس جورج بوش (الأب) بأهمية الدور السوري في لبنان وبدا في الأفق بعض التحسن في العلاقات الأمريكية –السورية، وساهم في ذلك إدراك سورية مع تدهور القوة السوفيتية أنه لا غنى لها عن علاقات طيبة مع القوة العظمى الباقية (الولايات المتحدة الأمريكية)، وأن النظام العالمي الجديد الناشئ مع نهاية الحرب الباردة منحاز بعمق ضد المصالح السورية ولمصلحة إسرائيل، مما دفعها للدخول في التحالف الدولي لتحرير الكويت، وعملية السلام التي انطلقت في مدريد على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وأدى ذلك إلى تحسين العلاقات السورية– الأميركية.

يبدو للباحث من الاستعراض التاريخي للعلاقات السورية– الأمريكية، أن العلاقات بين البلدين تميزت بالطابع الصراعي، كنتيجة منطقية لحالة الاستقطاب العالمي في مرحلة القطبية الثنائية، وانحياز الولايات المتحدة الأمريكية الكامل للمصالح الإسرائيلية وعدم مراعاة المصالح

السورية، وفي نفس الوقت عكست فترة التسعينيات براغماتية وواقعية القيادة السورية في التعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية، مما مهد أرضية للتفاعل مع الرؤية الأمريكية للمنطقة والمتمثلة في الشرق أوسطية.

انخرطت سورية في مشروع الشرق أوسطية من خلال قبولها حضور مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وما تلاه من مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي برعاية أمريكية، كان وآخرها مفاوضات " شيبرزد تاون" في عام 1999 بين فاروق الشرع وإيهود بارك، وكذلك لقاء الأسد – كلينتون في جنيف عام 2000، والذي انتهى إلى لا شيء.

غير أن سورية لم تساهم في الجانب الاقتصادي للمشروع كما فعلت بعض الدول العربية، منطلقة من أن ذلك يمثل تطبيع مع إسرائيل بالمجان، وينبغي أن لا تعطى إسرائيل ذلك دون إتمام عملية التسوية.

ولكن في جانب آخر، فقدت سورية بدخول الجانب الفلسطيني (أوسلو 1993) والجانب الأردني (وادي عربة1994) بعملية المسارات الثنائية قوة تفاوضية كانت تحرص عليها أشد الحرص، وكانت دافعها وحجتها لقيادة العرب لعزل مصر عربياً بعد توقيعها سلاماً منفرداً مع إسرائيل.

في مقابل هذه الخسارة، فقد تم الاعتراف لسورية أمريكياً بأنها عامل استقرار في لبنان، وربما كان فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تسوية الصراع بين سورية وإسرائيل قد ساهم في إطالة أمد هذا الاعتراف الأمريكي لسورية بدورها في لبنان حتى نهاية التسعينيات، واستطاع الرئيس حافظ الأسد من خلال دعمه لحزب الله تقويته ليصبح ورقة مهمة في يده للتفاوض مع إسرائيل.

وقبل وفاة الرئيس الأسد استطاع حزب الله تحرير جنوب لبنان في 25 أيار/مايو 2000، وانتقلت السلطة في سورية إلى ابنه بشار الأسد، وترافق مع التغير القيادي حديث وتحركات سياسية لبنانية عن ضرورة انسحاب الجيش السوري، وحصر السلاح بيد الدولة بعد انتفاء الحاجة إليه بتحرير الجنوب، وقد عرف هذا التيار بـ "قرنة شهوان" .

ثانياً- سورية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

إن مطالعة الكتابات السياسية التي تناولت مشروع الشرق الأوسط الكبير تشي بوجود اتجاهين فيما يتعلق بالرؤية الأمريكية لموقع سورية في المشروع؛ الأول يرى أن سورية ستكون قطعة الدمينو الثانية بعد إتمام احتلال العراق، على اعتبار أن النظام السوري نظام غير ديمقراطي من جهة، ويشكل من جهة ثانية تهديداً لأمن إسرائيل من خلال دعمه لحزب الله في لبنان، وعلاقته بالفصائل الفلسطينية (حماس، والجهاد الإسلامي) الرافضة لنهج التسوية الذي انطلق في إطار مشروع الشرق أوسطية في التسعينيات، والثاني يرى أن الولايات المتحدة لا تريد إسقاط النظام في سورية أسوة بنظام صدام حسين، إنما تعديل سلوك النظام بما يتوافق مع المعلن من أهداف للشرق الأوسط الكبير، وخصوصاً أن سورية قدمت بعد أحداث أيلول/سبتمبر للمخابرات الأمريكية معلومات هائلة ومفيدة عن منظمات وأفراد لها صلات وارتباطات بتنظيم القاعدة، مما أفاد الولايات المتحدة الأمريكية في منع عدة عمليات وهجمات ضد مصالح مختلفة، من بينها محاولة قيل إنه كان مخططاً لها أن تتم في داخل الأراضي الأمريكية ذاتها. [1]

إزاء هذا الدور المرسوم أمريكياً لسورية في الشرق الأوسط الكبير لم تجد القيادة السورية من سبيل سوى مقاومة هذا المشروع باستخدام إمكانياتها الذاتية، و أوراق الضغط الإقليمية التي حرصت على الاستحواذ عليها، وبدأت تخسرها كلياً أو جزئياً منذ التسعينيات. وتجلت تلك الرؤية في عدة نقاط، يمكن إيجازها كالآتي:

1- عرقلة المشروع الأمريكي في العراق:

رأت القيادة السورية والنخبة السورية أن المنطقة تتمتع بخصوصية فريدة تجاه الغزو الأجنبي، حيث تعمل على فرز ديناميات خاصة متمثلة بالمقاومة، بالرغم من فارق القدرات العسكرية بين دولة الاحتلال والشعوب المحتلة، وهذه الديناميات يمكن البناء عليها لجعل تكلفة الاحتلال مرتفعة جداً.

---

(1) حسن أبو طالب، "سورية وتداعيات احتلال العراق: التماسك الداخلي لمواجهة التهديدات الخارجية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154، أكتوبر 2003، ص 120.

منذ أن بدأت إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) السعي لعزل العراق تحضيراً لغزوه واحتلاله الذي تم عام 2003، اتخذت سورية جانب بغداد و راحت تتلقى النفط العراقي خارج إطار نظام "النفط مقابل الغذاء"، وساهمت إلى حد كبير في كسر الحصار الأمريكي الاقتصادي على العراق من خلال حدودهما المشتركة، ورأت الدبلوماسية السورية أن الانفتاح على العراق ونظام صدام حسين، الذي قاطعته لأكثر من عقدين، يعوضها بعض ما خسرته من أوراق إقليمية أولاً في الملف الفلسطيني بعد اتفاقات أوسلو، وأيضاً في لبنان بعد تحرير الجنوب حيث بدأت ترجح الكفة الإيرانية على النفوذ السوري.

وتبنت دمشق موقفًا متشددًا إزاء الوجهة الامريكية لغزو العراق داخل مجلس الأمن باعتبارها كانت تشغل مقعداً غير دائم في المجلس، حيث عبر وقتذاك وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في كلمته أمام مجلس الأمن في 7 آذار/مارس 2003 بأن ما تقوم به الولايات المتحدة ليس سوى "عملية سطو مسلح" وانتهاك لمبادئ القانون الدولي وعدوان سافر على دولة مستقلة ذات سيادة. [1]

ثم راهنت دمشق على صمود النظام العراقي في وجه الاحتلال الأمريكي، لكن الرهان السوري لم ينجح، إذ كان سقوط النظام العراقي مدوياً في 9 نيسان/أبريل 2003 وبشكلٍ أثار الحيرة والالتباس، ولا سيما بعد المقاومة الشرسة التي ظهرت في الجنوب في الأيام الأولى من الحرب.

واستحقاقاً لخضوع العراق للاحتلال الأمريكي، طالبت واشنطن سورية بدايةً بتسليم الموالين لصدام وعدم توفير مأوى لهم، واتهمها الرئيس بوش بنفسه بأنها تمتلك أسلحة كيميائية وأنها أجرت تجارب حديثة على أسلحة دمار شامل، وأضيفت هذه الاتهامات إلى لائحة الاتهامات السابقة والمتعلقة بدعم حزب الله والمنظمات الفلسطينية. لكن دمشق نأت بنفسها عن هذه الاتهامات معتبرةً أنها تكرار للشروط الإسرائيلية، وأعادت التذكير بعداوتها القديمة مع النظام

([1]) موقع الجزيرة على شبكة الإنترنت :

http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=49661

العراقي السابق، وقدّمت من خلال مجلس الأمن مبادرة لتخليص منطقة الشرق الأوسط بأكملها من أسلحة التدمير الشامل لكنها قوبلت بصدود بل وبتجاهل أمريكي تام.

أمام ذلك وجدت دمشق نفسها مدفوعة نحو الدفاع عن نفسها والحفاظ على مصالحها، ولذلك غضت الطرف عن عبور "المقاومين" إلى بغداد، وبنفس الوقت لم تغلق باب "الحوار" مع واشنطن كما تسميه. بيد أن واشنطن لم تكن تطلق عليه "حواراً " وإنما تصف ما تقدمه إلى سورية بأنه لائحة مطالب عليها أن تستجيب لها وإلا خضعت للعقوبات، ولذلك شبّه البعض لقاء الرئيس بشار الأسد مع وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في 3 أيار/مايو 2003 بإنذار غورو الشهير، إذ قَدم كولن باول إلى دمشق لائحة من المطالب وجدت فيها دمشق بأنها لا نهائية وتتزايد باستمرار، ومقابل ذلك لم تقدم لدمشق وعداً بتحقيق أي من مصالحها، إذ وفق المنطق الأمريكي فإن دمشق لا تستحق مكافأة على وقف دعمها للإرهاب، وهو ما شجع رئيس الوزراء الإسرائيلي على رفض عرض سوري عبر وسطاء لاستئناف المفاوضات وذلك لأنه لا يريد خلق ظروف تخفف الضغوط الأمريكية عليها. [1]

وبسبب الأخطاء الأمريكية في التعامل مع العملية السياسية التي أطلقتها في ظل احتلالها للعراق، حيث تعاملت مع الشيعة والأكراد كشركاء موثوقين في العملية السياسية، على اعتبار أنهم كانوا يمثلون عماد المعارضة العراقية لنظام صدام حسين، وإقصائها السنة من خلال قانون اجتثاث البعث، تشكلت بيئة حاضنة للمقاومين المتسللين عبر الحدود السورية، وقويت تلك المقاومة تدريجياً حتى وصلت إلى مرحلة تهدد بنسف مشروع الشرق الأوسط الكبير برمته.

2- التعامل البراغماتي في الملفين الفلسطيني واللبناني

اختلفت المقاربة السورية للملفين الفلسطيني واللبناني عن مقاربتها للملف العراقي، واختارت سياسات برغماتية في كثير من الأحيان، تحت وطأة الضغوط الأمريكية، ففي الملف الفلسطيني

(1) رضوان زيادة، مرجع سابق، ص33.

أوعزت إلى الفصائل الفلسطينية الموجودة في سورية أن تغادر "طوعاً"، أو أن توقف على الأقل أنشطتها العامة منعاً من اتخاذها كذريعة للضغط عليها. [1]

أما بالنسبة للملف اللبناني الذي شكل لها ورقة ضغط إقليمية في فترة التسعينيات ضمن إطار مشروع الشرق أوسطية، فقد بدأت تخسره منذ تحرير الجنوب في عام 2000 لصالح إيران، وخصوصاً مع تزايد المعارضة الداخلية اللبنانية للتواجد العسكري السوري في لبنان.

حاولت السياسة السورية المراهنة على الانتخابات الأمريكية في 2004 علّها تجلب تغييراً في إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) التي انتهجت خطاً متشدداً تجاهها، ولذلك اتبعت سياسة "لننتظر ونرى"، لكن المرشح الديمقراطي السناتور جون كيري لم يكن أقل تشدداً من بوش في تعامله مع سورية، إذ أعلن أنه لن يؤخر العقوبات على سورية. وبدا الكونجرس أكثر تشدداً إذ أقر قانون "محاسبة سورية"، الذي يطالب بسحب القوات السورية من لبنان فوراً ووقف دعمها لحزب الله، وقد كان في حقيقته انعكاساً لقرار مجلس الأمن (1559) الذي دعا إلى احترام سيادة لبنان، وكان بمثابة الصفعة الموجهة إلى دمشق بعد دعمها للتمديد للرئيس لحود بعد تعديلٍ دستوري أثار الكثير من النقاش والاحتجاجات ضده داخل لبنان.

لكن ومع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري دخلت سورية حقبة جديدة ذات عناوين مختلفة إن لم تكن جذرية، على مستوى علاقات سورية مع لبنان وعلى مستوى علاقات سورية الإقليمية والدولية. واتفقت الرؤيتان الأمريكية والأوروبية على ضرورة تطبيق القرار (1559)، القاضي بخروج الجيش السوري من لبنان، والذي تم بالفعل إثر إعلان الانسحاب من خلال خطاب للرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب السوري في 5 من آذار/مارس 2005، اعترف بالأخطاء السورية التي حدثت في لبنان بشجاعة، حين قال: "وهذا الكلام لا يعني أن ممارستنا كانت كلها صوابًا، إذ لابد من الاعتراف بكل وضوح وشفافية أن ثمة أخطاءً ارتكبت على الساحة اللبنانية، حيث غرقنا في بعض التفاصيل والإجراءات، واندفعنا بعض الأحيان في علاقاتنا مع بعض اللبنانيين على حساب البعض الآخر لاعتقادنا بأن التعامل

(1) رضوان زيادة، مرجع سابق، ص33.

مع الوضع الراهن يعزز الدور السوري في مساعدة لبنان على تحقيق الاستقرار، ولكن الواقع لم يكن كذلك"، وحدد مرجعية الانسحاب بالطائف " وانطلاقًا من هذه الحقائق والاعتبارات واستكمالاً للخطوات التي نفذت سابقًا في إطار اتفاق الطائف والذي يتماشى مع القرار 1559، سنقوم بسحب قواتنا المتمركزة في لبنان بالكامل إلى منطقة البقاع، ومن ثم إلى منطقة الحدود السورية اللبنانية".[1] وبذلك تكون دمشق قد فقدت آخر ورقة ضغط لبناء دور سورية الإقليمي بعد فقدها الورقة الفلسطينية بعد أوسلو و ورقة العلاقة مع النظام العراقي السابق

سعى المحافظون الجدد بعد تحولهم إلى الدفاع، بسبب فشلهم في العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق، وبفعل المقاومة العراقية ضد الاحتلال، إلى تحويل الأنظار عن هذا الفشل من خلال تحقيق إنجاز على الساحة اللبنانية، مستغلين ردود الفعل خصوصاً العربية على قيام قوة من حزب الله بتنفيذ عملية نوعية في منطقة مزارع شبعا، أسفرت عن مقتل ثمانية جنود إسرائيليين وأسر جنديين آخرين، بهدف إتمام صفقة تبادل للأسرى اللبنانيين المتواجدين في السجون الإسرائيلية. وبهذا دفعت واشنطن إسرائيل لشن حرب شاملة ضد لبنان كانت قوية وغير متوقعة حتى من المقاومة ذاتها، والتي اعترفت لاحقًا بذلك على لسان الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله.

أخذت الإدارة الأمريكية تعرقل أي توجه دولي لوقف إطلاق النار، ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل بذلك، ولكن فشل القوات الإسرائيلية في تحقيق بعض أهدافها الرئيسية في الحرب، لاسيما القضاء على المقاومة، وكذلك هدف الإدارة الأمريكية الذي أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بشأن خلق شرق أوسط جديد منزوع المقاومة، أضاف فصلاً آخر من فصول الفشل على مخططات المحافظين الجدد.

انتهت الحرب بصدور قرار عن مجلس الأمن حمل الرقم (1701)، ونص القرار على زيادة أعداد قوات الأمم المتحدة (اليونيفيل) إلى حد أقصى قدرة (15) ألف جندياً، وهذه النقطة شهدت سجالاً كبيرًا قبل الاتفاق على صورتها الأخيرة، فالولايات المتحدة وإسرائيل كانتا تصران

---

(1) موقع سانا السورية على شبكة الإنترنت:

http://www.sana.sy/ara/2/2005/03/05/pr-866.htm

على إرسال قوة حفظ سلام يقودها حلف شمال الأطلسي، إلا أن الرغبة الأمريكية- الإسرائيلية اصطدمت بموقف فرنسي وألماني معارض، حيث إن فرنسا كانت ترى أن تشكيل القوات مسؤولية مجلس الأمن وليس حلف الأطلسي، وفيما لو تم ذلك فإنه يجب أن تقرن بموافقة طرفي الصراع على انتشار تلك القوات، ولا يكون من مهامها نزع سلاح حزب الله، أما الموقف الألماني فتعلل بعدم مقدور الحلف على تحمل أعباء إضافية، ولديه قوات عاملة في البلقان وأفغانستان. [1] وبتواجد قوات اليونيفيل في الجنوب اللبناني طبقاً للقرار (1701) أعادت سورية جزئياً ورقة الملف اللبناني إلى يدها، بعد أن خسرتها إثر حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في عام 2005.

3- وقف دمقرطة النظام

كما قد بينت الدراسة في المبحث الأول من هذا الفصل أن الهدف المعلن للشرق الأوسط الكبير هو دمقرطة الأنظمة السياسية في المنطقة، باعتبارها بسياساتها الإقصائية للقوى السياسية وفشلها في السياسات التنموية خلقت بيئة مواتية لنمو الأفكار المتطرفة.

ومسألة الإصلاح السياسي طرحت مباشرة إثر التغير القيادي في سورية عام 2000، وتوقفت بسبب إيمان القيادة الجديدة بضرورة وأولوية الإصلاح الاقتصادي والإداري على الإصلاح السياسي، وانتهى ما عرف بـ "ربيع دمشق" تحت هذه الحجة. ولكن مع انطلاق الإدارة الأمريكية في تنفيذ مشروعها الشرق الأوسط الكبير أعيد فتح ملف الإصلاح السياسي من جديد، وطالب إعلان دمشق بإنهاء ملف الاعتقال السياسي وملف المنفيين وعودة السياسة إلى المجتمع وعقد مؤتمر وطني لكافه أطيافه السياسية وهذه كلها مطالب لازمة لتحصين الجبهة الداخلية وللحفاظ على الدور الإقليمي لسورية، وتخفيف الضغوط الأمريكية على سورية.

كانت استجابة النظام للمطالب الداخلية والخارجية بالتحول الديمقراطي محدودة للغاية، حيث أقر حزب البعث الحاكم في مؤتمره العاشر ضرورة صدور قانون للأحزاب، ولم يصدر هذا

---

(1) محمد فتوح، "إشكاليات قوة "اليونيفيل 2" في لبنان"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 48، شتاء 2007، ص 126.

القانون بسبب تصاعد الضغوط على سورية كنتيجة لتداعيات اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رقيق الحريري.

مما سبق يجد الباحث، أنه مع التغير القيادي عام 2000 فقدت سورية الورقة اللبنانية بتحرير الجنوب عام 2000 لصالح إيران، وكانت قد فقدت الورقة الفلسطينية بعد اتفاق اوسلو 1993، ومع انطلاق الإدارة الأمريكية في تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، ووصولها إلى مأزق خطير بفعل المقاومة العراقية التي ساهمت سورية في تقويتها، ازداد النفوذ الإيراني في المنطقة، وأصبحت أوراق الضغط السورية في الملفين اللبناني والفلسطيني من حيث قابليتها للتطبيق رهينة بما تسمح به إيران، وربما هذا ما دفعها لتقوية علاقاتها مع تركيا لموازنة الخلل الحاصل نتيجة تلك التطورات.

ثالثاً- العلاقات الأمريكية- التركية

وجدت تركيا نفسها بعد الحرب العالمية الثانية أمام خيارين لا ثالث لها: إما المعسكر الغربي، أو المعسكر الشرقي. واختارت بدون تردد المعسكر الغربي، حيث تم التوقيع على مذكرة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/سبتمبر عام 1947، كانت تتعلق بدور تركيا ضمن مبدأ ترومان، [1] وبهذا أصبحت تركيا من دول "المصالح الغربية".

لعلَّ أهم الأسباب والعوامل التي وقفت وراء اختيار تركيا الاتجاه نحو المعسكر الغربي، هو التهديدات السوفياتية المتعاظمة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي تمثلت في مطالبة ستالين بتعديل الحدود التركية مع جورجيا السوفياتية، وبموافقة تركيا على وجود عسكري سوفياتي في مضيقي البوسفور والدردنيل، [2] بالإضافة إلى الثقافة الاستراتيجية للنخبة الكمالية، التي كانت ترى بضرورة الابتعاد عن القضايا الشرق أوسطية، وتفضل الارتباط بالترتيبات الأجنبية الغربية، وهذا يعد بدوره انعكاساً للقيم التي اختارها أتاتورك لتحكم تطور تركيا كما قد أسلفت الدراسة في فصلها الثاني.

---

(1) ياسر أحمد حسن، مرجع سابق، 271.

(2) شريف تغيان، مرجع سابق، 253.

وقد أبدت تركيا من بداية المباحثات التمهيدية لتوقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي(الناتو) الرغبة في الاشتراك في تلك المباحثات، من خلال طلب الرئيس التركي عصمت إينونو من الحكومة الأمريكية، غير أن طلبه رفض من الرئيس الأمريكي هاري ترومان عبر رسالة بعث بها إلى الرئيس التركي في 13 نيسان/أبريل1949، وفحواها أن الحكومة الأمريكية تهتم بتوثيق العلاقات مع تركيا وضمان أمنها وسلامة أراضيها، مع تأكيدها عدم الموافقة على انضمام تركيا إلى الحلف. [1]

لم يتبدل الاعتراض الأمريكي والأوروبي أيضاً على دخول تركيا إلى حلف الأطلسي، إلا بعد أن شاركت تركيا في الحرب الكورية في حزيران/يونيو عام 1950، بإرسالها فرق عسكرية قوامها /5000/جندياً إلى كوريا الجنوبية للعمل مع القوة الدولية التي أرسلتها الأمم المتحدة بناءً على اقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية، وحصول بريطانيا على وعود من تركيا بأن تنهض بدور بارز في إقامة ميثاق دفاعي في الشرق الأوسط، [2] وهو الأمر الذي كان مرفوضاً في الثقافة الاستراتيجية للنخبة التركية كما قد مر ذكره.

وبناءً على تلك المواقف وافق مجلس حلف شمال الأطلسي على انضمام تركيا إلى الحلف في أيلول/سبتمبر 1951، وأصبحت عضواً كاملاً العضوية في 18 شباط/فبراير 1952.

وفي عام 1954 تم توقيع اتفاقية التسهيلات العسكرية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بما يسمح بإنشاء قواعد للحلف في تركيا، وفي العالم التالي 1955 وقعت أنقرة مع بريطانيا والعراق وإيران وباكستان ميثاق حلف بغداد، الذي كان إحدى أدوات الاحتواء للاتحاد السوفيتي.

---

(1) محمد ياس خضر الغريري، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي(1993–2010)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2010، ص51.

(2) المرجع السابق، ص52.

يبدو واضحاً أن البعد الأمني هو الأساس في نشأة العلاقات التركية–الأمريكية، فتركيا كانت تتخوف من التهديدات السوفياتية، والولايات المتحدة الأمريكية ترى تركيا بموقعها الجغرافي حائط صد أمام تغلغل السوفيات إلى منطقة الشرق الأوسط، حيث المصالح الحيوية الأمريكية.

أدرت الأتراك في الستينيات والسبعينيات أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تهتم كفاية بمصالح وأمن حلفائها إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها وأمنها، وتأكد هذا الإدراك في الأزمة القبرصية، فقد بعث الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (1963–1968) إلى رئيس الوزراء التركي عصمت إينونو برسالة في 5 حزيران/يونيو 1964، يحذره من خلالها من مغبة التدخل في قبرص، وشدد على عدم استخدام تركيا أسلحة حلف الناتو، وأفصح له أيضاً عن إحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل إلى جانب تركيا في حالة التدخل السوفيتي. [1]

وفي عام 1974 حينما دخلت القوات التركية إلى قبرص بدعوى حماية الأقلية التركية، حذرت قيادة الحلف من استخدام أسلحة الحلف المودعة لديها في عملية لم تتقرر من قيادته، وتم فرض حظر توريد السلاح إلى تركيا، غير أن العلاقات عادت إلى الوضع الطبيعي بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين تركيا والولايات المتحدة في 10 كانون الثاني/يناير عام 1980، وجاءت هذه الاتفاقية عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران 1979، والاجتياح السوفياتي لأفغانستان 1979. واستفادت تركيا من هذه الاتفاقية بالحصول على ترسانة عسكرية ضخمة وزيادة المساعدات.

وبنهاية الحرب الباردة وانتهاء خطر الشيوعية السوفيتية بدأت دعوات تصدر بأن تركيا لم يعد لها من فائدة، على اعتبار أن مقتضيات التحالف قد انتهت، وليس ثمة من روابط مشتركة ثقافية واجتماعية بين الأتراك والغرب.

واستطاع الرئيس التركي تورغت أوزال، أن يدخل في التحالف الدولي الذي عقد من أجل إخراج العراق من الكويت، بالرغم من معارضة العسكر وكثير من النخبة التركية لذلك، من

(1) محمد ياس خضر الغريري، مرجع سابق، ص122.

منطلق أن الأضرار التي ستأتي أكبر من أية فوائد، وخصوصاً تلك المتعلقة بوضع الأكراد في العراق، التي ستنعكس على القضية الكردية في تركيا.

واستطاعت تركيا التخلص من الأصوات الداعية إلى انتفاء الحاجة إليها من خلال تحركين رئيسيين، الأول تمثل بالاستعانة بأشخاص مؤثرين في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، يؤمنون بضرورة الإبقاء على تركيا في معسكر الغرب، ومنطقهم في ذلك التالي: [1]

1- إن موقع تركيا الفريد الذي اكسبها أهمية في ظروف المواجهة مع الكتلة الشيوعية يمثل ركيزة ضرورية للمصالح الأمريكية بعد ظهور (15) دولة جديدة نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي، ولا يعرف أحد حقيقة وطبيعة التفاعلات أو التناقضات والصراعات في داخلها.

2- إن دول آسيا الوسطى تنتمي تاريخياً وقبل الحكم السوفياتي لتراث ثقافي تركي، فيما ليس لواشنطن بعد موطئ قدم فيها، ومن الأسلم الاحتفاظ بصداقة تركيا.

3- إن الدور التركي لا يزال مهماً لواشنطن إزاء الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، بل إزاء أوروبا.

وبالفعل أثمرت تلك التحركات عن استمرار العلاقات التركية-الأمريكية، وأتت أكلها في عدة قضايا:

1- إنشاء خط باكو- جيهان لنقل النفط من أذربيجان إلى تركيا، ومنها إلى الغرب، للتخلص من احتكار روسيا للنفط. [2]

2- الحصول على معلومات استخبارية ساهمت في القبض على عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني(PKK).

---

(1) ياسر أحمد حسن، مرجع سابق، ص286.

(2) عصام إسماعيل، "هيمنة الشركات الأمريكية في حوض قزوين"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد109، شتاء 2003، ص117.

3- احتواء العراق من خلال قوة المطرقة.

4- مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا في مسعاها للانضمام للاتحاد الأوروبي.

5- الحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية لإنقاذ الاقتصادي التركي ومنعه من الانهيار. وكان أبرزها القرض المقدم من صندوق النقد الدولي إثر التدخل الأمريكي خلال أزمة شباط/ فبراير 2001، حيث بلغت قيمته في صفقة واحدة (16) مليار دولاراً. [1]

يبقى في النهاية وجوب معاودة التأكيد إلى أن تركيا مثلت بما تمتلكه من موارد مائية عنصراً رئيسياً في مشروع الشرق أوسطية، وعندما انتقل المشروع إلى التركيز على البعد الأمني بوصول حزب الليكود إلى السلطة بزعامة بنيامين نتنياهو تكيفت تركيا مع المشروع بتوقيعها اتفاق التعاون الاستراتيجي عام 1996.

رابعاً- تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير

رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن تركيا على خلاف إسرائيل، هي الدولة التي لها قواسم مشتركة مع الدول التي من المقرر لها أن يشملها المشروع في إطار جغرافية سياسية يمكن وصفها بالجغرافية الإسلامية.

فضلاً عن الروابط الإسلامية التي تربط تركيا بدول المنطقة، فترى الإدارة الأمريكية لكي تنجح في دفع مشروعها إلى الأمام، ولكي تتجنب المزيد من الصعوبات والعداء لها في هذه المنطقة الجغرافية، فإنه ينبغي أن تعطي دوراً محلياً للمشروع، وليس هناك أفضل من تركيا بموقعها وتجربتها المعتدلة للعب هذا الدور المحلي.

وفقاً للتصور الأمريكي فإن تركيا يمكن أن تصبح دولة مركزية في هذا النظام الجديد، على عكس دول أخرى في المنطقة، فضلاً من أن المطلوب منها إصلاحات داخلية سوف تكون في حدها الأدنى، ومقتصراً فقط على الجانب السياسي المتعلق بالمسألة الكردية، لأنها حققت بالفعل من قبل معظم الإصلاحات الواردة في المشروع والمتعلقة بتمكين المرأة والتحول

(1) ياسر أحمد حسن، مرجع سابق، ص299.

الديمقراطي وإقامة مجتمع المعرفة، وبالتالي فإن تكاليف انخراطها في هذا النظام سوف تكون في حدها الأدنى، الأمر الذي لا يهددها، كما يهدد دولاً أخرى في المنطقة بخلخلة واهتزاز لنظامها السياسي.

من الواضح أن تركيا لها دور في المشروع الأمريكي الجديد (مشروع الشرق أوسط الكبير) لا يمكن مقارنته بالدور الذي أنيط بها في إطار مشروع الشرق أوسطية، ولكن كيف تعاملت تركيا مع هذا الدور المعد لها من قبل الإدارة الأمريكية؟ يمكن أن نجمل الرؤية التركية لدورها في النقاط الآتية:

1- الاشتراك في محاربة الإرهاب

في إطار ما عرف إبان إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) بـــ "الحرب على الإرهاب"، تجاوبت تركيا بأريحية مع تفعيل المادة من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو، والتي تفرض على جميع الأعضاء تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً، وخلال أقل من (24) ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر 2001. [1]

2- رفض تغيير الأنظمة الشرق أوسطية بالقوة

رفضت تركيا السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها لشن حربها على العراق، وهو ما لم تكن تتوقعه الولايات المتحدة الأمريكية من الحليف التركي، والحقيقة أن الرفض لم يكن كما يدعي بعض الباحثين على اعتبار أن حزب العدالة والتنمية ذو توجهات إسلامية، بل الرفض طال كل الأطياف السياسية وحتى المؤسسة العسكرية ذاتها، من اعتبارات أمن قومي خالصة متعلقة بأكراد العراق واستذكار للخسائر الاقتصادية جراء حرب الخليج الثانية عام 1991.

لقد ساءت العلاقات كثيراً على إثر رفض البرلمان التركي، وهذا ما أشار إليه بول ولفوفيتز، نائب وزير الدفاع الأمريكي آنذاك بقوله: " إن تركيا ارتكبت خطأً كبيراً برفضها تقديم الدعم الكافي للولايات المتحدة في حربها ضد نظام صدام حسين.." وأضاف موجهاً كلامه إلى

---

(1) شريف تغيان، مرجع سابق، ص253.

الأتراك: "حاولنا إشراككم في معادلة إقليمية تشمل على السواء منطقة الشرق الأوسط. لقد كانت فرصة لحل الكثير من مشكلاتهم وتوفير الكثير من احتياجاتكم، لكن قيادتكم رجحت الرهان على قوى ودوافع وأماكن أخرى، متجاهلةً أهمية العلاقات مع واشنطن وشموليتها"، كما أضاف قائلاً: "ومن أجل تجاوز السلبيات الناجمة عن الموقف الأخير، فإن الاعتراف بالخطأ وحده لا يكفي، بل من أجل إعادة العلاقات الاستراتيجية إلى سابق عهدها، فإن على تركيا اتباع سياسة خارجية تنسجم ومواقف وسياسات واشنطن... وتجنب السير في اتجاه المجهول السوري والإيراني"، فضلاً عن ذلك وصل حد التصريحات إلى التهديد المبطن، إذا أشار إلى أن "شمال العراق، ليس حديقة خلفية لتركيا، بل إنه تحت سيطرتنا الآن، ولم يعد مسموحاً لتركيا الدخول والخروج منه كما تشاء... وحتى ملف حزب العمال الكردستاني سيعالج بالتنسيق معنا".[1]

تعبيراً عن مشاعر الغضب الأمريكية تجاه أنقرة، قامت القوات الأمريكية في العراق بعملية خاطفة لاقتحام مقر البعثة العسكرية التركية بمدينة السليمانية بشمال العراق في 4 تموز/يوليو 2003، واعتقال اعضائها بحجة ضلوعهم في مؤامرة لقتل محافظ مدينة كركوك، وبلغ الاحتقان التركي ذورته تجاه الأمريكان بعد أن علموا أن الجنود الأمريكيين اقتادوا عناصر الجيش التركي وأيديهم مكبلة خلف ظهورهم ورؤوسهم مغطاة في مشهد مماثل لاعتقالهم قبل ذلك الإرهابيين، وقاموا أيضاً بتحطيم صورة أتاتورك المعلقة على جدران البعثة. [2]

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً المحافظين الجدد لم تستطع المبالغة في تقريع تركيا على موقفها من غزو العراق، وذلك بسبب الوضع الكارثي الذي وصل إليه العراق وعمق المأزق الأمريكي فيه، وخصوصاً إذا علمنا أن(70%) من الإمدادات العسكرية للعراق وأفغانستان تمر عبر تركيا، وحوالي ثلث الوقود التي تستهلكه القوات الأمريكية في العراق إما يأتي من تركيا أو يمر عبر الأراضي التركية. [3]

---

(1) محمد ياس خضر الغريري، مرجع سابق، ص126.

(2) ياسر أحمد حسن، مرجع سابق، ص308.

(3) منار الشوربجي، "التوجهات الإقليمية الجديدة لتركيا" في نادية محمود مصطفى وباكينام الشرقاوي(مشرفان)، مرجع سابق، ص264.

3- ضرورة الإصلاح من الداخل

تتقاطع الرؤية التركية للشرق الأوسط مع الرؤية الأمريكية من ناحية تشخيص المشاكل التي يعاني منها إقليم الشرق الأوسط، ففي الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية عبد الله غول في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي استضافته طهران في أيار/مايو 2003، أوضح أن العالم الإسلامي " بحاجة إلى تحديد المشكلات والقضايا وجوانب التقصير التي تعوق تقدمه"، ودعا إلى " الكفاح المتواصل في سبيل الحكم الرشيد والشفافية والمحاسبة والارتقاء بمستوى حياة الفرد وقدراته وصيانة الحقوق والحريات، من أجل شعور الشعب بأنه يملك النظام الذي يعيش في ظله"، وأكد على ضرورة "مكافحة الفساد والفوضى الاقتصادية وعدم الاستقرار في العالم الإسلامي من أجل تحقيق التقدم المنشود".[1]

غير أن الافتراق عن الرؤية الأمريكية يتمثل بضرورة أن تتبع الإصلاحات من الداخل، حيث حذر وزير الخارجية عبد الله غول في اجتماع آخر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في إسطنبول "مالم نبادر إلى ترتيب بيتنا الداخلي بأنفسنا فإننا سنشعر بمزيد من الضغط الخارجي". [2]

4- ضرورة إيجاد تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي

تنطلق تركيا من أن الشرق الأوسط له أهمية كبيرة في استقرار الأمن في العالم، ولاسيما في مجال الطاقة، ويمثل المركز الأساس لتطور النظام العالمي الجديد، حيث أن ظروف الحرب الباردة أعاقت أي مجهود جدي لحل المشكلة الفلسطينية، وعندما انتهت تلك الحرب كان من المتوقع أن تكون الظروف مناسبة لإنجاز اتفاق سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، ولكن ذلك لم يحدث، وبقيت الأمور تتفاعل بما يظهر جلياً أن المنطقة لا تزال تواجه هذه المسألة الرئيسية كما

---

(1) Bill Park, ,**Turkey's Policy Towards Northern Iraq Problems and Prospects,** London, The International Institute for Strategic Studies,2005, p113.

(2) Ibid, P113.

مسائل أخرى عرقية وطائفية تؤدي إلى توترات تهد الاستقرار والسلام؛ ولا يمكن حل هذه المشاكل في المنطقة من غير مواجهتها. [1]

كذلك، إن المشاكل في الشرق الأوسط مترابطة إلى درجة يصعب احتواؤها، فتراها تمتد بطريقة أو بأخرى إلى العالم، ثم إن خلفية تلك المشاكل الثقافية والتاريخية تربطها بأطراف سياسية مختلفة في العالم كله، وإن سكان المنطقة الذين تعيش جاليات منهم اليوم في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تبقى مشاعرهم مرتبطة بالشرق الأوسط إلى حد أن التطورات الحاصلة فيه لا يمكن أن تتجاهلها الحكومات في أوروبا وأميركا. وإذا أضفنا الأمن العالمي للطاقة واستقرار طرق إمداداتها وكذلك السلام، كل ذلك يجعل المنطقة ذات أهمية استراتيجية لها تأثيرها حتى بالنسبة لأولئك الذين لم يكونوا أطرافاً فاعلين في ما يتعلق بالمسائل الإقليمية وتحدياتها. [2]

والحقيقة أن الرؤية التركية لحل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي لا تحمل ذات الدرجة من الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في مشروعها الشرق الأوسط الكبير، حيث أن الاعتقاد الأمريكي بعد أحداث أيلول/ سبتمبر أصبح يحمل النظم التسلطية مسؤولية الإرهاب وليس الصراع مع إسرائيل كما كان عليه الحال في مشروع الشرق أوسطية.

يرى الباحث في نهاية المبحثين الأول والثاني، أن تركيا لعبت دوراً رئيسياً في المشاريع الأمريكية التي طرحت للمنطقة ابتداء من مشروع ترومان عام 1947، وكانت إيران قبل الثورة الإسلامية عام 1979 بذات الصف، في حين أن سورية كانت في المعسكر المقابل المعادي لتلك المشاريع.

أما في مرحلة التسعينيات، فقد لعبت كل من سورية وتركيا دوراً مهماً في إطار مشروع الشرق أوسطية، فتركيا في بداية المشروع كانت على هامشه، عبر مشاركتها في المسارات

---

(1) مشيل نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010، ص97.

(2) المرجع السابق، ص97.

المتعددة، ثم انتقلت لتكون محور في المشروع مع إسرائيل بعد توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي عام 1996، وكرد فعل تحولت سورية من محور المشروع باعتبارها كانت منخرطة في المسارات الثنائية إلى ممانعة المشروع.

أما في مرحلة ما بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001، وطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير، وحصول التغير القيادي في كلا البلدين، وجدت سورية وتركيا نفسهما في نفس الموقع للتعامل مع مشروع الشرق الأوسط الكبير.

المبحث الثالـــث

انعكاسات العلاقات السورية-التركية على مشروع الشرق الأوسط الكبير

من الطبيعي بعد أن وصلت العلاقات السورية- التركية إلى مستويات متقدمة من التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أن تنعكس على القضايا الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، مخالفة المشروع الأمريكي ومتفقة معه أحياناً. وسوف تكتفي الدراسة بالقضايا الشرق أوسطية التي تمثل مشتركات وموضع اهتمام بين سورية وتركيا.

أولاً- الرعاية التركية للمفاوضات السورية- الإسرائيلية

بعد توقف دام ثمان سنوات لعملية التسوية على المسار السوري- الإسرائيلي، صدرت بيانات رسمية بالتزامن في كل من سورية وإسرائيل وتركيا في 21 أيار/مايو 2008 تتحدث عن البدء بمفاوضات غير مباشرة بين سورية وإسرائيل برعاية تركية.

وقد فُهم من الصحافة وبعض التصريحات الرسمية، أن المفاوضات ستعقد بطريقة غير مباشرة عبر الوسيط التركي، حتى يتم بناء الثقة بين الجانبين وتمهيد الأرضية المناسبة، وبعدها ستعقد المفاوضات بصورة مباشرة،[1] كما أن الجانب التركي تلقى خلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت لتركيا في شباط/ فبراير 2007 وعوداً بالانسحاب حتى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وذلك تأكيداً لاعتراف حكومة أولمرت لما كان يعرف بـ" وديعة رابين".[2]

كان مشكوكاً بصدقية الالتزام والوعد الإسرائيلي للجانب التركي، وذلك لعدة حقائق و اعتبارات أهمها، أولاً أن رئيس الوزراء أيهود أولمرت يعاني من مشاكل سياسية حادة داخل حزبه

---

(1) "سمير التقي لـ آكي: الراعي الأمريكي في مفاوضات السلام بين سورية وإسرائيل ضروري "، موقع وكالة أكي الإيطالية على شبكة الإنترنيت على الرابط التالي:
http://www1.adnkronos.com/AKI/Arabic/Politics/?id=1.0.2183575791

(2) أسامة عبد العزيز، " المسكوت عنه مع انطلاق المفاوضات السورية- الإسرائيلية" ، جريدة الأهرام المصرية، العدد 44364، 24 أيار/مايو 2008

وعلى المستوى الحكومي نتيجة فشله في حرب صيف 2006 على لبنان، وثانياً وجود تيار قوي في إسرائيل يمانع بشدة "وديعة رابين" بإرجاع هضبة الجولان كاملة إلى السيادة السورية، لأنها ستكون مركزاً متقدماً لإيران حليفة دمشق الاستراتيجية، وبالتالي تصبح الجولان في قبضة "محور الشر" على حد تعبيرهم، وربما كان تمرير الكنيست مشروع قانون يمنع الانسحاب من هضبة الجولان ما لم تحظ هذه الخطوة على موافقة ثلثي أعضاء الكنيست أو أن تخضع لاستفتاء عام، هو تعبير واضح عن هذا الاتجاه الرافض.

ويرى الباحث أنه لا يمكن فهم الأهداف المعلنة وغير المعلنة لهذه المفاوضات من دون رصد مواقف أطرافها والبيئة التي يتحركون فيها، وكذلك راعي هذه المفاوضات، وهذا يؤدي بدوره إلى إيضاح أثر تلك المفاوضات على المشاريع المطروحة للمنطقة، وهذا يمثل بدوره جوهر المشكلة البحثية للدراسة. وسوف يقوم الباحث باستعراض مواقف الأطراف ومراميها وفقاً للآتي:

1- سورية

نقل الصحفي الأمريكي سيمور هيرش عن الرئيس بشار الأسد أنه في حال كانت القيادة الأمريكية " تسعى للسلام عليها التعامل مع حقوقنا التي هي هضبة الجولان. الأرض غير قابلة للتفاوض"، مؤكداً استعداده لمناقشة كل القضايا (التطبيع مع إسرائيل) بعد ترسيم الحدود استناداً إلى خط الرابع من حزيران/يونيو 1967، و رأى الأسد أنه إذا ما أرادت إسرائيل تسوية أبعد من الجولان فعليها أن " تتعامل مع القضية الفلسطينية وليس إضاعة الوقت بالتحدث حول من يرسل الأسلحة إلى حزب الله وحماس. فأين توجد مقاومة في المنطقة سيكون هناك تسلح على نحو ما"، وتابع: " في حال أرادوا حل مشكلة حزب الله، عليهم التعامل مع لبنان، وبالنسبة إلى حماس عليهم التعامل مع غزة، وبالنسبة لإيران فهي ليست جزءاً من عملية السلام على كل حال، هذا السلام هو سلام بين سورية وإسرائيل"، [1] هذا الكلام للرئيس بشار الأسد يعكس عدة قضايا مهمة:

---

(1) Seymour M. Hersh, " Syria Calling: The Obama Administration's chance to engage in a Middle East peace" ,The New Yorker Magazine, 6 April 2009.

– أن الإدارة الأمريكية المتمثلة بإدارة جورج بوش (الابن) غير متحمسة، على أقل تقدير، للمفاوضات السورية –الإسرائيلية، نتيجة عدم مركزية مسألة التسوية في مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومن غير المتصور أن تصل المفاوضات إلى تحقيق نتائج ملموسة مالم تصبح الولايات المتحدة الأمريكية الراعي لها.

– إن عملية السلام لا تخص إيران، هذا الكلام لا يستقيم مع واقع الحال، بل يعكس برأي الباحث محاولة سورية للتخفيف من علاقة التبعية التي وصلت إليها العلاقات السورية– الإيرانية، فإيران كانت ورقة بيد الرئيس حافظ الأسد يستخدمها في سياسته الخارجية، وخصوصاً لإجبار دول الخليج العربي على تقديم الدعم المادي لزيادة القدرات العسكرية السورية، لكن التغيرات الإقليمية وبصورة خاصة على الساحتين اللبنانية والفلسطينية والاحتلال الأمريكي للعراق، ساهمت في زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، حتى أضحت سورية ورقة تفاوضية بيد إيران في ملفاتها الخلافيَة مع الإدارة الأمريكية، ولاسيما أن إيران ترتبط بعلاقات عضوية مع النظام الجديد في العراق بتأثير البعد الطائفي، وكون أغلب القيادات والنخبة العراقية الجديدة بمعارضتها لنظام صدام حسين كانت تتخذ من إيران مقراً لها، وكذلك العلاقة العضوية بين حزب الله اللبناني والنظام الإيراني، وعلاقتها مع الفصائل الفلسطينية (حركة حماس، والجهاد الإسلامي) من خلال الدعم المادي.

ربما أرادت سورية من اختيار تركيا للعب دور الوسيط التفلت من ضغوط علاقة التبعية تلك، وخصوصاً أن تركيا أصبحت قوة إقليمية لا يستهان بها إثر التغير القيادي واستلام حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة فيها.

2– إسرائيل

تتمثل الاشتراطات الإسرائيلية للمضي في عملية التسوية مع سورية في ثلاث قضايا؛ أولها وقف الدعم لحزب الله اللبناني، و وقف الدعم لحركات المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس، والابتعاد عن إيران في محاولة لعزلها إقليمياً تخوفاً من تنامي القدرات العسكرية الإيرانية وبشكل خاص برنامجها النووي.

لكن من يطلق هذه الاشتراطات لا يتمتع بوضع سياسي مريح كما سبقت الإشارة، بالإضافة إلى أن البديل سيكون اليمين الإسرائيلي (حزب الليكود) بزعامة بنيامين نتنياهو، وبذلك نكون إزاء مشهد يتكرر في لحظات التسوية في إسرائيل، حيث حلَ بنيامين نتنياهو عوضاً عن شمعون بيريز في عام 1996 عندما كانت التسوية مطروحة على المسار السوري ضمن إطار مشروع الشرق اوسطية.

3- تركيا

ينطلق الدور الوسيط لتركيا من العلاقات التي تربطها بطرفي الصراع، فالعلاقات السورية- التركية تطورت بصورة كادت تشكل نموذجاً في التعاون الإقليمي على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتفاصيل هذه العلاقة كانت محور الفصل الثالث من الدراسة، بالإضافة إلى ذلك مثلت تركيا لسورية طوق النجاة من عزلتها التي فرضت عليها بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في عام 2005، واتهامها بالضلوع في مقتله، وكذلك بعد حرب تموز/ يوليو 2006 على لبنان، حيث انقسم النظام العربي إلى معسكرين: معسكر الاعتدال الذي تمثله بصورة رئيسية مصر والسعودية والأردن، ومعسكر الممانعة التي تشكل سورية ركنه الأساسي، بالإضافة إلى حركات المقاومة في فلسطين ولبنان، وبدعم من إيران، حيث قامت تركيا بدور القطب الملطف بين المعسكرين، نتيجة علاقاتها مع دول كلا المعسكرين، وفي الحقيقة كانت تركيا أقرب إلى معسكر الممانعة منها إلى معسكر الاعتدال، غير أن تصور دول معسكر الاعتدال للصراع مع إيران بأنه ينطوي على أبعاد طائفية، جعل تلك الدول تقبل الدور التركي من منطلق أنها أكبر قوة سنية مؤهلة في مواجهة إيران الشيعية.

وفي ذات الصدد، ساهمت تركيا في إعادة العلاقات بين سورية وفرنسا، بعد التغير القيادي في فرنسا، حيث أن الرئيس نيكولا ساركوزي كان أقل حماسة لعزل سورية من سلفه جاك شيراك، الذي تربطه علاقة شخصية حميمة مع رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري.

أما بالنسبة لعلاقة تركيا مع الطرف الآخر للصراع (إسرائيل)، فقد ذكرت هي الأخرى في أكثر من موقع من الدراسة، وتحرص إسرائيل عليها على اعتبار تركيا أول دولة إسلامية تعترف

بها وتقيم علاقات دبلوماسية معها، بالإضافة إلى أن تركيا ربما تكون المصدر التعويضي للمياه بالنسبة للجانب السوري، إذا وافق على ترتيبات معينة لقضية مياه الجولان في إطار التسوية.

يعتقد الباحث في ختام هذه الجزئية، أن إيران لم تبد ردود فعل متشددة في رفض التحرك صوب التسوية مع إسرائيل واختيار تركيا كوسيط لتلك المفاوضات، لقناعتها بعدم قدرة إسرائيل على إتمام عملية التسوية بسبب الوضع السياسي الحرج لرئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت، وضعف حماسة الإدارة الأمريكية للدفع بالتسوية إلى الأمام، ولو أن هذا التحرك كان يمتلك احتمالية النجاح لكان لها موقف مختلف تماماً، وخصوصاً أن دمشق ستكون قيمة مضافة لتركيا ومخصومة من إيران ونفوذها في المنطقة.

ثانياً- القضية العراقية:

اتفقت كل من سورية وتركيا على محاولة ثني ومنع الولايات المتحدة الأمريكية عن غزو العراق، لكن دون جدوى، وبعد أن أصبح الاحتلال أمراً واقعاً اختلف موقف الطرفين تجاه العملية السياسية التي عملت إدارة الاحتلال على إطلاقها وتشجيعها، بقصد أن يصبح العراق نموذجاً للديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير، وبالتالي يمكن أن تستنسخ التجربة في دول الإقليم.

كما قد بينت الدراسة في مبحثها السابق، فإن سورية انفتحت على النظام العراقي السابق، وراحت تتلقى مساعدات نفطية خارج إطار برنامج "النفط مقابل الغذاء"، وعارضت المحاولات الأمريكية لاستصدار قرار من مجلس الأمن، وذلك بالتعاون والتنسيق مع فرنسا وألمانيا وروسيا بصورة أساسية. كما قامت سراً بلعب دور الوسيط في صفقات أسلحة للعراق لتعزيز دفاعاته أمام الغزو الوشيك. [1]

وبعد الانهيار السريع لنظام صدام حسين غضت دمشق الطرف عن عبور " المتطوعين" عبر حدودها إلى العراق، ولم تستجب للطلب الأمريكي بحراسة الحدود من قبل جيشها، والتي تبلغ أكثر من خمسمائة كيلو متر.

---

(1) Raymond A. Hinnebusch, "Syria after the Iraq War: between the neo-con offensive and Internal Reform" , Paper Published on the Site of Deutsches Orient-Institut : http://www.mafhoum.com/press7/195P2.pdf

ورفضت سورية الإقرار بشرعية الاحتلال الامريكي للعراق، وأعلنت أنها لن تتعاون مع أي نظام " دمية" يقام في بغداد، حيث حاولت جاهدة منع الاعتراف بمجلس الحكم المؤقت، ولم تنجح بذلك حيث حصل الأخير على مقعد العراق في الجامعة العربية ومنظمة الأوبك، وعمل التخوف من العزلة والضغوط الأمريكية المتصاعدة بسبب تغلغل المحافظين الجدد في دوائر صنع القرار الأمريكي، على دفعها كارهة للموافقة على قرار مجلس الأمن رقم (1483)، الذي قضى رفع العقوبات عن العراق وشرَع في الواقع تحكم الاحتلال بأموال النفط العراقي. [1]

بدأت دمشق بنسج علاقات مع الجماعات السنية المعارضة للاحتلال، سواء تللك التي اتخذت واجهات عشائرية وقبلية كـ " المجلس المركزي لشيوخ العشائر العراقية والعربية"، أو تلك التي تتخذ واجهات حزبية كحزب البعث العراقي المنحل (محمد يونس الأحمد)، والذي اتخذ من دمشق مقراً له، فضلاً عن العلاقات الاستخباراتية مع التنظيمات الجهادية والتي تشكلت نواتها الأساسية من المتطوعين الذين عبروا الحدود منذ أيام الغزو الأولى.

واستخدمت هذه العلاقات بين دمشق والمقاومة العراقية بتنويعاتها المختلفة ذريعة من الحكومات العراقية المتعاقبة التي تشكلت في إطار العملية السياسية التي رعتها قوات الاحتلال الأمريكي، والتي حافظت دمشق على شعرة معاوية معها، على اعتبار أن بعضها كان في حماية دمشق في أثناء معارضتها لنظام صدام حسين، حتى وصلت الأمور إلى اتهام حكومة نوري المالكي لدمشق بترتيب أحداث " الأربعاء الأسود" في 19 آب/أغسطس 2009، التي أسفرت عن وقوع أكثر من (100) قتيلاً ومئات الجرحى، وقررت استدعاء سفيرها هناك للتشاور، فيما ردت سوريا بالمثل، حيث أعلنت وزارة الخارجية السورية في 25 آب/أغسطس عن استدعاء سفيرها في بغداد للتشاور، كما طالبت حكومة المالكي الأمم المتحدة بتشكيل محكمة دولية للتحقيق في التفجيرات. واستدعى التوتر بين دمشق وبغداد وساطة تركية، حيث وصل وزير

(1)Raymond A. Hinnebusch, op.cit.

الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو إلى بغداد في31 آب/ أغسطس، للتوسط بين الحكومتين العراقية والسورية وترطيب الأجواء بينهما. [1]

يرى الباحث، أن التحركات السورية وخصوصاً تلك المتمثلة في دعم كل مكونات المقاومة العراقية ساهمت في إفشال مشروع الشرق الأوسط الكبير، على اعتبار أن العراق كان يعتبر المدماك الذي يمكن التأسيس عليه واستنساخه في الإقليم كله.

أما بالنسبة لرؤية تركيا للقضية العراقية، فاتفقت مع رؤية دمشق على رفض ومقاومة الغزو الأمريكي للعراق، غير أنها سرعان ما اختلفت معها بعد أن أصبح الاحتلال أمراً واقعاً، فدمشق التي كانت متخوفة أن تكون المحطة التالية في مخطط الشرق الأوسط الكبير والمحافظين الجدد، عملت على عدم استتباب الوضع في العراق لقوات الاحتلال، بينما عملت تركيا على النقيض من ذلك، على اعتبار أنها متحللة من المخاوف التي كانت تتملك دمشق، بالإضافة إلى ذلك أولت تركيا للمسألة الكردية في العراق أهمية خاصة، لما تمثله من تهديدات لأمنها القومي، وهذه الدرجة من الخطورة لا تشعر بها دمشق تجاه أكرادها. هذه الاعتبارات تجعل من دراسة الموقف والرؤية التركية تجاه العراق أكثر شمولية من رؤية وموقف سورية تجاه العراق.

رفضت تركيا الطلب الأمريكي بفتح أراضيها وقواعدها العسكرية لفتح جبهة من الشمال، وكان رفضها محاولة لثني واشنطن عن غزو العراق، كما عملت على التحرك على محورين: الأول من خلال حث بغداد على التعاون الكامل مع المفتشين الدوليين، أما المحور الثاني فكان على المستوى الإقليمي، حيث قام وزير الخارجية التركي حينذاك عبد الله غول في كانون الثاني/يناير 2003 بجولة على عواصم الشرق الأوسط، وحصل على موافقة العديد من تلك الدول لعقد اجتماع قمة لدول الجوار العراقي الى جانب مصر في إسطنبول، حيث كانت كل من سورية ومصر والأردن والسعودية وإيران من الدول المشاركة في تلك القمة. وكانت جميع الدول

---

(1) أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، **تطور العلاقات العراقية– الأمريكية في ظل حكومة المالكي**، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات السياسية، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009، ص166.

التي شاركت في قمة إسطنبول تشاطر أنقرة مخاوفها من التطلعات الكردية، وما قد يترتب عليها من احتمال تهديد وحدة التراب العراقي، وإثارة اضطرابات إقليمية خطيرة، ومهما يكن من أمر، فإن مناقشات تلك القمة لم تسفر عن أي نتائج قيمة أو حاسمة، وكان بيانها الختامي ضعيف المضمون نظراً لتباعد مواقف الدول المشاركة من احتلال العراق. [1]

لم تثن الجهود الدولية المبذولة واشنطن عن إصرارها على غزو العراق، وبعد أن أصبح الاحتلال الأمريكي للعراق أمراً واقعاً، اختلفت سياسات كل من دمشق وأنقرة تجاه القضية العراقية كما سبق ذكره، وهذا ما دفعها إلى التباحث مع الأمريكيين لإرسال قوات حفظ سلام مؤلفة من (10) آلاف جندياً، وهو ما حاولت تسويقه في مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي انعقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2003 بماليزيا، حيث دعا وزير خارجيتها حينذاك عبد الله غول إلى تشكل قوة لحفظ السلم في العراق تساهم فيها الدول الإسلامية. [2]

نتيجة الردود الفاترة من أعضاء مؤتمر القمة الإسلامي على الطرح التركي لتشكل قوة حفظ سلام إسلامية، والمعارضة الشديدة من مجلس الحكم الانتقالي الذي عينه الحاكم العسكري الأمريكي بول بريمر، حيث أصدر المجلس قراراً بالإجماع يرفض فيه استقدام قوات تركية إلى العراق تحت أية ذريعة كانت، ولعلَّ المنطق الذي دفع مجلس الحكم إلى هكذا موقف هو ما جاء على لسان هوشيار زيباري وزير الخارجية، أنهم لا يريدون مشاركة جنود من دول مجاورة في حفظ السلام لوجود حساسيات عدة، ولأن لهذه الدول أهدافها وأغراضها الخاصة. [3]

أما فيما يتعلق بمخرجات العملية السياسية تحت إدارة الاحتلال، فقد اعترضت تركيا على بعض بنود قانون الدولة الأساسي، منها الطبيعة الإثنية للفيدرالية الكردية، وتحديد مصير كركوك

---

(1) Bill Park, op.cit , p 68.

(2) Ibid, P73.

(3) عبد الكريم علي، **تركيا والحرب على العراق**، مرجع سابق، ص163-170.

إلى ما بعد الإحصاء السكاني "النزيه والدقيق" الذي كان مقرراً أنه سيجري بعد المصادقة على الدستور الدائم. [1]

مع ازدياد حدة المقاومة العراقية، وغوص الأمريكيين في المستنقع العراقي، وظهور بوادر حرب أهلية، عمدت أنقرة إلى سياسة أكثر واقعية ومتعددة الجوانب، حيث اعترفت بالحكومات التي شكلها الاحتلال الأمريكي في العراق، وإقرار الدستور العراقي على ما فيه، واستقبال المسؤولين بجميع مستوياتهم، وتشجيع السنة للانخراط في العملية السياسية، وعقد اتفاقيات أمنية واقتصادية مع الحكومات العراقية. [2]

وبخصوص إقليم كردستان، فقد آثرت تركيا الابتعاد عن السياسات الأمنية وانتهاج سياسات متعددة الأبعاد (سياسية، واقتصادية، وثقافية)، فقد أوفدت في حزيران/يونيو 2004 السفير عثمان كورتورك إلى أربيل للقاء مسعود البارزاني لإبلاغه أن تركيا لم تعد تعارض الوضع الفيدرالي لكردستان العراق في إطار دولة موحدة، [3] وكذلك قامت تركيا بافتتاح قنصلية تركية في أربيل عاصمة إقليم كردستان، بعد أقل من عام من افتتاح قنصلية في البصرة، ليصبح لتركيا ثلاث قنصليات في العراق.

أما في البعد الثقافي، فقد افتتحت جامعة أبشق عام 2008 في أربيل، وهي جامعة غير هادفة للربح أسستها شركة فزالر التركية، هذا بالإضافة إلى عشر مدارس ورياض الأطفال في مدن أربيل والسليمانية وكركوك ودهوك، تتبع لحركة فتح الله غولن، مما يساهم في نشر اللغة التركية التي يقبل عليها السكان من أجل التجارة.

أما في البعد الاقتصادي، فقد أضحت تركيا الشريك التجاري الأول لإقليم كردستان العراق بحسب اتحاد المصدرين والمستوردين في إقليم كردستان، حيث أن قيمة البضائع التركية التي

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي2004-2005، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص227.

(2) دهام محمد العزاوي، **الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**، الدوحة-بيروت، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009، ص148-149.

(3) بيار مصطفى سيف الدين، مرجع سابق، ص203.

استوردها الإقليم بلغت (10) مليارات دولار، ويوجد أيضاً نحو (560) شركة و (15) ألف عامل تركي يعملون في إقليم كردستان منذ عام 2003، وبلغت أرباح المستثمرين الأتراك (4,5) مليار دولار في إقليم كردستان منذ عام 2003. [1]

ويتركز نشاط الشركات التركية في قطاع النفط والغاز، والتشييد والبناء، وقطاع السياحة، بالإضافة إلى قطاع التجارة المتركز في تصدير المنتجات التركية المختلفة إلى كردستان العراق، عبر معبر إبراهيم الخليل الذي يربط بين تركيا وكردستان العراق.

في قطاع النفط والغاز، هناك العديد من الشركات التركية العاملة في مجال التنقيب عن النفط في كردستان العراق، سواء بشكل منفرد أو بشراكات دولية، مثل شركة "توبكو" وهي شركة كندية –تركية مشتركة تعمل بالتنسيق مع مؤسسة المشاريع الخاصة التابعة لحكومة إقليم كردستان. وتمثل احتياطيات الغاز الكبيرة لدى كردستان أهمية خاصة لدى تركيا من جهة:

1- دعم لمكانة تركيا الدولية بصفتها مركزاً لنقل الطاقة من الشرق الغني إلى الغرب.

2- إمداد أوروبا بالطاقة يساعدها في تخفيف اعتمادها على روسيا التي تحصل منها على ربع إمداداتها من الغاز الطبيعي، وهو ما يقوى موقف تركيا التفاوضي لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي.

3- تقاضي رسوم العبور.

4- إمكانية الاحتفاظ بنسبة من الغاز لاحتياجاتها المحلية، مما يعني الحصول على الطاقة بأسعار رخيصة.

في مجال التشييد والبناء، تتولى الشركات التركية نسبة تتراوح بين (90%) و (95%) من عمليات البناء والتشييد في الإقليم، وفقاً لأرقام تقرير وكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID)

---

(1) "أرباح المستثمرين الأتراك في إقليم كردستان بلغت 4,5 مليار دولار"، وكالة كردستان للأنباء على شبكة الإنترنيت على الرابط التالي:

http://www.aknews.com/ar/aknews/2/84606

حول تقييم الواقع الاقتصادي لإقليم كردستان لشهر كانون الأول/ ديسمبر لعام 2008. [1] ووفر هذا فرص عمل عديدة للعاملين الأتراك في قطاع البناء، والسيراميك، والمطاعم، وإنشاء المصاعد. ووصلت المبالغ المخصصة للشركات العراقية العاملة في كردستان في مجال التشييد والبناء من قبل الإقليم إلى نحو (2,8) مليار دولار في عام 2008. كما أن هناك (51) عضواً تركياً في اتحاد مقاولي كردستان.

وتشجع الدولة التركية الشركات التي تنوي الاستثمار في العراق، وتقوم لهذا الغرض بتمويل هذه الشركات بنسبة (50%) من الميزانية اللازمة لمشاريعها عن طريق البنوك التركية الحكومية.

يرى الباحث في هذا الصدد، أن اعتراض كل من سورية وتركيا على الدور الذي أناطته بهما الإدارة الأمريكية في الحلقة العراقية من مشروعها لشرق الأوسط الكبير دفعهما الى الخندق ذاته في مواجهة هذا المشروع الذي بات في مرحلة التنفيذ بعد الاحتلال الأمريكي المباشر للعراق، حيث تباينت رؤية كل من سورية وتركيا للتعامل مع الأمر الواقع الجديد، حيث ركزت سورية على البعد الأمني في مواجهة الرؤيا الأمريكية التي جعلت من سوريا الحلقة التالية في المشروع، فيما ذهبت تركيا لتعزيز ثقلها في الساحة العراقية، بالتركيز على التغلغل الاقتصادي تحديداً في شماله، وهو ما بدى وكأنه افتراق في توجهات البلدين اللذين حرصا على الاستمرار في رفض استحقاقات الاحتلال الأمريكي للعراق.

ثالثاً– القضية الفلسطينية:

تعتبر القضية الفلسطينية ساحة لالتقاء المواقف السورية والتركية أكبر من القضية العراقية، فكلا الطرفين ينطلقان من قاعدة الرؤية الإيجابية لحركات المقاومة الفلسطينية وحقها في المقاومة المنسجم مع الشرعية والمواثيق الدولية، مما جعلتهما في الخندق الموجه مع الإدارة الأمريكية التي تصنف المقاومة الفلسطينية ذات الطابع الإسلامي كحركات إرهابية، كما حاول اليمين

---

(1) "دبلوماسية العثمانيين الجدد، هل سئمت أنقرة من الجري وراء أوروبا"، موقع **مجلة** " **المجلة**" على شبكة الإنترنيت على الرابط التالي:

http://www.majalla.com/ar/cover-story/article.26364ece

المتطرف الإسرائيلي تسويقه في خضم إرهاصات مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يعتبر الإرهاب الخطر الداهم على الأمن الأمريكي والعالمي، لكن حدود الحركة التركية في القضية الفلسطينية كانت أكبر من الحركة السورية، على اعتبار أن سورية لازالت تشكل طرفاً في الصراع العربي –الإسرائيلي.

تنطلق الرؤية السورية للقضية الفلسطينية بعد طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير من قاعدة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، وعدم إدراج المقاومة الفلسطينية تحت مسمى الإرهاب، لكن كل تلك المحاولات السورية لم تلق آذاناً صاغية لدى الإدارة الأمريكية، والتي أصبح هاجس الأمن يسكنها بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001.

كما تجاهلت دمشق المطالب الأمريكية بطرد " المنظمات الإرهابية وإغلاق معسكراتها ومكاتبها"، منطلقة من اعتبار أن مكاتب حركة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى هي مكاتب إعلامية تمثل صوت الشتات الفلسطيني، ولا يمكن أن تتحمل تبعات العمليات الفدائية التي تنطلق من الأراضي الفلسطينية وليس من دمشق، وبعد زيادة الضغوط على دمشق أوعزت للفصائل الفلسطينية المعارضة للسلطة الفلسطينية بإغلاق مكاتبها ومغادرة دمشق طوعاً، ولكن زيادة الضغوط على دمشق دفعتها للإعلان أنها لن تمانع " خطة خارطة الطريق" وستوافق بما يرتضيه الفلسطينيين، رغم إدراكها أن اتفاقات أوسلو، والاتفاقات الفلسطينية–الإسرائيلية اللاحقة عليها لا تنطوي على ما يمكن أن يحقق آمال الشعب الفلسطيني وطموحاته في الاستقلال بدولة فلسطينية ذات سيادة وضمان حق اللاجئين بالعودة الى ديارهم.

حاولت تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية الولوج إلى القضية الفلسطينية باعتبارها رافعة الدور الإقليمي لأي من الفاعلين الإقليميين، مستندةً في ذلك إلى علاقاتها الجيدة مع كل من إسرائيل ومع الفلسطينيين.

لم تكن الرؤية التركية لعملية التسوية للقضية الفلسطينية متطابقة مع الرؤية الأمريكية، فتركيا ترى أنه لا يمكن تحقيق السلام والمضي في خطة خارطة الطريق دون إشراك حركة حماس في العملية السياسية التي تفترض اعتراف حماس بإسرائيل، وهو ما كشفه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أثناء بحثه والرئيس الباكستاني برويز مشرف عن مبادرة مشتركة،

يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي دور فيها تنطوي على "قيامنا بدور نوع من الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين"، وقال أن لب المبادرات والاتصالات يقوم على: "الشرح لحماس بأن سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة في هذه العملية"، وأضاف أيضاً أن على حماس أن "يتركوا عاداتهم وتصرفاتهم في الماضي للماضي، عليهم أن يدخلوا عالماً جديداً بنظرة جديدة الآن وقد أصبحوا عملياً طرفاً في حكم الدولة، وشدد على "أن السلاح يجب أن يكون فقط في أيادي القوات المسلحة لأي دولة".[1]

وفي محاولة لدفع وتشجيع حركة حماس للانتقال من عقلية حركة المقاومة إلى عقلية الحزب المشارك في العملية السياسية، دعت تركيا حماس لإشراك حركة فتح في تشكيل حكومة ائتلافية، بالرغم من أنها –أي حماس– حصلت على ما يكفي من المقاعد في انتخابات عام 2006 لتشكيل الحكومة منفردة، كما دعت أيضاً وفداً من حركة حماس لزيارة أنقرة، مما أثار انتقاد الأمريكيين حيث قال السفير الأمريكي في تركيا: "مصدر قلقنا الرئيسي يتمثل في أن أي لقاء مع حماس يجب أن يبعث بالرسالة نفسها، حول نبذ الإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والالتزام بالاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينية".[2]

واستمراراً في ذات النهج حاولت تركيا التحرك في ملف المصالحة بين حركة فتح وحركة حماس، إثر سيطرة الأخيرة على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007، غير أن الجهود اصطدمت بالرفض المصري، الذي يعتبر القضية الفلسطينية وخصوصاً ترتيبات قطاع غزة اختصاص حصري لمصر، حيث قال وزير الخارجي المصري الأسبق أحمد أبو الغيط أن الدور التركي ينحصر في إقناع حماس بقبول وثيقة المصالحة المصرية، وأنه لا مجال للعودة إلى فصول المفاوضات من جديدة، وكان الرد عقب اقتراح تركي غير رسمي لعقد اجتماع يضم الأمين العام للجامعة العربية، ومدير الاستخبارات المصرية، ووزير الخارجية التركي وممثلين عن حركتي حماس وفتح لتوقيع اتفاقية مصالحة فلسطينية.

---

(1) تركيا والقضية الفلسطينية، **تقرير معلومات**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد 17، 2010، ص39.

(2) المرجع السابق، ص41.

لم يكن التحفظ المصري على الدور التركي وحده العائق أمام دور فاعل لتركيا في القضية الفلسطينية، بل أضيف إليه لاحقاً اعتراض إسرائيلي على هذا الدور، على اعتبار أن تركيا –من وجهة نظر إسرائيل– أقرب إلى طرف دون آخر.

كانت أبرز محطات الانحياز التركي للقضية الفلسطينية هو العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية عام 2008، حيث حمَّلت تركيا إسرائيل مسؤولية العدوان على قطاع غزة، ووصفته بالظالم والوحشي وما إلى ذلك من أوصاف، وربما يرجع التشدد التركي تجاه إسرائيل كون أيهود أولمرت كان قد زار تركيا قبل أيام من بداية العدوان، من أجل استئناف المفاوضات السورية–الإسرائيلية غير المباشرة، مما اعتبرته تركيا "عدم احترام "، حيث قال رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي: "لقد عملنا على امتداد شهور من أجل ذلك، وقبل 3–4 أيام فقط جاء رئيس حكومة إسرائيل لبحث إمكانية القيام بجولة خامسة من المفاوضات، وعلى الرغم من ذلك جاءت هذه العملية (ضد غزة) التي هي عدم احترام لتركيا. أنا مضطر لقول ذلك، إن هذه العملية عملية طويلة المدى، كما أن القتل والتدمير جريمة إنسانية خطيرة".[1]

وقد حاولت تركيا القيام بوساطة لوقف إطلاق النار، وذلك إثر زيارة قام بها وزير الخارجية المصري الأسبق أحمد أبو الغيط لتركيا، على اعتبار أن مصر وقفت ضد حماس بإغلاقها معبر رفح، وقام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بجولة شملت كلاً من سورية والأردن ومصر والسعودية، والتقى بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في الأردن ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في سورية. غير أن الجولة باءت بالفشل وأطلق اردوغان إثر جولته تصريحات قوية " إن إسرائيل تسببت بمأساة إنسانية من خلال الاستعمال المفرط للقوة.... دموع الأطفال، والنساء العزل، والأمهات سوف لن تذهب سدى، وسوف يغرق الطغاة في الدموع".[2]

وبحصول تركيا في بداية عام 2009 على مقعد غير دائم في مجلس الأمن، أصبحت تمثل وجهة النظر الفلسطينية في الأمم المتحدة، مما زاد الحنق الإسرائيلي من تركيا، ولكن

---

(1) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2009، ص174.

(2) المرجع السابق، ص175.

العلاقات التركية– الإسرائيلية بالرغم من الأزمة التي عصفت بها بقي الطرفان يحاولان الإبقاء على شعرة معاوية، وهذا ما أكده وزير الخارجية التركي علي باباجان بعد لقاء نظيرته الإسرائيلية تسيبي لفني، "إن قطع العلاقات مع إسرائيل لإرضاء بعد الأوساط أو باسم النزعة الشعبوية سيلحق الضرر بالمنطقة".[1]

إن المحطة الثانية التي أثرت على الدور التركي هو واقعة دافوس في 29 كانون الثاني/ يناير 2009 عندما اعترض رجب طيب أردوغان على مواقف الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، ووصفه بأنه "يعرف القتل جيداً جداً"، وما لبث أن انسحب من الجلسة تاركاً بيريس ومعه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وأمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى. وكانت مشاركة أردوغان في الجلسة تاريخية لجهة تفنيد كل ادعاءات إسرائيل بالسلام. وقد خاطب أردوغان بيريس قائلاً: "يا سيد بيريس أنت أكبر مني في العمر لكن صوتك كان مرتفعاً كثيراً. أنا أعرف أن ارتفاعه بهذا الشكل هو تعبير عن نفسية متَّهم. وفيما خص القتل فأنت تعرفه جيداً جداً. وأنا أعرف جداً كيف قتلتم الأطفال عند الشاطئ وعندكم رؤساء حكومة يتباهون بأنهم يشعرون بالفرح عندما تدخل الدبابات غزة. وأنا أعيب على من يصفقون لهذه المظالم" (في إشارة إلى تصفيق الحضور لكلمة بيريس).

أما المحطة التي لعبت دوراً حاسماً في إضعاف دور تركيا كوسيط كانت الاعتداء على أسطول الحرية، حيث قامت القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية فجر يوم 31 أيار/مايو 2010 بتنفيذ عمليتين عسكريتين مزدوجتين، الأولى هي اعتراض سفن قافلة أسطول الحرية المتجه لقطاع غزة، والثانية هي عملية القتل الانتقائي– الجماعي للناشطين الأتراك، مما أدى إلى مقتل تسعة أتراك وإصابة عشرات المتضامنين.

يبدو للباحث من العرض السابق، أن الدور التركي في القضية الفلسطينية الداعي الى تأهيل حركة حماس للدخول في عملية التسوية السلمية، يتعارض مع الرؤية الأمريكية والمتساوقة مع الرؤية الإسرائيلية التي ترى حركة حماس منظمة إرهابية. وأن الدور التركي كوسيط بين

---

(1) تركيا والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص45.

الفلسطينيين والإسرائيليين بدأ يتآكل بعد المواقف المدافعة بقوة عن الحقوق الفلسطينية وتقريع السياسات الإسرائيلية على المنابر الدولية، لكن يبقى برأي الباحث أن هذا التآكل في الدور يمكن ترميمه لأكثر من اعتبار، أولها العلاقات التركية- الإسرائيلية في الجانب العسكري، والتي زادت في إطار مشروع الشرق أوسطية بتوقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي 1996، وثاني تلك الاعتبارات أن إسرائيل تحرص على عدم تحويل تركيا إلى خصم على اعتبارها أول دولة مسلمة اعترفت بها، ويمكن أن تشكل قيمة مضافة لها في رسم حدود القوة في الشرق الأوسط في حال تم تحجيم إيران.

ويعتقد الباحث أن الأساس الأخلاقي في المقاربة التركية للقضية الفلسطينية متوافر بقوة، ولكن أيضاً زيادة كثافة العلاقات الاقتصادية بين سورية وتركيا من جهة، وتركيا والدول العربية من جهة أخرى، ساهمت في تراجع العلاقات التركية – الإسرائيلية، ويبقى موضوع المكون العسكري، الذي تحرص المؤسسة العسكرية في تركيا على استمراره، يشكل المعوق الأساس في عدم تراجع العلاقات التركية- الإسرائيلية، دون أن يلغي ذلك حقيقة أن مقاربة حزب العدالة والتنمية للقضية الفلسطينية دفعت بتركيا للاقتراب أكثر من معسكر الممانعة، وجعل منها الى جانب سورية في خندق المواجهة للمشروع الأمريكي- الإسرائيلي حيال تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي.

رابعاً – البرنامج النووي الإيراني:

تعتبر إيران من وجهة النظر الأمريكية دولة مارقة؛ لأنها ضالعة في عدد من السياسات والأعمال التي تراها واشنطن هدامة، حيث سجل حقوق الإنسان المشين، وبرنامج الأسلحة النووية، وبرامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ودعم الإرهاب، والتدخل في السياسات الإقليمية، وعلى الأخص في عملية السلام العربية –الإسرائيلية ، حيث تدعم "الحركات الإرهابية" غير المؤمنة بعملية السلام سواءً في فلسطين (الجهاد الإسلامي، وحماس) أو حزب الله في لبنان.

ويعتبر البرنامج النووي الإيراني من أكثر الأسباب التي يحكم النظرة الأمريكية تجاه إيران، حيث تتهم الولايات المتحدة الأمريكية إيران أنها تسعى لتطوير هذا البرنامج، والعمل على استخدام التقنية النووية في المجال العسكري، مما يؤثر على توازنات الشرق الأوسط، والمشاريع

الأمريكية لهذه المنطقة. بينما تصر إيران أن هدف البرنامج هو إنتاج يورانيوم متدني درجة التخصيب لاستخدامه لأغراض مدنية، وخصوصاً أن معاهدة حظر الانتشار النووي تسمح للدول الموقعة عليها من تلك الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية أي الدول من خارج النادي النووي بنقل التكنولوجيا النووية لغرض الاستخدام السلمي.

وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على احتواء إيران عبر عدة جوانب: الأول سياسي من خلال الضغط على المنظمات الدولية، ولا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لإحالة ملف طهران النووي إلى مجلس الأمن، وتعمل أيضاً على عزلها عن دول جوارها العربية (الخليجية) عبر تعزيز الشكوك حول نوايا إيران العسكرية النووية، أما الجانب الآخر فهو الاقتصادي، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على إيران من أوائل التسعينات بإقرار قانون داماتو* وتشجيع الدول الأوروبية على فرض عقوبات اقتصادية، وتمرير قرارات دولية عن طريق مجلس الأمن بفرض عقوبات قاسية. (1)

أما الجانب الأخير فهو التلويح باستخدام القوة لضرب المنشآت النووية الإيرانية، أو أن تقوم إسرائيل بهذه المهمة، على اعتبار أن امتلاك إيران للقوة النووية سيكسر التوازن في الشرق الأوسط لمصلحتها على حساب إسرائيل.

لا توافق تركيا على النظرة الأمريكية والسياسات الأمريكية تجاه طهران وبرنامجها النووي، بالرغم من أنه لو استطاعت إيران امتلاك سلاح نووي لأخل ذلك بالتوازن في منطقة الشرق الأوسط لغير صالح تركيا، وتعتبر تركيا أن من حق إيران امتلاك الطاقة النووية واستخدامها في الأهداف السلمية، ففي كلمة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان موجهاً كلامه إلى الدول الغربية: "إنه ليس من العدل أن تمتلكوا أنتم مئات الأسلحة النووية. بينما تقولون لإيران لا تفعلي

---

* يفرض قانون داماتو عقوبات على الشركات التي تستثمر أكثر من (40) مليون دولار سنوياً في قطاعي النفط والغاز الإيراني.

(1) أمل عبد النور عالم، **التوجهات الأمريكية لاحتواء إيران**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، 2012، ص31.

ذلك"، ويضيف حتى المسؤولين الإيرانيين يؤكدون "نحن لا نريد إنتاج الأسلحة النووية، ما نريده هو فقط الحصول على التكنولوجيا التي تمكننا من إنتاج الطاقة لأغراض سلمية".[1]

تحت هذا المنطق أيدت تركيا العرض الذي تقدمت به سورية في جدول أعمال الأمم المتحدة والهادف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية تماماً، والذي يستهدف بالأساس إسرائيل.

وأيضاً ساندت إيران في دعوتها إلى التخلص من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وذلك في اجتماعات المراجعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، الذي انعقد في نيويورك في الفترة بين 3–28أيار/مايو 2010، وفي اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبتمبر/أيلول/2010. [2]

ومنذ أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن استعدادها للدخول في حوار مع إيران، أعلنت تركيا استعدادها للقيام بدور الوسيط عندما تتوافر الرغبة لدى الطرفين، وبالفعل قامت بدور أساسي ومميز في إيجاد حلول لتعقد أزمة تفاوض إيران مع "مجموعة دول 5+1" حول اتفاق فيينا لتبادل اليورانيوم، بسبب مخاوف إيران من نقل اليورانيوم الإيراني المخصب بنسبة (3,5%) إلى روسيا لمبادلته بآخر مخصب بنسبة (20%) لاستخدامه في مفاعل إيران العلمي والاستخدامات الطبية، حيث طرحت تركيا نفسها مكاناً بديلاً لموسكو لتبادل اليورانيوم، وقبلت إيران بذلك ضمن وساطة تركية–برازيلية، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية، و"مجموعة دول 5+1" لم تعر اهتماماً لهذا الاتفاق الثلاثي، وبسبب هذا التجاهل الأمريكي لاتفاق طهران صوتت كل من تركيا والبرازيل ضد قرار العقوبات رقم (1929) الذي صدر عن مجلس الأمن ضد إيران، ولم تكترث تركيا بهذا القرار وزادت في تعاونها مع إيران، واتهمت "مجموعة 5+1" بعدم النزاهة في تعاملها مع الملف النووي الإيراني ومع السلاح النووي الإيراني".[3]

---

(1) حقي أوغور، "تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام" في محمد عبد العاطي(محرر)، ص233.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي2010، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص290.

(3) التقرير الاستراتيجي العربي2010، مرجع سابق، ص290

وكانت للموقف التركي الداعم لإيران أبعاده الأمنية والاستراتيجية في مجالين، الأول باتخاذ مجلس الأمن القومي التركي قراراً بتعديل الوثيقة السياسية للأمن القومي تضمن للمرة الأولى حذف كل من إيران وروسيا وسورية واليونان من قائمة مصادر التهديد للأمن القومي التركي، واعتبار إسرائيل أحد مصادر تهديد هذا الأمن، والثاني هو بالتزام تركيا بموقف متشدد في مؤتمر قمة حلف الناتو الذي عقد في العاصمة البرتغالية برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 من قضية الدرع الصاروخية الأطلسية، فقد اشترطت تركيا عدم النص بالاسم على استخدام أي من الدول خاصةً إيران أو روسيا، ووافقت القمة على ذلك، لكن الأهم أن تركيا اشترطت النص في الاتفاقية على منع إمداد إسرائيل بأي معلومات يجري رصدها عبر الرادارات الموجودة على أرضها، أو التي سوف توجد على أرضها ضمن مشروع الدرع الصاروخية. [1]

وفي الجانب الاقتصادي، اتفقت تركيا في شباط/فبراير عام2007 مع إيران على صفقتي طاقة الأولى: تتيح لمؤسسة البترول التركية التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في إيران، والثانية لنقل الغاز من تركمانستان إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا من خلال خط أنابيب يمر في إيران. وجاءت هذه الصفقة على خلاف رغبة واشنطن في تجاهل إيران ونقل الغاز عبر بحر قزوين، وأضافت عنصرًا جديدًا من الخلاف في العلاقات الأميركية–التركية. وبالفعل بلغ حجم التجارة الثنائية بين إيران وتركيا عام 2011 أكثر من (16)مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى(30)مليار دولار عام 2015. [2]

في ضوء ما سبق، يمكن للباحث الاستخلاص بأن مقاربة حزب العدالة والتنمية للملف النووي الإيراني جعل تركيا أقرب إلى الرؤية الإيرانية منها للرؤية الأمريكية حيال الحلقة الإيرانية في مشروع الشرق الأوسط الكبير.

---

(1) المرجع السابق، ص 315.

(2) آرشين أديب مقدم، "العلاقات التركية الإيرانية: أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي؟"، موقع الجزيرة للدراسات على شبكة الإنترنيت على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/201359113837501211.htm

الخـاتمـــة

شكلت العلاقات السورية– التركية "نموذجاً جاذباً" في العلاقات التعاونية بين الدول بعد التغير القيادي في كلا البلدين، ففي سورية انتقلت السلطة لبشار الأسد في عام 2000 إثر وفاة والده الرئيس حافظ الأسد، وفي تركيا فاز حزب العدالة والتنمية حديث النشأة بالانتخابات البرلمانية عام 2002، مما مكنَه من تشكيل الحكومة منفرداً، بعد أن عرفت تركيا في مرحلة التسعينيات " سيولة سياسية"، تجسدت بالتغيرات الحكومية السريعة، والائتلافات الضعيفة.

يمثل المتغير القيادي في سورية وتركيا، وأثره على توجهات السياسة الخارجية في كلا البلدين جوهر المشكلة البحثية للدراسة، وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار التأثير المحدود نسبياً للتغيرات السياسية الداخلية في تركيا منذ عام 1983 حتى عام 2002 في ثوابت السياسة الخارجية التركية إزاء المنطقة العربية عموماً وسورية خصوصاً.

أما الشق الثاني في المشكلة البحثية فيتمثل في انعكاس التطور في العلاقات السورية– التركية على قضايا الشرق الأوسط، الذي خضع، بالتزامن مع التغير القيادي في حالتي الدراسة، لمشروع أمريكي جديد، استمد عناوينه الرئيسية وأهدافه المعلنة والحقيقية من أحداث أيلول/ سبتمبر 2001، وما أحدثته من تغيرات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط.

لقد انطلقت الدراسة في معالجتها لمشكلتها البحثية من أربع فرضيات، اثنتان منها تخص المشكلة البحثية في شقها الأول، وقد توصلت الدراسة في معرض التحقق منهما إلى النتائج التالية:

– تؤثر آلية وصول قادة الدول (قائد، أو رئيس) إلى السلطة على توجهات السياسة الخارجية، فإذا كانت الآلية ديمقراطية أي عبر الانتخابات تحظى توجهات السياسة الخارجية بالقبول والرضى الشعبي.

– إذا كانت آلية الوصول إلى السلطة غير ديمقراطية، أي عبر انقلاب أو عملية انتخابية شكلانيَة معدة النتائج مسبقاً، فإن عملية صنع قرار السياسة الخارجية تخضع للاعتبارات الشخصانية و اللامؤسسية، بالرغم من وجود هياكل مؤسساتية.

– لا تقدم نظرية النخبة قدرة تفسيرية وتحليلية معقولة لدراسة النظم محدودة الدرجة في التنمية السياسية، إلا في حال دراستها من خلال القائد (القائد، أو الرئيس)، على اعتبار القائد في تلك النظم محور ارتكازها ومبرر وجودها.

– يمنح الموقع الجغرافي لسورية فرصة لصانع قرار السياسة الخارجية في علاقتها مع تركيا، نظراً لما يمكن أن يلعبه هذا الموقع من دور الحاجز المانع للوصول إلى لبنان والأردن ودول الخليج العربي.

– لا يمثل التكوين الاجتماعي السوري قيداً على صانع قرار السياسة الخارجية، في حين أن المسألة الكردية شكلت قيداً على صانع قرار السياسة الخارجية في تركيا، ولكن تأثير هذا القيد بدأ بالتناقص التدريجي بعد السياسات المنفتحة لحزب العدالة والتنمية تجاه المكون الكردي.

– لا تمثل الحياة الحزبية في سورية قيداً على صانع قرار السياسة الخارجية، حتى أن الجبهة الوطنية التقدمية كتعبير عن حالة التعددية السياسية تحولت بالممارسة العملية لهيئة سقف فعاليتها ودورها يتمثل في التصديق على قرارات السياسة الخارجية، أما في الحالة التركية فتشكل التعددية السياسية قيداً من الناحية الدستورية، لكن من الناحية العملية ليست كذلك على اعتبار أن حزب العدالة والتنمية حاز خلال الدورات الانتخابية الثلاث التي شملتها فترة الدراسة على أغلبيات مريحة.

– يشكل المجتمع المدني الرديف دعماً لصانع قرار السياسة الخارجية في سورية نظراً للوظيفة التعبوية التي يقوم بها في القطاعات التي يمثلها، والتي تم ترتيبها بعد عام 1970، أما في الحالة التركية فيشكل أيضاً عنصراً تأييدياً لحكومة حزب العدالة والتنمية، وبشكل خاص جماعة فتح الله غولن التي تعنى بنشر الثقافة التركية عبر مدارسها المنتشرة في كثير من دول العالم.

– بالرغم من مركزية مؤسسة الجيش في النظام السياسي السوري، فإنها لا تلعب دوراً ولم تشكل قيداً على صانع قرار السياسة الخارجية، ولكن المؤسسة العسكرية في تركيا كان لها دوراً مباشراً و أساسياً، حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم حيث حرص الحزب على تقييد دور المؤسسة العسكرية مستفيداً من شروط الاتحاد الأوروبي لانضمام تركيا إليه ليقلص من دورها ونفوذها، ويخضعها للسلطة المدنية.

– اعتقاد الرئيس بشار الأسد بأولوية الاقتصاد على السياسة في مقاربة العلاقات مع تركيا، واختيار تنمية العلاقات الاقتصادية حتى تترسخ وعندها يتم حل القضايا الخلافية وعلى رأسها قضية لواء الإسكندرونة والمياه، وهذا يمثل جوهر النظرية الوظيفية في التكامل الإقليمي.

– فلسفة أحمد داوود أوغلو القائمة على ضرورة تنمية العلاقات مع دول العمق التاريخي، وسياسة تصفير المشاكل معها ساهمت في تشكيل عامل دافع لتنمية العلاقات مع سورية، والتغاضي عن القضايا الخلافية التاريخية.

– ساهمت الرؤية السورية بتأجيل الخوض في موضوع لواء الإسكندرونة في دفع العلاقات السورية– التركية نحو الطابع التعاوني، الذي تجلى بمؤشرات عديدة تمثلت في تأسيس مركز تجاري حدودي في اللواء في سيلفيغوزو، وتوقيع اتفاقية يعطى بموجبها تعويض لما يقارب نصف عدد السكان الذين صودرت أراضيهم وأملاكهم على كلا الجانبين، وصولاً إلى توقيع اتفاقية لإنشاء سد الصداقة، وهذه المؤشرات تعتبر إقراراً بالسيادة التركية على اللواء، ولكن ليس تنازلاً عن الحق السوري في اللواء.

– أنهى اتفاق أضنة مسألة الربط بين بين المياه والأمن، إلا أن سياسة "تصفير المشاكل" كان لها أكبر الأثر، حيث بدأت تركيا بتحويل خطابها حول المسألة المائية من التركيز على السيادة إلى تأييد المنفعة المشتركة، والتعامل معها على أنها قضية تقنية.

– كانت سورية الطرف الأضعف في العلاقة الاقتصادية مع الجانب التركي، إذ كانت أرقام التجارة والاستثمار دائماً في صالح الجانب التركي، على الرغم من ذلك، فقد كان الجانب السوري عادة لا يثير هذه القضية في الاجتماعات الثنائية مع الجانب التركي، وهذا يدل على تغليب الأهداف السياسية وخصوصاً تلك المتعلقة بدور سورية الإقليمي على المنفعة الاقتصادية.

– بالرغم من كافة الجهود التي بذلت من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين سورية وتركيا، سواءً من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات، أو باستحداث مجلس استراتيجي للعلاقات بين

البلدين على أعلى المستويات، فقد ظل التساؤل قائماً فيما إذا كانت أسس العلاقة بين البلدين من القوة بحيث يمكنها الصمود أمام تغير أي من قيادتي البلدين.

– التغير في الصورة النمطية عن الأتراك لدى السوريين أصابها التغير الفارق بفعل انجازات حزب العدالة والتنمية في الجانب الاقتصادي، حيث استطاع أن ينتشل تركيا من وضع اقتصادي مرير إلى اقتصاد له تصنيف متقدم بين الاقتصاديات العالمية، وكذلك احترامه لقواعد اللعبة الديمقراطية بالرغم من أن نخبته ذات خلفيات إسلامية، وكذلك رفضه السماح باستخدام الأراضي التركية في الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، وموقفه المتقدم من الصراع العربي– الإسرائيلي.

وبالتالي تكون الدراسة قد أثبتت صحة الفرضيتين الأولى والثانية التي انطلقت منهما في تفسير الشق الأول من المشكلة البحثية، والمتمثلتان في:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة إيجابية بين رؤية الرئيس بشار الأسد وتحسن العلاقات السورية–التركية.

الفرضية الثانية: يوجد علاقة إيجابية بين فلسفة حزب العدالة والتنمية (العمق الاستراتيجي والتاريخي لتركيا) و تحسن العلاقات العربية –التركية عموماً والسورية–التركية خصوصاً.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– تحسنت العلاقات التركية– الإسرائيلية بعد الدور الذي أُنيط بتركيا في إطار المسارات المتعددة، ولا سيما في قضية المياه في إطار مشروع الشرق أوسطية الذي انطلقت عملية نقله إلى مرحلة التنفيذ الفعلي في مؤتمر مدريد 1991.

– تم توقيع اتفاق التعاون الإستراتيجي عام 1996 بعد أن نقلت إسرائيل مشروع الشرق أوسطية من بعده الاقتصادي إلى بعده الأمني بوصول حزب الليكود إلى السلطة.

– إن تحسن العلاقات السورية– التركية، جعل من تركيا دولة ذات علاقات جيدة مع طرفي الصراع السوري– الإسرائيلي، مما مكنها من لعب دور الوسيط الراعي للمفاوضات بينهما من أجل تسوية الصراع، والتي وصلت إلى طريق مسدود بسبب الكوابح الإقليمية ذات الصلة المباشرة بالصراع.

– تدهورت العلاقات التركية– الإسرائيلية بسبب موقف حزب العدالة والتنمية من حركة حماس، والمتمثل في رفض اعتبارها منظمة إرهابية تساوقاً مع الطرح الإسرائيلي والأمريكي بعد أحداث أيلول/سبتمبر، والإصرار على محاولة تغيير تفكيرها من منطق الحركة المقاومة إلى حزب السلطة، الذي يؤمن بالعملية التفاوضية كسبيل للوصول إلى غايته السياسية.

– ساهم تحسن العلاقات السورية– التركية و العربية– التركية في المجال الاقتصادي، في مضي حزب العدالة والتنمية بمناصرة القضية الفلسطينية، مما أدى إلى تراجع العلاقات التركية– الإسرائيلية باستثناء الجانب العسكري حيث أبقت المؤسسة العسكرية التركية عليها بشكل حدَّ من هذا التراجع، دون أن يلغي حقيقة الانحياز السياسي إلى الجانب الفلسطيني، بما يعنيه ذلك من تحقق صحة الفرضية الثالثة جزئياً والمتمثلة في: أدى تحسن العلاقات السورية–التركية إلى تراجع مستوى العلاقات التركية–الإسرائيلية.

أما فيما يتعلق بالفرضية الرابعة، فقد وصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– اعترضت كل من سورية وتركيا على الدور الذي أناطته بهما الإدارة الأمريكية في الحلقة العراقية من مشروعها الشرق الأوسط الكبير، مما دفعهما الى الخندق ذاته في مواجهة هذا المشروع الذي بات في مرحلة التنفيذ بعد الاحتلال الأمريكي المباشر للعراق.

– تباينت رؤية كل من سورية وتركيا في التعامل مع الوجود الأمريكي في العراق، حيث ركزت سورية على البعد الأمني في مواجهة الرؤية الأمريكية التي جعلت من سورية الحلقة التالية في المشروع، فيما ذهبت تركيا لتعزيز ثقلها في الساحة العراقية، بالتركيز على التغلغل الاقتصادي تحديداً في شماله، وهو ما بدا وكأنه افتراق في توجهات البلدين اللذين حرصا على الاستمرار في رفض استحقاقات الاحتلال الأمريكي للعراق.

– حاولت كل من سورية وتركيا الربط بين الملف النووي الإيراني والنووي الإسرائيلي، عبر العرض الذي تقدمت به سورية في جدول أعمال الأمم المتحدة والهادف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية تماماً، والذي يستهدف بالأساس إسرائيل، على عكس ما يهدف إليه مشروع الشرق الأوسط الكبير بتسيُد إسرائيل في المنطقة.

– قامت تركيا بتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع إيران، وخصوصاً في مجال الطاقة، سواء بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في إيران، أو نقل الغاز من تركمانستان إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا من خلال خط أنابيب يمر في إيران على خلاف رغبة واشنطن في تجاهل إيران وعزلها ونقل الغاز عبر بحر قزوين.

وبالتالي تكون الدراسة قد وصلت إلى تحقق الفرضية الرابعة جزئياً، والمتمثلة في: أدى تحسن العلاقات السورية– التركية إلى المساهمة في الحيلولة دون نجاح المشروع الأمريكي للمنطقة بشأن الشرق الأوسط الكبير.

أما فيما يتعلق بالتوصيات، فيرى الباحث ضرورة الاهتمام بالآتي :

– ضرورة الاهتمام بمأسسة العلاقات بين سورية وتركيا، حتى لا تبقى عرضة للتقلبات إثر التغير القيادي في أحد البلدين.

– ضرورة إشراك المجتمع المدني في قضايا العلاقات البينية، حتى تصبح أكثر عمقاً، ويصعب تأثير العوامل غير الرشيدة عليها.

– ضرورة دراسة الآثار السلبية لتحسن العلاقات الاقتصادية السورية– التركية على الاقتصاد السوري، وتحديد القطاعات الأكثر تضرراً وإيجاد السبل المناسبة لمواجهتها.

– الاستفادة من تجارب الدول التي أقامت علاقات اقتصادية مع دول أقوى منها اقتصادياً أو مع تجمعات اقتصادية، وما هي السبل التي اتبعتها حتى ترفع من قدراتها التنافسية.

– ضرورة إقامة حوار عربي– تركي يشابه الحوارات التي انطلقت إثر حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 مع الدول الإقليمية كالحوار العربي– الأوربي والعربي– الإفريقي، يعالج قضيتي المياه والنفط، فالعالم العربي يستفيد من مياه تركيا، وتركيا ربما تكون طريق للنفط العربي إلى أوروبا، مما يساهم في رفع القدرات التفاوضية لتركيا مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي لو حصلت تركيا على مقعد في الاتحاد الأوروبي ستؤثر بدرجة ما على معادلة الصراع العربي– الإسرائيلي.

المصادر والمراجع

أولاً- المصادر:

دستور الجمهورية العربية السورية، دمشق، مجلس الشعب، 2004.

ثانياً- المراجع:

- الكتب باللغة العربية

1- إبراهيم الداقوقي، **أكراد تركيا**، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، ط1، 2003.

2- أتيان محجوبيان وآخرون، **الحوار العربي- التركي بين الماضي والحاضر (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT إستانبول)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.

3- أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل(مترجمان)، بشير نافع وبرهان كوروغلو(مراجعان) ، بيروت- الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010.

4- أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون، **العلاقات العربية التركية من منظور عربي**، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ج1، 1991.

5- أحمد عدنان العطية، **أزمة الإسكندرونة وعصبة الأمم : أطروحة دكتوراه من جامعة جنيف عام 1949**، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000.

6- أحمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.

7- **السادة أعضاء مجلس الشعب(الدور التشريعي الثامن)**، دمشق، مديرية الشؤون الإدارية في مجلس الشعب، 2004.

8- السيد عبد المنعم المراكبي، **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق(الأكراد- دراسة حالة) 1988-1996**، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 2001.

9- الصفصافي أحمد القطوري، **حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة**، القاهرة، سفير الدولية للنشر، ط1، 2012.

10- أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان، **التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1، 2003.

11- أندرو راثميل، **الحرب الخفية في الشرق الأوسط (الصراع السري على سورية، 1949-1961)**، عبد الكريم محفوض (مترجم)، دار سلمية للكتاب، 1997.

12- باترك سيل، **الصراع على سورية**، سمير عبده ومحمود فلاحة(مترجمان)، دمشق، دار طلاس، 1983.

13- بشير محمد الخضرا، **النمط النبوي – الخليفي في القيادة السياسية العربية.. والديمقراطية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2007.

14- بيار مصطفى سيف الدين، **تركيا وكردستان العراق الجاران الحائران**، دمشق، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009.

15- تهاني شوقي عبد الرحمن، **نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938**، القاهرة، دار العالم العربي، 2011.

16- توماس بيرتون بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة وتقديم محمد الجوهري وآخرون، جمهورية مصر العربية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988.

17- جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية -التركية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998.

18- جلال عبد الله معوض، **الفساد السياسي في النظام السياسي التركي 1983-1991**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993.

19-حبيب عائب، **المياه في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات**، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2009.

20- حسين بسلي وعمر أوزباي، **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**، طارق عبد الجليل(مترجم)، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2011.

21- حميد بوزرسلان، **تاريخ تركيا المعاصر**، حسين عمر(مترجم)، بيروت- الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط2، 2010.

22- دهام محمد العزاوي، **الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**، بيروت- الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2009.

23- راغب السرجاني، **قصة أردوجان**، القاهرة، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط5، 2012.

24- رايموند هينبوش، **سورية ثورة من فوق**، حازم نهار(مترجم)، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2011.

25- رفيق عبد السلام، **في العلمانية والدين والديمقراطية المفاهيم والسياقات**، بيروت- الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2008.

26-رضا هلال، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1999.

27- سام سليمان دلّه، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، منشورات جامعة حلب،2002.

28- سامر مخيمر وخالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996.

29- سعيد اللاوندي، **الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب**، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2007.

30- شريف تغيان، **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي**، دمشق- القاهرة، دار الكتاب العربي، ط1، 2011.

31- صلاح سالم، **تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية**، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ط1، 1999.

32- صلاح سالم زرنوقة وعبد العزيز شادي(محرران)، **تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشبان**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية،2001.

33-عايدة العلي سري الدين، **دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية**، بيروت، دار الفكر العربي، ط1، 1997.

34-عبد الحليم غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2007.

35-عبد الرحمن قاسملو، **كردستان إيران**، غزال يشيل أوغلو(مترجم)، دمشق، دار الشموس للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1999.

36- عبد الكريم علي، **تركيا والحرب على العراق**، دمشق، دار الشجرة للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

37- **عقد فريد من الإنجازات والتحديات خطب وكلمات السيد الرئيس بشار الأسد ((2000-2010))**، دمشق، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع.

38- عقيل سعيد محفوض، **سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.

39- علي الدين هلال وبهجت قرني(محرران)، **السياسات الخارجية للدول العربية**، جابر سعيد عوض(مترجم)، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.

40-علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005.

41-علي الصاوي(محرر)، **النخبة السياسية في العالم العربي**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996.

42- علي عبد القادر(مقدم)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1987.

43- فريدريك دومون، **الجنرال مشيال عون رؤيتي للبنان**، هدى يمين (مترجم)، بيروت، مكتبة صادر، 2007 .

44- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، **الجيش في تركيا سياسة وانقلابات(1960-1971-1980)**، يوسف إبراهيم الجهماني(مترجم)، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

45- فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ميخائيل نجم خوري(مترجم)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1993.

46- كريم أوكتم، **تركيا الأمة الغاضبة**، مصطفى مجدي الجمال(مترجم) وعاصم الدسوقي(مقدم)، القاهرة، سطور الجديدة، ط1، 2011.

47- ماجد الكيالي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالاته وإشكالاته**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2007.

48- مازن يوسف صباغ، **سجل(الدستور) السوري**، دمشق، دار الشرق للطباعة والنشر، ط1، 2010

49- مجموعة باحثين، **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث ط3، 2011.

50- محمد بن صنيتان، **النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.

51- محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

52- محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**، بيروت- الرياض، مركز نماء للدراسات والأبحاث، 2013.

53- محمد ضيف الله محمد المطيري، **مشكلتا الموصل والإسكندرونة والعلاقات العربية التركية**، القاهرة، الشركة العصرية للطباعة، ط1، 2003.

54- محمد عبد العاطي(محرر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدوحة- بيروت، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم(ناشرون)، ط1، 2010.

55-محمد عبد الغني سعودي، **الوطن العربي**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2006.

56- محمد عثمان الخشت، **المجتمع المدني والدولة**، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

57- محمد علي زرقة، **قضية لواء الإسكندرونة: وثائق وشروح**، بيروت، دار العروبة، ج1، 1994.

58- محمد نور الدين، **حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 2001.

59- محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 1997.

60- محمد ياس خضر الغريري، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي(1993-2010)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.

61- مروة صفاء قواقجي، **ديمقراطية بلا حجاب تاريخ داخل التاريخ**، مصطفى يعقوب(مترجم)، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2006.

62- مشيل نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010.

63- مصطفى طلاس، **مرآة حياتي العقد الأول 1948-1958**، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط4، 1997

64- مصطفى كامل السيد(محرر)، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.

65-مصطفى محمود، **أكذوبة اليسار الإسلامي**، القاهرة، دار أخبار اليوم، 2009.

66-ممدوح عبد المنعم، **تركيا والبحث عن الذات**، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 2012.

67- موسى السيد علي، **القضية التركية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2001.

68- مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا، الزاوية، منشورات جامعة السابع من أبريل، ط1، 2007.

69- نادية محمود مصطفى وباكينام الشرقاوي(منسق ومشرف)، **تركيا جسر بين حضارتين على ضوء مساعي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2012.

70- نشوى الحوفي، **بلاد الله عباد الله عشاق التغيير**، القاهرة، دار نهضة مصر للنشر، ط1، 2012.

71- نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، **تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا**، العراق، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2007.

72- نيفين مسعد(محرر ومنسق)، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن- الجزائر- السعودية- السودان- سورية- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.

73- هدى رزق، **صناعة النخب السياسية في لبنان1992-2009(ظروف، قوانين ونتائج)**، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 2011.

74- هشام خضر، **أتاتورك ودوره في القضاء على الخلافة العثمانية**، جمهورية مصر العربية، الجيزة، مكتبة النافذة، ط1، 2008.

75- وليد رضوان، **مشكلة المياه بين سوريا وتركيا**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2006.

76- ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن مستقبل**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2006.

77- يوسف الجهماني، **تركيا والشرق الأوسط((سوريا- المياه- اسرائيل))**، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والخدمات الإعلامية والتوزيع، ط2، 2009.

- الدوريات

1- أحمد سليم البورصان، " مباردة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 158، أكتوبر 2004.

2- " أردوغان في دمشق لتوقيع 50 اتفاقية جديدة"، **مجلة نصف الحقيقة**، العدد 10-11، تشرين ثاني وكانون أول 2009.

3- " الاجتماع الأول لمجلس التعاون الاستراتيجي عالي المستوى بين سوريا وتركيا"، **مجلة هيئة الاستثمار**، دمشق، هيئة الاستثمار السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، العدد3، نيسان 2010.

4- تركيا والقضية الفلسطينية، **تقرير معلومات**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد(17)، 2010.

5- حسن أبو طالب، "سوريا وتداعيات احتلال العراق: التماسك الداخلي لمواجهة التهديدات الخارجية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154، أكتوبر 2003.

6- خليل العناني، "الشرق الأوسط الكبير"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد156، أبريل 2004.

7- رضوان زيادة، صنع القرار والسياسة الخارجية في سوريا، **سلسلة كراسات استراتيجية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد174، أبريل 2007.

8- طارق المجذوب، "العلاقات العربية- التركية الراهنة التعاون العربي- التركي في مشاريع البنية التحتية: المياه والطاقة الكهربائية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد188، تشرين أول 1994.

9- طارق المجذوب، "لمن مياه دجلة والفرات؟"، **مجلة معلومات**، بيروت، المركز العربي للمعلومات، العدد73، كانون أول/ديسمبر 2009.

10- طارق عبد الجليل، " دبلوماسية أردوغان: تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد185، يوليو 2011.

11- طارق علي ديب وفاتن سوسي، "دراسة تطور استهلاك القمح في الجمهورية العربية السورية"، جامعة دمشق، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية**، العدد الأول، 2004.

12- عبد الرؤوف رهبان، "التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سورية (دراسة في الجغرافية الاقتصادية)"، جامعة دمشق، **مجلة جامعة دمشق**، العدد الأول والثاني، 2009.

13- عصام إسماعيل، "هيمنة الشركات الأمريكية في حوض قزوين"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد109، شتاء2003.

14- "فوزي القاوقجي وزكي الأرسوزي ومحمد الزرقا ثلاث وثائق عن الاسكندرون لم تنشر من قبل"، **مجلة معلومات**، بيروت، المركز العربي للمعلومات، العدد73، كانون أول/ديسمبر 2009.

15- ماجد كيالي، "النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية الإسرائيلية"، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد41، تموز/يوليو 1992.

16- محمد فتوح، "إشكاليات قوة "اليونيفيل 2" في لبنان"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 48، شتاء 2007.

17- محمد نور الدين، "تركيا والعدوان على غزة: تساؤلات وإجابات"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد131، شتاء 2009.

18- محمد نور الدين، "صورة تركيا في الوطن العربي"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد135، ربيع 2010.

19- نيفين مسعد، "القيادة كمتغير في العملية السياسية بين العالمية والخصوصية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد155، 1992.

20- وليد عبد الحي، " الصراع العربي- الصهيوني.. نظرة مستقبلية، **مجلة شؤون عربية**، العدد56، كانون الثاني/يناير 1988

- الرسائل العلمية

1- أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري، **تطور العلاقات العراقية- الأمريكية في ظل حكومة المالكي**، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات السياسية، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009.

2- أمل عبد النور عالم، **التوجهات الأمريكية لاحتواء إيران**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، 2012.

3- أميرة محمد راكان العجمي، **مفهوم الإصلاح كمحدد للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج دبليو بوش**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010.

4- إيمان محمد العيوطي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإصلاح في الشرق الأوسط "دراسة حالة العراق"**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2007.

5- جلال عبد الله معوض، **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية دراسة في المنطقة العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1985.

6- خليفة علي البكوش، **المتغير القيادي في مصر والصراع العربي الإسرائيلي 1955-1979**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994.

7- داليا أحمد عاصم، **الصرع الديني العلماني والنظام الحزبي في تركيا من الفترة (2002-2008)**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.

8- عصام عبد الوهاب محمد أيوب، **متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس1994-2002**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

9- علي حسن يوسف فتاح الهسنياني، **سياسة النخب الحاكمة في تركيا تجاه الكرد وأثارها الاقليمية 1991-2008**، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات السياسية، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية،2009.

10- كمال السعيد حبيب، **الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا دراسة حالة حزب الرفاه(1983-1997)، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم** السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2006.

11- مبارك مبارك أحمد عبد الله، **التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

12- محمد أحمد عبد النبي علي بدوي، **دور القيادة في تحقيق التنمية: دراسة حالة للصين في ظل قيادة دينج تشاو بنج**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.

13- محمد عز العرب محمد منيب، **النخبة السياسية والتحول الديمقراطي في البحرين(1992-2002)**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.

14- نادية حلمي موسى الشافعي، **النخبة السياسية والإصلاح السياسي في الصين1991-2008**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.

15- نواف منير المطيري، **أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج(1989-2008)**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.

16-هبة سمير الحسيني، **القيادة السياسية السودانية ومشكلة جنوب السودان (دراسة لفترة حكم الرئيس البشير من 1989-2005)**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010.

- التقارير الاستراتيجية

1- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2009.

2- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2010.

3- التقرير الاستراتيجي العربي1998، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1999.

4- التقرير الاستراتيجي العربي2003-2004، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005.

5- التقرير الاستراتيجي العربي2004-2005، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،2006.

6- التقرير الاستراتيجي العربي2010، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2011.

7- حالة سكان سورية(التقرير الوطني الأول2008)، دمشق، الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA).

- الصحف

1- أسامة عبد العزيز، " المسكوت عنه مع انطلاق المفاوضات السورية- الإسرائيلية" ، جريدة الأهرام المصرية، العدد 44364، 24 أيار/مايو 2008

2- بولند أراس ورضوان زيادة، " السياسة التركية- السورية في ظل أردوغان"، جريدة الحياة، 30 آب/ أغسطس2007.

3- جريدة تشرين السورية، 28 تشرين الثاني 2001.

4- فهمي هويدي، " نداء للأتراك: تناسلوا تصحوا"، جريدة الشرق القطرية، 18 نوفمبر2010.

5- محمد بدير، "باراك يردّ على أنديك: الإعلام أفشل شيبردز تاون"، مجلة الأخبار اللبنانية، العدد 603، 18آب 2008

- الأوعية الإلكترونية

أ-(CD)

(CD) بعنوان: محاضرة العلاقات العربية التركية التاريخ وظلاله- المستقبل وآماله للباحثين إبراهيم بيومي غانم وبكينام الشرقاوي، القاهرة، اتحاد الأطباء العرب، 2010.

ب- شبكة الإنترنيت:

1- "أرباح المستثمرين الأتراك في إقليم كردستان بلغت 4,5 مليار دولار"، وكالة كردستان للأنباء على شبكة الإنترنيت على الرابط التالي:

http://www.aknews.com/ar/aknews/2/84606

2- آرشين أديب مقدم، "العلاقات التركية الإيرانية: أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي؟"، موقع الجزيرة للدراسات على شبكة الإنترنيت على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/201359113837501211.htm

3- أكرم البني، "أكراد سورية.. الهوية والحل"، موقع الجزيرة على شبكة الإنترنيت على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3

4- "السيرة الذاتية للرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية"، موقع سانا السورية على شبكة الإنترنيت على الرابط التالي:

http://sana.sy/%D8.htm

5- أيوب خداج، "منتدى اقتصادي جديد يجمع لبنان وتركيا وسوريا والأردن"، موقع الشرفة على شبكة الإنترنيت على الرابط التالي:

http://al-shorfa.com/ar/articles/meii/features/business/2011/01/03/feature-02

6- "سد الصداقة"، موقع المعرفة على شبكة الإنترنيت على الرابط التالي:

http://www.marefa.org/index.php

7- سمير التقي لـ آكي: الراعي الأمريكي في مفاوضات السلام بين سورية وإسرائيل ضروري "، موقع وكالة أكي الإيطالية على شبكة الإنترنيت على الرابط التالي:

http://www1.adnkronos.com/AKI/Arabic/Politics/?id=1.0.2183575791

8- عهد غزالة، تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الجوار، بحث مقدم في احتفالية جمعية العلوم الاقتصادية السورية تحت شعار(رؤية شبابية للاقتصاد السوري)، موقع مفهوم على الرابط التالي:

http://www.mafhoum.com/syr/articles_young/gazali.pdf

9- "دبلوماسية العثمانيين الجدد، هل سئمت أنقرة من الجري وراء أوروبا"، موقع مجلة " المجلة" على شبكة الإنترنيت على الرابط التالي:

http://www.majalla.com/ar/cover-story/article.26364ece

10- موقع سانا السورية على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

http://www.sana.sy/ara/2/2005/03/05/pr-866.htm

- Books in English

1- Abraham Zaleznik and David Moment, **The Dynamics of Interpersonal Behavior,** USA, New York, John Wiley & Sons, 1994.

2- Bill Park,**Turkey's Policy Towards Northern Iraq Problems and Prospects,** London, The International Institute for Strategic Studies,2005.

3- Daivd Lesch, **The New Lion of Damascus: Bashar Al-Asad and Modern Syria,** USA, New Haven, Yale University Press, 2005.

4- Erik Erikson & Young Man Luther, **a Study in Psychoanalysis and History,** USA, New York, Austen Riggs Center Monograph,1958.

5- Geoffrey Kemp & Robert E. Harkavy, **Strategic Geography and The Changing Middle East**, Washington DC, Carnegie Endowment for International Peace in Cooporation with Brookings Institution Press , 1997.

6- Haim Malka & Jon B. Alterman, **Arab Reform and Foreign Aid: lessons from Morocco**, Washington D.C, Center for Strategic and International Studies 2006.

7- James A.Bill & Carl Leiden, **Politics in Middle East**, Bosten, Little Brown and Company, 1979.

8- Raymond Hinnebusch & Özlem Tür(Editors), **Turkey-Syria Relations Between Enmity and Amity**, England, Ashgate Publishing limited, 2013.

9- Richard C.Snyder, **Decision-Making Foreign Policy**, USA, New York, the Free Press of Glencoe, 1962.

10- Richard L Merritt, **Systematic Approaches to Comparative Politics**, USA, Chicago, Rand McNally and Company, 1971.

11- Robert A.Dahl, **Democracy and its Critics**, New Haven, CT:Yale University Press, 1989.

12- Ronald H Chilcote, **Theories of Comparative Politics**, USA, Boulder, West View Press, 1981.

13- Thomas Carlyle,**On Heroes, Hero-Worship and the Heroic in History**,New York, C.Scribner"Sons,1990.

14-Volker Prethers, **The Political Economy of Syria under Asad**, Lodon-New york, I.B.Tauris,1995.

- Jornals and Magazines

1- John H Mcfadden, "Civil Millitary Relation in the Third Turkish Republic", **the Middel East Journal,** Volume 39, Winter1985, P.73.

2- Seymour M. Hersh, " Syria Calling: The Obama Administration's chance to engage in a Middle East peace" ,The New Yorker Magazine, 6 April 2009.

- Newspapers

"Islamic Scholar Voted World's No (1) Thinker", **The Guardian**, Moday 23 June 2008.

-Internet

Raymond A. Hinnebusch, “Syria after the Iraq War: between the neo-con offensive and Internal Reform” , Paper Published on the Site of Deutsches Orient-Institut :
http://www.mafhoum.com/press7/195P2.pdf

الملحق رقم (1)

خريطة سورية

المصدر: شبكة الإنترنيت

الملحق رقم(2)

خريطة تركيا

المصدر : شبكة الإنترنيت

الملحق رقم (3)

التكوينات الإثنية في سورية

	الجماعة الإثنية	العدد التقريبي	بالمئة من إجمالي السكان	مناطق التركز السكاني
العرب المسلمون	السنّة	13 (م)	64,3	–
	العلويون	2,34 (م)	11,6	المنطقة الساحلية، حمص، حماه، دمشق
	الدروز	600 (ف)	3	جبل العرب، دمشق
	الإسماعيليون	172 (ف)	0,8	حماه، اللاذقية
	الشيعة الإثنا عشرية	86 (ف)	0,4	حلب، حمص
العرب المسيحيون	روم أرثـــــوذكس (يونـــــان أرثوذكس)	860 (ف)	4,2	دمشق، حلب، حوران
	روم كاثوليك (يونان كاثوليك)	268 (ف)	1,3	الجزيرة، حمص، حلب
	سوريون أرثوذكس	268 (ف)	1,3	حلب، دمشق، الجزيرة
	سوريون كاثوليك	108 (ف)	0,5	اللاذقية، حلب
	موارنة	86 (ف)	0,4	اللاذقية، حلب، حمص
	بروتستانت	74 (ف)	0,4	الجزيرة، حلب، اللاذقية
	كلدان ولاتين ونساطرة	140 (ف)	7،0	–
الأكراد	مسلمون سنة	1,4 (م)	7	الجزيرة، حلب
الأرمن	مسيحيون أرثوذكس وكاثوليك	750 (ف)	0,5	حلب، دمشق، الجزيرة
جماعات أخرى	يزيديون ويهود	108 (ف)	0,5	حلب، دمشق، الجزيرة
المجموع		20,26 (م)	100	

المصدر: عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص103.

ملاحظة: احتسب عدد السكان على أساس أنه تضاعف منذ تقديرات أساسية لسعد الدين إبراهيم في ثمانينيات القرن العشرين.

الملحق رقم (4)

التكوينات الإثنية في تركيا

الجماعة الإثنية	التيار الرئيسي	الموقع/التركز	العدد (بالآلاف–ف، بالملايين = م)
الأرمن	أرثوذكس، كاثوليك بروتستانت	اسطنبول	(50–93) ف
يونانيون	أرثوذكس	اسطنبول، جزيرتان في غرب الدردنيل	(3500) ف
سريان	سريان كلدانيون	اسطنبول، وقرب ماردين ومديات	(35) ف
بلقانيون (بوماك)	سنة وعلويون	المقاطعات الغربية وايديرين	(750) ف
سنة عرب	سنة	أورفة وماردين وسرت وإسكندرونة	***
علويون عرب	علويون	إسكندرونة	(200) ف
مسيحيون عرب	أرثوذكس	اسكندرونة	(10) ف
جورجيون	أرثوذكس	مقاطعة أرتيفين شمال شرق البلاد	(80) ف
جورجيون	سنة	مقاطعة أرتيفين شمال شرق البلاد	(80) ف
آذريون	شيعة	شمال شرق البلاد حول كارس، وأردوهان، وأرتفين	(75) ف
الزاز	علويون وسنة	تونجلي (ديرسيم)، وديار بكر	(3) م
اللاز	سنة	شمال شرق، ومنطقة البحر الأسود	(150) ف
اليورك	علويون	جبال طوروس	(70) ف
تهتاجي	علويون	جبال طوروس	***
الغجر	***	الجزء الأوروبي من تركيا، تراس	(500) ف
يهود	سفارديم	اسطنبول وإزمير وأنقرة وأضنة	(25,26) ف
أكراد	سنة وعلويون	تركز في جنوب شرق، وفي أنحاء تركيا	(12,6) م

المصدر : عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق ، ص 119–120

ملاحظة: (***) تعني أن المعلومات غير متوفرة أو غير محددة.

الملحق رقم (5)

خريطة لواء الإسكندرونة

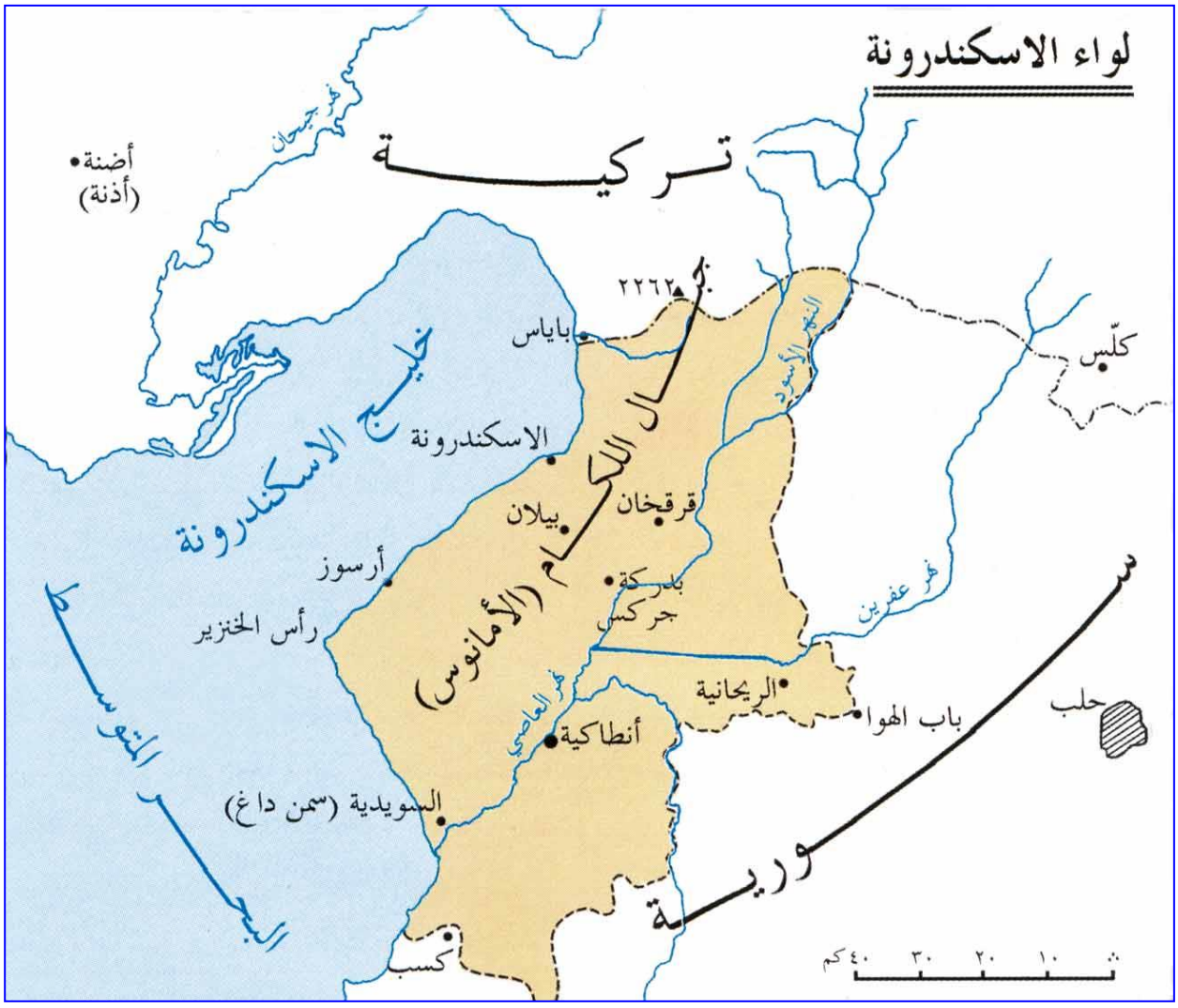

المصدر: شبكة الإنترنيت

الملحق رقم (6)

تركيبة سكان لواء الإسكندرونة

القيادة العليا للجيوش الفرنسية في المشرق

هيئة الأركان

المكتب الثاني

بيروت في 11 كانون الأول 1937.

معلومات قومية و دينية تتعلق بسكان لواء اسكندرون

أولاً– مجموع السكان: 220000 نسمة.

ثانياً– التوزيع حسب العرق:

العرب: 105000 نسمة، بنسبة 48% .

الأتراك: 85000 نسمة، بنسبة 40%.

(نسبة الأتراك في كل قضاء: قضاء كركخان: 50%، قضاء أنطاكيا: 35%ن قضاء اسكندرون: 30%).

الأرمن: 25000 نسمة، بنسبة 10%.

الآخرون (الأكراد، و الشراكس و اليهود): 5000 نسمة، بنسبة 2%.

ثالثاً: التوزيع حسب الأديان و المذاهب:

- المسلمون السنّة:(50%)
- الأتراك:85000 (40%)
- العرب: 22000(10%)
- الأكراد: 3000
- الشراكس: 1000
- المسلمون العلويون: 64000 (30%)
- المسلمون الإسماعيليون: 100
- المسيحيون: (20%)

الأرمن(كاثوليك، و بروتستانت، و غريغوري) 25000

البروتستانت:18000

- اليهود: 500

رابعاً– اللغات:

– اللغة التركية: يُتحدث بها من قبل الترك، و الشراكس و الأرمن، أي من قبل 50% من السكان.

– اللغة العربية: يُتحدث بها من قبل العرب السنة، و العلويين و الإسماعيليين و المسيحيين من غير الأرمن، أي من قبل 45% من السكان.

– اللغة الأرمينية:

يُتحدث بها من قبل الأرمن، أي من قبل 10% من السكان.

– اللغة الكردية:

– اللغة الشركسية:

خامساً: باختصار، أربعة مجموعات:

– الأتراك: 85000 بنسبة 40%

– العلويون: 65000 بنسبة 30%

– الأرمن: 25000 بنسبة 10%

– العرب السنة: 22000 بنسبة 9%

المصدر: موقع كلكامش على شبكة الإنترنيت على الرابط التالي:

http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=history-20090718-19918

الملحق رقم(7)

بنود تقرير (ساندلر)

1- إقامة كيان خاص للواء الإسكندرونة مستقل في الشؤون الداخلية بينما تدار شؤونه الخارجية من قبل الحكومة السورية.

2- اللغة التركية هي اللغة الرسمية في اللواء مع وضع قواعد لشروط استعمال اللغات الأخرى.

3- ألا يتأثر نظام اللواء واستقلاله بأي اتفاقية أو معاهدة تعقدها سوريا إلا إذا تمت بموافقة مجلس اللواء عليها وكذلك كل قرار دولي إلا بعد موافقة مجلس عصبة الأم.

4- وجود صلة برلمانية بين برلماني سوريا واللواء إضافةً إلى وجود صلات أخرى بين السلطتين التنفيذيتين في كل من سوريا واللواء.

5- مراقبة مجلس العصبة لاحترام النظام والقانون الأساسي للواء الإسكندرونة من خلال تعيين مندوب فرنسي تختتاره عصبة الأمم ويكون له حق الاعتراض على التشريعات والقرارات.

6- تجريد لواء الإسكندرونة من السلاح وإلغاء الخدمة الإجبارية مع عدم السماح ببناء أية منشأة عسكرية ما عدا قوة شرطة محلية لحماية الأمن الداخلي.

7- ضمان تركيا وفرنسا سلامة اللواء ووحدته بموجب معاهدة أو اتفاقية إضافةً إلى اتفاقية أخرى بين فرنسا وتركيا وسوريا لضمان احترام الحدود التركية السورية.

8- لتركيا حق استخدام ميناء الإسكندرونة تجارياً لأوسع الحدود.

9- لا يتم تنفيذ النظام والقانون الأساسي في اللواء إلا بعد إقرار مجلس العصبة.

10- يكون التصويت في مجلس العصبة على النظام والقانون الأساسي للواء بأغلبية الثلثين مع عدم احتساب أصوات الدول أطراف العلاقة.

المصدر: محمد ضيف الله محمد المطيري، **مشكلتا الموصل والإسكندرونة والعلاقات العربية التركية**، مرجع سابق، ص27.

الملحق رقم (8)

نص اتفاق أضنة بين سورية وتركيا 20 تشرين أول/ أكتوبر 1998

في ضوء الرسائل التي حملها باسم سوريا، كل من رئيس جمهورية مصر العربية السيد حسني مبارك، ووزير الخارجية الإيراني كمال خرازي باسم رئيس الجمهورية الإيرانية محمد خاتمي، ووزير خارجية مصر العربية عمرو موسى، اجتمعت الوفود التركية والسورية المسجلة أسماء أعضائها في اللائحة، من أجل التحادث حول موضوع التعاون في محافظة الإرهاب، في أضنة بتاريخ 19-20 تشرين الأول/أكتوبر 1998. كرر الجانب التركي، في الاجتماع، التعهدات التركية التي قُدمت إلى رئيس جمهورية مصر العربية من أجل إزالة التوتر القائم في العلاقات عند النقطة التي وصل إليها. إلى ذلك ذكرَ الجانب التركي بالجواب الذي يتضمن التعهدات أدناه والتي وردت من سوريا بواسطة مصر العربية.

1- أوجلان، اعتباراً من هذه اللحظة، ليس في سوريا ولن يُسمَح له قطعاً بدخول سوريا.

2- لن يُسمَح لعناصر حزب العمال الكردستاني (PKK) الموجود في الخارج بدخول سوريا.

3- معسكرات (PKK) اعتباراً من هذه اللحظة، لن تكون قيد النشاط، ولن يُسمح لها قطعاً بالعمل.

4- لقد اعتُقِل عدد كبير من عناصر (PKK) ويواجهون العدالة. واللوائح موجودة. وقد أودعت سوريا هذه اللوائح.

لقد أيد الجانب السوري الخصوصيات أعلاه. وعلاوةً على هذا فإن الأطراف توافقت على الخصوصيات أدناه:

5- إن سوريا لن تسمح، في إطار مبدأ المقابلة بالمثل، لأي نشاط مصدره الأراضي السورية، ومُوَّجه لتخريب الأمن والاستقرار لتركيا. ولن تساعد سوريا، على تأمين الدعم السلاحي واللوجستي والمالي لـ(PKK) ولا على قيامه بالدعاية.

6- إن سوريا وافقت على أن (PKK) منظمة إرهابية. وهي منعت كامل نشاطات (PKK) ومؤسساته الجانبية، والمنظمات الإرهابية الأخرى.

7- لن تسمح سوريا بتشكيل أية مؤسسات أو معسكرات بهدف تدريب أو إيواء عناصر (PKK) أو أية نشاطات تجارية.

8- لن تساعد سوريا عناصر (PKK) على استخدام أراضيها للانتقال إلى بلد ثالث.

9- ستأخذ سوريا كامل التدابير، وترسل تعليمات إلى بوابات الحدود من أجل عدم دخول رأس المنظمة الإرهابية (PKK) إلى أراضيها.

إن الجانبين قررا تشكيل بعض الآليات (ميكانزم) في اتجاه تطبيق التدابير المشار إليها أعلاه، بصورة فاعلة وشفافة. في هذا الصدد:

أ - سيُخصص خط هاتف فوري ومباشر بين المسؤولين الأمنيين ورفيعي المستوى في البلدين، والبدء باستخدامه.

ب- سوف يتم تعيين موظفين خاصين ملحقين بالمثليات الديبلوماسية لهما. وسيُقَدَّمُ هؤلاء الموظفون إلى سلطات البلد الموجودين فيها من جانب "رؤساء المهمة" التابعين لهم.

ت- إن الجانب التركي، في ارتباط بمكافحة الإرهاب، اقترح على الجانب السوري تأسيس نظام من أجل الإشراف على التدابير الأمنية ومدى فعاليتها. وقد أعلن الجانب السوري أنه سينقل هذا الاقتراح إلى السلطات وسيُعلِم بنتيجة ذلك وفي أقرب فرصة.

10- إن الجانب التركي والسوري، بشرط موافقة لبنان، قررا التعاطي مع موضوع الكفاح ضد الإرهاب (PKK) في إطار ثلاثي.

11- نعهد الجاني السوري، التدابير اللازمة من أجل تطبيق الخصائص التي تم تناولها في هذا المحضر، ومن أجل ضمان نتائج محددة.

أضنة 20 تشرين الأول/أكتوبر 1998

باسم الوفد التركي	باسم الوفد السوري
السفير أوغور زيال	**الجنرال عدنان بدر حسن**
مساعد المدير العام لوزارة الخارجية	رئيس الأمن السياسي

المصدر: مجلة معلومات، مرجع سابق، ص85.

ملاحظة: الوثيقة كما نشرتها صحيفة "حريت" التركية

الملحق رقم(9)

خريطة نهري دجلة والفرات

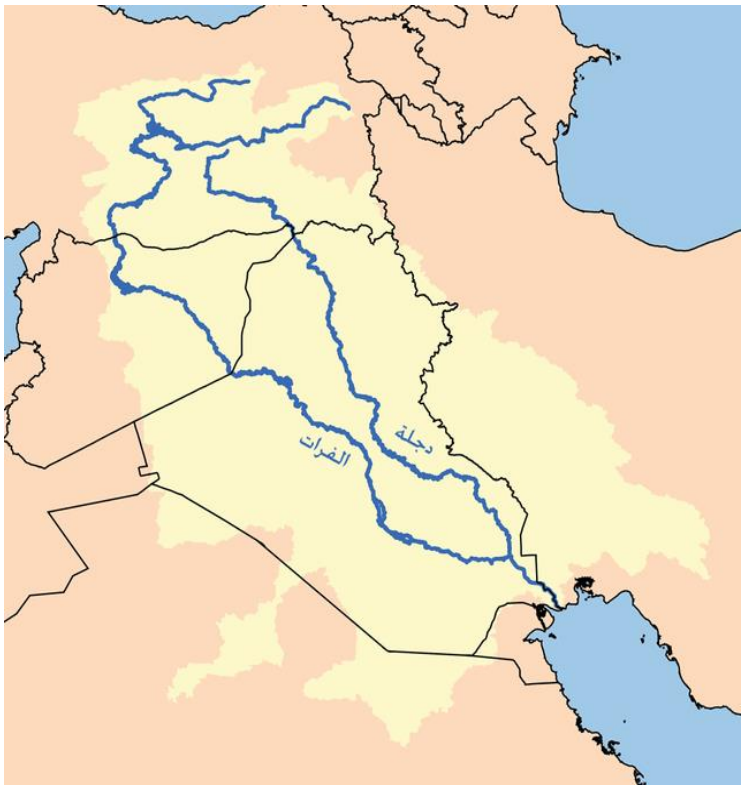

المصدر: موقع الموسوعة الحرة على الإنترنيت على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%AC%D9%84%D8%A9